المستقبل العربي

٨٥

٣ / ١٩٨٦

● الوحدة العربية قرار بالحرب / عصام نعمان

الابعاد التربوية للصراع العربي - الاسرائيلي:
● تطوير التربية لمواجهة الصراع / عبدالدائم
● التعليم التكنولوجي والصراع / الخولي
● القضية الفلسطينية والتعليم / عبد الحي

● الجاليات العربية في اوروبا / النوزي وبو طعام

● الحضارتان وعملية التنمية / ساغاستي
● العلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا / نجوى امين الفوال
● المصارف العربية والتكيف / النشاشيبي

● نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال ١٩٨٥

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

Center For Arab Unity Studies
Library

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧ / ١ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والاوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية .
- لا يتخذ اية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم **المستقبل العربي**
بناية « سادات تاور » ص . ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE

الاشتراك السنوي :

ـ المؤسسات والهيئات في اقطار الوطن العربي وسائر الدول الاجنبية : ٩٠ دولاراً امريكياً .
ـ الافراد : لبنان ١٨٠ ل.ل.
بقية اقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً امريكياً .
خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً امريكياً .
تدفع اشتراكات الافراد مقدماً .
(١) امّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية .
(٢) او بتحويل الى العنوان التالي : حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١١٠٩ بالدولار،
بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ
ص . ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس : BECOBA 21457LE

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثامنة | العدد الخامس والثمانون | آذار (مارس) ١٩٨٦

المحتويـــات

□ هل أصبحت الوحدة قراراً بالحرب؟ ..... د. عصام نعمان ٤

□ الحضارتان وعملية التنمية ..... فرانشيسكو ساغاستي ١٣

□ الجالية العربية في اوروبا: الحاجيات والمتطلبات ..... د. صلاح الدين المنوزي ٢٦
د. لحسين بو طعام

□ العلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا: تاريخها
وحاضرها ومستقبلها ..... د. نجوى أمين الفوال ٥٣

□ المصارف العربية ومتطلبات التكيّف مع أجواء المنافسة
الشديدة في عصر التمويل الدولي الجديد ..... حكمت شريف النشاشيبي ٧٠

الأبعاد التربوية للصراع العربي الاسرائيلي: (١)
البعد التربوي العربي

■ تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي:
فلسفة التربية والتحدي الاسرائيلي ..... د. عبدالله عبدالدائم ٧٦

■ التعليم التكنولوجي في الوطن العربي وامكانيات اسهامه
في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. اسامه امين الخولي ٩٨

■ موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم
في الوطن العربي ..... د. وليد سليم عبدالحي ١٠٩

آراء ومناقشات

□ حول مستقبل الوطن العربي ..... د. مجد الدين خيري ١٢٣

□ نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٨٥ ..... ١٢٨

كتـب

□ الولايات المتحدة الامريكية وأمن الخليج ..... د. جهاد عودة ١٥١

□ صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية (سامي مسلم) د. راسم محمد الجمال ١٥٨

مؤتمـرات

□ الندوة السنوية العاشرة لمعهد اليورانيوم ..... د. عدنان مصطفى ١٦٤

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧٧

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٥

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » او « المستقبل العربي »

المدير المسؤول : وديع عون

هل أصبحت الوحدة قرارا بالحرب ؟

د . عصام نعمان

محام واستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية - بيروت .

الوحدة العربية تأخرت . فبعد حوالى تسعين عاما على قيام الحركة الصهيونية ، وحوالى خمسين عاما على انهيار السلطنة العثمانية ، وحوالى اربعين عاما على قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ، وحوالى ثلاثين عاما على جلاء الاستعمار البريطاني عن مصر ، ما زال وضع التجزئة يتوطد وخطوات الوحدة تتعثر .

هل ان مرد ذلك الى سياسات الاستعمار الجديد ومخططات اسرائيل ؟ ام هي خلافات الحكام وتنافسهم على الصدارة ؟ ام ان تناقضات التجارب السياسية القطرية قد ظللت الاماني المشتركة وحجبت الاخطار الماثلة وعطلت المصالح المتكاملة ؟

الحق ان كل هذه العوامل اسهمت في تأخير الوحدة العربية . ولكن ثمة عاملا آخر مستجدا يكبح تيار الوحدة . انه التخوف من الحرب والهزيمة ، او توخي الكتمان لتفادي ضربة استباقية . فالوحدة اضحت ، منذ اتفاق « كامب دايفيد » ، قرارا بالحرب ، بل هي فن يتقنه من يكون قادراً على اتخاذ قرار بالحرب ضد اسرائيل وتفادي امكانية الهزيمة او الاستفراد .

نعم ، الوحدة العربية تعني الحرب . وهي فرضية تستدعي التفكير والتدبير وليس التخويف والتبرير ، لانها تنطوي على قدر من الخطورة يستوجب مقاربة موضوعية ومناقشة واسعة وحرصا على استخلاص النتائج والاستفادة منها .

سمات الصراع العربي - الصهيوني

لعل لإسرائيل فَرَادة قلَّما يقع المرء على مثيل لها في التاريخ المعاصر . فهي ليست مجرد احتلال دولة لبلد بغية امتصاص خيراته ، كاحتلال بريطانيا للهند ، ولا هي استعمار دولة لبلد بقصد توسيع رقعة الوطن الام وإحلال لغته وثقافته محل لغة البلد « المستملك » وثقافته ، كمحاولة فَرْنَسَة الجزائر . ولا هي هجرة من الوطن الام الى بلاد اخرى مكتشفة لبناء مجتمعات

جديدة في ربوعها دونما اقتلاع لأبنائها ، كهجرة الاسبان الى امريكا اللاتينية .

الكيان الصهيوني نموذج فريد في الاستعمار الاستيطاني الاقتلاعي لا يحاكيه في التاريخ الاّ استيطان الجماعات الاوروبية لامريكا الشمالية على انقاض شعوبها الاصلية التي اصطلح على تسميتها الهنود الحمر . فالصهاينة المهاجرون لا يدّعون حقا تاريخيا بارض وينازعون عليها شعبا متجذرا فيها منذ قرون فحسب ، بل هم ينهضون ايضا الى تحقيق ذلك بايديولوجيا هجومية احتقارية تستبيح الانتقام لليهود المضطهدين في اوروبا بقهر العرب واقتلاعهم من جذورهم ، واقامة دولة لليهود تكون « جزءا من السور الاوروبي المرفوع في وجه آسيا »[١] ، وحاجزا يحمي قناة السويس ويفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه ، وحارسا لمصالح اوروبا في المنطقة ومانعا لوحدتها[٢] ، وحليفا من ثم للغرب الاطلسي في منطقتي غرب آسيا وشمالي افريقيا[٣] .

وعى مؤسسو الكيان الصهيوني نتائج هذا الفعل القهري منذ بدايته وادركوا مع موشى دايان ان دولتهم « قلب مزروع في هذه المنطقة قسرا ، فمن الطبيعي أن ترفضه الاعضاء الاخرى ولا ترضى به »[٤] ، وان مقاومة السكان الاصليين ستتحول ، في رأيهم ، من ابادة سياسية لشعب اسرائيل الى ابادة جماعية[٥] ، وان مشكلة أمن اسرائيل ، كما قال بن غوريون ، « ليست مشكلة حدود او سيادة بل مشكلة بقاء مادي ، بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة »[٦] .

عندما يكون الصراع على هذا المستوى من العداء والمرارة والحرارة فان الامن يصبح هاجسا مقيما ، والتسوية أمرا مكروها ، ذلك ان كل تنازل من جهة اسرائيل ، مهما كان صغيرا ، يهددها في صلب وجودها . فهي ، على حد قول الجنرال ي . هاركابي ، رئيس استخباراتها السابق ، « تفضل ، نظرا الى طبيعة وضعها ، الوجود في خطر على ان تقدّم تنازلا يعرّضها لخطر القضاء على وجودها »[٧] . واذا كان ثمة من يزعم ان اسرائيل قد تنازلت ، في نهاية المطاف ، بالخروج من سيناء بموجب اتفاق « كامب دايفيد » فان الحقيقة الصارخة التي لا تقبل الجدل هي ان المكاسب التي حققتها في مقابل ذلك الانسحاب ، وابرزها اخراج مصر من دائرة الصراع وشق الصف العربي وتدشين مرحلة تصفية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ، تفوق بكثير ، سياسيا

---

(١) جاك دومال وماري لوروا ، **التحدي الصهيوني** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٨) ، ص ٣٤ .

(٢) اكرم ديري والهيثم الايوبي ، **نحو استراتيجية عربية جديدة** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩) ، ص ٦٨ .

(٣) هاله سعودي ، « السياسة الاميركية والصراع العربي الاسرائيلي بعد حرب اكتوبر ، » **الفكر الاستراتيجي** ، العدد ١٠ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤) ، ص ١٣٧ ـ ١٥٦ .

(٤) امين هويدي ، **الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ٥٣ .

(٥) فؤاد جابر ، **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١) ، ص ١٢٥ ، نقلاً عن الجنرال : ي . هاركابي ، **المواجهة العربية الاسرائيلية** (لندن ، ١٩٦٥) ، ص ٤ ـ ٧ .

(٦) جابر ، المصدر نفسه ، ص ١٢٥ ، نقلا عن مقدمة : **الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ، ١٩٥٩-١٩٦٠** ، ص ٢٢ .

(٧) هاركابي ، **المواجهة العربية الاسرائيلية** ، نقلاً عن : جابر ، **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل** ، ص ١٢٥ .

واستراتيجيا ، تراجعها عن سيناء وتحييدها في ظل قيود صارمة على حركة القوات المصرية فيها[٨] .

تحت وطأة هاجس الامن تبنت اسرائيل وطورت مذهبا عسكريا يقوم على قواعد **التأهب الدائم** بالاعتماد على الاستخبارات واجهزة الانذار المبكر وبتقليص فترة التعبئة العامة ، **والمبادرة** بتوجيه ضربة اولى وقائية واستباقية ضد اي استعداد من جانب العرب للحرب ولإجهاض اي نمو جدي في قدراتهم العسكرية ، **والتفوق النوعي** بالتدريب المكثف والسلاح المتطور والتعبئة النفسية الهادفة الى ضمان تفوق القلة على الكثرة ، **ونقل الحرب الى ارض العرب** بضربات مفاجئة وخاطفة على غير خط التوقعات، **وتقصير اجل الحرب** لتفادي الخسائر البشرية وتلافي اصابة مرافق الاقتصاد الاسرائيلي باضرار نتيجة انهماك الايدي العاملة ـ وهي قوام الجيش ـ بالقتال ، **واللجوء الى الخيار النووي** لتحقيق مستوى عال من الردع غرضه ثني العرب عن اعتماد وسيلة الحرب[٩] .

بدعم سخي ، سياسي واقتصادي وعسكري ، من الولايات المتحدة الامريكية ركزت اسرائيل دولتها منذ حرب ١٩٤٨ واخذت في قضم الاراضي الفلسطينية الواقعة تحت ادارة مصر والاردن وسورية تدريجا . وحاولت في حرب ١٩٥٦ اقتطاع سيناء ولكنها اضطرت الى الانسحاب منها بعد ان ظفرت بترتيبات لحرية الملاحة في خليج العقبة . ثم حوّلت مياه نهر الاردن في العام ١٩٦٥ على نحو يخدم مشاريعها الهادفة الى احياء صحراء النقب واستيطانها . وفي حرب ١٩٦٧ استكملت احتلالها لكامل التراب الفلسطيني من البحر الى النهر ، وسيطرت على صحراء سيناء حتى قناة السويس وعلى الجولان السورية ومناطق حدودية لبنانية محاذية لمنطقة اصبع الجليل المحتلة . غير ان اسرائيل التي اعتادت الانتصارات المدوّية في حروبها خرجت مهيضة وغير منتصرة في حرب ١٩٧٣ حيث حقق العرب ، لأول مرة ، مفاجأة كاملة بشن ضربتين استباقيتين عبر قناة السويس وفي الجولان . ولحرمان العرب اداة ردعية متفوقة قامت اسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١ . ولكن النجاح لم يحالفها كثيرا في حرب ١٩٨٢ ، فهي وإن تمكنت من تدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان الّا انها اخفقت في القضاء على كيانها السياسي العربي والدولي . كما اخفقت ، بسقوط اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣ ، في اقامة نظام لبناني تابع يدور في مدار مصالحها السياسية والاستراتيجية .

في ضوء هذا السرد السريع لوقائع الصراع العربي ـ الصهيوني تتضح ، في الوقت الحاضر ، سماته الرئيسة على النحو الآتي :

ـ ثمة مناخ من النفوذ الامريكي يخيم على معظم دول المنطقة ، تسعى واشنطن وتل ابيب الى تطويره باتجاه نوع من السلام الامريكي ـ الاسرائيلي الوطيد والشامل ، وذلك انطلاقا من مخطط امريكا الرامي الى تعميم مضمون « كامب دايفيد » كاطار لعلاقات القوى بينها وبين اسرائيل من جهة ودول الطوق العربية من جهة اخرى . وتتركز جهود واشنطن ، في الوقت الحاضر ، على خلق ظروف وتوفير اغراءات بغية حمل الاردن على الدخول في مفاوضات ثنائية مع

---

(٨) عصام نعمان ، « كامب دايفيد ، » **الفكر العربي** (بيروت) ، العدد ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨) .

(٩) رياض الاشقر ، **الاداة العسكرية الاسرائيلية** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩) ، ص ٣٩ ـ ٥٥ .

اسرائيل بمعزل عن اعتراف امريكي واسرائيلي مسبق بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني او بمنظمة التحرير كممثل شرعي له في المفاوضات المرتقبة . وتسعى امريكا الى اقناع الاردن بضم شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة الى وفده في اطار تفاهم ثنائي بينه وبين المنظمة جوهره القرار ٢٤٢ . وغني عن البيان انه في ظل نسبة القوى الراهنة بين الفريقين المرشحين للتفاوض ، يبدو هدف الدولة الفلسطينية المستقلة مستحيلا واسترداد كامل اراضي الضفة وقطاع غزة شبه مستحيل .

- بقدر ما تبدو القدرات الصهيونية ممركزة وفاعلة ، تحكمها قيادة سياسية واحدة بجهاز عصبي مركزي عالي الكفاية والحساسية ، بقدر ما تبدو القدرات العربية مشتتة ، مشرذمة ، وعاجزة عن ايجاد حد ادنى من التنسيق والانتظام في نسق معقول للتضامن القومي . ففي الصحراء الغربية اضطرابات تباعد بين المغرب والجزائر . وبين تونس وليبيا شكوك وثقة مفقودة . وبين ليبيا ومصر حال من الحرب الباردة تستغلها امريكا لحشد اساطيلها قبالة شواطىء ليبيا لاغراض متعددة . وفي جنوب السودان مناوشات لم يتوصل اهل الشمال بعد الى معالجتها في سياق يضمن الوحدة والديمقراطية معا . وفي لبنان حرب اهلية متمادية تستغلها اسرائيل لاقامة دويلات مذهبية بغية نقل عدواها إلى سوريا . وبين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اشكالات واختلافات تعرقل توحيد الموقف ازاء ديبلوماسية الرفض الامريكية - الاسرائيلية للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وعلى حدود العراق وايران حرب مدمرة دخلت عامها السادس، تستغلها دوائر الاستعمار لاستنزاف الدولتين ، وللايقاع بين العروبة والاسلام ، ولتخويف دول الخليج بغية اللجوء الى امريكا والقبول باقامة قواعد لها هناك . وفي اليمن الجنوبي يقتتل الاخوة وابناء العقيدة الواحدة فتسيل دماء غزيرة ويقع تدمير كبير وتعود البلاد الى أسر الصراعات القبلية . كل ذلك وسط زمن عربي يتميّز بتصدع الوحدة الوطنية داخل معظم الاقطار ، وقمع الحريات الديمقراطية ، وتفاقم الديون الخارجية ، وانكشاف معظم الانظمة الحاكمة امام التحدي الصهيوني .

- يقترن وضع التجزئة والتشرذم بتدهور اسعار النفط وتقلص عائداته وانحسار مفعوله كأداة تنموية وكسلاح سياسي ، وبتعاظم التبادل بين الأقطار العربية والدول الصناعية الكبرى على حساب التبادل الآخذ بالتراجع بين الأقطار العربية نفسها ، وتفاقم ازمة الغذاء العربي ، وارتفاع معدلات التضخم .

- باتت اسرائيل تملك ترسانة ضخمة من السلاح النووي الذي يمكن استخدامه للتخويف ولزيادة فاعلية انظمة الردع مع امكانية استخدامه كسلاح اخير مطلق لتفادي هزيمة محققة . وفي المقابل ، تتنامى القدرة النووية العربية في مصر والعراق وليبيا وسوريا التي باتت جميعها ترعى برامج عاملة لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وبناء الكوادر والمهارات اللازمة لمباشرة صناعة السلاح النووي في المستقبل القريب أو البعيد .

- عودة التيار الجذري للنشاط في اقطار عربية عدة وفي صفوف الجاليات العربية في شتى انحاء العالم . والتيار الجذري يتجسد في المقاومة الوطنية والعمل المباشر - او ما يسمى خطأ « الارهاب » - وبالعمل القومي الوحدوي بعد سنوات من الهجوع والكمون . وبقدر ما تبدو المقاومة الوطنية والعمل الوحدوي متمايزين بقدر ما يتضح انهما يصدران عن منبع واحد هو

الثورة على الضعف والاستخذاء امام العدو الصهيوني والاستعماري ، والتمرد على وضع التجزئة والتشرذم اللذين لا تستفيد منهما الّا قوى الاستسلام والرجعية والتبعية المعادية لنهضة الامة ولمصالح الطبقات الشعبية .

قانون الوحدة والحرب

يشكّل الوحدويون في شتى الاقطار العربية ، هذه الايام ، تيارا عميقًا (undercurrent) ناميا . انه تيار يضم في قلبه مثقفين ومناضلين ومهنيين ونقابيين وعسكريين ، ويفصح عن نفسه بابحاث وندوات واحتجاجات وعمليات فدائية ومواقف سياسية ونقابية . باختصار ، إنه تيار الغد الواعد .

والحق ان تيار الوحدة اصيل وتاريخي ونابض لان الوحدة هي قانون في الطبيعة المجتمعية العربية وليست استثناء . وقانون الوحدة صنعه دائما موقع الوطن العربي الاستراتيجي ، كجسر للعبور بين القارات والحضارات ، ودوره التاريخي والمتجدد كراعٍ وحامٍ لقوافل التجارة العالمية ، وسيوف المؤمنين الذين حملوا راية الاسلام العربي التوحيدي[١٠]. فللوطن العربي موقع ذو مزايا قلّما نقع على مثيل لها ، كما ونوعا ، في اقاليم اخرى . انه ينطوي على بحرين : المتوسط والاحمر ، واربعة مضائق : جبل طارق والسويس وباب المندب وهرمز ، ويحيط به محيطان : الاطلسي والهندي ، ويمتد على مستوى ثلاث قارات : آسيا وافريقيا وطرف اوروبا ، ويشكل عقدة مواصلات وسيطة بين شمال الكرة الارضية وجنوبها وشرقها وغربها..

وفي الوطن العربي نقع على ثاني اكبر منتج للنفط في العالم ـ العربية السعودية ـ التي تحتضن ايضا اكبر احتياط ثابت من هذه المادة الاستراتيجية . هذا بالاضافة الى بلدان عربية اخرى تشارك في انتاج وتسويق حوالى ثلث استهلاك العالم من الذهب الاسود .

ولا يعدو منير شفيق الحقيقة بقوله ان ثمة سمتين اساسيتين في تكوين الامة العربية . السمة الاولى هي الاسلام الذي وحّد البلاد الممتدة من المغرب على شواطىء الاطلسي الى عُمان على شواطىء الهندي ، صاهرا الاغلبية العظمى من شعوبها وقبائلها ولغاتها في بوتقة العروبة وتحت لواء الدولة المركزية الواحدة على مدى مئات السنين . والسمة الثانية عاملان حاسمان متفاعلان في اوضاع المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصراعاتها على مر التاريخ هما :

ـ كونها عقدة مرور التجارة العالمية .

ـ اعتماد المراكز الاساسية في الزراعة على ري الانهار .

وقد تطلب هذان العاملان الحاسمان قيام سلطة سياسية مركزية من اجل تأمين التجارة العالمية وتنظيم الري لكي تنتظم الزراعة[١١] .

وقانون الوحدة الذي حكم تاريخ الامة العربية هو الاتجاه الدائم والمتجدد لاقامة دولة مركزية ، وأن نقيضه كان نشوء دويلات تسعى كل منها لتصبح الدولة المركزية . فالنقيض لم يكن

---

(١٠) سمير أمين ، **الامة العربية : القومية وصراع الطبقات** (بيروت : دار ابن رشد ، ١٩٧٨) .

(١١) منير شفيق ، **في الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

حالة تنفي الوحدة وتستبدلها بحالة التجزئة ، انما هو حالة تنفي وحدة معينة لتستبدلها بوحدة اخرى[١٢] .

هكذا تجلى قانون الوحدة بدولتي عماد الدين زنكي وصلاح الدين الايوبي في مرحلة الصراع ضد الصليبيين ، ومن ثم بدولة الملك بيبرس الذي هزم التتار في العام ١٢٦٠ م . ووحّد البلاد تحت قيادته[١٣] .

وفي المرحلة المملوكية حافظت غالبية البلاد العربية على وحدتها التي لم تهتز الّا في خلال فترات قصيرة . كما حافظت على وحدتها في ظل الحكم العثماني لمدة اربعة قرون[١٤] . وفي سياق هذا القانون ايضا يمكن تفسير حركة الوهابيين التي وحّدت شبه الجزيرة العربية كلها تقريبا ، وحركة محمد علي التي خاضت صراعا مريرا لتوحيد كل بلاد العرب[١٥] ، وحركة عبد الناصر والبعث التي اقامت الجمهورية العربية المتحدة في العام ١٩٥٨ .

واذا كان ثمة نتيجة نستخلصها من هذه اللمحة التاريخية فهي ان تجزئة الوطن العربي حدثت دائما بالقهر على ايدي قوى خارجية وان الوحدة تغلبت على قوى القهر والاستتباع بالحرب واتجهت دائما نحو اقامة دولة مركزية .

هل كان قانون الوحدة ليغيب عن اذهان زعماء الحركة الصهيونية ؟

يقول جابوتنسكي في كتابه **قصة الفرقة اليهودية** : « ان الامل الوحيد في اعادة فلسطين الينا هو في تجزئة الامبراطورية العثمانية »[١٦] .

ويتجاوب الياهو ساسون مع جابوتنسكي ، بعد زهاء ربع قرن ، في مقولة تفكيك وحدة العرب بالتجزئة فتراه يصوغ خطة في العام ١٩٤٦ تقوم على اساس « ضرورة تضخيم مشكلات الاقليات في العالم العربي ومساعدتها للتوصل الى حل صادق لمشكلاتها ... وتشجيع العناصر الطامحة لتقسيم لبنان الى دولتين : مسيحية واسلامية »[١٧] .

واما بن غوريون فإنّ نظريته لأمن اسرائيل تكاد تشكل مخططا لتعميق التجزئة العربية من حيث التركيز على أربعة عوامل اساسية : الهجرة ، تأمين المساندة من دولة كبرى ، اقامة دولة صهيونية بغير حدود ، تطويق العرب[١٨] .

ولعلنا نتأكد من حساسية بن غوريون الشديدة حيال الوحدة العربية بالطريقة التي استقبل بها وحدة مصر وسورية بقيادة عبد الناصر الذي وصفه بأنه « اخطر اعداء اسرائيل على الاطلاق »[١٩] .

---

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٥٤ ـ ٥٥ .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ٥٦ ـ ٦٠ .
(١٤) المصدر نفسه ، ص ٦٠ ـ ٦٢ .
(١٥) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .
(١٦) جورج ناصيف ، **الوحدة العربية واسرائيل** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٥) ، ص ٤٧ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ٨٧ ـ ٨٨ .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٩٨ ، نقلا عن : ليفيا روكاخ ، **قراءة في يوميات موشي شاريت** ، خطة اسرائيل لاقامة الكيان الماروني (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨١) ، ص ٢٤ .
(١٩) ناصيف ، المصدر نفسه ، ص ١٠٦ ، نقلاً عن : روكاخ ، المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

وهو لا يترك مجالا للتردد ، حتى قبل ان يفكر الاردن بالانضمام الى الوحدة ، فتراه يعلن قبل ٥ أيام من إعلانها « ان اسرائيل تحتفظ بحق القيام بالعمل الذي تراه مناسبا إذا انتقلت قوات عراقية الى الحدود الاردنية ـ الاسرائيلية »[٢٠] .

وحيال الوحدة لا يجد بن غوريون غير القوة جوابا على قيامها : « اسرائيل يجب ان تكون واثقة انها قادرة على ان تهزم اعداءها في اية حرب مقبلة . بل يجب ان تكون من القوة بحيث تردع العدو عن مهاجمتها »[٢١] .

ولبناء إسرائيل قوية ، اقوى من جيرانها مجتمعين ، انصرف بن غوريون الى التهويل بقوة الوحدة العربية الوليدة لاستنفار الغرب الاطلسي من اجل المزيد من السلاح والمعدات ، كما شدد على تكثيف الهجرة ـ أداة الاستيطان والتوسع ـ وشرع في بناء مفاعل ديمونا ، شمالي النقب في العام ١٩٥٨ لولوج « النادي الذري » وامتلاك السلاح النووي[٢٢] .

ولعل أبا ايبان ، وزير الخارجية السابق ، لخّص موقف اسرائيل من الوحدة العربية بهذه الكلمات المعبّرة في مقابلة له مع مجلة « ريالتي » الفرنسية : « ان بقاء اسرائيل مشروط بثلاثة عناصر هي استمرار المساعدات الحربية الاميركية المباشرة ، واستمرار حماية الدول الكبرى للوضع الراهن في المنطقة (اي حراسة وضع التجزئة) ، واخيرا وفوق كل شيء استمرار الخلافات العربية ، لانه لو اتحد العرب لما بقي احد يهتم بنا ، ولسهل عليهم اذابة كياننا ... »[٢٣] .

بدوره يلخص محمد سيد احمد القضية من وجهة النظر العربية بقوله إن اسرائيل مغتصبة . لذا ، العداء لها مطلق ، والمواجهة دائمة بين قوى القومية العربية وقوى الصهيونية حتى زوال احد الطرفين[٢٤] .

خلاصة

لماذا كل هذه الشواهد والاقتباسات ؟ إنها للبرهان على ان مقتل اسرائيل يكمن في الوحدة العربية ، وكونه كذلك فان اسرائيل لن تتوانى عن خوض الحرب ، بسرعة وبكامل طاقتها ، اذا ما شعرت بان دولتين او اكثر في المنطقة الممتدة من وادي النيل الى بلاد الشام والعراق تتوجهان نحو اي صيغة من صيغ الوحدة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

الوحدة تساوي افول اسرائيل ؛ لذلك فانها تعني ، بالنسبة اليها ، الحرب . واذا كانت اسرائيل قادرة في الخمسينات على رصد نوازع الوحدة في سلوك عبد الناصر والتخطيط بهدوء لضربه كظاهرة وحدوية شعبية بالمشاركة في حملة السويس في العام ١٩٥٦ ، والعمل على تفشيل تجربته الرائدة الممثلة في الجمهورية العربية المتحدة ـ رغم اخطائها وثغراتها ـ بطريقة الدس

---

(٢٠) **النهار** (بيروت) ، ١٩٥٨/٢/٢٧ .

(٢١) **الأهرام** (القاهرة) ، ١٩٥٨/١٠/١٥ .

(٢٢) ناصيف ، **الوحدة العربية واسرائيل** ، ص ١١٥ ـ ١١٦ .

(٢٣) انيس صايغ ، **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل** (بيروت : مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٦٧) ، ص ٧٢ .

(٢٤) محمد سيد أحمد ، « حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات ، » **الفكر الاستراتيجي** ، العدد ١ (تموز/يوليو ١٩٨١) ، ص ٢٣ .

والوقيعة ودعم الانفصاليين سرا سحابة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر الاسود ، فان تعاظم نفوذ مصر الناصرية في الستينات وعودة عبد الناصر الى اوج التأييد الجماهيري غداة إغلاقه خليج العقبة في اواخر ايار/مايو ١٩٦٧ قد دفع اسرائيل الى الرد بسرعة ملحوظة . وليس صحيحا ان سرعة الرد الاسرائيلي وعنفه مردهما الى تعطيل مرفأ ايلات ، رئة الكيان الصهيوني المنفتحة على البحر الاحمر وافريقيا فحسب ، بل مردهما اولاً الى الحالة الشعبية الوحدوية التي صنعها عبد الناصر بضربته التي لو قدر لها ان تتجاوز ردة الفعل الامبريالية الباغية لكان تيار الوحدة جرف الكثير من السدود والحدود ودشن بداية مرحلة جديدة في التاريخ العربي المعاصر .

واذا كانت نشوة النصر قد اسكرت اسرائيل فما تنبهت الى الجرح العميق الذي تركته حرب ١٩٦٧ في النفس العربية والجهود المضنية التي بذلها عبد الناصر على صعيد اعداد القوات المصرية لمعركة العبور (التي تمت بعد ثلاث سنوات من وفاته) فانها استخلصت من حرب ١٩٧٣ العبرة التي لا تنسى . ففي حرب « يوم الغفران » لم تتأكد اهمية المفاجأة الكاملة التي نجح العرب في اخفائها واطلاقها فحسب ، بل تجلت ايضا اهمية وفاعلية التنسيق والتضامن والاتحاد بين مصر وسورية وسائر البلدان العربية التي شاركت في الحرب . ذلك ان حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ هي ، في التحليل الاخير ، جهد اتحادي اعطى العرب مثالا عن جدوى الوحدة وخطورتها والطاقات العظيمة التي تطلقها .

الوحدة ، اذاً ، تعني الحرب . فلا سبيل الى تجاوز التجزئة الاّ بضرب ادواتها المحلية والخارجية . ذلك هو درس التاريخ من صلاح الدين الايوبي الى جمال عبد الناصر . ولانها تعي درس التاريخ فان اسرائيل لن تسكت ابدا عن قيام وحدة عربية تستهدفها بالضرورة ، بل ستبادر الى شن الحرب في اسرع ما يمكن وبجميع طاقاتها المتاحة . وهي لا تخفي ، في هذا المضمار ، نياتها . ففي محاضرة اعدها لندوة الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب في اواخر العام ١٩٨١ قال آرييل شارون ، وزير الدفاع آنذاك ، بالحرف :

« سنمنع أي تغيير في الوضع الجغرافي ـ العسكري لمناطق المواجهة قد يؤدي الى خطر لا يحتمل مثل ارسال كثيف لقوات عراقية الى الاردن او الى جنوبي سوريا او ارسال قوات سورية الى الاردن . ان تجمعا كهذا للقوات في منطقة المواجهة من شأنه ان يعرض جوهر وجودنا للخطر . وبناء عليه لن يكون (هذا الاحتمال) مقبولا من اسرائيل »[٢٥] .

لقد سكتت اسرائيل عن وجود قوات سورية وفلسطينية وعراقية في الاردن في السبعينات ، فلماذا تظهر كل هذه الحساسية لاحتمال تحريكها في الثمانينات ؟

لعل الجواب يكمن في ان قدرات دول الطوق العربية في الثمانينات غيرها في السبعينات ، وان فجوة التفاوت في التدريب والتسليح والتجهيز قد ضاقت بعض الشيء .

ولعل اسرائيل ، التي استوعبت جيدا دروس حرب ١٩٧٣ ، تشعر بان مشهد الخلافات والمناحرات العربية قد يكون فجرا كاذبا ، وان وراء مظاهر الفرقة ارادة عربية تتحسب لعدوانها الوشيك وتقرأ جيدا نياتها وتحركاتها وهي مصممة على انتزاع المبادرة في الوقت المناسب .

---

(٢٥) **معاريف** ، ١٨/١٢/١٩٨١ ، نقلا عن : **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢) ، ص ٢٥ ـ ٣١ . ومحاضرة شارون المقتبسة كانت حول « مشكلات اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات » .

وقد لا يخفى على اسرائيل ان التوازن الاستراتيجي مهم ولكنه ليس شرطا لا بد منه لمبادرة سورية تستبق العدوان أو ترد عليه . ذلك ان لدى سوريا من صواريخ ارض - ارض (إس إس - ٢١) بعيدة المدى ودقيقة التصويب ما يمكنها من انزال اذى وتدمير شديدين باسرائيل ، يكفلان التأثير في ارادتها وقدرتها على شن الحرب او مواصلتها . كما ان لديها من القدرة على الحشد والخرق ما يمكّن قواتها من تحرير الجولان ربما قبل انقضاء الساعات الـ ٧٢ اللازمة للنفير العام والتعبئة واطلاق آلة الحرب الاسرائيلية بكامل طاقتها .

الوحدة قرار بالحرب . لذلك يجب ان يفاجيء العرب اسرائيل بالوحدة وكأنهم يفاجئونها بالحرب . واذا لم يتخذ العرب قرارا بالحرب يوما من الايام من اجل التحرير الذي هو طريق الوحدة ، فستتخذه اسرائيل المرتابة ، المتربصة ، والمستعدة دائما للانقضاض من اجل استباق كل وحدة ترى فيها علامة افولها الاكيد □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية: (١)

حقوق الانسان
في الوطن العربي

حسين جميل

الحضارتان وعملية التنمية

فرانشيسكو ساغاستي(*)

الحضارتـان

قبل عشرين عاماً مضت كتب سنو (C.P.Snow) مقالة عن « الثقافتين »[1] ، لافتا الانتبـاه الى الفوارق الموجودة بين العلماء والمفكرين الادبيين ، ومستهجناً فقدان الاتصال والتفـاهم بينهم ، ومُوجدا حجة قوية لنشوء ثقافة اكثر تكاملاً تساهم العلوم الانسانية والعلمية من خـلالها بصـورة متساوية وتنمو عبر التفاعل المتبادل فيما بينها . وقد سببت مقالته بلبلة كبيرة في الـدوائر الفكـرية والعلمية وادت الى مناقشة حامية استمرت سنوات عدة .

ومهما كانت اهمية الفوارق وفقدان الاتصال بـين «ثقافتي» سنـو، فقد طغت عليهـا الفوارق المادية والفكرية الاكثر عمقا وتشويشا بين الأمم الغنية والفقيرة في العالم. والحقيقة ان سنو اشار الى هذه الفوارق الصارخة[2] ونسب وجودها جزئيا الى عجـز الغرب بثقـافته المقسمـة، عن ادراك بعدها وفهم الحاجة الى تحويلات بنيوية عميقة وملحة ذات طـابع اجتمـاعي واقتصادي وسيـاسي وثقافي.

وقد اثمرت مجموعة من محـاولات الدراسـات والابحاث التي نفـذت خلال العقـود الثلاثـة الماضية، قدرا اكبر من التفهم للأصول التاريخية، والمظاهر الحالية، و التوقعات المستقبلية للفوارق بين الدول المتطورة والدول النامية، و اظهرت ان نمو العلوم الحديثة وظهور التكنولوجيات المرتبطـة

(*) البيرو، مدير مشارك لمجمـوعة التحليـل للتنمية ـ غـراد (GRADE) ـ وهو مركـز مستقل لـلأبحاث ، لا يتوخى الربح ، في ليما . مستشار سابق للنائب الأول لرئيس مـركز أبحـاث التنمية الـدولية (كنـدا) ؛ درَّس وحاضر وعمل مستشاراً في حقل التكنولوجيا والتنمية الصناعية في عدد من الوظائف . مؤلف : «Technology, Planning and Self- Reliant Development» وعدد من الكتب والأوراق الأخرى .

(١) C.P.Snow, *The Two Cultures: A Second Look* (New York: Mentor Books, 1963).

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٥٢.

بالعلم هي في جذور هـذه الفوارق. وكـانت هذه الـدراسات، الى حـد بعيد، حصيلـة عمل مفكـرين وعلماء من العالم الثالث، تمكنوا من رأب الصـدع بين الثقـافتين اللتـين كانتـا معزولتـين في الدول الغربية المصنعة في الغالب، استنادا الى سنو.

وسـوف تهيمن الهوة المتسعـة بين الـدول المتطورة والـدول الناميـة على مسارح الاحـداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال ما تبقى من هذا القرن، الى حد يصبح معه الحديث عن «حضارتين» ممكنا. وتقوم «الحضارة الأولى» على نمو العلم كنشاط رئيسي مولد للمعـرفة، والتطـور السريع للتكنولوجيات المرتبطة بالعلم، واندماج هذه التكنولوجيات في عمليات انتاجيـة واجتماعيـة، وعلى بروز اشكال ثقافية وقيمة متأثرة تـأثرا عميقـا بالنظـرة العالميـة (Weltanschauung) للعلم الحديث والتكنولوجيات المرتبطة بالعلم. وتتميز «الحضارة الثانية» بفقدان القدرة على خلق المعـرفة العلمية على نطاق واسع، وتقبُّل النتائـج العلمية المتـولدة في الأولى بـإذعان؛ وبقـاعدة تكنـولوجيـة تشكـل جزءاً أسـاسيا وجـوهريـا من التقنيات التقليـدية، ومظهـرا خادعـا يخفي تحته التقنيـات المستوردة؛ وبنظام انتاجي يعتمد قطاعه الحديث على تـوسع الانتـاج في الدول الغـربية المصنعـة وعلى استيعاب التكنولوجيا المستوردة، ويعايش قطاعه التقليدي البلادة والخمول ويقوم على قـاعدة تكنولوجية تقليدية راكدة في اغلب الاحيان؛ وبتعايش انماط ثقافية مفككة، وحتى متناقضة.

وللحضارة الأولى التي تعود لما يسمى بالدول المتطورة او التي بلغت أعلى درجات التصنيـع، قاعدة علمية وتكنولوجية داخلية المنشأ؛ اما الحضارة الثانية العائدة لما يسمى بالـدول المتخلفة او النامية، او دول العالم الثالث، فلها قاعدة علمية وتكنولوجية خارجية المنشأ[٣]. وفي حين تبسط هذه المفاهيم الى حد بعيد اختلاف الظروف الموجودة في العالم الحقيقي، فإن وجود هـاتين الحضـارتين المختلفتين هو ظاهرة لا يمكن تجاهلها.

وعلى نقيض ثقافتي سنو ـ اللتين بقيتا في عزلـة تقريبـا في الغرب المصنـع ـ تتفاعـل هاتـان الحضارتان بقوة، مع ان التفاعل احادي الجانب: فالحضارة الثانية تعتمـد على الأولى وتتـأثر بهـا بعمق وتفتقر الى القدرة على التأثير بدورها في الحضارة الأولى بالقدر نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن احد اشكال نمط التأثير الاحادي الجانب الاكثر تعقيدا وتشـويشا هـو وجود مجتمعـات النخبة في بلدان الحضارة الثانية النـامية، التي تعيـد انتاج الانمـاط الفكريـة، واساليب الحيـاة، والعادات الاستهلاكية للحضارة الأولى، وبالتالي تصبح منسلخة عن بيئتها الخاصة. ويجعلها هذا الانسلاخ غير قادرة على الشروع في بحث خلّاق عن الانماط الثقافية واساليب التنمية البديلة التي قـد تبعث على بروز «حضارة ثالثة» يمكن فيها لمواكبة العلم الحـديث، وكذلـك مظاهـره الماديـة والفكريـة ان تتكامل بتنـاسق مع التـراث الاجتماعي والاقتصـادي والسياسي والثقـافي لدول الحضـارة الثانيـة النامية .

الحضارة الأولى: القاعدة العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ[٤]

سواء كانا نتيجة لعملية تراكمية داخلية (اوروبا الغربية) او لعملية نقل أنبتت لاحقا جذورها

(٣) انظـر : Francisco R.Sagasti, *Technology, Planning and Self-Reliant Development* (New York: Praeger Publishers, 1979), ch.10.

(٤) هذه الفقرة، والفقرة التالية تقومان على رأي ف. ساغاستي.

الخاصة (الولايات المتحدة، اليابان، الاتحاد السوفياتي)، فإن الخلق النظامي للمعرفة، وانتاج السلع والخدمات كانا مرتبطين عضويا بواسطة تطوير التقنيات المرتبطة بالاكتشافات العلمية. وقد حولت المعرفة الجديدة الى منتجات دونما حاجة للجوء الى مساعدة خارجية اساسية، باستثناء عملية تباين الاكتشافات العلمية العادية. ويمكن فهم نشوء المقدرات العلمية والتكنولوجية في الغرب عن طريق دراسة نشوء الافكار التي قادت الى العلم، والتحويلات المتلاحقة للتقنيات الانتاجية، ودمج هذين التيارين.

واذا اخذنا بعين الاعتبار، وباختصار، تطور الفكر الغربي، فمن الضروري العودة الى الوراء الى العصر الاغريقي. فقد طورت المقدرة على بناء المفاهيم المستقاة من الواقع والربط فيما بينها في اليونان بادىء الامر، بدءاً بالفلاسفة الذين سبقوا سقراط، الذين بدأوا بالتوسع في الافكار التجريدية عن العالم المحيط بهم؛ ومرورا بأفلاطون، الذي طبق مفهوم المثالية، ووصولا الى ارسطو الذي اعطى المنطق ومفهوم المنهج صيغتهما. وخلال العصر الروماني والعصور الوسطى، اضيف عدد قليل من العناصر الجديدة الى الصرح الاغريقي ـ المفاهيمي، مع ان مفهوم احتواء الطبيعة لأمور منتظمة قابلة للفهم كان يرتبط بالفكرة السائدة القائلة بوجود نظام سماوي مفروض على العالم. ايضا، فقد ساعد التأثير الذي مارسته الثقافة الاسلامية على اوروبا مع اقتراب نهاية العصور الوسطى في تطوير خطط معالجة المفاهيم والرموز (الجبر مثلا)، وحث على العودة الى دراسة الظاهرة الطبيعية (وتشهد بذلك اهتمامات الخيميائيين ـ أو قدامى الكيميائيين)(٥).

وحتم عصر النهضة اعادة تقويم العمل اليدوي والملاحظة الدقيقة، التي تسهل التمييز الكامل بين المفاهيم المجردة والظواهر المادية، وتمهد بذلك الطريق للعلم الحديث. وبدأ الفلاسفة بالاهتمام بالآلات، وساعدت اعمال الرصد الفلكي النظامية الملاحة، وبلغت اعادة العمل اليدوي الى مكانته السابقة (وهو الذي كان محتقرا خلال العصور الوسطى) ذروتها مع اعمال الفنانين العظماء امثال ليوناردو دافنتشي. وأدت مساهمات كوبرنيكوس وغاليليو حول النظام الفلكي الى انتصار العقل على المبدأ، وشكلت علامة بارزة في التحول من الدين الى العلم طريقة لتفسير الظواهر الطبيعية. واخيرا، فإن اسهام نيوتن، والتعرف على فكرة امكانية التنبؤ بالكون، وانه يخضع لقوانين معينة يمكن معرفتها واختبارها، غيّرا جذريا مفهوم الانسان للعالم، واعطيا معنى لمقولة بيكون (Bacon) بأن الانسان يستطيع ان يسود ويسيطر على الطبيعة عبر ذكائه.

واذا اخذنا بعين الاعتبار الآن التقنيات المستخدمة في النشاطات الانتاجية، فإن العصور الوسطى وعصر النهضة شهدا تطورا تراكميا للمهن التي يمارسها الحرفيون، والتي كانت تحول تدريجيا الى نشاطات صناعية صغيرة، ولاحقا، خلال القرن السابع عشر الى نشاطات صناعية بالمعنى الكامل. وكانت العلامة البارزة التي ميزت هذا التحول في استخدام الآلات لصنع الآلات، والتي يسميها ماركس «نشوء الصناعة الواسعة النطاق»(٦)؛ حدث ذلك في وقت واحد مع الانتقال التدريجي الحاد من عصر التقنيات المتعددة، ذي الاستجابات التكنولوجية المحلية المتنوعة، التي كانت تتلاءم عادة مع البيئة (بالرغم من وجود بعض الاستثناءات كتلوث البيئة في لندن نتيجة

---

(٥) حول هذه المسائل، انظر: C. Singer, *From Magic to Science* (New York: Dover, 1958), and Jean Vernet, *La Cultura Hispanoàrabe en Oriente y Occidente* (Barcelona: Ariel, 1978).

Karl Marx, *Capital* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1976).

استخدام الفحم الحجري خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر)، نحو عصر التقنية الواحدة الذي تتقلص فيه مختلف الاستجابات ويسيطر عدد قليل من تكنولوجيات الانتاج المعينة في كل حقل من حقول النشاط فيه(٧).

وقد شكل اندماج التيارين معا ـ تطور الفكر وتطور التكنولوجيا ـ ما سمي بـ « الثورة العلمية والتكنولوجية». وكانت هذه العملية عملية معقدة، مليئة بالمنعطفات والأزمة المسدودة، حيث كان العلم، من جهة، والتقنيات الانتاجية، من جهة اخرى، يتفاعلان بقوة ويتحكمان احدهما بالآخر، وبصورة رئيسية في اوروبا الغربية. ودامت هذه العملية قرابة الـ ٢٠٠ عام، بدءاً بمنتصف القرن السابع عشر، وقد اثارت مناقشات حامية حول المساهمة النسبية لكل من التيارين(٨). وعند التحدث بشمولية، يبدو انه خلال المرحلة الأولى، قدم الحرفيون والصناعيون مساهمة اكبر في نمو العلم (ولا سيما في نواحيه التطبيقية، عبر تصنيع الادوات)، من مساهمة العلماء في النشاطات الانتاجية للحرفيين والصناعيين. ومع ذلك، فإن الاكتشافات المتعلقة بالعلوم الميكانيكية والكيمياء والبصريات والديناميكيات الحرارية، وغيرها من حقول المعرفة كانت تحقق مساهمة موازية، او ربما اكبر، في تطوير تقنيات الانتاج من مساهمة الاخيرة في تطوير العلم، مع قرب انتهاء الفترة المذكورة.

وكانت نقطة التحول التي تسجل بداية سيطرة التكنولوجيات المرتبطة بالعلم على التقنيات التي تطورت بصورة تدريجية وذاتية ، هي بروز اولى النشاطات الانتاجية القائمة على الاكتشافات العلمية: الصناعات الكهربائية والكيميائية. ومنذ ذلك الحين كانت مساهمات العلم في الانتاج تتنامى بوتيرة متسارعة.

وقد حدث التزاوج بين العلم والانتاج بينما كان يجري التخلي عن التقنيات ذات الكفاية النسبية المتدنية، بما يتفق والبيئة الاقتصادية السائدة في ذلك الحين. وتسارعت فجأة عملية التقلص في تنوع الاستجابات التكنولوجية، التي كانت قد بدأت مع قرب انتهاء العصور الوسطى، الى حد كانت معه، وفي حالات كثيرة، تعطل نهائيا التطوير التراكمي للتكنولوجيات التقليدية، وتؤدي الى ما اسماه مامفورد (Mumford) «خسارة تراث التقنيات المتعددة».

إن التطور اللاحق للتفاعلات بين العلم والتكنولوجيا والانتاج في بلدان الحضارة الأولى التي تتميز بقاعدة علمية ـ تكنولوجية داخلية المنشأ، هو تطور معروف جيدا. فقد كانت تتم، وبصورة موسعة عملية توثيق المسار السريع للتقدم التكنولوجي خلال السنوات المائة الماضية، وسوف نشير فقط الى بعض المعالم البارزة، كاستبدال المختبرات المنظمة بالبحاثة الفرد، الذي بدأ مع دنو عام ١٨٩٠ وانتشر الآن على نطاق واسع؛ والاستخدام الأولي للتكنولوجيات الحربية القائمة على الاكتشافات العلمية خلال الحرب العالمية الأولى، وانتشار القيم والمعارف التكنولوجية التي نجمت عن تحسين محرك الاحتراق الداخلي وانتاج السيارات الضخم. وشهدت الفترة الممتدة ما بين

---

(٧) L.Mumford, *The Myth of the Machine* (New York: Harcourt Brace, 1972), ch.6.

(٨) انظر ايضا: A. E. Musson, ed., *Science, Technology and Economic Growth in the 18th Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 1972); D. Landes, *The Unbound Prometheus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), and J.D. Bernal, *Science in History* (Cambridge: MIT Press, 1971).

الحربين العالميتين التطورات العظيمة في الفيزياء، التي توجت بتطوير القنبلة الذرية، وفي الكيمياء، التي ادت الى الانتاج الواسع الانتشار لمواد مركبة جديدة.

واخيرا فإنه يمكن وصف مرحلتي الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب بأنهما عصر الانفجار العلمي الذي حَوّلت فيه التطورات في الالكترونيات وعلم الأحياء والكيمياء وعلوم الضبط والعديد من الحقول الأخرى، العلم الى مصدر رئيسي للتطويرات والتحسينات في تقنيات الانتاج. وفي البلدان ذات القاعدة العلمية ـ التكنولوجية الداخلية المنشأ، ارتبط هذا الامر بزيادة الحجم الادنى الحرج الموارد المطلوبة للقيام بالنشاطات العلمية ، وبتوسع لم يسبق له مثيل في الجهد العلمي التكنولوجي، الى حد استطاع معه ماكلوب (Machlup) ان يؤكد ان اكثر من ثلث الكتلة السكانية الفاعلة اقتصاديا في الولايات المتحدة كان في عام ١٩٦٠ يرتبط بشكل او بآخر بـ « صناعة المعرفة» (البحث، التعليم، الاعلام ... الخ)[٩].

وبالعودة الى الوراء، وفي قرون الحضارة الأولى تلك، شهدت السنوات الاربعمائة الاخيرة ظهور حرفة خلق المعرفة بصورة منظمة وتراكمية، كما شهدت التحول من علم يمارسه الافراد الى علم تنفذه مجموعة اولية من العلماء، الى علم يتعهده حاليا مجتمع علمي ناضج. وقد حاز هذا المجتمع على شرعيته ليس بسبب التفسيرات المترابطة منطقيا للظواهر الطبيعية، والاجتماعية على نطاق اضيق وحسب، بل لأنه اظهر في المقام الأول جدواه في تطوير تقنيات الانتاج، هذه الجدوى التي تكهن بها بيكون في اوائل القرن السابع عشر عندما اوضح ان المعرفة بحد ذاتها هي مصدر القوة.

وربما كانت الميزة الاكثر اهمية للثورة العلمية ـ التكنولوجية، التي وصفها كوزنيتس بأنها «ابتكار يصنع عهدا جديدا»[١٠]، هي اكتشاف وتحسين منهجية الابتكار، التي بنيت على الاسس التي وضعها الاغريق في الاصل، وسمحت بتجاوز محدودية الادوات والاجراءات الناتجة عن عملية التطور التكنولوجي البطيئة والتدريجية. وما ان تم تجاوز هذا المانع، حتى كانت الامكانيات المتاحة هائلة، وتحدها في المقام الأول تطورات المعرفة ومحدوديات العقل البشري.

على اي حال، فإنه ينبغي التخلي عن الوهم القائل بأن هذا كان تعهدا واعيا ومنظما ومخططا . وقد حدث ظهور هذه الميزة الرئيسية للحضارة الأولى بطريقة عفوية ، تغطّي سلسلة واسعة من الحقول، وتضاعف الجهود، مع كثير من البدايات الخاطئة، وتظهر سلسلة من التناقضات. وبغض النظر عن ذلك، فإن طبيعة التصحيح الذاتي للعلم سمحت بإحداث تغييرات في مجراه؛ مع ان ذلك كان دائما ضمن الاتجاهات الواسعة التي يحددها تلاقي مصالح العلماء ومصالح الدول والمؤسسات التي تمول النشاطات العلمية.

الحضارة الثانية: القاعدة العلمية والتكنولوجية الخارجية المنشأ

وعلى نقيض الأمم الاوروبية الغربية وغيرها من الأمم كالولايات المتحدة واليابان، لم تؤسس

(٩) Fritz Machlup, *The Production and Distribution of Knowledge in the United States* (Princeton: Princeton University Press, 1962).

(١٠) S. Kuznets, *Population, Capital and Growth* (New York: W.W. Norton, 1971), pp.165-185.

اغلبية دول الحضارة الثانية المتخلفة قاعدة للتكنولوجيات الانتاجية مرتبطة باكتشافاتها العلمية الخاصة بها. ولم يكن هناك من رابط بين تطور النشاطات المكرسة لخلق المعرفة ونشوء تقنيات الانتاج، مع بقاء هذين الحقلين معزولين واحدهما عن الآخر.

وكان انتشار العلم الغربي في البلدان ذات القاعدة العلمية والتكنولوجية الخارجية المنشأ عملية غير منظمة، استلزمت قبولا جزئيا بالنتائج، ولكن دون اطلاع تام على العمليات التراكمية التي سببتها. وكانت مواكبة العلم في هذه البلدان نشاطا مقتصرا على النخبة والرواد المنعزلين الذين افتقروا للروابط العضوية مع بيئتهم الاجتماعية، على الاقل في ما يتعلق بنشاطهم العلمي، حتى ان ذلك كان على نطاق اوسع مما هو عليه في بلدان الحضارة الأولى. وكانت جهودهم في صلبها تتلازم مع تأخر زمني، بما أن جبهات المعرفة كانت تستطلع في اماكن اخرى من العالم، وكانوا يتلقون المعلومات عن التطورات والاكتشافات متأخرة تأخيرا لا يمكن تجنبه.

وبالتالي، فإن مواكبة العلم لم تَنْمُ جذورها في بلدان الحضارة الثانية قبل العقود الأولى من القرن العشرين، ولكنها اكتست طابعا تشتتياً يتسم بالمحاكاة والتقليد، منفصلا عن الدائرة الانتاجية. وفي بعض الحالات، كالهند في القرن التاسع عشر، كانت القوة الاستعمارية تقصي العلماء المحليين القادرين عن الابحاث التي ينفذها المستعمرون، مؤخرة بذلك تطوير المقدرات العلمية ـ التكنولوجية الداخلية المنشأ[١١]. وكان العلم موجهاً نحو المراكز العالمية المولدة للمعرفة في المقام الأول، وبرز الاهتمام بالمشاكل المحلية بقدر ما كان من الضروري التعرف الى البيئة اكثر من اجل استغلال مواردها بصورة مركزة اكثر، او بقدر ما كان الفضول وامكانية المساهمة في تطوير المعرفة العالمية يحثان العلماء على تركيز جهودهم على مشاكل محلية محددة.

وكانت طبيعة النشاطات الانتاجية مشروطة بمصالح القوى المستعمرة في المقام الأول، ومن ثم، وبعد ان اصبحت بعض المناطق مستقلة (ولا سيما امريكا اللاتينية) بالطريقة التي كانت اقتصادياتها تندمج من خلالها في التقسيم الدولي للعمل المرافق لتوسع النظام الرأسمالي. ونتيجة لهذا، كانت النشاطات الانتاجية في هذه البلدان توجه بصورة رئيسية نحو استخراج الموارد الطبيعية التي تهم المستعمرين او الرأسماليين الأجانب، ونحو خلق فوائض لنقلها الى الخارج.

وكانت معظم التقنيات المستخدمة في النشاطات الانتاجية مستوردة، وكان هذا يعني ان القاعدة التكنولوجية المرتبطة بها كانت غريبة عن البيئة المحلية. وعندما بدأت النشاطات الاستخراجية والصناعية المترسخة باكتساب اهمية نسبية اكبر في الاقتصاد المحلي، جرى توسيع المقدرات التكنولوجية المقابلة لها عبر عمليات استيراد تكنولوجية جديدة. ونتيجة لذلك، اكتسبت بلدان الحضارة الثانية طبقة سطحية من المعرفة التقنية الحديثة، معزولة عن واقعها المادي والاجتماعي، وتعتمد على مصادر خارجية لصيانتها وتجديدها (أي ترميمها).

واذا اخذنا بعين الاعتبار الآن القاعدة التكنولوجية التقليدية، فمن الممكن القول ان التقليد التكنولوجي غير الغربي، الذي كان يتطور ببطء وبصورة تراكمية لمدة طويلة من الزمن، (عبر عملية

---

(١١) انظر: S.N. Sen, «The Introduction of Western Science in India during the 18th and 19th Centuries,» in: S. Sinha, ed., *Science, Technology and Culture* (New Delhi: India International Centre, 1970).

مماثلة للتي حصلت في اوروبا خلال العصور الوسطى)، وبعد فترة قصيرة نسبيا من التوقف في بداية المرحلة الاستعمارية التي تعلم خلالها المستعمرون العمل في بيئة غريبة، تم استئصاله، أو القي جانبا، لأنه، وقبل كل شيء آخر، لم يخدم مصالح المستعمرين، ولاحقا الرأسماليين، بصورة مباشرة. وكانت عملية الاستئصال هذه حاسمة بصورة خاصة في تلك المناطق التي كانت قد حققت تقدما ملحوظا مستقلة عن الغرب، (مثل امريكا اللاتينية ـ Andean World)، كما كانت عواقبها الاجتماعية مشؤومة(١٢). وبالرغم من ذلك، فإن بعض هذه النشاطات التقليدية بقيت موجودة على هامش الحياة الاقتصادية، الى حد انها وفرت جزئيا وسائل العيش لأولئك المشاركين في النشاطات الانتاجية التي احدثت.

ان انقراض النشاطات الانتاجية التقليدية واستبدال غيرها بها ينطوي على حدوث تقلّص في مختلف الاستجابات التكنولوجية الداخلية المنشأ تطور عبر الزمن، وادى الى اختفاء العديد منها كليا. وبما ان التزاوج الاوروبي بين التقنيات التقليدية وتلك المتعلقة بالمعرفة العلمية لم يجر في هذه المناطق، بل ادخلت عوضا عن ذلك التقنيات الجديدة بعدما بلغت دقة متناهية، فقد اكتسى اختفاء التقنيات التقليدية طابعا اكثر جذرية مما كان له في اوروبا. وكان التحول مما اسماه مامفورد (Mumford) «عصر التقنيات المتعددة» الى «عصر التقنية الوحيدة»، عنيفا وبصورة خاصة في بلدان الحضارة الثانية التي تملك قاعدة علمية ـ تكنولوجية خارجية المنشأ.

ولم تكن هذه العناصر الثلاثة ـ النشاطات العلمية المولدة للمعرفة، والمقدرات التكنولوجية مرتبطة بالنشاطات الانتاجية المحدثة، والمقدرة التكنولوجية التقليدية او الداخلية المنشأ ـ قد شهدت اي تفاعلات فيما بينها في البلدان ذات القاعدة العلمية والتكنولوجية الخارجية المنشأ. وقد جرى تطورها (انكماشها في حالة المقدرات التكنولوجية التقليدية) في عزلة، ولم يحدث اندماج العلم والانتاج الذي ميز بلدان الحضارة الأولى ذات القاعدة العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ. ويضاف الى ذلك ان استئصال المقدرات التكنولوجية التقليدية كان اكثر ايلاما وتمزيقا في دول الحضارة الثانية منه في بلدان الحضارة الأولى.

التوقعات للحضارة الثالثة

ان التباينات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بين بلدان الحضارتين الأولى والثانية، والتي هي نتيجة للعمليات التاريخية المحددة اعلاه، كبيرة جدا ومخيفة بحيث لا يمكن تحملها لزمن طويل دون حدوث اختلالات خطيرة في المسرح الدولي. وبعد ان نلاحظ ان التكنولوجيات الحديثة المرتبطة بالعلم هي اساس الايجابيات التي تتمتع بها بلدان الحضارة الأولى، فإن اول ما يغري هو الشروع في عملية «نقل تكنولوجيا» شاملة من الدول المصنعة الى الدول النامية.

رغم ذلك ـ وفي حين نسلم بأن العلم الحديث والتكنولوجيا هما عنصران اساسيان في أي استراتيجية تنمية، على الاقل خلال ما تبقى من هذا القرن ـ فإن عملية ضخمة وغير متفقة مع الأصول لنقل التكنولوجيا ستؤدي فقط الى نقل الثمار المادية والفكرية للقاعدة العلمية والتكنولوجية

---

(١٢) انظر انخفاض عدد السكان في امريكا اللاتينية الذي اعقب الفتح الاسباني في: R. Konetzke, *América Latina : La época colonial* (Mexico City: Siglo XXI, 1972), pp.93- 98.

التي تميز الحضارة الأولى، وبصورة جزئية، لكنها لن تؤدي بنفسها الى تطوير المقدرات العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ في العالم الثالث. علاوة على ذلك، فإن المخزون الاكبر من المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة، وكذلك طرق البحث العلمي والمهام التي يستجيب لها العلم الحديث، هي حصيلة اربعة قرون من التفاعل بين العلم والانتاج في بلدان الحضارة الأولى. ولذلك، سيكون من الضروري ان نتفحص ونستخلص ونكيف هذه الاكتشافات والطرق والاستجابات بغية استخدامها كواحدة من نقاط الانطلاق في عملية توطين تدريجية للثورة العلمية والتكنولوجية في الدول النامية (وهناك نقطة انطلاق اخرى تكون في استعادة تراثها التكنولوجي والثقافي التقليدي واعادته الى سابق عهده اختياريا).

واذا اخذنا في الحساب التباينات المادية والفكرية بين الحضارتين الأولى والثانية، والطابع الاساسي للعلم الحديث والتكنولوجيا كعنصرين في أية استراتيجية تنمية، والحاجة الى الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الثقافي للعالم النامي، فإنه يصبح حتميا الشروع في عملية بحث خلاق عن حضارة ثالثة، يتم ضمنها انتهاج مسالك تنمية جديدة ويمكن فيها للعلم الحديث والتراث الثقافي لدول العالم الثالث ان يتكاملا بتناغم(١٣). وهذه المهمة شاقة وطويلة الأجل، تتطلب جهدا جماعيا من الاسرة العالمية، وتفرض الحاجة الى تقويم اخطارها وامكانيات نجاحها. ويشير النموذجان الاخيران، في ايران، حيث تجاهلت عملية «التحديث» القسرية القيم الثقافية التي سادت لاكثر من الف عام وادت الى موجة لا مفر منها تقريبا من الاضطراب الاجتماعي؛ وفي الصين، حيث جرت محاولة لتنحية ثمار العلم الحديث والتكنولوجيا نحو جيل من الزمن، ونجم عنها تخلف تكنولوجي وأدّت الى جهود يائسة بهدف «اللحاق بالغرب» مع حلول العام ٢٠٠٠، الى بعض المشاكل التي ستواجهها دول الحضارة الثانية النامية التي لا تحافظ على توازن بين تبني العلم الحديث والتكنولوجيا والحفاظ على تراثها الثقافي الخاص بها.

وتتطلب عملية البحث عن حضارة ثالثة تؤمن شبكة منطقية واكثر قابلية للتطبيق من اجل ملاحقة استراتيجيات التنمية البديلة، تغيير المنظار الذي يتم من خلاله النظر الى مفاهيم «التنمية» و«التقدم». وبالرغم من انجازاتها التي لا مجال للخوض فيها، ينبغي الا تعتبر ثقافة الحضارة الأولى الغربية العلمية ـ التكنولوجية نموذجا عالميا تقلده دول الحضارة الثانية؛ على العكس، اذ ينبغي ان تعتبر احد الوجوه العديدة لعملية تطور مادية وفكرية، شاملة وتاريخية. وهناك ضرورة التخلي عن غطرسة الثقافة الغربية ضمنا، التي تجعل الحضارة الأولى تعتبر نفسها نموذجا يحتذي به العالم النامي. ويتطلب الامر مفهوما اكثر عالمية لعمليات التنمية والتقدم، يصار من خلاله الى اعادة تقويم وتقدير امكانيات الثقافات العديدة التي تشكل جزءاً من الحضارة الثانية، ولا سيما اذا كانت لدينا البصيرة لتخيل ما يمكن تحقيقه اذا ما كان تكامل تراثها الثقافي مع العلم الحديث ممكنا.

ان ظهور حضارة ثالثة في المستقبل هو في وقتنا الحاضر ضرورة بديهية مبررة، مع ان الحاجة البحث عن حضارة ثالثة لا تفقد مبررها بسبب ذلك(١٤). ويشير المأزق الحالي غير المقبول

(١٣) للحصول على مصدر فلسفي لامكانيات التوصل الى مثل هذا التكامل، انظر: J. Ladrière, *Les enjeux de la rationalité* (Paris: UNESCO, 1977), esp. ch.9.

(١٤) علاوة على ذلك، من الممكن توقع ظهور مبررات جوهرية كنتيجة لجهود البحث الجارية الآن، والتي معظمها في الدول النامية.

للدول النامية التي تنتمي للحضارة الثانية، واستحالة انضمامها الكامل الى الأولى، الى ان سبل تنميتها مستقبلا تكمن في اتجاه التطور نحو حضارة ثالثة. على اي حال فإن تعدد وتنوع المهمات التي تنطوي عليها عملية البحث الخلاق هذه كبير جدا، ولا ينبغي التقليل من شأن الصعوبات الفكرية والعملية.

وسيشار الى اثنتين من هذه المهمات باختصار في هذه المقالة: تطوير «طرق» أو «اساليب» جديدة لممارسة علم اكثر تكيفا مع حاجات العالم الثالث؛ واستعادة القاعدة التكنولوجية التقليدية للدول النامية. والأولى على علاقة وثيقة بالمناقشات الدائرة حول ما اذا كان العلم واحدا وجامعا، او ما اذا كان من الممكن تطوير مجالات محلية متنوعة للعلم؛ في حين ان الثانية تتخطى ذلك الى حد معين مع المناقشات حول انماط الفكر «البدائية» و«الحديثة». على أي حال فإن هاتين المهمتين ستستعرضان هنا من منظار تطوير المقدرات العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ كخطوة في البحث عن حضارة ثالثة(١٥).

وكانت هنالك مباحثات عديدة حول مسألة ما اذا كان من الممكن تطوير علم امريكي لاتيني، أو إسلامي، أو آسيوي، أو افريقي، الأمر الذي يتناقض مع الطابع العالمي المفترض للعلم الغربي الحديث الذي لا يعترف باختلافات مكانية. وهذه المناقشة هي فرع من المناقشة الاكثر اتساعا بين المدرستين الفكريتين «الداخلية» و«الخارجية» في تطوير العلم، اللتين تنسبان القوة الموجهة الرئيسية للعلم الى مسببات المشروع العلمي الداخلية، والى البيئة الاجتماعية للعلم على التوالي(١٦).

على اي حال، فمن الواضح ان سرعة واتجاه التقدم العلمي يتأثران باعتبارات ذات طابع داخلي وخارجي معا لمسار النشاطات العلمية. وفي المثال الأول، ستؤثر البيئة الاجتماعية والطريقة التي يخلق بها الفائض الاقتصادي ويخصص لدعم العلم في طبيعة وتوجه البحث العلمي؛ فالانماط الثقافية الاساسية والشبكة الفكرية التي تميز دولة معينة سيكون لها ثقلها على طريقة اعطاء المشاكل مفاهيمها وعلى الطريقة التي تنفذ بها النشاطات العلمية، وعلى الطريقة التي يتفاعل بها العلم مع الاشكال المحددة التي تتبناها التكنولوجيا (وعبرها مع المجتمع)، وستعطي جميعها «نكهة محلية» لمجرى البحث العلمي. ومن الناحية الأخرى، فإن العوامل الداخلية لمسار العلم كالطبيعة التراكمية لعملية البحث العلمي المولدة للمعرفة، التي تؤدي فيها الاكتشافات الى

---

(١٥) من اجل بحث بعض المهام الأخرى التي يشملها هذا البحث، انظر: Francisco Sagasti, «Toward Endogenous Science and Technology for Another Development,» *Development Dialogue,* no.1 (1979), pp.13-23.

(١٦) لمراجعة هذه المفاهيم ، انظر مقال R.McLeod في: I. Spiegel-Rosen and D. de Solla Price, *Science: Technology and Society* (London: Sage Publishers, 1978).

أنظر ايضا بخصوص هذا الموضوع: Robin Horton and Ruth Finnegan, eds., *Modes of Thought: Essays on Thinking in Western and Non-Western Societies* (London: Faber and Faber, 1973).

اما بالنسبة لأمريكا اللاتينية، انظر: O. Varsavsky, *Ciencia, Politica y Cientificismo* (Buenos Aires: Centro Editor de America Latina [CEAL], 1969).

انظر بالنسبة للشرق الاوسط، الكتاب الكلاسيكي: Z. Sardar, *Science, Technology and Development in the Muslim World* (London: Croom Helm, 1977).

اكتشافات جديدة؛ فطبيعة البحث العلمي التي تفتح مجالات جديدة وتحل الألغاز، والتي يمكن من خلالها التعرف بالتحديد على ثغرة في المعرفة والتركيز عليها؛ وحفز العلماء البارعين والمتمرسين، ستعطي كلها «نكهة عالمية للمشروع العلمي».

لكنه اذا ما كان ينبغي ان يتكامل العلم مع ثقافات الدول النامية، لكي يؤدي بالنتيجة الى نمو المقدرات العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ، فسيكون من الضروري ايلاء اهتمام متزايد للعوامل التي تضفي على العلم نكهة محلية وتتحكم بإمكانية ارتباطه بالتراث الثقافي للدول النامية. ومع ان المناقشات بين الداخليين والخارجيين قديمة دون شك، فإن جهود تقويم قابلية العلم للحياة مع نكهة محلية من منظار العالم الثالث، نادرة في الواقع.

ويمكن القول، على سبيل تقديم تقدير تقريبي اولي، ان البحث العلمي ينشأ عبر ثلاث خطوات متلاصقة ومتكررة: تحديد وافراغ المشاكل في صيغ ، بأساليب يسهل انتهاجها بالطريقة العلمية؛ وطرح الفرضيات والاستجابات المؤقتة للمشاكل المحددة، والتأكد من صحة هذه الفرضيات واختبارها عبر طرق منهجية قاسية.

ومن الواضح ان عملية تحديد المشاكل واختيارها وافراغها في صيغ بحيث يكون من السهل اقتحامها عبر البحث العلمي، تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وفي حين يمكن ان يتأثر اختيار مشروع البحث الفردي اكثر باعتبارات ترتبط ارتباطا وثيقا بمسار البحث العلمي، فإن الثقل الشامل للجهد العلمي لدولة ما مشروط، وبصورة واضحة، بالبيئة العامة التي يقحم العلم فيها. ويتأثر طرح الفرضيات وبناء النظريات التي يصار الى اختبارها باعتبارات اوسع ايضا للطابع الثقافي. وهذه العملية هي التي يجد الابداع فيها مجالا للظهور، وهي التي يتوفر فيها المجال لأنماط وعادات التفكير، التي تميز الثقافات المختلفة، لاظهار نفسها. واخيرا، فإن عملية اختبار الفرضيات والتأكد من صحتها يجب ان تفسح المجال لامكانية التثبت المستقل، ويجب أن يميز بدقة بين الفرضيات ـ والتوقعات المستخلصة منها ـ والسلوك الفعلي للظواهر موضع التدقيق. وهذه الناحية من البحث العلمي هي الاقل اتاحة لطرح الاعتبارات «المحلية»، ويجب ان تكون طرق التأكد من الصحة، على الاقل كمفهوم علمي، عالمية بالفعل.

وهذا يعني ان «النكهة المحلية» يمكن اقحامها في مسار العلم خلال المرحلتين الأوليين من تحديد المشكلة وافراغ الفرضيات في صيغها، وانه يصبح من الضروري الحفاظ على الطابع العالمي للمشروع العلمي في مرحلة التثبت من الصحة. ولذلك، يبدو من الممكن ـ على الاقل مبدئيا ـ توجيه نمو العلم في البلدان النامية في اتجاهات تستجيب اكثر للظروف المحلية وتأخذ في الحسبان تراثها الثقافي، في حين تحافظ في الوقت نفسه على النواحي الحاسمة للطابع العالمي، وهي نواح اساسية في ادارة العلم الحديث.

وكانت استعادة القاعدة التكنولوجية التقليدية للبلدان النامية تلقى اهتماما متزايداً خلال العقد الماضي ، وتركزت الجهود على الطريقة التي يمكن بواسطتها استخدام المعرفة التقليدية كنقطة انطلاق لتطوير تكنولوجيات جديدة تكون ملائمة اكثر لبلدان الحضارة الثانية النامية[١٧] . وهذا لا يعني رفض العلم الحديث والتكنولوجيا ، بل الأصح رفض الاستخدام الاختياري للمعرفة

---

(١٧) لمراجعة الادبيات انظر: «Rural Development: Whose Knowledge Counts?», *IDS Bulletin* (University of Sussex, Brighton), vol. 10, no.2 (January|1979), (Special issue), and D. Thery, «The Herit-

والتقنيات التقليدية كنقطة انطلاق لتطبيق طرق ومناهج ونتائج العلم الحديث والتكنولوجيا من اجل ترقية القاعدة التكنولوجية التقليدية وتحسينها .

وكما ذكرنا من قبل، فإن تطعيم التقليد التكنولوجي الأوروبي الغربي بالعلم الحديث والتنكولوجيا هو حقيقة تاريخية، مع انه ليس هناك من سبب، من حيث المبدأ، لعدم امكانية حدوث عملية تطعيم مشابهة في الثقافات الأخرى، بما أن البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية كانت مؤاتية[١٨]. ومع ذلك فإن عملية الاستعادة والترقية الاختيارية للقاعدة التكنولوجية التقليدية لا يجب ان تفسد بالعودة الى ماضٍ ذهبي خادع، وتقويم غير دقيق لكل ما هو قديم في بلدان الحضارة الثانية[١٩].

ويوضح هذان العنصران ـ تطوير اشكال جديدة من العمل ذات نكهة محلية اكبر واستعادة المعرفة والتقنيات التقليدية ـ الطبيعة الصعبة والمحيرة لعملية بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ، التي تعتبر عنصرا اساسيا من عناصر البحث الخلاق عن حضارة ثالثة.

بعض مدلولات العملية التربوية

كان الغرب المصنع قد بدأ يدرك ان الطابع العلمي ـ التكنولوجي للحضارة الأولى يستدعي تغييرات شاملة في العملية التربوية[٢٠]. وقد بدأت الدول النامية ايضا، وهي تواجه تحديات الحضارة الثانية النموذجية، بتجربة مع التغييرات في انظمتها التربوية، التي ورثتها بمعظمها عن الغرب[٢١]. وهنا سأشير باختصار الى بعض المدلولات التربوية لناحيتي البحث عن حضارة ثالثة.

هناك اربع مسائل عامة يمكن تحديدها اذا ما كانت التربية ستلعب دورا فاعلا وايجابيا في تطوير المقدرات العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ وفي البحث عن حضارة ثالثة: التركيز على تدريس العلم، ومنهجه، وطرقه ونتائجه؛ والتأكيد من جديد على أهمية التراث الثقافي التقليدي؛ وتنظيم النشاطات التربوية في محيط حقول المشكلة حيث يمكن دمج العلم الحديث والثقافة التقليدية؛ وتنشئة المناخ المؤاتي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضرورية للتطور نحو حضارة ثالثة.

المسألتان الأولى والثانية مشتقتان مباشرة من مناقشات القسم السابق. ومن الصعب ان ينتظر من بلدان الحضارة الثانية النامية الشروع في بحث جماعي عن حضارة ثالثة دون فهم طبيعة العلم الحديث والتكنولوجيا ودورهما، ودون تقبل تراثها الثقافي الخاص بها وتقويمه. ودور العملية التربوية في هذا الشأن ثابت: فهي كعربة رئيسية لنقل المعرفة والقيم تنطوي على المسؤولية

---

age and the Creativity of Popular Ecological Knowledge,» *Ecodevelopment News*, no.10 (September = 1979).

(١٨) لشرح التحولات الاجتماعية الاقتصادية الضرورية لتوفير هذه البيئة، انظر الهامش رقم (٣).

(١٩) انظر: Ashis Nandy, «The Traditions of Technology,» in: W. Morehouse, ed., *Science, Technology and the Social Order* (New Brunswick: Transaction Books, 1979),
وهو مقال يعطي وصفا مفصلا للتفاعلات بين التكنولوجيات الحديثة والتقليدية.

(٢٠) انظر مثلا، المناقشات الاخيرة: «Lifelong Learning,» *Convergence*, vol.12, nos .1-2 (1979).

(٢١) انظر مثلا: «Another Development in Education,» *Development Dialogue*, no.2 (1978).

المزدوجة في خلق الوعي لأهمية العلم الحديث والتراث الثقافي، في حين انها توفر في الوقت نفسه الأدوات المتعلقة بالمفاهيم والمعرفة الضرورية لشروع المجتمع في تطوير المقدرات العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ. ولهاتين المسألتين مدلولاتهما التي تؤثر في النظام التربوي على جميع المستويات: من التربية ما قبل المدرسة الى تربية ما بعد التخرج، إذ أنه من الضروري عند كل مستوى من هذه المستويات تقديم الدلائل المستقبلية للعلم الحديث والتركيز على تقويم التقاليد الثقافية. ولا شك ان التوترات والتناقضات ستبرز في عملية التعامل مع هاتين المسألتين، وانها ستعكس الى حد كبير التوترات الأوسع نطاقا والاكثر حدة الموجودة بين الحضارتين الأولى والثانية. وبدون التقليل من اهميتها او تجاهل تأثيرها المشوّش الممكن، سيكون من الضروري الاعتياد على العيش مع هذه التوترات والتناقضات على امتداد عملية البحث عن حضارة ثالثة كلها.

المسألة الثالثة تعود لتنظيم النشاطات التربوية في محيط حقول المشكلة ذات الأهمية الحساسة بالنسبة للتنمية، والتي قد يكون ممكنا من خلالها التقدم نحو علم ذي نكهة محلية واستعادة التراث الثقافي والتقني التقليدي. وعلى نحو اشمل، يتحول هذا الامر الى اختيار حقول المشكلة حيث يمكن تحقيق العملية التدريجية لخلق قاعدة علمية ـ تكنولوجية داخلية المنشأ، وحيث يمكن للجهود التربوية ان تؤتي ثمارا عملية. ويعتبر لادريير[٢٢] ان تطوير اشكال ثقافية مركبة، يستطيع العلم والتقليد ان يتعايشا فيها وينموا عبر التفاعل المتبادل، سيتحقق فقط عبر افعال بشرية مادية وفكرية متماسكة، وان الافراد في مجتمع معين يمهدون في سياق العمل السبيل لتكامل العلم الحديث والتراث الثقافي التقليدي. وبالتالي فإن المسألة الثالثة المهمة بالنسبة للتربية يمكن ان تترجم في اطار الحاجة لتركيز العملية التربوية على حقول المشكلة حيث يمكن للعمل البشري ان يعد القاعدة لمثل هذا التكامل. ولا توفر جميع المشاكل التي تواجهها بلدان الحضارة الثانية مسرحا ملائما بالقدر نفسه لتكامل العلم الحديث مع التراث الثقافي، ومن الضروري ان تبتكر معايير لاختيار مجموعة اولية وسلسلة من حقول المشكلة لكي تركز عليها العملية التربوية[٢٣].

المسألة الرابعة ذات المدلولات بالنسبة للتربية تعود لأهمية التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية لتوفير بيئة تستطيع المقدرات العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ ان تنمو فيها، ويمكن للبحث عن حضارة ثالثة ان يجري في اطارها. ومن الوهم ان ينتظر حدوث التغيرات الشاملة في عملية خلق واستخدام المعرفة التي سترافق تطوير المقدرات العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ في حين تبقى البيئة الاجتماعية وكذلك الاقتصادية والسياسية دون تبديل. على العكس، فلن تتغير البيئة بنتيجة عملية توطين الثورة العلمية والتكنولوجية وحسب، بل ان مثل عملية التوطين هذه لا يمكن ان تحدث الا اذا وضعت التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية الشاملة موضع التنفيذ.

فاستعادة القاعدة التكنولوجية التقليدية، على سبيل المثال، وتحسينها التدريجي بواسطة العلم الحديث تتطلب تعايشا مشتركا لتقنيات من مستويات انتاجية مختلفة خلال فترة معينة على الاقل، ويتطلب ذلك تدابير مؤسساتية ذات طابع تعويضي لتثبيت الاسعار وتحديد الاجور، بحيث لا

---

(٢٢) Ladrière, *Les enjeux de la rationalité,* ch.9.

(٢٣) للاطلاع على بعض المعايير التجريبية، انظر: Sagasti, *Technology, Planning and Self-Reliant Development,* ch.10.

تحل التقنيات الحديثة ذات الانتاجية المرتفعة محل تلك التقنيات التقليدية ذات الانتاجية المتدنية، مما يعطي الوقت لمعرفة ما اذا كان يمكن ترقية الاخيرة بحق. وفي معظم البلدان النامية، يشير الفصل بين الاجور والاسعار من جهة، والانتاجية من جهة اخرى، الى تحولات شاملة في النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن قيما كالتضامن، وتقنين الموارد، والعيش في تناغم مع البيئة، التي ستخضع جميعها لتغيرات شاملة في شكل وبنية تنظيم النشاطات الاقتصادية في معظم البلدان النامية، يجب ان توفر بيئة من القيم يمكن ضمنها للبحث عن حضارة ثالثة ان يستمر. مرة اخرى نقول ان دور التربية كعربة رئيسية لنقل القيم والمعرفة هو ذو اهمية عليا[٢٤].

ملاحظات ختامية

على البلدان النامية ان تتحرك بعيدا عن حالة التخلف التي تميز الحضارة الثانية، ولتحقيق ذلك من الضروري أن تمتلك مقدرات علمية وتكنولوجية داخلية المنشأ. وخيار انضمامها الى البلدان القليلة ذات القاعدة العلمية والتكنولوجية الداخلية المنشأ والتي تنتمي الى الحضارة الأولى، ليس خيارا ممكنا ولا مقبولا، لأنه سيستدعي التخلي عن التراث الثقافي وفقدان الهوية الثقافية اللذين يعطيان معنى للمصير الجماعي للأمة. ولذلك، كان من البديهي الشروع في عملية بحث خلاق عن حضارة ثالثة.

ويوازي البحث عن حضارة ثالثة الى حد كبير انتهاج استراتيجيات تنمية بديلة، للشروع في البحث عن «تنمية اخرى»[٢٥]. ويمكن تلخيص المميزات الاساسية لاستراتيجيات التنمية البديلة هذه كالتالي: يجب ان تكون موجهة بحسب الحاجة، بمعنى تلبية الحاجات البشرية المادية وغير المادية، ويشمل ذلك الحاجة الى التعبير، والابداع، والمساواة، وتفهم مصير الفرد الخاص؛ وان تكون داخلية المنشأ، بمعنى ان تنبع من صميم كل مجتمع من المجتمعات، التي تحدد قيمها ونظرتها الى المستقبل في السيادة؛ وان تحمل طابع الاكتفاء الذاتي، بمعنى ان يعتمد كل مجتمع على قوته وبيئته الثقافية بصورة رئيسية، وان تتحلى بقيم راسخة، مما يعني الاستخدام الرشيد لموارد البيئة الحياتية، مع ادراك كامل لامكانيات الاطر الحياتية والقيود المفروضة على الجيلين الحالي والمستقبلي؛ وان تكون مرتكزة على تحولات بنيوية، تبدل العلاقات الاجتماعية، والنشاطات الاقتصادية وبنى السلطة لكي تحقق شروط الادارة الذاتية والمشاركة في صنع القرار من قبل المجموعة السكانية بأسرها.

وربما كانت عملية البحث الجماعي والخلاق هذه عن حضارة ثالثة هي المهمة الاكثر الحاحا التي تواجه الجيل الحالي من المفكرين والفلاسفة والعلماء والفنانين في البلدان النامية. ومن الضروري ان تتحرك عملية البحث هذه متجاوزة الضرورة البديهية المبررة وان يتم افراغها في صيغ بشروط اكثر قساوة، وان تعرض الاراء والتصورات بأساليب تجعلها سهلة التناول والادراك، وان توفر الخيارات القابلة للتطبيق للبلدان النامية لكي تصوغ سبلها الخاصة للتنمية ضمن اطار حضارة ثالثة □

(٢٤) Ursula Le Guin, *The Dispossessed* (New York: Avon Books, 1975).
إذ تقدم اورسولا لوغوين في روايتها ، صورة حية عن مجتمع مجبر على تنظيم نفسه وفقا لمجموعة من قيم المساواة بسبب الندرات المادية والتناقض مع الاشكال السائدة للتنظيم الاجتماعي في «الحضارتين الأولى والثانية» أكثر اثارة.

(٢٥) لتوسيع هذه الافكار، انظر: Dag Hammarskjöld, *What Now?* (Uppsala, 1975), and M. Nerfin, ed., *Another Development: Approaches and Strategies* (Uppsala: Dag Hammarskjöld Foundation, 1977).

الجالية العربية في أوروبا: الحاجيات والمتطلبات

د. صلاح الدين المنوزي
د. لحسين بو طعام

مركز الدراسات العربية المتوسطية - أميان - فرنسا.

تقديم

يعيش في الدول الاوروبية اكثر من مليون ونصف عربي ، أغلبيتهم من دول المغرب العربي . ويشكلون تقريبا حوالى نصف عدد المهاجرين . وعرفت نسبة ارتفاع عددهم ازديادا متواصلا إلى أن قررت الحكومات الاوروبية توقيف الهجرة .

استقر العمال المهاجرون العرب وشكلوا مجموعات سكنية متميزة بثقافتها وعاداتها واهتماماتها . وساهموا في ارساء البنيات الاقتصادية للمجتمعات الغربية ، فشقوا معظم الطرقات وشيدوا المباني ... دون الاستفادة المريحة من إقامتهم . إنهم عاشوا في ظروف سكنية متدنية وفي عزلة صعبة الادراك والتحمل وسط مجتمعات لم يحظوا فيها بقدرٍ كاملٍ من الاحترام .

وباستمرار ، كانت النظرة الاوروبية للعمال العرب سلبية ، تنبني على المصالح الاقتصادية والأرباح الآنية التي يوفرونها ... واختلف الخطاب المصاغ عن أوضاعهم باختلاف المراحل والظروف السياسية والاقتصادية . فقد عانوا من أوضاع الاستعمار ، كما أنهم يعانون اليوم من انعكاسات الأزمة الاقتصادية .

وبفعل استفحال الأزمة وارتفاع نسبة البطالة ، تُحمِّل بعض الاتجاهات مسؤولية الأوضاع إلى المهاجرين العرب: مسؤولية الأزمة تكمن في كون بلدانهم هي المبادرة بحكم مراجعتها لأثمان المواد الأولية ، وحل الأزمة يكمن كذلك في تحميل انعكاسات الأزمة لمهاجري هذه البلدان . وعمقت قوى اليمين المتطرف هذا التحليل فعملت على صياغة شعارات مثل : مليون عاطل عن العمل يساوي مليوني مهاجر .

لقد اتخذت الحكومات الاوروبية عدة اجراءات للتخفيف من ضغط نتائج الكساد الاقتصادي ، فقامت بتوقيف الهجرة وتشجيع العمال المهاجرين على العودة لبلدانهم الأصلية .

لكن الهجرة لم تتوقف (التجمع العائلي والهجرة غير الشرعية) وتشجيعات العودة لم تجذب إلا القليل من المهاجرين .

إن الأوضاع الجديدة بأزمتها واجراءاتها وردود الفعل التي أثارتها كشفت عن أمر أساسي لم يكن يثير الانتباه في السابق : الهجرة الظرفية والمؤقتة أصبحت هيكلية وقارة(*) . وهذا الأمر يزداد في التعمق نتيجة استمرار الاختيارات الاقتصادية والسياسية لبلدان الاصل . إن الأقطار العربية المعنية ما زالت تعالج موضوع الهجرة من زاوية القيمة الاقتصادية ، ولن تعمل على عودة مهاجرين سيتسببون في تضخيم مشاكل هم في غنى عنها .

ويطرح مأزق العمال المهاجرين العرب ـ مأزق اللاعودة إلى البلد الام واللا اندماج في بلد الاقامة ـ مشاكل متعددة ؛ منها مشكلة البطالة وصعوبة ايجاد شغل في مجتمعات تعطي الأسبقية لمواطنيها ... وأبرز هذه المشاكل هي التي تعرف بمشاكل الجيل الثاني ... جيل حائر في هويته ، يؤدي ثمن الانتماء العربي ويعد ضحية الاختيارات السياسية الحالية لبلدان الاصل . إن مأزق المهاجرين العرب يطرح كذلك مسألة « الحياة » حيث أنهم أشد المهاجرين تعرضا للمد العنصري الصاعد . وأن الشعار الذي تتبناه بعض المنظمات المتطرفة يعكس في الحقيقة أكثر من اختيار سياسي ، بل يترجم حقدا كامنا على الوجود العربي يتم تغطيته باعتبارات ظرفية .

وأمام استمرار وضعية « اللاعودة إلى البلد الام واللا اندماج في بلد الاقامة » ـ بأسبابها التاريخية وظروفها الراهنة ومآسيها ـ ، تعمل بعض الفعاليات على الدفاع عن العمال المهاجرين العرب وكسب معركة « الهوية ». والمطروح هو كيفية المساهمة في صقل مجهودات هذه الفعاليات والقيام بدور تكميلي بهدف تأكيد الوجود العربي .

أولاً : ظاهرة الهجرة

١ ـ معطيات عامة

إن ظاهرة الهجرة العربية إلى اوروبا ، مثل تاريخ سائر الهجرات لا يمكن فصلها على أي حال عن مسألة الاستعمار الذي فرض على البلدان العربية .

لقد تطلبت عملية بناء التكوين الاجتماعي الرأسمالي في البلدان المستعمَرة الطرفية (المحيطية) أو التي كانت مستعمرة من قبل المراكز الحالية للهيمنة (المركز) « كدحا واسعا وتراكما للرأسمال النقدي ، الأمر الذي يفترض هدم أنماط الإنتاج القائمة بواسطة العنف مما يترتب عنه حركات هجرة واسعة على الصعيد المحلي ، وكذلك حركات الهجرة الأخرى نحو مراكز القوة والهيمنة »(١) .

هكذا كان هدف استعمار البلدان العربية هو توسيع رقعة الرأسمالية ، وذلك باستبدال البنى الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بنمط الانتاج الرأسمالي . وقد أدى الغزو العسكري والقمع السياسي والاستيلاء على أراضي الفلاحين بالقوة ... إلى زعزعة المجتمعات العربية وخلق

(*) تعبير مغربي يقصد به «دائمة» (المحرر).

(١) Samir Amin, *L'accumulation à l'échelle mondiale* (Paris: Anthropos, 1970).

تصدع تدريجي للبنى القبلية ، ليجد الفلاحون أنفسهم تحت مراقبة مشددة لنظام عسكري وإداري وسياسي قوي .

لقد أرغم الاستعمار جماهير البوادي على مغادرة أراضيها باتجاه ورشات المراكز المدينية حيث كانت تتمركز التجهيزات الأساسية للمستعمر . وظهرت بموازاة ذلك هجرات إلى البلدان المستعمرة[٢] ، وارتبطت أهمية الهجرة إلى الخارج بالعوامل الظرفية وحاجيات القوى الاستعمارية . فعلى أثر التعبئة العامة إبّان الحربين العالميتين ، أشرفت الحكومات الاوروبية مباشرة على تيار الهجرة لتأمين اليد العاملة لمصانع الأسلحة وللقطاع الزراعي المفتقر لها أيضا ، فما كانت تنتهي الحروب حتى يفرض على الشغيلة العودة إلى أوطانها للمساهمة في تركيز بنيات الاستعمار . وقد اضطرت السلطات الاستعمارية للجوء إلى الهجرة لمواجهة متطلبات اعادة البناء والتوازن الديموغرافي الذي اختل من جرّاء الحرب ، وانشئت لهذه الغاية مكاتب خاصة لتنظيم هذه العملية (المكتب الوطني للهجرة في فرنسا مثلا) .

وبموازاة هذه الهجرة « المنظمة » ، قامت بعض المؤسسات بجلب اليد العاملة بدون المرور بالمكاتب الرسمية ، وذلك لتجنب العراقيل الادارية . وقد اشتهر بعض السماسرة في هذا الاطار .

علاوة على عامل الاستعمار الذي أدى إلى بروز الهجرة ، لم يؤد الوضع الجديد ـ وضع الاستقلال ـ إلى تقليص الظاهرة ، بل تميزت هذه الحقبة بتسريع حركة الهجرة الخارجية .واعتبرت الهجرة من طرف الحكومات عامل « ضبط » لسوق العمل تحت حجج اتضحت محدوديتها .

لقد اعتقد المسؤولون العرب الجدد بإمكانية مساهمة الهجرة في تخفيض حدة البطالة والعمل الهامشي ، كما أنهم اعتقدوا بإمكانية تخفيض الضغط الديموغرافي[٣] . ولن نحتاج إلى إبراز الواقع الحالي للبلدان المعنية لتوضيح كيف أن الهجرة لم تَحُلْ دون مضاعفة عدد سكان البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة . كما أن نتائجها على صعيد سوق العمل ـ على الرغم من ضخامتها ـ لم تسمح بامتصاص الأفواج المتزايدة من العاطلين .

وقد أُضيف إلى هذه الحجج، الفوائد التي تجنيها البلدان المرسلة لليد العاملة من تحويل الأجور وتراكم العملات الأجنبية ، لكن هذا الدور الايجابي يضمحل عندما نقيسه بتأثيره على التكوين الخام للرأسمال الثابت حيث أن الأموال التي يتم تحويلها تبين أنها لا توظف إلا في القطاعات غير المنتجة وبالتالي فلا دور لها في تحسين الوضع الاقتصادي عبر خلق وظائف قارة وايجاد هياكل استقطاب لليد العاملة الطامحة إلى الهجرة .

وتطرح في هذه الزاوية كذلك خرافة التكوين المهني ونقل التكنولوجيا بواسطة المهاجرين العائدين إلى بلادهم التي ما انفك العديد من المسؤولين يتناقلونها . إن المهاجرين العرب قد تم

---

(٢) C.A. Julien, *Les techniciens de la colonisation* ([Paris]: Editions Colonies et empires, 1946).

(٣) G. Tapinos, «Le rôle de l'émigration dans la phase de démarrage de la croissance économique,» papier presenté à: Colloque de démographie maghrébine, Tunis, 6-10 janvier 1969.

استخدامهم في مهمات هجرها أبناء البلد المضيف ولم تكن هذه المهمات تتطلب إلا القليل من الخبرة والتكوين .

إن مختلف هذه الأطروحات المتداولة هي التي شكلت حجج الحاكمين لاقرار الهجرة كعامل أساسي في خطط التنمية التي تم تبنيها . ويدلنا الواقع الراهن عن بطلان هذه المراهنة ، وعن كونها لم تتجاوز حدود الشعار الذي لا يرتكز على أي مقياس جدّيّ . بل اكثر من هذا ، أدت الهجرة إلى الخارج إلى إفقار البلدان العربية اقتصاديا وسياسيا ، وشكّلت عاملا اضافيا في تعميق التبعية تجاه مراكز الاستعمار القديم .

« مهاجرون يبلغون سن الرشد على نفقة بلدهم الام وينشأون بشكل عام في اطار نظام تعليمي يستأثر ، كما في المغرب ، بموارد هامة ويختارون كالماشية واهبين الدول الصناعية قوة عملهم مجانا ، ويحصرون في بلدان الهجرة في حيز الاشغال التي ينفر منها أبناء تلك البلدان ويتقاضون رواتب متدنية ولا يحصلون على أي تكوين مهني ، ... ثم يعودون إلى بلدانهم مصابين منهكين ... هذا هو الواقع التعيس الذي يعجز عن إخفائه أو تزويره أي طرح إيديولوجي ... »[٤] .

٢ ـ تطور الجالية العربية المهاجرة(١٩٦٢ ـ ١٩٨٢)

إن غياب إحصائيات رسمية حول حجم الجالية العربية في أوروبا يحول دون تقديم شامل لتعداد العرب المقيمين في الدول الاوروبية . وإذا كانت تقارير المجلس الاقتصادي الاوروبي الذي يضم بلدان السوق الاوروبية المشتركة توفّر بعض الاحصائيات والمعطيات ، فإنها تسمح على الأقل باستخلاص أهم مميزات أوضاع الجالية .

تتشكل الجالية العربية في اوروبا من مواطني بلدان المغرب العربي أساسا ، ويستقر أغلبية هؤلاء في فرنسا ، إذ أنهم يشكلون ثلاثة أرباع العمال العرب المهاجرين إلى اوروبا . وقد حصرنا اطار دراستنا على فرنسا ، وذلك لاعتبارين أساسيين :

ـ الأهمية العددية للمهاجرين العرب في فرنسا والخصائص المستخلصةمن تحليل المعطيات المتعلقة بأوضاعها يمكن أن يُعتبرا مدخلا لتعميم تجربة تنبني على واقع البلد المختار .

ـ تشابه أوضاع الجالية العربية المهاجرة إلى اوروبا من حيث أهم المشاكل المرتبطة بإقامتهم واستقرارهم : مشاكل « اللاعودة » إلى البلد الاصل ومشاكل « اللا اندماج » في بلد الاستقبال .

شهدت نسبة المهاجرين في فرنسا ارتفاعا متواصلا منذ سنة ١٩٥٤ حتى حدود سنة ١٩٨٢ . وقد استقرت النسبة المئوية للمهاجرين لسنة ١٩٨٢ في نفس المستوى الذي تم تسجيله سنة ١٩٣٢ . ورافق هذا الاستقرار النسبي تغيرات عميقة على صعيد الانتماء الجغرافي والتركيبة .

وينبغي الاشارة بالنسبة للجدول رقم (١) إلى أن الجزائريين قد تمّ احصاؤهم ضمن مجموع السكان الأجانب (سنتي ١٩٥٤ و ١٩٦٢) على الرغم من أنهم كانوا يعتبرون فرنسيين .

---

(٤) عبدالله البارودي، **المغرب: الامبريالية والهجرة**، ترجمة المركز العربي للوثائق والدراسات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩).

جدول رقم (١)
النسبة المئوية للسكان الاجانب بالنسبة إلى مجموع سكان فرنسا

السنة	١٩٣١	١٩٣٦	١٩٤٦	١٩٥٤	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢
النسبة	٦,٦	٥,٣	٤,٤	٤,١	٤,٧	٥,٣	٦,٥٥	٦,٨

٣ ـ الانتماء الجغرافي

افرز تطور الهجرة في فرنسا خلال العشرين سنة الاخيرة ثلاثة اتجاهات غيّرت تركيبة الهجرة :

ـ شكّل المهاجرون ذوو الأصل الاوروبي ثلثي مجموع المهاجرين في سنة ١٩٦٢ ، ولا يتجاوزون الآن النصف .

ـ ازدياد نسبة المهاجرين الافارقة حيث تضاعفت نسبتهم من ٢٠ بالمائة في سنة ١٩٦٢ إلى أكثر من ٤٠ بالمائة سنة ١٩٨٢ .

ـ ظهور صنف جديد من المهاجرين : الآسيويون ، وقد أصبحوا يمثلون ١٦ بالمائة من مجموع الأجانب .

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافي للمهاجرين
(نسبة مئوية)

السنة / القارة	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢
اوروبا	٧٢,٢	٧١,٦	٦٠,٧	٤٧,٦
افريقيا	١٩,٧	٢٤,٨	٣٤,٦	٤٢,٨
آسيا	٢,٩	٢,٤	٣,٤	٨,٢
امريكا	٤,١	١,١	١,٢	١,٤
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان ، ١٩٨٣ .

حصل إذا تراجع للهجرة الاوروبية ، ويعود هذا الأمر أساسا إلى انخفاض عدد المهاجرين الايطاليين (٦٣٠٠٠٠ ايطالي سنة ١٩٦٢ إلى ٣٣٠٠٠٠ ايطالي سنة ١٩٨٢) . مسّ هذا الانخفاض كذلك المهاجرين الاسبانيين (٤٤٠٠٠٠ اسباني سنة ١٩٦٢ إلى ٣٢٠٠٠٠ سنة

١٩٨٢) . أما الهجرة البرتغالية ، فقد شهدت استقرارا .

وعُوِّض هذا الانخفاض بمهاجرين جدد ، من القارة الافريقية أساسا ، إذ تحولت نسبة المهاجرين من هذه القارة من ٢٠ بالمائة تقريبا إلى ٤٣ بالمائة .

٤ ـ الهجرة العربية

تتمثل هذه الهجرة في مهاجري بلدان المغرب العربي ، إذ أنهم يشكلون ٩٨,٥ بالمائة من مجموع المهاجرين العرب في فرنسا .

جدول رقم (٣)

المهاجرون العرب في فرنسا ، ١٩٨٢

الجنسية	العدد
تونس	١٨٩٤٠٠
الجزائر	٧٩٥٩٢٠
سوريا	٣٦٤٠
العراق	٢٤٠٠
لبنان	١١٢٠٠
مصر	٤٣٤٠
المغرب	٤٣١١٢٠
المجموع	١٤٣٨٠٢٠

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان ، ١٩٨٣ .

٥ ـ نسبة العاملين بين المهاجرين العرب

إن نسبة العاملين من مجموع المهاجرين قد استمرت في الانخفاض حيث مثلت النسب التالية : ٦٠ بالمائة سنة ١٩٤٦ ، ٥٠,٤ بالمائة سنة ١٩٦٢ ، ٤٦ بالمائة سنة ١٩٧٥ ، ٤٢,٣ سنة ١٩٨٢ . ويعود هذا الأمر إلى عاملين : انخفاض نسبة العاملين من مجموع الرجال (٦٩,٢ بالمائة سنة ١٩٦٢ إلى ٥٦,٤ بالمائة سنة ١٩٨٢) وارتفاع بطيء لنسبة العاملين من مجموع النساء (٢١,٦ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٢٣,٤ بالمائة سنة ١٩٨٢).

جدول رقم (٤)

نسبة العاملين من مجموع الاجانب

السنة / الجنس	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢
الرجال	٦٩,٢	٦٦,٥	٦٢,٤	٥٦,٤
النساء	٢٠,٠	٢٠,٣	٢١,٦	٢٣,٤
المجموع	٥٠,٤	٤٨,٤	٤٦,٠	٤٢,٣

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان ، ١٩٨٣ .

لقد ساهم التجمع العائلي والنمو الديموغرافي لدى المهاجرين في عدم تطور عدد العاملين من مجموع المهاجرين . وللمرة الأولى ، يتم سنة ١٩٨٢ تسجيل توافق بين نسب العاملين من المهاجرين والفرنسيين (٤٢,٣ بالمائة و ٤٣,٣ بالمائة) لتنمحي خاصية ميزت باستمرار الشغيلة المهاجرة .

٦ ـ مهاجرون عرب شباب أساسا

كانت نسبة المهاجرين البالغين من العمر ١٤ سنة على الأكثر تمثل سنة ١٩٦٢ نسبة ١٦,٩ بالمائة من مجموع المهاجرين . وقد تضاعفت هذه النسبة تقريبا بعد عشرين سنة لتصل إلى ٢٥,٨ بالمائة .

جدول رقم (٥)

نسبة الشباب
(نسبة مئوية)

السكان المعنيون / السنة	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢
الاجانب ٠ ـ ١٤ سنة	١٦,٩	٢١,٤	٢٥,٢	٢٥,٨
٠ ـ ٢٤ سنة	٢٨,٧	٣٤,١	٣٨,٩	٤٠,٦
مجموع السكان ٠ ـ ١٤ سنة	٢٤,٨	٢٣,٧	٢٢,٦	٢٠,٧
٠ ـ ٢٤ سنة	٣٨,١	٣٩,٨	٣٨,٧	٣٦,٥

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان .

إذا قمنا بمقارنة بين نسب الاجانب ومجموع السكان ، نسجل تطورا عكسيا . فقد ساهم التجمع العائلي والنمو الديموغرافي لدى الاجانب في مضاعفة نسبة الشباب ، وأدّت شيخوخة السكان الفرنسيين إلى تقليص أهمية نسبة الشباب من مجموع السكان .

٧ ـ أهمية الشباب العربي

بالمقارنة مع مجموع الاجانب ، نجد أن نسبة الشباب لدى المهاجرين العرب أهمّ :

فئة ٠ ـ ١٤ سنة : ٣٣,٣٦ بالمائة .

فئة ١٥ ـ ٢٤ سنة : ١٤,٨٢ بالمائة .

فئة ٢٥ ـ ٣٤ سنة : ١٨,٣٤ بالمائة .

إن نسبة الاطفال الفرنسيين البالغين من العمر ١٤ سنة على الأكثر لا تتجاوز ٢١ بالمائة في حين أنها تشكل الثلث عند المهاجرين العرب . ويمكن أن نسجل تفاوتاً بين مختلف الجنسيات العربية ، إلا أن النسبة تبقى جد مهمة بالمقارنة مع مجموع المهاجرين ومجموع سكان فرنسا .

جدول رقم (٦)

الأطفال والشباب حسب الجنسية

(نسبة مئوية)

العمر / الجنسية	٠ ـ ١٤ سنة	اقل من ٢٥ سنة
التونسيون	٤٧,٠	٢٤,٢
الجزائريون	٣٢,٠	٤٧,٧
السوريون	١٢,٥	٣٦,٧
العراقيون	٢٥,٣	٣٠,٩
اللبنانيون	١٢,٩	٤٢,٢٥
المصريون	٨,٠	١٦,١
المغاربة	٣٦,٣	٥٠,٣
افريقيا السوداء	٢١,٩	٣٩,٨
الإيطاليون	١٠,٠	٢٠,٠
البرتغاليون	٢٨,٦	٤٦,١
الفرنسيون	٢٠,٣	٣٦,٢
المجموع	٢٠,٧	٣٦,٥

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان

نلاحظ إذاً من خلال قراءة الجدول أعلاه أن نصف المهاجرين العرب تقريبا يبلغون من العمر أقل من ٢٥ سنة في حين أن هذه الفئة لا تشكل إلا ثلث الفرنسيين .

ونجد توازنا نسبيا بين الرجال والنساء العرب حيث تم إحصاء ٣٥٨٣٦٠ شابا (أقل من ٢٥ سنة) سنة ١٩٨٢ مقابل ٣٣٨٣٦٠ شابة عربية . وسُجّل التوازن النسبي نفسه بالنسبة للأطفال الذين هم أقل من ١٥ سنة ، فمن مجموع ٤٧٩٧٨٠ ، تم إحصاء ٢٤٥٢٨٠ طفلا .

٨ ـ ارتفاع نسبة النساء

شكل التطور النسوي للهجرة عاملا من العوامل التي غيرت تركيبة الهجرة بشكل عام ، حيث أن نسبة النساء من مجموع المهاجرين ارتفعت من نسبة ٣٨ بالمائة سنة ١٩٦٢ إلى نسبة ٤٣ بالمائة سنة ١٩٨٢ ، إلا أن هذا الارتفاع لم ينعكس إلا بشكل نسبي على مجموع الشغيلة .

جدول رقم (٧)

نسبة النساء من مجموع المهاجرين ونسبة العاملات منهن من مجموع الشغيلة المهاجرة في فرنسا

السنة	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢
نسبة النساء من مجموع السكان المهاجرين	٣٨,٢	٣٩,٣	٤٠,١	٤٢,٨
نسبة العاملات من مجموع الشغيلة العاملة	١٥,٢	١٦,٥	١٨,٨	٢٣,٧

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان .

ومع ذلك ، ينبغي الاشارة إلى محدودية هذه النسب . لقد تم تسجيل ازدياد مضاعف لعدد النساء المهاجرات خلال العشرين سنة الأخيرة (من ٨٠٠٠٠٠ إلى ١,٦ مليون امرأة) ـ الشيء نفسه بالنسبة للنساء العاملات (٢٠٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ امرأة عاملة) ، في حين أن هذه النسب عند الرجال لم تسجل مستويات الارتفاع نفسها .

٩ ـ الوضع العائلي

تختلف تركيبة العائلة من جنسية إلى أخرى . فإذا كنا نجد أن أكثر من نصف العائلات الفرنسية ليس بها أطفال من فئة ٠ ـ ١٦ سنة ، فهذه النسبة تصل إلى الثلث لدى العائلات المهاجرة . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن ٢٥ بالمائة من العائلات المهاجرة تقريبا تتوفر على ٣ أطفال على الأقل من هذه الفئة (٠ ـ ١٦ سنة) في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز ٨,٢ بالمائة عند العائلات الفرنسية .

بالمقارنة مع باقي المهاجرين ، يتبين من الجدول رقم (٨) أن المهاجرين العرب هم الذين سجل لديهم أكبر عدد من الأطفال .

جدول رقم (٨)

نسبة الاطفال عند العائلات الفرنسية والمهاجرة

	بدون أطفال	٣ أطفال على الأقل	أكثر من ٥ أطفال
المجموع	٥٠,٥	٩,١	٠,٩
العائلات الفرنسية	٥١,٦	٨,٢	٠,٦
العائلات الاجنبية	٣٥,٠	٢٣,٥	٥,٩
العائلات التونسية	٢٢,٦	٣٥,٩	٨,٥
العائلات الجزائرية	٢١,٧	٤٤,٩	١٧,٠
العائلات المغربية	١٧,٧	٤٨,٨	١٥,٤

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان .

١٠ - التوزيع حسب قطاعات العمل والفئات المهنية والاجتماعية

ما زال تمركز العمال المهاجرين في بعض القطاعات الاقتصادية سائدا . فالقطاع الثاني ، يشتغل فيه ازيد من نصف الاجانب ، وقطاع البناء يضم ازيد من ٢٠ بالمائة من مجموع العمال المهاجرين في حين لا تشتغل فيه إلا نسبة ٨ بالمائة من الفرنسيين .

جدول رقم (٩)

توزيع الشغيلة المهاجرة حسب القطاعات

(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	من مجموع عمال فرنسا	من مجموع العمال الاجانب
الفلاحة ، الصيد ...	٨,٢	٤,٤
الصناعة (ما عدا البناء والهندسة المدنية)	٢٦,٠	٣٣,٦
البناء ، الهندسة المدنية	٨,٢	٢٢,٤
التجارة ، النقل ، الخدمات	٥٧,٦	٣٩,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان .

أما بالنسبة للتوزيع حسب الفئات المهنية والاجتماعية فإننا نجد أن أقل من ثلث العمال الفرنسيين (٣٢,٦ بالمائة) عمالا يدويين ، في حين أن نسبة هذه الفئة عند الاجانب تتجاوز الثلثين (٦٩,٤ بالمائة) .

وقد تم تسجيل تغير في توزيع اليد العاملة الأجنبية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال السنوات العشر الأخيرة : انخفاض في نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة (من ٣٦,٧ إلى ٣٣,٦ بالمائة) وقطاع البناء والأشغال العمومية (من ٢٦,٨ إلى ٢٢,٤ بالمائة) ، وارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات (من ٢٨,٨ بالمائة إلى ٤٠ بالمائة) . ويعود هذا الأمر إلى الأزمة الاقتصادية التي مست أساسا هذين القطاعين (المناجم ، صناعة السيارات) .

جدول رقم (١٠)
توزيع الشغيلة حسب الفئة المهنية والاجتماعية
(نسبة مئوية)

الفئة المهنية والاجتماعية	مجموع العمال	الاجانب	العرب
عمال زراعيون	٦,٨	٠,٧	—
تجار وعمال يدويون	٨,٥	٤,٦	٣,٤٠
اطر وتقنيون	٨,٧	٣,٦	٣,٣٣
عمال اصحاب كفاءة عالية	١٧,٨	٥,٥	٢,٥٠
مستخدمون	٢٥,٦	١٦,٢	١٣,٤٨
عمال	٣٢,٦	٦٩,٤	٧٥,٩٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العدد	٢١٤٦٥٩٦٠	١٣٣٨١٢٠	٥٦٢٣٠٠

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان .

إن الصورة المستخرجة من الجدول أعلاه هي أن العمال المهاجرين العرب يحتل أكثر من ٧٥ بالمائة منهم مهامّ يدوية لا تتطلب تكوينا عاليا ، وأن أغلبيتهم تتشكل من فئة العمال والمستخدمين .

١١ ـ نسبة البطالة عند العمال المهاجرين

تم إحصاء ٢١٨١٤٠ باحثا عن العمل بين المهاجرين ، يشكل النساء بينهم الثلث . وتمس البطالة أساسا الشباب حيث أن ٣٠ بالمائة من المهاجرين العاطلين لا يتجاوز سنهم ٢٥ سنة في حين انّ مجموع العاطلين عن العمل لا يشكلون إلا ١٤ بالمائة من مجموع العمال المهاجرين .

وتمكن وفرة الاحصائيات عن الشغيلة وعدد العاطلين من أعداد جدول يميز بين الجنس ومختلف الأعمار ، كما هو مبين في الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)

العاطلون حسب الجنس والسن

الجنس / السن	مجموع العمال			العمال الاجانب		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
١٥ ـ ١٩ سنة	٢٥,٤	٤٥,٠	٣٣,٧	٣٤,٩	٥٠,٧	٤١,٢
٢٠ ـ ٢٤ سنة	١٥,٧	٢٣,٣	١٩,٤	٢٣,٦	٣٢,٦	٢٧,٣
اكثر من ٢٥ سنة	٤,٨	٨,١	٦,١	١٤,٧	١٤,٧	١١,٣
مختلف الاعمار	٦,٧	١١,٧	٨,٧٥	١٢,١	٢٠,١	١٤,٠

المصدر : احتسبت من : وزارة العمل والتوظيف والسكان .

إذا تفحصنا جيدا هذا الجدول ، تبين أن نسبة البطالة عند العمال المهاجرين جد مرتفعة في مختلف الاعمار (معدل ١٤ بالمائة مقابل ٨,٧٥ بالمائة بالنسبة لمجموع العمال) . وتبدو البطالة أكثر حدة عند الشباب ، هكذا نلاحظ أن ٤٠ بالمائة من الشباب في فئة العمر ١٥ ـ ١٩ سنة يعانون من ويلات البطالة . وتتضاعف هذه النسبة عند الفتيات حيث أنها تبلغ (٥٠,٧ بالمائة) .

١٢ ـ العرب الذين ازدادوا (وُلدوا) في بلد الاقامة

التونسيون	٥٥٦٨٣	٢٩,٤ بالمائة
الجزائريون	٢٧٨٥٧٢	٣٥,٠ بالمائة
المغاربة	١٠٨٦٤٢	٢٥,٢ بالمائة
المجموع	٤٤٢٨٩٧	٣١,٢٦ بالمائة

اكثر من ٣٠ بالمائة من العرب الذين تم احصاؤهم في فرنسا سنة ١٩٨٢ ازدادوا في بلد الاقامة . وتعد هذه النسبة مرتفعة عن النسبة المسجلة عند المهاجرين بشكل عام (٢٢,٦ بالمائة) وقد تم الاشارة في تقرير للمجلس الاعلى للسكان[٥] على أن اكثر من ٨٠ بالمائة من أبناء العمال المهاجرين البالغين من العمر أقل من ٤ سنوات ازدادوا في فرنسا ، وأن هذه النسبة تتراوح ما بين ٦٠ و ٦٥ بالمائة للبالغين من العمر أقل من ٢٦ سنة .

---

(٥) ج. مارانج، **اندماج الشباب الاجنبي في المجتمع الفرنسي** ([باريس]: منشورات التوثيق الفرنسي، ١٩٨٣).

وما يمكن أن نخلص إليه انطلاقا من هذه المعطيات هو احتمال إقبال الشباب على طلب الجنسية الفرنسية كجواب عن أوضاع تتميز بـ :

- توسع تأثير البطالة وغياب أفق حل الأزمة الاقتصادية،
- تجذر ظاهرة العنصرية وتحميل مسؤولية الازمة والبطالة إلى المهاجرين ،
- انعدام تحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد الاصلي .

وقد تم احصاء ٤٧٥٠ طلباً للحصول على الجنسية الفرنسية سنة ١٩٨٢ ضمن مجموع ٢٨٤٥٩ طلبا (٢٠٠٤ جزائريين ، ١٦٩٣ مغربيا و١٠٤٤ تونسيا) .

١٣ ـ الهجرة الطلابية

إذا كانت الهجرة الطلابية ، على خلاف الهجرة العمالية ، ظاهرة حديثة ، إلا أن أسبابها تعود إلى الأسباب نفسها التي أدت إلى الهجرة العمالية . ويشكل طلاب بلدان المغرب العربي حوالي ثلث مجموع الطلاب الاجانب في الجامعات الفرنسية .

جدول رقم (١٢)

الطلاب العرب في الجامعات الفرنسية

الاختصاص	الجزائريون	المغاربة	التونسيون	المجموع	النسبة المئوية
حقوق	١٥٢٧	١٤٦٢	٩٥٥	٣٩٤٤	١٠,٩
علوم اقتصادية	١٢٦٠	٣١٩٥	٨٨٢	٥٣٣٧	١٤,٧
آداب	٣١٢٣	٣٣٨٥	٢١٩١	٨٦٩٩	٢٤,٠
علوم	٢٢٦٥	٦٤٩٧	٢٠٨٢	١٠٨٤٤	٢٩,٩
طب	١٢٩٧	١٥٥٦	٨٩٣	٣٧٤٨	١٠,٣
صيدلة	١٢٥	١٢٦٢	٥١٣	١٩٠٠	٥,٢
أسنان	٨٢	١٥١	١٢٤	٣٥٧	١,٠
اختصاصات أخرى	٢٧٨	٩٢٧	٢١٧	١٤٢٢	٣,٩
المجموع	٩٩٥٧	١٨٤٣٥	٧٨٥٧	٣٦٢٤٩	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : وزارة التعليم ، ١٩٨٤ .

ويعاني الطلاب العرب من مشاكل السكن والاقامة والتسجيل والعيش ، وهي مشاكل مرتبطة بالمشاكل العامة للهجرة .

ثانياً : خصائص الهجرة العربية

١ ـ معادلة الاستقرار والتشاؤم

يشهد الدور الذي يقوم به المهاجرون العرب في أوروبا تحولا عميقا نتيجة للتطورات التي تولدت عن أوضاع الازمة الاقتصادية ونتائجها على الطبيعة المستقبلية لعلاقات الانتاج .

إن التحول الأساسي يكمن في اعادة النظر في الدور التقليدي الذي لعبته اليد العاملة المهاجرة في إطار مسلسل الإنتاج . والحال أن تغير الوجهة القانونية والمهنية والاجتماعية لعدد من المهاجرين في اوروبا تمخض عنه انفصام ما بين تركيبة الهجرة ومتطلبات سوق العمل ومستلزمات التطور التكنولوجي .

وقد تم تسجيل تقلص لعلاقات التكامل بين اليد العاملة المهاجرة واليد العاملة الاوروبية نتيجة للتطورات الديموغرافية والتغيرات الاجتماعية والثقافية للفئة المهاجرة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة بحكم عوامل الاستقرار والتجمع العائلي والاجيال الجديدة .

وأدّى استقرار العمال المهاجرين إلى بروز عدة ظواهر ساهمت في تغيير « الصورة » التقليدية للعمال المهاجرين :

- اتجاه تدريجي نحو توازن هرمي بين الأجناس والأعمار ،
- اتجاه نحو الاستقرار الجغرافي ارتبط بالتجمع العائلي وشروط السكن اللائق ،
- طلب متزايد لهياكل مدرسية وتربوية للأجيال الجديدة ،
- اتجاه نحو التجنس يشكل مدخلا للاشتغال في الوظيفة العمومية والزواج المختلط ،
- اعطاء الاسبقية بالنسبة للمهاجرين لتشغيل أبنائهم .

إن مجمل هذه الظواهر جعل اليد العاملة العربية المهاجرة تفتقر إلى احدى الخاصيات التي ميّزتها ، ألا وهي الحركية . فعندما تعمقت الازمة الاقتصادية ابتداء من السبعينات ، تبين أن اليد العاملة المهاجرة أصبحت غير قادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة نتيجة عدم حركيتها مما أدى إلى تطور ظاهرتين: البطالة وسط المهاجرين وتطور الهجرة اللاشرعية. إن هذه الظاهرة الأخيرة تكشف عن حاجيات سوق العمل الذي أصبح يتطلب « عمّالا جددا » يتميّزون بالحركية والتكيف مع أوضاع العمل والحياة الجديدة ، حاجيات سبق أن لبّاها المهاجرون الحاليون في بداية الستينات .

وقد عانى الشباب ـ الذي يبحث عن شغل غير متوفر ـ من الازمة الاقتصادية. واستفحلت ظاهرة البطالة نتيجة للمشاكل التي تشهدها بعض القطاعات الصناعية . والحال أن المنافسة الدولية تفرض على اوروبا اعادة هيكلة قطاعات صناعية تتميز بأهمية نسبة العمال المهاجرين فيها (صناعة السيارات ، صناعة الحديد والصلب ، النسيج) ، الأمر الذي يحتمل تسريحات عديدة . وتزداد حدة الظاهرة عندما نرى صعوبة تحقيق المراهنة على توجيه العمال نحو وظائف أخرى

تتطلب تكويناً مهنياً عالياً، وخصوصاً عندما نعلم أن العمال المهاجرين اميون في غالبيتهم ولم يحظوا بتكوين مناسب من قبل.

إن اغلاق حدود اوروبا امام الهجرة سنة ١٩٧٤ مكن من الكشف عن ثلاث حقائق :

ـ التحولات النوعية التي أصبحت تميز الهجرة العربية المقيمة في اوروبا ،

ـ استمرار الحاجة إلى نوع خاص من قوة العمل المهاجرة على الرغم من ركود سوق العمل ،

ـ ضغط العودة يزداد ويتعمق بالنسبة لبعض البلدان ، يوازيه من جهة استمرار العلاقات اللامتكافئة بين الشمال والجنوب ، ومن جهة أخرى اشباع حاجيات اسواق العمل في البلدان العربية (العربية السعودية ، العراق ، ليبيا) التي توجه إليها بعض المهاجرين بدل « اخذ طريق العودة » . إن هذه الاسواق البديلة والتي شكلت منفذا لبعض البلدان المرسلة لليد العاملة أصبحت هي كذلك تعاني من مشاكل نتيجة لعوامل داخلية وخارجية متداخلة .

ويطغى اليوم من جديد على المهاجرين العرب شبح رحيل جديد ولكن هذه المرة في الاتجاه المعاكس . إن الامريكيين واليابانيين يفرضون على الصناعة الاوروبية القيام بتحولات عميقة داخل اداة الانتاج لتكون في مستوى المنافسة الدولية . وقد انكب الاقتصاديون على صياغة أشكال هذه التحولات بحثا عن مردودية افضل وحد أدنى من الخسارة ، واقتضى الامر مضاعفة تعويض الانسان بالآلة للضغط على الاجور ، لتبتدىء العملية بالقطاعات الصناعية التي يتواجد فيها العمال المهاجرون بكثافة .

لقد اعتقد أرباب العمل باختيارهم المهاجرين أنهم سيحققون برامجهم بأدنى ثمن ودون أن يعترض سبيلهم مقاومة عمالية تذكر ، خصوصا وأنهم استعملوا هذه اليد العاملة في السابق لتكسير العديد من النضالات العمالية من جهة ، وللضغط على النقابات العمالية من جهة أخرى . لكن بمجرد ما أعلن أرباب العمل عن نيتهم حتى واجهتهم معارضة عمالية ساهم فيها المهاجرون بقسط وافر ، مما جعلهم يتراجعون ويقترحون مسكنات (التكوين المهني ، المساعدة من أجل العودة) في انتظار أن تتوفر لهم شروط أفضل .

بالاضافة إلى تهديد التسريح ، أدى عامل آخر إلى تحرك المهاجرين . ويكمن هذا العامل في مدة الاقامة التي قضوها في الهجرة والتي جعلتهم يستقرون ويطالبون بظروف أحسن للحياة والعمل وباندماج مهني حقيقي . لقد قام هؤلاء العمال بحركات احتجاج اتخذت اشكالا مختلفة مثل الإمساك(الاضراب) عن الطعام للحصول على بطاقة الشغل واضرابات صوناكوترا (Sonacotra) واضرابات عمال المترو في باريس ... فالشعور بالاستقرار يدفعهم إلى الاحتجاج اكثر فأكثر وإلى الاهتمام بمستقبلهم ومستقبل أبنائهم في بلد الهجرة .

إن القطاعات التي عانت من الازمة الاقتصادية هي القطاعات التقليدية التي يشكل العمال المهاجرون نسبة مهمة فيها . فمثلا في قطاع البناء تم احصاء ضمن ١١٣٠٠٠ عامل الذين تم تسريحهم ، ٩٩٧٠٠ عامل مهاجر . ويظهر إذاً أن هذه اليد العاملة المهاجرة التي تتميز بتقدم في السن دون تقدم في التكوين يطرح عليها اليوم التكيف مع متطلبات المنافسة . وأن قدرتها على التكيف رهينة ـ كما يقول المسؤولون أنفسهم ـ بمستوى المعنيين بالامر ، بسنهم ، حوافزهم

ومجهودات التكوين التي توفرها المؤسسة الصناعية . وإذا اعتبرنا أن المهاجرين العرب تمكنوا من تجاوز هذه العقبات وأصبحوا عمالا مختصين فيبقى عليهم مع ذلك مواجهة مناخ سياسي عام يحظى فيه مواطن البلد بالاسبقية . فلا غرابة إذاً إذا لوحظ تشاؤم لدى المهاجرين على مستقبلهم المهني في بلد الهجرة .

٢ ـ « الجيل الثاني »: شباب مهاجر عربي وعاطل

مسألة « الجيل الثاني » كما اعتادت وسائل الإعلام الغربية وباحثي علم الاجتماع تسمية أبناء العمال المهاجرين ، أصبحت تطرح نفسها اليوم بحدّة داخل المجتمعات الأوروبية وتطغى على كل القضايا المتعلقة بالهجرة .

ويعود هذا الامر إلى ثقل وضغط المشاكل التي يعاني منها أبناء المهاجرين العرب ، خصوصا المشاكل المرتبطة بتحديد الهوية والانتماء . مشاكل يزيدها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي تعقيدا نتيجة عقبات السكن والعمل والدراسة والتعاطي مع المجتمعات الأصلية ومجتمعات الاقامة .

إن « الجيل الثاني » حائر في هويته ، هل هو عربي أم اوروبي ؟ هل مستقبله يكمن في بلد الإقامة أم في البلد الأصلي ؟ هل يتبنّى التقاليد العربية ـ تقاليد الوسط العائلي أم يرفضها ويتبنّى قيم المجتمع الذي يقيم فيه ؟ كيف يمكن أن يضمن مستقبله في مجتمع يرفضه لأنّ لون بشرته وحديثه يعزلانه ويحرمانه من فرص الدراسة والعمل والاستقرار؟

ويواجه الشباب العربي المهاجر ثقافات يعتبرها متعارضة : ثقافة الآباء وثقافة بلد الإقامة . ونتيجة لهذه المواجهة ، تبرز عدة أنماط ثقافية « وسطية » ويعايش « الجيل الثاني » ثقافة الآباء في إطار العائلة أو أثناء العطل في البلدان الأصلية ، فيبتعد عنها كلما ابتعد عن هذين المستويين . في الشارع مثلا ينمحي دور الوسط العائلي لأن الاحتكاك يصبح في هذه الحالة مع شباب آخر ذي أصول مختلفة (شباب أوروبي ، برتغالي ،...) ونشير هنا إلى أن غياب النشاط الجمعوي أو محدودية تأثيره لا يسمح بخلق ديناميكية تقرب الشاب من القيم الأساسية لثقافة بلده الأصلي .

أما عن العُطل في البلد الأصلي ، إن لم تكن نادرة نظرا لتكلفتها ، فغالبا ما يعود الشابّ منها وهو يحمل أفكارا سطحية أو هينة عن بلده وثقافته ، ويشعر الشاب بأن تفكيره ونمط حياته يختلف تماما عن شباب بلده .

إنّ الوسط العائلي في بلد الهجرة يسمح بالمحافظة ـ نسبيا على الأقل ـ على تقاليد البلد الأصلي : الأكل ، اللباس ، اللغة ... وتقوم الأمّ في هذا الإطار بدور أساسي إن ارادت لأبنائها أن يتشبعوا بعادات بلدهم . أما إذا لم تتوفر لديها قدرات القيام بذلك في أحسن الشروط ، فإنها تتمكن غالبا من الحفاظ على الإطار العائلي متجانسا نسبيا داخل محيطها الخاص .

ويحدِّد استعمال اللغة الارتباط والانتماء الحضاري . فاللغة تعتبر بمثابة عامل اندماج أو تفرقة ، أي وسيلة الاستيعاب الثقافي . إن الكلمات المستعملة داخل الإطار العائلي تتمحور أساسا

حول الحياة اليومية ، منفصلة عن الواقع المدرسي ، مما يجعل الأطفال يعتبرونها لغة عاجزة عن التعبير عن التواصل مع المحيط العام .

ونتيجة لهذا الانفصام اللغوي ، يحدث تفكّك للبنية الداخلية للشباب . إن الأسس الاجتماعية تتحطّم لتحلّ محلها أسس أخرى غير متكاملة ، تتقدم على شكل « فتات » تمزج بين لغة « العائلة » ولغة « الشارع والمدرسة ». ويجد الشاب العربي المهاجر نفسه أمام وضع متناقض : وسط عائلي بعاداته وتقاليده ولغته لا قيمة له خارج المحيط العائلي .

وللفتاة العربية وضع خاص حيث أنها تشعر أن وضعيتها أكثر حساسية من وضعية الشاب عموما . فهي تعتبرها سلبية وتفضل تقليد تصرفات الفتاة الغربية للإفلات من مراقبة الأب . وقد يؤدي بها الامر إلى القيام بكل شيء من أجل ذلك .

إن توتر العلاقات داخل العائلة يتولد عنه صراعات حادة . فالشباب يطمح إلى اختيار شكل حياته وفرض ذاته على الآباء . وغالبا ما ينتج عن هذه الصراعات انحرافات عديدة ، كتعاطي المخدرات والفرار من البيت العائلي ... إن إطار تفكير الشاب والمقاييس التي تحدد اختياره تختلف جذريا عن ما عايشته عائلته . فهو ينمو وسط مجتمع تعتبر فيه ظاهرة الشباب واقعا اجتماعيا على عكس مجتمعات الآباء الذين لم تكن تتوفر لديهم الامكانيات ولا الوقت الكافي للقيام بتربية مستقلة وطويلة المدى . فأغلب الآباء لم يسبق لهم أن درسوا ـ بل التحقوا بميدان العمل مبكرا . ويطرح على الشاب المهاجر أن يقوم بمجهود ـ في غياب التأطير اللازم ووسط اللامبالاة ـ لكي يتكيف مع أوضاع متناقضة لم يخترها بمحض إرادته .

وما تم تسجيله من توتر في العلاقات العائلية يزيد من تعميق التباعد عن لغة البلد الأم والثقافة الأصلية . ولن تنفع الأسابيع القليلة التي يقضيها الاطفال في بلدانهم أثناء العطل الصيفية في إحياء هذه العلاقات وبعثها . بل كل ما تسمح به هو الكشف عن غياب التواصل بين الشاب المهاجر والعائلة الكبيرة ليعود الشاب في النهاية إلى بلد الاقامة حاملا عقدة نفسية إضافية .

إن الشاب العربي المهاجر يجد نفسه امام وضعية تتميز بـ :

ـ غياب التواصل بينه وبين الوسط العائلي . عادة ما يعتبر الشاب أن عائلته تشكل حاجزا أمامه ولا تقدم له الدعم والتأطير الذي ينتظره .

ـ الرفض : بلد الإقامة يرفضه لأنه ينتمي إلى مجموعات « أجنبية » والبلد الأصلي يرفضه كذلك لأنه فشل في حياته ولن يتحمل مسؤولية هذا الفشل .

وإذا كان النظام المدرسي اجباريا بالنسبة لجميع الأطفال ، فإنه مع ذلك لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الطفل المهاجر : خصوصية الوسط العائلي ، اللغة ،... إن ما يتلقنه الطفل في المدرسة منفصل تماما عن وسطه العائلي .

ونتيجة لهذا الانفصام ، يجد الأطفال أنفسهم خارج الإطار المدرسي بعد تجاوز السنّ الاجباري ، غير مجهزين للاندماج في الحياة المهنية . ويدفعهم انسداد الأفق ـ وبحكم عدم توفرهم على مشاريع مستقبلية ـ إلى الانحراف والاتجاه نحو ممارسة العنف .

إنهم يستخلصون أن كل الأمور أصبحت محرمة عليهم : تعليم مناسب ، تكوين مهني ، شغل ، سكن ، احترام ،... ليتبين لهم أنهم أمام مأزق الشباب العربي العاطل . وقد اتجه البعض نحو تشكيل جماعات تكون في مواجهة دائمة مع الشرطة ، وعمل البعض الآخر في البحث عن هويته وخلق أدوات فرض احترامه ومواجهة وضعيته (جمعيات ضد العنصرية ، جمعيات ثقافية ...) .

٣ ـ العنصرية : كبت الذات وشعور بالقلق

تطبع العنصرية حياة المهاجرين العرب في اوروبا لتشمل كل الميادين : السكن ، الشغل ، الأماكن العمومية ، العلاقات مع الادارة بشكل عام ، والشرطة على الخصوص .وقد أشار العديد من المهاجرين في تصريحاتهم إلى الصحف إلى أعمال عنصرية كانوا ضحيتها في أوقات وأماكن مختلفة . وغالبا ما يتخوف المهاجرون لشعورهم بانعدام الحماية فيتحملون الهجومات العنصرية بدون ردود فعل ملموسة ، ويفضلون السكوت بدل الدفاع ، ويعود هذا الامر إلى فقدان الثقة في النفس نتيجة عدم التحكم في لغة بلد الإقامة والخوف من العقبات ...

في شباط/ فبراير ١٩٧٩، أعلنت ودادية الجزائريين في اوروبا أثناء ندوة صحفية عقدتها في فرنسا بأن اكثر من ١٠٠ مواطن جزائري ذهب ضحية العنصرية في الفترة الممتدة ما بين سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٨ .

لكن تزايد ضغط العنصرية وضحاياها دفع الشباب المهاجر ، على الخصوص ، إلى تنظيم حركات احتجاج واسعة ، مثل حركة المشي على الأقدام سنة ١٩٨٣ ، وحركة الالتقاء سنة ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من أهمية حركات الاحتجاج ، استمرت الاعتداءات العنصرية وتضاعفت وسط مناخ سياسي مساعد . وقد كثر الحديث عن صيف ١٩٨٣ في فرنسا حيث توالت الاعتداءات ، وبدأ الجميع يشعر بخطورة الحالة ويطرح مسألة التعايش . ومن ذلك:

شهر حزيران/يونيو ١٩٨٣ :

ـ اغتيال موسى مرزوق (١٩ سنة).

ـ إصابة كل من عبد النبي زيوش (١٥ سنة) وتومي دجيدجا (٢٠ سنة) وكمال ليتاد (١٧ سنة) بجروح .

شهر تموز/يوليو ١٩٨٣ :

ـ اغتيال توفيق وانس (٩ سنوات) وبلعربي عبد القادر وبن خليل احمد (١٧ سنة)وعموري عبد الكريم (٢٩ سنة) .

ـ إصابة بن علي يوسف (١٩ سنة) واسماعيل سليماني (٢٠ سنة) ولعياشي قادر (٢٤ سنة) وكمال (١٥ سنة) وعبد القادر وانس (١٧ سنة) وعميري حميد (١٩ سنة) وحكيم سعيدي ورباحي محمد (١١ سنة) وبديان ماسبا (١٢ سنة) وجنان صلاح (٩ سنوات) بجروح .

شهر آب/ اغسطس ١٩٨٣ :

- اغتيال اتيم جمال (١٩ سنة) وخركور جمال (٢٣ سنة) وسليم كرين (١٨ سنة) وبونيد لهاشمي (٥٥ سنة) وغالم سباع (٧٠ سنة) وعبد العالي محمد (٢١ سنة) .

- إصابة رفصابور محمد (١٧ سنة) وزاوي زينب (٣٠ سنة) وهاكوري ادريس وليتي محمد وابادوان (١٨سنة) بجروح بليغة .

ان هذا السرد للاعتداءات العنصرية التي ذهب ضحيتها المهاجرون العرب ، والاطفال العرب على الخصوص ، يدفعنا إلى التساؤل عن تأثير العنصرية على المهاجرين في تحديد أنفسهم وتصورهم للبلد الأصلي وقرارات مستقبلهم .

لقد تم تسجيل عدة ردود فعل لدى المهاجرين العرب تجاه التمييز العنصري الذي يمسهم:

- استبطان صورة تحقيرية للذات.
- كبت التجربة العنصرية،
- رد فعل معاكس للاتجاه العنصري بتضخيم الذات وابعاد الصورة المقدمة،
- رد فعل عنيف الى درجة الانتقام.

إن تجربة العنصرية يرادفها شعور دائم بالقلق وكبت الذات. واهم انعكاس لها هو الذي تم تسجيله لدى الشباب العربي والذي يكمن اساسا في احتقار الذات والانتماء. وهذه الوضعية تؤثر مباشرة على اختيار البلد والجنسية.

ويعود التجنس في هذه الحالة لرغبة الشباب في كسب موقع ثان يسمح لهم بالشعور بالراحة والاحترام. يقول محمد (٢٢ سنة): «اذا وقع اختياري على الجنسية الفرنسية، فلكي لا أعقد حياتي».

ثالثاً: سياسات الهجرة والمراهنات

١ ـ الاتجاهات الحالية لسياسة الهجرة المتبعة في الدول الاوروبية

أ ـ الاطار العام

تحتضن اوروبا حاليا ٦,٣ مليون عامل مهاجر (حسب المكتب الدولي للشغل سنة ١٩٨٤). وهذا ما عدا المهاجرين المتواجدين بصفة لا شرعية.

وبصفة عامة، يمكننا القول بأن معظم الدول الاوروبية تنتهج سياسة تنبني على ثلاثة اسس:

- التحكم في الهجرة غير الشرعية وتقليص الاقامات الجديدة،
- تشجيع المهاجرين الراغبين في العودة،
- تسهيل اندماج المهاجرين الذين يختارون البقاء.

وقد صادقت الحكومات الاوروبية على قوانين وبرامج تتمحور حول هذه الأسس.

ب ـ سياسة العودة

شكلت «سياسة العودة» احد البرامج المتعلقة بالهجرة التي توخت منها الحكومة الفرنسية نتائج سريعة، واعتقدت ان التشجيعات الممنوحة والجو المناهض للمهاجرين كفيلان بجعل العمال المهاجرين يتسابقون على الاستفادة منها. لكن حصيلة السنوات الأولى لتطبيق هذه السياسة أظهرت محدوديتها. فحتى ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ تم احصاء ٤٢٩١ طلباً للعودة. وتمثل طلبات المهاجرين العرب ٥٦ بالمائة منها (٢٤٠٣).

جدول رقم (١٣)
ملفات الترشيح لعودة المهاجرين في فرنسا ، ١٩٨٤

الجنسية	ملفات الترشيح		الموافقة على الملفات		عودة فعلية مسجلة	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
التونسيون	١٦٥		٨٣		٢٩	
الجزائريون	١٥١٠		٨١١		٣٢١	
المغاربة	٧٢٨		٤٧٧		١٤٢	
الموريتانيون	٢٠		١٥		٨	
مجموع العرب	٢٤٢٣	٥٦,٤	١٣٨٦	٥٩,٢	٥٠٠	٥٠,٨
مجموع الاجانب	٤٢٩١	١٠٠,٠	٢٣٦٩	٢٢٠	٩٨١	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: **اخبار الهجرة** (فرنسا، المكتب الوطني للهجرة)، العدد ٥٨.

وتعود محدودية جاذبية هذه السياسة الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية نفسها، التي ادت الى نشوء الهجرة: ظروف بلدان الأصل التي ما زالت سائدة، والتي لا تشجع على «العودة».

٢ ـ سياسة «الاندماج»

يقصد بمفهوم اللا اندماج وجود فئة منعزلة عن نموذج الحياة الثقافية والاجتماعية الأوروبية. ويعني هذا تواجد مجتمعات صغيرة او اقليات حافظت على تقاليدها وعاداتها الثقافية بمعزل عن المجتمع الكبير. ان مهاجري البلدان العربية والمغرب العربي على الخصوص يشكلون داخل المجتمعات الأوروبية فئات خاصة قائمة بذاتها، بأعرافها وطقوسها وثقافتها، وهي ترفض الاندماج الإجباري وتربط وجودها في بلدان الإقامة بمدى تحقيق المشروع الذي هاجرت من اجله.

وانطلاقا من هذا المفهوم، اتخذت الحكومات الأوروبية والفرنسية على الخصوص عدة اجراءات لتسهيل وتجاوز عقبات الاندماج، وتنبني هذه الاجراءات على الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات أوضاع المهاجرين في المعمل والحي والمدرسة. هكذا تم التصدي في فرنسا لواقع

التهميش الذي يعاني منه المهاجرون، وذلك بإلغاء القوانين التقليدية والاهتمام بتحسين ظروف السكن والاقامة واعطاء اهمية لثقافات بلدان الأصل.

ويعتبر حق التصويت في هذا الاطار كخطوة ثانية في طريق الاندماج. ففي معظم البلدان الاوروبية، توجد اقليات اجنبية مستقرة. لكن اي بلد من هذه البلدان لم يعترف بعد بحق التصويت للاجانب في الانتخابات التشريعية، غير ان البعض منها يشجع المهاجرين على المشاركة في الحياة اليومية بوسائل متعددة.

بلجيكا: يحتضن هذا البلد ما يقرب من ١٢٠٠٠٠ عربي، ويمثلون نسبة ١٣ بالمائة من مجموع الاجانب. وقد انشأت بعض البلديات، من بينها بروكسل وليبج، مجالس بلدية استشارية للاجانب. وتعد هذه المجالس اداة وصل بين المجتمعات والبلدية، وتقوم بدور اساسي في ميادين السكن والعمل والتعليم ومناهضة العنصرية.

المانيا: تعتبر المانيا البلد الاكثر تقييدا بالنسبة لانشطة العمال المهاجرين ومشاركتهم، فتمثيلهم يقتصر على لجان المؤسسات في المعامل، وعلى حق المجالس البلدية في الاستماع الى رأيهم في المواضيع المتعلقة بهم والمطروحة للبتّ.

هولندا: يمكن تقدير الجالية العربية في هذا البلد بحوالي ١٢٠٠٠٠ مهاجر عربي اغلبيتهم من المغرب. اعتُرف مؤخرا للمهاجرين بحق التصويت في الانتخابات البلدية. وقد سبق لبعض البلديات ان شكلت هيئات استشارية تضم المهاجرين وتقوم بدور استشاري في القرارات التي تهم أوضاع المهاجرين على الصعيد المحلي.

٣ ـ سياسة الهجرة المتبعة في البلدان المرسلة لليد العاملة

بكيفية عامة، تعتبر الاقطار العربية المرسلة لليد العاملة بأن الهجرة ينبغي ان تلعب دورا رئيسيا في السياسة العامة. وهكذا فقد اعتبرتها الحكومات احد اسس سياسة التشغيل. لكن الواقع يدل على العكس، فالهجرة اصبحت عاملاً بنيويا لا لسياسة التشغيل فحسب، بل للسياسة العامة للبلاد. وقد عملت الاقطار العربية المعنية على تشجيع الهجرة، وانفردت الجزائر بوضع حد لها سنة ١٩٧٣.

ما هي إذا اهداف هذه السياسة:

ـ **الهجرة وانعدام التوازن الديموغرافي**: غالباً ما يقدم المسؤولون عن التخطيط، الهجرة كوسيلة للتخفيض من حدة التوازن المنعدم بين العرض والطلب. وقد ادمج المسؤولون عن النمو الاقتصادي في المغرب مثلاً الهجرة في اطار سياسة التشغيل واسندوا لها مهامّ ثلاثاً:

تخفيض البطالة، تمويل الاستثمارات المنتجة التي ستسمح بتنمية حاجيات اليد العاملة، وكسب تكوين مهني.

وقد اقرت الحكومة المغربية في هذا الاطار عدة اجراءات لتشجيع الهجرة. يمكن ان نذكر من جملتها: خلق صندوق الهجرة لمساعدة المهاجرين، وتطوير المصالح المختصة بشؤون المهاجرين

داخل البلد وخارجه، واعطاء فائدة اضافية لتشجيع تحويل الأجور. ويجب الاشارة هنا الى ان العملة الصعبة اصبحت تشكل احد العناصر الاساسية لتوازن ميزان المدفوعات (الاداءات). والجدول رقم (١٤) يعطينا فكرة على ذلك:

جدول رقم (١٤)
تحويلات العمال المهاجرين العرب في فرنسا (مليون فرنك فرنسي)

السنة / الاقطار	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
تونس	٤٣٤	٦٠٩	٧٧٠	٥٦٦
الجزائر	٢٠٧	٩٣	٧٨	٦٣
المغرب	١٦٧٧	٢٢١٢	٣٠٧٥	٣١٤٠

المصدر: احتسبت من: **الجريدة الرسمية** (فرنسا)، ١٩٨٣/٦/٢٠. (مناقشات البرلمان).

يستنتج من الجدول اعلاه ان المغرب هو البلد المستفيد اكثر من العملة الصعبة الناتجة عن تحويلات المهاجرين العمال حيث ان القيمة التي يبعث بها عماله تتزايد سنة عن سنة. وعلى عكس ذلك، فإن الجزائريين يرون مدخولاتهم من هذه العملة الصعبة تنخفض سنة بعد اخرى. اما تونس، فيمكن ان نقول ان مدخولاتها ظلت راكدة خلال السنتين الاخيرتين.

ان المغرب ـ ويجب الاشارة هنا الى ان الارقام التي نجدها في ميزان المدفوعات المغربي تفوق بكثير الارقام المسجلة اعلاه ـ يعتمد على مدخولات عماله لإقرار توازن ميزان المدفوعات وتسديد مصلحة الديون التي تبلغ قيمتها حاليا ما يقارب ١٤ مليار فرنك فرنسي. وبالمقارنة مع الصادرات الأخرى، كالفوسفات مثلا، فإن المبالغ المحولة من طرف العمال المهاجرين اصبحت تحتل المرتبة الاولى في الدخل القومي. وبعبارة اخرى فإن التحويلات الناتجة عن الهجرة اصبحت تحتل مكان الصدارة، إذ يبلغ تمويلها ما يناهز ٢٥ بالمائة من الواردات المغربية.

أما تونس، فسياستها تجاه الهجرة تشبه في العديد من جوانبها سياسة المغرب. وقد اتخذت الحكومة التونسية عدة اجراءات لتدعيم تيار الهجرة[٦] وضمان القسط الوافر من العملة الصعبة:

- رفع فائدة الادخار الى ٩ بالمائة،
- منح الموفرين تسهيلات قرضية تمكنهم من إنجاز مشاريع منتِجة،
- إعطاء الاسبقية للعمال المهاجرين لامتلاك المنازل.

ويظهر من الجدول رقم (١٤) ان المهاجرين الجزائريين يساهمون بنسبة قليلة في الاقتصاد

(٦) **جريدة العمل** (تونس)، ١٩٨٤/٧/٢٠.

القومي، لكن مصادر اخرى[٧] تؤكد ان المهاجرين الجزائريين يساهمون في اعالة اكثر من مليون جزائري في البلد الأم.

وخلاصة القول هي ان بلدان المغرب العربي تعتمد على اليد العاملة المهاجرة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية واخرى سياسية، ولا ترى فائدة في عودتهم الى بلادهم: بل على العكس، تعتبر انهم سيطرحون مشاكل هم في غنى عنها. لهذا فإن الحكومات تتعاطى مع هذه القضية تعاطيا سلبيا يميل في افضل الحالات الى ابقاء المهاجرين حيث يقيمون.

هكذا يعيش المهاجرون العرب في مأزق اللاعودة الى البلد واللااندماج في بلد الاستقبال. وفي ظل هذا المأزق، يطرح تواجد المهاجرين العرب في الدول الاوروبية مشاكل متعددة منها مشكلة البطالة ومشكلة ما يسمى بالجيل الثاني. وينعكس هذا الأمر على انتمائهم الى التنظيمات النقابية والاجتماعية الأوروبية. وينبغي ان نذكر هنا ان جل النقابات والتجمعات التي ينتمي اليها المهاجرون العرب غالبا ما تستثمر قوّتهم لكسب قضايا غير قضاياهم، ويعود ذلك لطبيعة تلك التجمعات التي تخضع بشكل او بآخر للتيارات السياسية للدول المضيفة.

٤ ـ جمعيات الهجرة

منذ مدة طويلة وبعض الجمعيات تهتم بشؤون العمال المهاجرين كفئة خاصة، في حين شكلت بعض النقابات اجهزة «للأجانب» تابعة لها. أما الاحزاب السياسية، فقد تعاملت باستمرار مع المهاجرين وقضاياهم بخلفية انتخابية.

تميزت الجمعيات الاولى بصفتها جمعيات تعاون منبثقة من اوساط ذات طابع انساني وتشكلت من رجال التعليم ومساعدين اجتماعيين ورجال الكنيسة... وقد تم تنظيم هذه الجمعيات فيما بعد على اساس توفير بعض الخدمات كإعطاء دروس مكافحة الأمية. واعطيت الإسبقية في هذا الصدد للاعلام والتكوين.

وتغير وجه المنظمات المهتمة بالهجرة في منتصف الستينات لكي تصبح اكثر تنظيما. وتوسع نطاق عملها ليشمل عدة مناطق. ومع تعدد المشاكل اضطرت الجمعيات المعنية الى تكوين لجان للاتصال وهيئات فيدرالية مختصة.

واهم هذه الجمعيات هي **جمعية التضامن** مع العمال المهاجرين (أ س ت اي) التي توحدت في اطار فيدرالية تحمل الاسم نفسه. كما وحدت ما يقرب من خمسين جمعية مجهوداتها داخل «كتلة ٤٥» بهدف العمل على الدفاع عن حقوق المهاجرين في التكوين واقتراح الوسائل الكفيلة للاجابة عن متطلبات العمال المهاجرين في ميدان التكوين.

وقد طغت هذه الجمعيات التي يتحمل مسؤوليتها اساسا مواطنو بلد الاقامة، ويعود هذا الامر الى التقييدات المفروضة على المهاجرين في ميدان العمل الجمعوي (قانون ١٩٣٩ في فرنسا). لكن الوضعية تختلف من بلد اوروبي الى آخر. إن الغاء قانون ١٩٣٩ في فرنسا سنة ١٩٨١ اعطى دفعة جديدة لجمعيات المهاجرين ولمختلف اشكال تعبيرهم. هكذا تضاعف عدد الجمعيات المعترف

---

(٧) **مجلة اليوم السابع**، (٤ اذار/ مارس ١٩٨٥).

بها بسرعة: من ٣١٥ جمعية في سنة ١٩٧٧ الى ٥٣٠٠ جمعية في سنة ١٩٨٣[٨].

هناك عاملان اساسيان لهذا التطور:

- **عامل الاستقرار**: مع طول مدة الاقامة، بدأ المهاجرون يشعرون بأن هجرتهم اصبحت تتسم بالاستقرار، فلمسوا الحاجة الى تحسين شروطها وتوفير ادوات ذلك.

- **البحث عن الدفاع عن الذات والحماية**: بعد تجربة النقابات والجمعيات الفرنسية ظهرت الحاجة الى تنظيم ذاتي يرتكز على الدفاع عن مصالح المهاجرين.

لقد عملت هذه الجمعيات على إسماع كلمة المهاجرين وبرهنت اطرها عن قدرتها على النضال من اجل الدفاع عن مصالح المهاجرين. ومن الدوافع التي ادت الى وجود هذه الجمعيات يذكر ممثلوها - (جمعية العمال المغاربة في فرنسا ووداية الجزائريين في اوروبا وجمعية التونسيين في فرنسا ولجنة العمال الجزائريين،...) - **اربع مهمات**[٩]:

- **الاعلام والاتصال**: تعتبر هذه المهمة من الاهداف الأولية التي عملت من اجلها الجمعيات. وتتجلّى في تنمية اطار التعاون والاتصال بين المهاجرين والتعريف بنضالات العمال المهاجرين عبر وسائل الاعلام والعمل الجماهيري وشرح المطالب الخاصة بهم.

- **الاهتمام بتكوين العمال وتعليمهم**: من الوسائل التي يعتمد عليها لتحقيق هذا الهدف يمكن ان نذكر الحرص على رفع مستوى الخبرة التقنية للعمال المهاجرين بواسطة توجيه العمال وتنظيم دورات للتكوين المهني.

- **التعبير الثقافي**: تعد هذه الوظيفة احد مقومات وجود الجمعيات، وغايتها الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية الثقافية تجاه كل عمليات الدمج القسري.

- **الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية**: تتجه هذه المهمة نحو احتلال الصدارة في عمل الجمعيات نتيجة للمشاكل التي تواجه العمال المهاجرين العرب والتي تفاقمت مع احتدام الأزمة الاقتصادية وتطور البطالة وارتفاع حملات الطرد والتسريح.

بالاضافة الى العمل الجماهيري، قام بعض المهاجرين بإصدار **صحف مختصة** في قضايا الهجرة، ومثال عنها جريدة «**بلا حدود**» التي يشرف على ادارة تحريرها مغاربة وتونسيون وجزائريون. وقبل صدور هذه الصحيفة، كان لدى منشطيها نشاطات اخرى مختلفة. وقد اسسوا في السبعينات حركة عمالية عربية تحت اسم «حركة العمال العرب» وهي عبارة عن تنظيم سياسي استمر منذ سنة ١٩٧٢ الى سنة ١٩٧٥.

٥ - المراهنات السياسية

ان الاتجاه القوي لاستعمال «الهجرة» وتوظيفها تارة لكسب الاصوات في اطار الخطاب السياسي، وتارة كورقة ضغط في المفاوضات مع البلدان الاصل، اظهر مدى المراهنات التي ترتبط

---

(٨) ج. فربانت، «من اجل سياسة للاندماج،» **مجلة الأزمنة الحديثة**، العدد ٤٥٢ (١٩٨٤).
(٩) **مجلة اليوم السابع**، (آذار/ مارس ١٩٨٥).

بأوضاع المهاجرين في اوروبا. وقد عكست الانتخابات البلدية لسنة ١٩٨٣ في فرنسا مدى اهمية هذه المراهنة داخل الاوساط السياسية الفرنسية. هكذا اصبح المهاجرون ـ الفئة اللاشرعية في النظام السياسي الفرنسي والذين كانوا لمدة طويلة خارج هذا الميدان ـ اصبحوا إذاً يعدّون جزءاً من هذا الاطار.

لكن هذه المكانة الجديدة ما هي الا ظاهرية، حيث ان المهاجرين محرومون من الحقوق السياسية ومبعدون عن كل النقاشات السياسية. لهذا، فهم يشكلون جزءاً من الخطاب السياسي لا أكثر، وأداة للتجنيد الانتخابي. وقد وصفت هذه الوضعية من طرف بعض المحللين بأنها وضعية متفجرة، على الرغم من انها ليست جديدة. ففي كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٨٠ وعلى اثر حادثة «فتري» التي بينت ان المراهنة تعني كذلك الشيوعيين، اتضح ان موضوع «الهجرة» لن يوظف الا كمخرج او كمبرر للخطاب السياسي لبعض الاحزاب.

أ ـ «الهجرة» تعكس المصداقية

في وضعية تتميز بالازمة الاقتصادية، تسعى الدول الاوروبية الى دعم شرعيتها باستعمال موضوع تقليص ومراقبة الهجرة كبرهان على قدرة الحكومة في ان تتغلب على التحدي الذي يتجلّى في وجود عدد كبير من المهاجرين. ويصبح الشغل الشاغل للحكومة هو كسب الرأي العام ولا يهمها، اذا كانت هذه السياسة ايجابية ام لا.

وهذا التوظيف لا يقتصر على الأوساط الحكومية، بل منصوص عليه في برامج كل اللوائح الانتخابية. ويتفاوت هذا الاستعمال بين من يجعل منه الموضوع الاساسي ومن يعتبره جزءاً من خطته واقتراحاته السياسية.

ب ـ الهجرة بمثابة ورقة ضغط

تعتبر المفاوضات الثنائية بين الدول الاوروبية والدول المرسلة لليد العاملة اطار استعمال موضوع «المهاجرين» كورقة ضغط في اتجاه كسب بعض الامتيازات الاقتصادية او السياسية. وقد يقوم باستعمال هذا الضغط حكام الدول الاوروبية، او مسؤولو البلدان الاصل.

وتجدر الاشارة هنا الى تطور العلاقات بين الجزائر وفرنسا للدلالة على هذا الامر. فالمفاوضات الثنائية بين الحكومتين احتلت فيها قضايا الهجرة قسطا وافرا، وقد وضعت الاتفاقيات التي تمخضت عن مفاوضات ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ اسس تعاون مشترك في ميدان الهجرة، تقوم الجزائر بتوفير الوسائل الكافية لإدماج العمال الجزائريين في بلدهم، وتحسن فرنسا شروط عيش الجزائريين المهاجرين في بلد الاقامة. كما تم الاتفاق على ان تحرص مصالح البلدين على عدم تشجيع الهجرة اللاشرعية.

ج ـ جمعية «الاستغاثة ـ العنصرية» واحتواء مطالب المهاجرين

ظهر هذا التيار الذي دعمته الاذاعة والتلفزة والصحافة الفرنسية في بداية سنة ١٩٨٥. وقد حظي منذ البداية بدعم شخصيات معروفة بانتمائها الى الجالية اليهودية وانحيازها الى الاطروحات

الصهيونية، نذكر منها على سبيل المثال بيرنارد هنري ليفي. وقد استحوذ هذا التيار على المطالب التي دافعت عنها الجمعيات الأخرى التي تناضل ضد العنصرية كحركة «مراب»، عملت على احتكار التعبير وحصر المطالب في مناهضة العنصرية. ولعل هذا من الاسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية توليها اهتماما خاصاً وتشجيعا مكثفا بمدها بالامكانيات المادية والمعنوية. وقد استطاعت هذه الجمعية استقطاب عدد كبير من العاطلين خصوصا الشباب منهم الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦ و٢١ سنة. وبفضل هذا الدعم، استطاعت الحصول على امكانيات مادية هائلة.

واستغلت جمعية «الاستغاثة ـ العنصرية» ضعف حركات «الجيل الثاني» الناتج عن الخلافات الداخلية لتأخذ مكانتهم وتستحوذ على المكاسب التي حققتها. وفرضت حصر الكلام عن المهاجرين في مسألة العنصرية، الأمر الذي يرضي الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها ـ في حين كانت تتجه الأمور بفضل مبادرات شباب الجيل الثاني (حركة المشي على الاقدام، وحركة الالتقاء ١٩٨٤) نحو ربط النضال ضد العنصرية بالمساواة في الحقوق.

ان المقصود من التركيز على عمل هذه الجمعية هو ابراز مخاطر احتواء قضايا المهاجرين لتوظيفها في اطار اهداف سياسية تضرب في الصميم مصالح العمال المهاجرين العرب وقضاياهم الوطنية والقومية. وينبغي الاشارة هنا الى عدم وجود عناصر من الهجرة العربية في اجهزتها القيادية، وان حركة الطلبة اليهود في فرنسا هي المنظمة الوحيدة التي تنتمي الى الجمعية.

وبغض النظر عن قوة هذه الجمعية، فإن النظرية الاخلاقية والانسانية التي ينبني عليها خطابها وتوجهاتها ليست بالنظرية الجديدة.

رابعاً: الحاجيات والمتطلبات

كيف يمكن الانطلاق من الاحاطة بأوضاع الجالية العربية في اوروبا لاستخلاص جواب شمولي عن حاضر هذه الجالية ومستقبلها في اطار اوضاع تتميز بتعدد الحاجيات واستفحال الظواهر السلبية؟

واذا كانت البرامج «الطموحة» التي ترتكز على تضخيم الذات وتقديم الحل السحري بدون مراعاة الأهداف والاسبقيات، لا تشكل في الحقيقة الا غطاء عن العجز والتهرب من تحمل المسؤولية، فتأكيد الارادة مع تجنيد كل الامكانيات هما الكفيلان بالمساهمة في وضع حد «لنزيف» مأزق العمال المهاجرين العرب في اوروبا.

١ ـ الاهداف

أ ـ توفير إمكانيات الدفاع عن العمال المهاجرين العرب بدعم فرص الاستفادة من الحقوق المعترف بها في المهجر، التي يجهلون العديد من جوانبها.

ب ـ **تعميق علاقات المهاجرين العرب بأوطانهم ثقافيا واقتصاديا وسياسيا.**

ج ـ **تشجيع الفعاليات الثقافية بين ابناء العمال المهاجرين العرب** وجعلهم بنقطة الوصل بين «الجيل الثاني» وثقافة البلد الأم.

د ـ **دعم القوى المناهضة للعنصرية**، وخلق وسائل الضغط على حكومات البلدان الاصلية لطرح مشاكل الهجرة في اطار كل عملية تفاوضية مع البلدان الأوروبية.

٢ ـ الوسائـل

يشرف على بلورة هذه الأهـداف **جهاز دائم**، يمكن أن يعتبـر بمثابـة جهاز فني تتـوفر فيـه شروط الالمام والفعالية والحركية.

٣ ـ مهام الجهاز

تكمن مهام الجهاز في:

ـ تحسين المستوى العام للمهاجرين العرب.

ـ التواجد أينما دعت الضرورة، بتنسيق مع مجهودات الفعاليات الأخرى.

ـ القيام بمركزة المعطيات حـول الهجرة والقيـام بدراسـات في الموضـوع واقتراح بـرامج في ميدان التكوين والاعلام.

٤ ـ التنظيم الداخلي للجهاز

أ ـ قسم التوثيق والدراسات

ـ يشرف على مركز للتوثيق، ويعمل على تعميم المعطيات حول المهاجرين العرب.

ـ يهتم بـالقيام بـدراسات تتعلق بجـوانب مختلفة (السكن، الحيـاة الاجتماعيـة والثقافيـة، المدرسة، التكوين المهني، علاقات الأوروبيين ـ المهاجرين،...)

ب ـ قسم التكوين

ـ الإشـراف على دورات للتكـوين المهني، ودروس مكـافحـة الأميـة وتعليم اللغـة العـربيـة للاطفال.

ـ اعداد وسائل بيداغوجية متكيفة مع اوضاع ومستويات المهاجرين العرب.

ـ تنظيم دورات لتكوين منشّطي الجمعيات الثقافية.

ج ـ قسم الاعلام

ـ إعداد نشرة اعلامية دورية تهتم بقضايا العمال المهاجرين العرب.

ـ المساهمة في جرائد ومجلات البلدان الاصلية.

ـ إعداد تقرير سنوي حول المهاجرين العرب □

العلاقات الثقافية بين العرب وأفريقيا
تاريخها وحاضرها ومستقبلها (*)

د . نجوى أمين الفوال

باحثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

يشير تراث الكتابات التي تناولت تحليل العلاقات العربية الافريقية في العقد الأخير إلى تركز الاهتمام حول تلك العلاقات في أطرها السياسية والاقتصادية ـ والقليل من هذه التحليلات هو الذي تناول العلاقات الثقافية العربية الأفريقية من منظور معاصر ، إذ تتركز معظم الكتابات والدراسات ـ في هذا المجال ـ حول الأبعاد التاريخية للثقافة العربية في أفريقيا ، منذ دخول الإسلام إلى القارة ، أو في المراحل السابقة على ذلك ، بهدف تأصيل هذه العلاقة وبيان الارتباط الجذري بين طرفيها .

وفي واقع الأمر ، فإن تراث كتابات وتحليلات العلاقات العربية الأفريقية يعكس ـ إلى حد كبير ـ واقع ومسارات تلك العلاقات في الفترة ذاتها ، والتي اتخذت أهدافا ودوافع اقتصادية وسياسية في المحل الأول .. بينما شكلت الأبعاد الثقافية جزئية ضئيلة في محاولات التقارب العربي الأفريقي المعاصرة . وقد تركت هذه الحقيقة ظلالها على تلك المحاولات ، حيث افتقرت إلى الجذور الثابتة التي تمنحها الاستمرارية ، وبعدت عن التأثير والتعامل مع جوهر العلاقات وهو الإنسان بقيمه وفكره ، ومن ثم اختياراته وقراراته .

وتهدف هذه الورقة إلى تركيز الضوء على العلاقات الثقافية العربية الافريقية ، محاولة تحديد ملامحها تاريخيا ، ثم تحليل واقعها المعاصر ، بهدف النظر إلى تلك العلاقات نظرة مستقبلية .

أولاً : الملامح التاريخية للعلاقات الثقافية بين العرب والأفارقة

يختلف الكتاب والدارسون للعلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية في تحديد نقطة

(*) ورقة قدمت الى: الملتقى الثاني بين الجامعيين التونسيين والمصريين، القاهرة ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٩ ـ ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٥.

بدء التواصل بين هذه الثقافات . فالبعض يتناول هذه العلاقة في إطار مرحلة انتشار الإسلام في مشرق القارة الافريقية ومغربها، باعتبار أن هذا الانتشار قد حمل في طياته عناصر الثقافة العربية التي تزاوجت مع الثقافات الافريقية . والبعض الآخر يدرس هذه العلاقة في إطار أوسع وأعمق تاريخيا ، إذ يرجعون هذه العلاقات إلى أصولها الأولى ، في فجر التاريخ ومرحلة ما قبل الاسلام .

وفي الواقع ، فإنّ النظرة إلى العلاقات الثقافية العربية الافريقية من خلال هذا المنظور الضارب في أعماق التاريخ ، يعطي لها معاني وأبعاداً أوسع وأرحب من مجرد كونها علاقات دينية ، أو علاقات بين شعوب ترتبط فيما بينها برباط الاسلام ـ على الرغم من كون الدين الاسلامي إحدى الركائز الجوهرية التي ترتكز عليها الثقافة العربية وأحد المحاور الرئيسية التي تدور حولها العلاقات بينها وبين الثقافات الافريقية . كذلك فإن امتداد تلك العلاقات منذ مرحلة بدء ظهور الحضارات في العالم، يؤكد حتمية الارتباط الحضاري بين العرب والأفارقة ، ويبرز هذا الارتباط كعلاقة عضوية طبيعية ، كما يبين أن توجه كل من المنطقتين إلى الأخرى تفرضه ظروف التلاحم الحضاري بينهما على مر العصور ، الأمر الذي يدعم الاعتقاد بضرورة امتداد هذا التلاحم إلى أزمان قادمة مستقبلا .

تزخر أدبيات العلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا بالعديد من الدراسات الجادة التي وضعتها في هذا الاطار التاريخي ، منذ بدء ظهور الحضارات الانسانية في المنطقة ، وحتى مرحلة التكالب الاستعماري على القارة ، وما أدّى إليه من اغتراب وتشويه للحركات الثقافية في المنطقتين . وليس هنا مجال تكرار ما ورد في هذه الدراسات من حقائق تاريخية ، ولكن يمكننا استخلاص المؤشرات التالية منها :

١ ـ تمتد العلاقات الثقافية بين الجنوب العربي والشرق الافريقي إلى أكثر من ثلاثين قرنا مضت ، حيث تدلّ النقوش الأثرية في المنطقتين على وجود علاقة ثقافية بينهما في القرن الثامن قبل الميلاد . كذلك تستمد ثقافة الشرق الافريقي الكثير من ظواهرها من ثقافة الجنوب الغربي ـ التي تعرف بالثقافة القحطانية والتي وجدت في مرحلة ما قبل الاسلام . ولكن نتيجة التغييرات الجذرية التي تحققت في الجنوب العربي بفضل الاسلام وانتشار الثقافة العربية الجديدة ـ ثقافة الشمال العدنانية ـ فإن الصلات القديمة قد نسيت ، وبمضي الزمن اعتقد العرب والافارقة أن ثقافة الشرق الافريقي ثقافة افريقية خالصة ، ليس لها صلة بالثقافة العربية . ومع ذلك فإن الدلائل كثيرة على هذا الاتصال الثقافي ، حيث يقرر اللغويون أن اللغة الأمهرية الحالية هي اللغة الحميرية القديمة ، ويقص القرآن قصة أصحاب الاخدود ، مما يدل على قيام علاقات دينية بين المنطقتين في مرحلة ما بعد الميلاد وقبل ظهور الاسلام[١] .

٢ ـ تشير الوثائق والآثار المصرية القديمة إلى امتداد علاقة مصر بشرق القارة وربما بجنوبها منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام ، حيث يوجد تشابه بين تقاليد القبائل التي تعيش على النيل حتى هضبة البحيرات (الشيلوك والدنكا) وتقاليد الحكم عند المصريين القدماء ، كما تتعدد الصور

---

(١) محمد احمد خلف الله، «الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا،» في: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسات في العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية** (القاهرة: المنظمة، ١٩٧٩)، ص ٤١ ـ ٤٧.

الثقافية المتشابهة مع الثقافة المصرية القديمة في أكثر من مكان في القارة[٢] .

كذلك فقد عبرت حضارات الشرق الأوسط القديمة الطرف الشمالي الشرقي للقارة الافريقية . فهناك قبائل في غرب افريقيا لها أصول آشورية وبابلية ، وكوّن الفينيقيون المستعمرات التجارية في شمال افريقيا مثل قرطاج ، وامتد اتصالهم إلى ما وراء جبل طارق[٣] .

٣ ـ ساهمت هذه الارهاصات من الاتصال الثقافي والحضاري منذ فجر التاريخ في سهولة وسرعة انتشار الاسلام ـ بما حمله من ثقافة عربية بمعناها المعاصر ـ في القارة الافريقية . وكان الانسان العربي الفاتح الذي استقر في الشرق والشمال الافريقي هو الاداة في نقل تلك الثقافة التي أحدثت تغييرات جذرية في الثقافات الافريقية ، فطورت من الأساليب التي تمارس بها الحياة ، وبخاصة في الزراعة والتجارة وبناء المساكن . وكما انتشر الاسلام عن طريق الغزوات ، ساهمت قوافل التجارة إلى الغرب الافريقي في نشر الرسالة والثقافة العربية أيضا . فقد كانت المسالك التجارية بحق طريقا للمعرفة والتبادل الثقافي بين الحضارات العربية والافريقية ، حيث حمل التجار العرب معهم مفاهيمهم للسلطة والقضاء والدين وميزاتهم العمرانية .. فصارت عواصم تجارة القوافل عبر الصحراء مراكز للثقافة الاسلامية ونوافذ افريقيا على العالم المتوسطي[٤].

كذلك ارتبطت الثغور الاسلامية في شرق القارة وغربها بإسهامها في إنشاء الجامعات والمعاهد العربية الإسلامية ، فأقامت علاقات قوية مع مراكز العلم العربية في القيروان والأزهر والحرمين الشريفين ، وتبادلت معهم البعثات المنتظمة . ومن خلال هذه العلاقة ، أدى المثقفون الأفارقة دوراً تاريخيا أصيلاً في نشر الفكر الإسلامي واللغة والثقافة العربية ، ما زالت آثاره باقية في آلاف المخطوطات[٥] .

٤ ـ ولم تكن العلاقات الثقافية العربية الافريقية علاقة ذات اتجاه واحد ، بقدر ما كانت علاقة تبادلية . فقد سارت هذه العلاقات في مسارات عكسية أيضا من الجنوب إلى الشمال ، ومن الغرب إلى الشرق ، في اطار حركة اتصال الافارقة بالأزهر والقيروان وفي الحج إلى الأراضي المقدسة .. الأمر الذي أسهم في تذوّق العرَب للثقافات الافريقية ، وأكسب الثقافة العربية بعض الملامح الافريقية[٦] .

---

(٢) عبدالغني سعودي، «الاتصالات العربية الافريقية في العصور القديمة،» في: **العلاقات العربية الافريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٤ ـ ٧، انظر ايضا: عصام محسن الجبوري، **العلاقات العربية الافريقية، ١٩٦١ ـ ١٩٧٧** (بغداد: دار الرشيد للنشر، [١٩٧٨])، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) سعودي، المصدر نفسه، ص ٨، والجبوري، المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٤) خلف الله، «الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا،» ص ٤٤ ـ ٤٥، وخليفة الشاطر، «الروابط الثقافية بين الوطن العربي وشعوب القارة الافريقية،» في: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسات في العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية**، ص ٦٣.

(٥) طه حسن النور ، « العلاقات الثقافية بين العرب والافارقة ، » **مجلة شؤون عربية** (جامعة الدول العربية) ، العدد ١٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٢) ، ص ١٥٠ .

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥١. انظر ايضا: سعودي، «الاتصالات العربية الافريقية في العصور القديمة،» ص ٢١ ـ ٢٢.

فعلى الرغم من عدم التوازن في عملية الاختراق الحضاري والثقافي بين العرب والأفارقة ، إلا أن ذلك لا يدعو إلى القول بفشل الافارقة في ممارسة اختراق عكسي في الحضارة العربية . فالشعوب التي اعتنقت الاسلام ، اتخذت منه نظاما كاملا في الحياة ، وأسهمت في الحضارة الاسلامية استيعابا وابداعا ، كما شاركت في صنع التاريخ السياسي الاسلامي مشاركة فعالة . لقد نشأت في القرن السادس عشر حركة فكرية ناضجة في غرب افريقيا اختلطت بالثقافة الاسلامية العربية ، وكونت المدرسة الافريقية ، التي برز فيها المؤرخون وكتاب التراجم ، والمؤلفون في علوم التفسير واللغة ، والأدباء والشعراء ، الذين أعطوا الحركة الفكرية الافريقية دما جديدا ، وأثروا في الثقافة الاسلامية العربية بما أنتجوه من مؤلفات متميزة[٧] .

٥ ـ منذ أواخر القرن التاسع عشر ، فرض الاستعمار الأوروبي على الشعوب الافريقية ـ والعربية إلى حد ما ـ نوعا من الاغتراب الثقافي ، فصلها عن جذورها ، وشوه هويتها ، وربطها بالثقافة الغربية لضمان استمرار الوجود الأوروبي بصفة دائمة . والمجال لا يتسع لتعديد وسائل الاستعمار في ذلك ، ولكن تكفي الاشارة إلى سيطرته على المؤسسات التعليمية والثقافية لتخريج أجيال من القيادات ترتبط بالحضارة الأوروبية ، إلى جانب إعادة كتابة اللغات الأفريقية بالحروف اللاتينية بعد أن كانت مكتوبة بالحرف العربي ، وتعميق الخلافات الثقافية بتقسيم أفريقيا إلى عربية وزنجية ، أو بيضاء وسوداء ، أو ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالانكليزية . وفي هذا المجال كان الاستعمار الفرنسي أنشط بمؤسساته الثقافية والفكرية ، في إطار سياسته في استيعاب المستعمرات في فرنسا الأم[٨] . ولذلك نرى النزعات الثقافية المتمثلة في حركة « النيجر تييد » أو « الزنوجة » تخرج من المستعمرات الفرنسية السابقة ، كما خرجت أيضا مؤخرا الدعوة إلى جامعة دول أفريقيا السوداء والتي ينادي بها الرئيس موبوتو .

وعلى الرغم من عمق الفجوة التي أقامها الاستعمار بين الثقافات الافريقية وأصولها الممتزجة بالثقافة العربية ، إلا أنه ظلت هناك بعض الحركات الاصلاحية التي أصرت على مقاومة الاستعمار ، فأنشأت المدارس الاسلامية جنبا إلى جنب مع المدارس التبشيرية . بالاضافة إلى استمرار حركة البعثات من افريقيا إلى الجامعات والمعاهد الاسلامية . وفي الغرب الافريقي ، قاومت المراكز الحضارية الاسلامية الاستعمار الأوروبي أكثر من الشرق الافريقي ، إذ استمر انتشار الإسلام في الغرب بالرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها البعثات التبشيرية المسيحية . وبالرغم مما حملته الحضارة الغربية من إبهار تكنولوجي[٩] .

---

(٧) لمزيد من التفصيل حول معالم وملامح هذه الحركة الفكرية الافريقية المرتبطة والمؤثرة في الثقافة العربية الاسلامية، انظر: محمد العزبي ، **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص ٥٠٩ ـ ٥٦٣.

(٨) محيي الدين صابر، «العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب،» ورقة قدمت الى: ندوة العرب وافريقيا التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، عمان، ٢٤ ـ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٣، شارك فيها: عبدالملك عودة،... (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٩) النور، «العلاقات الثقافية بين العرب والافارقة،» ص ١٥٣. انظر ايضا:

Ali Mazrui , *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change* (London: Heinemann , 1977), p.130.

ثانياً : العلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا : تجربة التحرر

لا يمكن لأي باحث يتناول العلاقات العربية الافريقية في النصف الثاني من القرن العشرين أن يتجاهل الدور الرائد لمصر في القارة في الفترة من ١٩٥٢ حتى بداية السبعينات . ففي هذه الفترة حملت مصر لواء نقل العلاقات العربية الافريقية إلى مرحلة جديدة جوهرها فكرة التحرر والوحدة بين شعوب العالم الثالث من أجل التنمية ومواجهة الاستعمار بجميع صوره وألوانه . وبذلك عملت مصر على إعادة وصل ما انقطع من صلات أصيلة بعد مرحلة الاحتواء الحضاري الاستعماري التي استمرت ما يزيد عن قرن من الزمان .

وفي إطار يقظة الانتماء الافريقي لمصر وإعادة توثيق الروابط العربية الافريقية ، برزت العلاقات الثقافية كأحد المحاور المهمة التي حاولت مصر أن تنسج عليها علاقاتها مع القارة .

وقبل الحديث عن المجالات التي انتظمت عليها تلك العلاقات ، يمكن الإشارة بإيجاز إلى تأثير التجربة المصرية على « الثقافة السياسية » للقارة الافريقية . فقد طرحت مصر بثورتها عام ١٩٥٢ ، نموذجا جديدا للتحرر في أفريقيا ، وهو نموذج الكفاح المسلح كبديل لطريق التطور الدستوري الذي أدى إلى استقلال الهند من قبل ، والذي تأثرت به الحركات الوطنية في أفريقيا . وقد دعمت تجربة تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ ملامح هذا النموذج للتحرر ، الأمر الذي نتج عنه محاولة الحركات التحررية الافريقية اقتفاء خطى التجربة المصرية في التخلص من الاستعمار[١٠] . كذلك طرحت مصر ، كأحد أقطاب حركة عدم الانحياز نموذجا آخر اتبعه العديد من الدول الافريقية في الابتعاد عن مخاطر الحرب الباردة بين القوتين العظميين.ومن ناحية أخرى صدَّرت مصر للدول الافريقية نظامها في الحكم : النظام الرئاسي وحكم الحزب الواحد الجماهيري ـ بغض النظر عن مدى نجاح ذلك النظام في التجربة الافريقية ـ ومجمل القول إن رياح التغيير كانت تهب في هذه الفترة على القارة من بابها الشمالي الشرقي (مصر)، في معظم الأحيان .

وقد كان جوهر التوجه المصري نحو القارة الافريقية ـ في تلك الفترة ـ سياسيا في المحل الأول ، لأسباب ناتجة عن اعتبارات ايديولوجية تتمثل في تبنّي النظام المصري لمفهوم وحدة حركات التحرر في العالم الثالث ، إلى جانب اعتبارات المصلحة القومية العربية والمصرية ، التي رأت في الدول الافريقية السند والحليف في معركتها ضد العنصرية والاستعمار كما رأت في تحرر تلك الدول تأمينا للتجربة المصرية .

ومن هنا كان تركيز مصر في هذه الفترة على العلاقات الثقافية كإحدى الوسائل لتحقيق أهدافها السياسية في القارة . وبقول آخر فإن العلاقات الثقافية بالأفارقة كانت في خدمة العلاقات السياسية وتابعة لها .. مما أدى إلى خضوع الاتصال الثقافي لعوامل التوافق أو العداء السياسي بين النظام المصري والأنظمة الافريقية ، وتأثره في حركته وفاعليته بهذه العوامل .. الأمر الذي لم يكن في صالح ترسيخ الصلات بالحركة الثقافية الافريقية في كل الأحوال .

---

(١٠) محمد فائق، **عبدالناصر والثورة الافريقية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٢٤.

وقد اتخذت العلاقات الثقافية المصرية الافريقية في تلك الفترة المسارات الآتية :

١ ـ الإذاعات الافريقية الموجهة من القاهرة : وقد بدأتها مصر عام ١٩٥٤ بالاذاعة باللغة السواحيلية الموجهة إلى شرق افريقيا ، ثم تتابعت الاذاعات بلغات الهوسا واليوروبا إلى غرب افريقيا ، والصومالية والتجرينية إلى شرق افريقيا والزولو إلى جنوب القارة ، إلى جانب اللغات المستخدمة رسميا في مناطق افريقيا وهي الانكليزية والفرنسية والبرتغالية والاسبانية والعربية . وقد ارتبطت نشأة هذه الاذاعات بتأييد حركات التحرير والثورات الافريقية . وفي حالات معينة كانت تخصص الاذاعة الموجهة ، أو جزءاً منها ، لتذيع باسم حركة أو تنظيم ، مثلما حدث أثناء ثورة الكونغو ، وبعد اعلان استقلال روديسيا من جانب النظام العنصري ، وكذلك بالنسبة لموزمبيق[١١] .

ولقد استحوذت البرامج السياسية والاعلامية على نسبة مرتفعة من مواد البرامج الموجهة منذ الخمسينات وحتى أواخر الستينات . وقد كان لهذه البرامج ردود فعل إيجابية عديدة وأشاد بها الزعماء الافارقة بينما هاجمتها الدول الاستعمارية . كذلك قامت الإذاعات الموجهة بالتعريف بالحضارة العربية وخدمت أهدافا قومية عربية عديدة مثل شرح وجهات النظر العربية المتعاطفة مع القضايا الافريقية ، وكشف أبعاد الخطر الإسرائيلي في افريقيا[١٢] .

٢ ـ فتحت مصر أبوابها لتعليم الطلاب الوافدين من القارة الافريقية بتقديم المنح الدراسية لهم في جميع التخصصات ، وتوسعت في هذه المنح فلم تقتصر على الدول الاسلامية أو طلاب الأزهر الشريف ، بل انها قدّمت بعض هذه المنح إلى الأطفال الافارقة لاستكمال تعليمهم الثانوي في المدارس المصرية . كما خصصت بعض تلك المنح للثوار الأفارقة من الكميرون وكينيا وجنوب افريقيا وغيرها . كذلك أنشىء معهد الدراسات الافريقية في أيلول /سبتمبر ١٩٥٥ بديلا عن معهد الدراسات السودانية بهدف تخريج المتخصصين الاكاديميين في الشؤون الافريقية[١٣] .

٣ ـ تطوير الأزهر الشريف وتوسيع مجالات الدراسة فيه لتشتمل على بعض الكليات العملية والتخصصات العلمانية ، بهدف اجتذاب الافارقة المسلمين للدراسة فيه ، وخلق نخبة متعلمة مسلمة ترتبط بمصر وبالوطن العربي ارتباطا عضويا . كذلك أقامت مصر في تلك الفترة العديد من المساجد في افريقيا إلى جانب المراكز الاسلامية التي تجمع المسجد مع المدرسة وتقدم العلاج المجاني ، كما قام الأزهر بالمساهمة في فتح كلية اسلامية في مقديشيو وأخرى في شمال الصومال[١٤] .

٤ ـ إنشاء الرابطة الافريقية في القاهرة في أواخر ١٩٥٥ كهيئة لها نشاط سياسي وثقافي تهدف إلى تقديم التسهيلات لمكاتب حركات التحرر الافريقية في القاهرة ، واقامة تجمع ثوري افريقي

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٢) احمد يوسف القرعي، «حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بـأفريقيا،» ورقة قدمت الى: ندوة العرب وافريقيا، المصدر نفسه، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(١٣) الجبوري، **العلاقات العربية الافريقية، ١٩٦١ ـ ١٩٧٧**، ص ٤١٢. انظر ايضا:
Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change*, p.135.

(١٤) فائق، **عبدالناصر والثورة الافريقية**، ص ٨٠ ـ ٨١، والجبوري، **العلاقات العربية الافريقية، ١٩٦١ ـ ١٩٧٧**، ص ٤١١.

تتبادل هذه الحركات من خلاله المعلومات والخبرة . كذلك كان من أهدافها نشر الوعي الافريقي بين المصريين وخلق المجال المناسب لتعارف المثقفين المصريين والأفارقة من أعضاء المكاتب السياسية ، ومن الشباب الافريقي الذي يدرس في مصر(١٥) .

وإلى جانب ما سبق فقد قامت الحكومة المصرية بعقد العديد من الاتفاقيات الثقافية الثنائية بينها وبين كثير من الدول الافريقية التي تهدف إلى تشجيع اقامة الصلات بين المؤسسات الثقافية والأدبية وتبادل الخبراء والمعلومات والاعتراف بالشهادات العلمية المتعادلة في كل من مصر ودول افريقيا إلى جانب تقديم المنح وتشجيع الزيارات بين رجال العلم والثقافة والفن(١٦) .

وفي الواقع فإن الجهد الذي بذلته مصر في قيادة التوجه العربي نحو القارة الافريقية وفي استعادة الصلات الثقافية معها كان يواجه بصعوبات ومقاومة صلبة نتيجة للجهود الاستعمارية التي اقامت حائطا من الخوف والكراهية في نفوس الكثير من الافارقة تجاه الوطن العربي . فقد برر الغرب وجوده الاستعماري في شرق افريقيا وجنوبها تحت ستار الدفاع عن الافارقة ضد الغزو الديني الاسلامي وضد تجار الرقيق القادمين من شبه الجزيرة العربية . وقد ذكت من هذه الاتجاهات البعثات التبشيرية فيما أقامته من مدارس(١٧). فعلى سبيل المثال توجد في جامعة مكريري بأوغندا لوحة في مكان بارز تمثل الارساليات التبشيرية الأوروبية وقد جاءت لتخلص الافارقة من الاغلال التي قيدهم بها العرب ـ تجار الرقيق؛ كما توجد لوحة مماثلة في أحد متاحف زامبيا(١٨). لذلك فإنه في بداية الخمسينات كانت اتجاهات بعض الافارقة نحو الوطن العربي تتسم إما بعدم الاكتراث أو بالعدوانية والكراهية تجاه كل ما هو عربي. وكثيرا ما كان الاستعمار يفسر الجهود المصرية في افريقيا على انها محاولات لاستعادة الامبراطورية المصرية في القارة(١٩)، الأمر الذي يفسر جزئيا قيام بعض التكتلات السياسية في بداية الستينات بين عدد من الدول الافريقية.

وبرغم احتلال افريقيا لمكانة بارزة في الفكر السياسي المصري على المستوى الرسمي، الا ان رجع الصدى لسياسة مصر الافريقية على المستوى الشعبي لم يعكس الهوية الافريقية لدى المثقفين والادباء والمفكرين المصريين بالقدر نفسه؛ ففي الوقت الذي كانت تفيض فيه الشخصية العربية على الفكر والوجدان المصري، جاء الإنتاج الفني والفكري والادبي دون الواقع الافريقي لمصر(٢٠). وربما كان ذلك بسبب اغتراب المثقف المصري نفسه وعزلته عن الواقع الافريقي، او ربما بسبب حداثة إحياء الانتماء الافريقي لمصر في تلك الفترة.

---

(١٥) فائق، المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٦) القرعي، «حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بأفريقيا،» ص ٣٠٠، و
Adeoye Akinsanya, «The Afro-Arab Alliance: Dream or Reality,» *African Affairs*, vol.75, no.301, (October 1976), p.513.

(١٧) Omari Kakelé,«The Arabs and Black Africa:An African Perspective.»(A Dissertation submitted in partial fulfillment for the requirements of an M.A. Degree, Manchester University, Government Department, November 1979), p.7.

(١٨) فائق، **عبدالناصر والثورة الافريقية**، ص ١٨٤.

(١٩) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change*, p.134, and Akinsanya, «The Afro-Arab Alliance: Dream or Reality,» p.515.

(٢٠) فائق، **عبدالناصر والثورة الافريقية**، ص ١٨٨.

وإذا كنا قد أفضنا في تناول التجربة المصرية الرائدة في احياء المشاعر والجهود العربية للوحدة مع افريقيا، فإن ذلك لا يقلل من شأن بعض التجارب التحررية العربية الأخرى مثل تجربة ثورة الجزائر التي صدّرت الثورة الى العديد من المستعمرات الفرنسية الافريقية، التي كانت تعاني من الاستعمار الثقافي بهدف مسخ حضارتها وتزييف هويتها الافريقية الاصيلة. وقد فتحت الجزائر ابواب جامعاتها للطلبة الافارقة، فضلا عن جهودها في عقد الاتفاقيات الثنائية وتنظيم المهرجانات الثقافية مع الدول الافريقية[٢١]. كذلك فإن الاذاعة السعودية وضعت ضمن برامجها برنامج اللغة السواحيلية منذ ١٩٦٣ بهدف تبصرة الحجاج بأمور دينهم وبآداب الحج، وتحقيق التضامن الاسلامي بين الشعوب المسلمة في جميع ارجاء العالم[٢٢].

وتجدر الاشارة الى ان العلاقات العربية الافريقية بصفة عامة والثقافية بصفة خاصة - في فترة الخمسينات والستينات - قد انتظمت في مجملها على مستوى العلاقات الثنائية، وانه في هذا الاطار كانت العلاقات تقوم بين «منطقة الترابط الجغرافي» - أي الدول العربية الافريقية - وبين بقية دول القارة، وان مصر قد لعبت بشكل اساسي - ثم منطقة الترابط الجغرافي المستقلة - دوراً رياديا في توجيه اهتمامات الجامعة العربية نحو الاهتمام بالقضايا والشؤون الافريقية[٢٣]. ويستثنى من ذلك اتجاه اجهزة التعاون الثقافي التابعة للجامعة العربية الى النشاط في الميدان الافريقي بتوسيع نظام المنح الدراسية لطلاب افريقيا في الجامعات العربية بهدف التصدي للاستعمار الثقافي في القارة، وكذلك تركيز الجامعة في فترة الستينات على تنسيق العمل الاعلامي ودعم المكاتب الاعلامية للجامعة في الدول الافريقية[٢٤].

وهناك ملاحظة عامة على العلاقات الثقافية العربية الافريقية في تلك الفترة، تتلخص في أن هذه العلاقات كانت تسير - في أغلب الاحيان - في اتجاه واحد، من العرب الى الافارقة. ويمكن رؤية هذه الظاهرة كنتيجة لتبلور الفكر القومي العربي، بدرجة اكبر من الفكرة القومية الافريقية، ونتيجة ايضا لعمق تأثير حالة الاغتراب الثقافي التي فرضها الاستعمار على الحركات الفكرية الافريقية... الأمر الذي أدى الى اتجاه الفكر الافريقي في مرحلة ما بعد الاستقلال الى الفكر الغربي كمصدر اساسي للمعرفة وللثقافة العالمية.. في حين احتفظ الفكر العربي بالركائز الاساسية التي صانت له هويته وذاتيته الى حد كبير.. ومن ثم كان توجهه نحو العالم الثالث سعيا وراء صياغة الفكر المشترك والفهم المشترك، في اطار من احساس العرب بالمسؤولية تجاه اعادة احياء مظاهر الثقافة العربية في افريقيا. وان كان هذا الوضع قد أدى - كما سبقت الاشارة - الى اختراق ثقافي من جانب واحد، من العرب الى الافارقة، وغياب الوجه الافريقي للانتاج الفكري والثقافي العربي.

---

(٢١) مناقشة محمد الميلي لورقة مجدي حماد، «العلاقات العربية الافريقية في المنظور الغربي والسوفياتي،» ورقة قدمت الى: ندوة العرب وافريقيا، المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٣٠، والجبوري، **العلاقات العربية الافريقية، ١٩٦١ - ١٩٧٧**، ص ٤١٥.

(٢٢) القرعي، « حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بأفريقيا ، » ص ٣٠٨ .

(٢٣) ناصيف حتي، «العرب والافارقة في عالم متغير،» ورقة قدمت الى: ندوة العرب وافريقيا، المصدر نفسه، ص ٧١٣ - ٧١٤.

(٢٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسات في العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية**، ص ٨.

ومن ناحية اخرى، وكنتيجة لارتباط العلاقات الثقافية العربية الافريقية بالدور المصري كمحرك اساسي لها في تلك الفترة، فإن الهزيمة العسكرية التي لحقت بمصر في ١٩٦٧، أدت الى تحجيم الدور المصري النشط في القارة وتقلص المساعدات للدول الافريقية في المجال الثقافي، وأدى هذا بدوره الى ارتخاء في العلاقات العربية الافريقية ككل، وبالتالي في هذا المجال، لعدة سنوات.

ولكن على الرغم من ذلك، فإنه نتيجة لحرب ١٩٦٧ وسفور الوجه العدواني لإسرائيل نحو احدى الدول الافريقية، حدث تحول نوعي في التفاعل العربي الافريقي. إذ تحولت الدول الافريقية ـ في اغلبها ـ من مرحلة اللامبالاة بالقضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، الى مرحلة ممارسة نوع من التأثير الدولي لصالح العرب، والتحول نحو قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل[٢٥]. وقد هيأ هذا المناخ السياسي الفرصة الملائمة لانتقال العلاقات العربية الافريقية في مجال العلاقات الثنائية بين الدول الى مرحلة التعاون العربي الافريقي على المستوى الجماعي.

ثالثاً : تجربة التعاون العربي الافريقي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)

تميزت الفترة التالية لحرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، بوجود نوع من التوجه الافريقي نحو الوطن العربي، ورغبة دول القارة في تدعيم علاقاتها مع الاقطار العربية. فقد شهد عقد السبعينات تحولا واضحا في مسار حركة العلاقات العربية الافريقية التي اصبحت حركة ذات اتجاهين بعد ان سارت في اتجاه واحد منذ الاستقلال. وقد كان لهذا التوجه الافريقي نحو العرب عدة مؤشرات، يدل عليه منها قطع الدول الافريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل تباعا قبيل حرب تشرين الأول/ اكتوبر واثناءها، واعلان منظمة الوحدة الافريقية ان قضية فلسطين قضية افريقية.. الى جانب تشكيل لجنة من سبعة اعضاء من المنظمة للاتصال بالجامعة العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، واشتراك هذه اللجنة في مؤتمر القمة العربي المنعقد بالجزائر، والذي تم فيه وضع الاسس العامة للتعاون العربي الافريقي بشكل عام.

وقد وصلت الرغبة في انماء العلاقات العربية الافريقية الى ذروتها في مؤتمر القمة الأول في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٧٧، والذي جسد رغبة تلك الدول في بناء نموذج جديد في العلاقات الدولية بين نظامين اقليميين في شتى المجالات تهدف من وجوده الى تحقيق التنمية لشعوبها وتخليصها من إسار العلاقات غير المتوازنة بين الشمال والجنوب. وقد نتج عن المؤتمر مجموعة من برامج التعاون بين النظامين في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية، الى جانب البرامج التربوية والثقافية والفنية والاعلامية[٢٦].

وقد برز في هذه الفترة ادراك الدول العربية والافريقية لأهمية التعاون في المجال الثقافي والتربوي، سواء على المستوى الثنائي او المستوى الجماعي. فعلى المستوى الأول يمكن رصد اكثر من ستين اتفاقية تعاون ثقافي وفني بين عدد من الدول العربية والافريقية أبرمت خلال عقد السبعينات.

أما بخصوص العمل الجماعي، فإنه تبرز هنا مجهودات المستوى الشعبي غير الرسمي،

---

(٢٥) حتي، المصدر نفسه، ص ٧١٥.

(٢٦) حلمي شعراوي، **العرب والافريقيون وجها لوجه** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤)، ص ١٤٩.

وكذلك الجهود المبذولة من جانب المؤسسات العلمية الرسمية، بجانب المحاولات في اطار مؤسسات وهياكل التعاون العربي الافريقي.

فعلى المستوى غير الرسمي او مستوى الحركة الثقافية العربية الافريقية كانت هناك محاولات للاتصال تمت من خلال مشروعات ثقافية مثل «الموسوعة الافريقية» التي تم انجاز جزء منها مؤخرا، ومشروع كتابة التاريخ الافريقي، الى جانب عقد بعض المنتديات والملتقيات الثقافية العربية الافريقية[٢٧]، نذكر منها على سبيل المثال اللقاءات التي نظمتها الجمعية الافريقية ومعهد البحوث العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ جريدة الاهرام حول العلوم السياسية الافريقية والعلاقات الثقافية العربية الافريقية في أيار/ مايو ١٩٧٨، «والمنتدى الثقافي العربي الافريقي» في مدينة أصيلة بالمغرب منذ ١٩٨٠، والتي تهدف جميعها الى تنظيم الاتصال بين المثقفين والكتاب والفنانين الافارقة والعرب.

كذلك ينبغي الاشارة هنا الى قيام عدة مؤسسات وهيئات ثقافية في تحقيق قدر من تنظيم العلاقات وترسيخها ولو بشكل أوّلي. ومنها اهمية دور اتحاد الجامعات الافريقية الذي يضم جامعات الشمال الافريقي العربية، بالاضافة الى قيام جمعيات وروابط المعلمين واساتذة التاريخ والدراسات الافريقية والعلوم السياسية، والصحفيين، بدور آخر في تأكيد علاقة المثقفين العرب والافريقيين بشكل منظم الى حد ما. ثم هناك الندوات واللقاءات الفكرية التي عقدت حول «حركة التعاون العربي الافريقي» التي قدم من خلالها المثقفون العرب والافارقة تحليلاتهم لصناع القرار. وقد كان لكل هذه الجهود تأثيرها وضغوطها المعنوية على بعض هياكل التعاون العربي الافريقي التي وضعت الثقافة كأحد مجالات هذا العمل التعاوني[٢٨]، وهذا ينقلنا الى المستوى الثاني من مستويات العمل الجماعي في المجال الثقافي.

فتأكيدا من مؤتمر القمة العربي الافريقي الأول على الرغبة في تحقيق تفاهم افضل بين الشعوب والدول الافريقية والعربية تكونت في اعقاب هذا المؤتمر مجموعة العمل للتعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والاعلامية. وقد اجتمعت هذه المجموعة في القاهرة في ايار/ مايو ١٩٧٨ واصدرت عدة توصيات طموحة توصي بتبادل الخبرات ومعادلة الشهادات الجامعية، وانشاء جامعة افريقية عربية ومراكز للبحوث لاجراء الدراسات العلمية وتشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر وتيسير حركة تبادل المطبوعات ووضع برامج لدراسة اللغات الافريقية الرئيسية بما فيها العربية في المراحل الدراسية المناسبة، الى جانب تنظيم اللقاءات والاجتماعات المشتركة الفنية والادبية والرياضية[٢٩].

وقد اضطلع صندوق المعونة الفنية بمهمة تمويل انشطة التعاون الثقافي، كما تولت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ كأحد اجهزة الجامعة العربية ـ متابعة العمل بالتوصيات السابقة، وقامت بتنسيق عملها مع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي؛ فمن ناحية تقوم المنظمة بجمع المخطوطات العربية الافريقية وفهرستها، الى جانب اعدادها مشروع المنح الدراسية

---

(٢٧) تعقيب حلمي شعراوي على ورقة صابر، «العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب،» ص ٥٠٧.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) مصر، وزارة الخارجية، **التعاون الافريقي العربي**، ٧٧ ـ ١٩٧٨ (القاهرة: الوزارة، ١٩٧٨)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

ليقدم لاتحاد الجامعات الافريقية والذي يهدف الى اعداد هيئات تدريس تلك الجامعات في الجامعات العربية في مختلف التخصصات، ويضاف الى ما سبق جهود المنظمة في انشاء المراكز الثقافية التي تتخذ في الوقت نفسه اداة لنشر اللغة العربية(٣٠).

ولعل من ابرز انجازات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع الادارة الثقافية بمنظمة الوحدة الافريقية، مشروع انشاء معهد ثقافي عربي ـ افريقي يرعى مختلف انشطة البحث والتبادل الثقافي. وقد وافقت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العربي الافريقي في آذار/ مارس ١٩٨٣ على اتفاقية إنشاء المعهد ويجري الاتفاق على مقره وجمع الموارد التأسيسية له. وهذا المعهد يكاد يكون المؤسسة المركزية للعلاقات الثقافية المنظمة، حيث تنص اتفاقيته على شمول انشطة البحث والدراسة، والعناية بالتراث والمخطوطات، وبالتبادل الثقافي بين الجامعات والهيئات الثقافية واقامة المهرجانات واعمال التدريب وإعداد الكوادر في التربية والمجالات الثقافية المختلفة(٣١).

وبالرغم من هذه الجهود الجادة والصادقة في المجال الثقافي للعلاقات العربية الافريقية، إلا أنها لا تزال قاصرة عن تحقيق التواصل الثقافي بين العرب والافريقيين كركيزة اساسية من ركائز التعاون فيما بينهم. كما ان الدرب لا يزال طويلا من اجل خلق الفهم العربي الافريقي المشترك للواقع المعاصر، وهو الغاية الاسمى من ذلك التعاون. فمن ناحية، لا زالت الجهود المبذولة في المجال الثقافي، مجرد جهود هامشية، حتى بعد انقضاء اكثر من عشر سنوات على تجربة التعاون العربي الافريقي، الذي اتخذ الجانب المالي والاقتصادي مجالا حيويا لحركته، وبؤرة تتجمع فيها مجهودات التفاعل. ومن ناحية اخرى، فإن حالة الشلل والجمود التي اصابت هياكل العمل العربي الافريقي وتنظيماته منذ ١٩٧٨، تركت آثارا اعمق واكثر خطورة في مجال العمل الثقافي.

١ ـ هامشية الثقافة في تجربة التعاون

تميزت مرحلة التعاون العربي الافريقي بنشاط التفاعل في المجال الاقتصادي ، بعكس المرحلة السابقة التي كانت تعكس تفاعلا سياسيا في المحل الأول بين النظامين . ويرجع ذلك إلى الظروف المجتمعية والاقليمية المحيطة وقت بداية حدوث هذا التفاعل .

ففي عقد السبعينات أصبحت القضية الأولى لدى الدول الافريقية هي حل المعضلة الاقتصادية ، بعد عقد من الاستقلال تراكمت خلاله مشكلات التخلف والتبعية الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار . لذلك كان من الطبيعي أن يحتل المجال الاقتصادي بؤرة الاهتمام الافريقي عند التوجه نحو العرب . وعلى المستوى العربي ، شهد ذلك العقد النمو المتزايد لمجموعة الدول المنتجة للنفط ، التي أصبحت بحكم إمكانياتها المادية ذات تأثير وكلمة مسموعة على المستوى الاقليمي . ومع افتقار هذه المجموعة للتصور الاستراتيجي للتفاعل العربي الافريقي ،

---

(٣٠) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسات في العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية**، ص ١٠ ـ ١١، وصابر، «العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب،» ص ٥٠١ ـ ٥٠٢.

(٣١) تعقيب حلمي شعراوي على ورقة صابر ، المصدر نفسه ، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٨ .

فإنها قد دفعت بذلك التفاعل إلى المجال الذي تملك ناصيته وهو مجال المساعدات المالية والاقتصادية . وأكثر من هذا فإن تلك المجموعة قد دفعت بالتعاون العربي الافريقي من المستوى القومي العربي إلى مستوى التعاون الثنائي ، وتبلور هذا الاتجاه منذ مؤتمر القاهرة ، الأمر الذي أخرج هذا التعاون عن كونه نموذجا للتفاعل بين نظامين اقليميين .

وإذا صار المال هو المتحكم في حركة التفاعل العربي الافريقي فقد كان من الطبيعي والمنطقي أن تنزوي الثقافة إلى هامش هذا التفاعل . فالبلدان النفطية العربية اهتمت بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي ، وأهملت استثمار مواردها في المجال الفكري والثقافي ، وعانت الهيئات الثقافية من الفشل في إقناع المؤسسات المالية العربية بتخصيص موازنة كافية لها وتمويل مشروعاتها في بناء الإنسان العربي والافريقي المؤمن بحتمية وضرورة التفاعل بين النظامين[٣٢] .

وبالاضافة إلى ما سبق فإن ممارسات الجانب العربي على المستوى الاقتصادي قد تركت آثاراً سلبية على المستوى الثقافي . فالطريقة التي صرفت بها الأموال العربية الكثيرة أثارت الشكوك الافريقية حول الهدف من ورائها . فبعض هذه الأموال يذهب إلى الحكام الأفارقة بهدف تدعيم نفوذهم الداخلي ، والآخر يتم استثماره من خلال الشركات الأجنبية ويندرج في منطقة الدول الرأسمالية في تعاملها مع العالم الثالث[٣٣]. وقد استفادت اسرائيل من هذه الممارسات بالترويج بأن المساعدات العربية لا تؤسس علاقة عميقة، كما أن التخلي عنها ممكن دون اضرار بليغة، والدليل على ذلك هو اعادة زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل واقامتها لسفارتها في القدس في ايار/ مايو ١٩٨٢، بعد ان حصل نظام موبوتو على اكبر نصيب مادي من المساعدات العربية (حوالى ٤٤٠ مليون دولار)[٣٤]. ومن ناحية اخرى استغل الغرب اتجاه بعض الاقطار العربية وبعض صناديق التنمية العربية الى تمييز بعض جوانب التعامل مع الدول الافريقية الاسلامية، وذلك من اجل تغذية مخاوف القيادات الافريقية المسيحية، مما دفع بعض الدوائر الاستعمارية الى المقارنة بين الحوار العربي الافريقي ذي الطابع الاسلامي، والحوار الاوروبي الافريقي ذي الطابع المسيحي[٣٥]. كذلك يسعى الغرب ـ باستخدامه لاحتكاراته الإعلامية ومؤسساته الاكاديمية ـ الى ترويج ان ثراء العرب من وراء النفط كان على حساب الدول الافريقية، «حيث ضرب سلاح النفط العربي الاقتصاد الافريقي بشدة، مع ذلك رفض العرب بيع النفط للدول الافريقية بأسعار مخفضة» . ويسعى الغرب بذلك الى نشر صورة سلبية جديدة للعربي تحل محل صورة تاجر الرقيق التي بدأت تختفي عن العقل الافريقي[٣٦]. ومن المؤكد انه لولا الممارسات الاقتصادية العربية

---

(٣٢) انظر في هذا الصدد الفصل الخاص بأزمة ما بعد القمة، في: علي ابوسن، **العرب وتحديات الحوار مع افريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨).

(٣٣) عبدالملك عودة، «التعاون العربي الافريقي: الواقع والمستقبل،» **مجلة شؤون عربية**، العدد ٣٨، (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ٢٥.

(٣٤) حلمي شعراوي، «السياسة الاسرائيلية في افريقيا،» ورقة قدمت الى: ندوة العرب وافريقيا، المصدر نفسه، ص ٣٥٦.

(٣٥) حماد ، « العلاقات العربية الافريقية في المنظور الغربي والسوفياتي ، » ص ٢٠٧ .

(٣٦) انظر كمثال على الدراسات الاكاديمية والعلمية التي تغذي صورة العرب السلبية في تعاملهم مع الافارقة : Dunstan *Wai* , «African Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism,» *The Journal of Modern African Studies*, vol. 21, no. 2 (June 1983), pp. 187-213, and Kakelé, «The Arabs and Black Africa: An African Perspective,» pp. 8-9.

السلبية في افريقيا لما امكن للغرب او الصهيونية أن ترسخ هذه المعتقدات في نفوس الافارقة، هذه المعتقدات التي تعرقل بالضرورة اي عمل عربي على المستوى الثقافي مع دول القارة.

كذلك فإن اهمال تنمية التفاعل الثقافي بين العرب والافارقة كمدخل لتجربة التعاون، قد ترك المجال فسيحاً امام القوى المضادة لتلك التجربة.. وصارت محاولات التعاون الاقتصادي واستخدام المعونات المالية من اجل الوصول الى التقارب بين النظامين، محاولات بلا جذور يسهل صدعها او اجتثاثها.

٢ ـ الأزمة الراهنة للتعاون وانعكاساته في المجال الثقافي

أعربت قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في آذار/ مارس ١٩٨٤ عن أسف المجلس للجمود الذي يكتنف التعاون العربي الافريقي، وشبه الشلل الذي توجد فيه المؤسسات التي انيط بها دفع التعاون. وقد عبرت هذه القرارات عن حالة عدم الرضا السائدة لدى القيادات السياسية ومثقفي الجانبين العربي والافريقي بالاضافة الى المسؤولين عن قيادة مسيرة ذلك التعاون. فالشعور العام السائد ينمّ عن عدم الرضا بما تم انجازه في تلك المسيرة خلال السنوات العشر الماضية(٣٧).

وبغض النظر عن تفاصيل اسباب الأزمة ومظاهرها، فإنه يمكن إجمال تلك الاسباب في غياب التصور الاستراتيجي للتعاون العربي الافريقي، او بقول آخر، عدم تبني عقيدة اساسية تحكم ممارسات ذلك التعاون وتحركه بهدف بناء علاقة متوازنة بين مجموعتين من دول العالم الثالث.

ففي عقد الستينات كانت عقيدة التحرر ومعاداة الاستعمار والتزام الحياد الايجابي هي المبادىء الاستراتيجية التي انتظمت على اساسها العلاقات العربية الافريقية حتى على المستوى الثنائي الذي تمت من خلاله. ولكن حينما تخلت بعض الدول العربية والافريقية عن تلك المبادىء منذ النصف الاول للسبعينات وفتحت الباب على مصراعيه امام امتداد صراع القوى الكبرى الى ارضها ، وارتأت الارتباط بإحدى هذه القوى ـ شرقية أم غربية ـ حلا لمشكلاتها الامنية ومصالحها القومية، حينما حدث ذلك تبعثرت قوى التعاون العربي الافريقي وتشتتت قواه حيث تحركت العلاقات بين المجموعتين من موقع المركز في رسم وتخطيط السياسة الخارجية لدولها الى موقع الهامش في تلك السياسة التابعة لإحدى القوى العظمى.

وبقول آخر، فإن الخط العام للثقافة السياسية السائدة في كل من العالم العربي والافريقي قد خرج عن مفهوم التحرر، وارتضى التبعية ـ لاحدى القوتين العظميين، بل وأحياناً لإحدى الدول الاستعمارية السابقة.

من هنا وصلت تجربة التعاون العربي الافريقي الى ازمة حقيقية، جوهرها الانفصام بين الغايات والمبادىء المعلنة في وثائق مؤتمر القاهرة ١٩٧٧ وبين نتائج عمل التنظيمات وهياكل العمل وممارساتها، والممارسة التي لم ترتفع الى مستوى الآمال التي احتوتها هذه الوثائق.. فعلى الرغم من أن الواجهة المعلنة رسميا ما زالت التعاون وبناء نموذج خاص للتفاعلات، فإن الواقع هو

(٣٧) عودة، «التعاون العربي الافريقي: الواقع والمستقبل،» ص ١٧.

شبكة من العلاقات الاعتيادية المألوفة والسارية بين الدول النامية والصغيرة والتي يقع بعضها في دائرة نفوذ دول عظمى، ويخضع بعضها الآخر لضغوط، ويعاني من اختراقات من جانب الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية(٣٨).

وقد تمثلت هذه الأزمة في توقف اجتماعات ونشاط اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي في الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ في اعقاب اخراج مصر من النظام العربي الاقليمي ومحاولة تطبيق ذلك على منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي.. وعلى الرغم من تحرك المنظمتين الإقليميتين والتوصيات الصادرة بلقاء الأمينين العامين لهما لبحث اجراءات علاج الجمود في العلاقات، إلا ان عقد مؤتمر القمة العربي الافريقي الثاني لا يزال يبدو بعيد المنال.

وقد تركت ازمة التعاون العربي الافريقي الحالية ظلالها على التقارب الثقافي بين المجموعتين على النحو التالي:

أ ـ نظراً لتجمّد العلاقات العربية الافريقية بعد ما يقرب من عام من انشاء التنظيمات القائمة على قيادة مسيرتها، ونظرا لخضوع هذه العلاقات للاختراق السياسي والاقتصادي من جانب القوى العظمى، تعرضت الدول العربية والافريقية لعملية اختراق ثقافي منظمة، تمثل المرحلة الثانية من محاولات الغزو الثقافي بعد مرحلة البعثات التبشيرية والاستعمار التقليدي. وقد تمثّل هذا الاختراق في محاولة إبهار الشعوب العربية والافريقية بالنموذج الحضاري الغربي ، وعلى الاخص الامريكي. ويعتمد هذا الاختراق على وسائل الاعلام الجماهيرية التي تسيطر على عملية الانتاج فيها الدول الغربية ذات التقدم التكنولوجي الهائل. فعن طريق سيطرة هذه الدول على وكالات الانباء الغربية يتم تصدير وجهات النظر وتقويمها للاحداث العالمية، الأمر الذي يؤثر على اتجاهات النخبة المثقفة داخل دول العالم الثالث تجاه الأحداث التي تجري داخل اي منها، مما يؤثر بدوره على عملية صناعة القرار داخلها في النهاية(٣٩). والى جانب ذلك فإن امتلاك الدولة الغربية لمفاتيح الثورة التكنولوجية في، وإلى، مجال الانتاج الاعلامي من مسلسلات وأفلام، ادى الى انفراد هذه الدول بعملية تصدير هذه المنتجات الاعلامية التي تحمل في طياتها صورة برّاقة للحياة الغربية تؤثر على جمهور المشاهدين(٤٠)، وترسب بمضي الوقت مفاهيماً تؤثر على ذاتيتهم الثقافية والهوية الثقافية الخاصة بالمجتمع ككل.

وعلى الرغم من قيام قطاع من مثقفي العالم الثالث برفض النظام الاعلامي العالمي غير المتكافئ، ومحاولات التخطيط لإقامة نظام إعلامي جديد يقوم على حرية تدفق المعلومات وتوازنها، وعدم إعاقة نقل المعلومات والثقافات فيما بين الدول النامية، مع احترام الذاتية الثقافية لكل

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣٩) انظر: نجوى الفوال، «التبعية الاعلامية في السبعينات: دراسة لموقف جريدة الاهرام من قضية الثورة الاثيوبية،(٧٤ ـ ١٩٧٨) ، » ورقة قدمت الى : المؤتمر الدولي للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٩ ، القاهرة ، نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

(٤٠) انظر في هذا الصدد: فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الامريكي** (القاهرة: دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، ١٩٨٠).

منها[٤١].. على الرغم من كل هذه الجهود، الا انها لا زالت محصورة في شكل مقترحات تفتقر الى الارادة المنفذة لها، حيث قد تتناقض هذه المطالبات مع مصالح القيادات الحاكمة في كثير من الدول العربية والافريقية.

وقد مارس هذا الاختراق الثقافي الغربي تأثيره الى حد كبير بسبب غيبة التعاون العربي الافريقي على المستوى الثقافي، ووضع ذلك المستوى على هامش دائرة حركة هذا التعاون، الأمر الذي ترك المجال فسيحاً امام التأثيرات الخارجية على الثقافتين العربية والافريقية. وبدلا من ان يؤدي التعاون العربي الافريقي الى الانتاج الثقافي المشترك الذي يدعم الثقافات المحلية بالتركيز على نقاط التقارب بينها ويحفظ لها في الوقت نفسه هويتها وطابعها القومي، نجد ان تجربة التعاون قد ساعدت بعجزها عن خلق نموذج للعلاقات بين دول العالم الثالث، على تعميق عملية الاغتراب الثقافي التي تتعرض لها شعوب المجموعتين.

ب ـ سبقت الاشارة الى الصور النمطية التي تكونت في اذهان الافارقة عن العرب في اعقاب الممارسات الاقتصادية السلبية للانظمة العربية في تعاملها مع الدول الافريقية، وكيف ان هذه الصور تركزت في صورة العربي الغني المتخلف المبذر، او العربي المستغلّ الذي يمتص خير الدول الافريقية لصالحه ولصالح البنوك الغربية.

كذلك فإن حالة الجمود والشلل التي اعترت التعاون العربي الافريقي منذ فترة طويلة في عمر ذلك التعاون، ادت الى استثارة صور نمطية سلبية اخرى لدى الافارقة عن العرب. فقد تناقصت مصداقية الانظمة العربية لدى الدول الافريقية بعد حالة التشتت التي عمّت القوى العربية بعد كامب ديفيد، وتراخي وعجز هذه القوى عن التصدي للغزو الاسرائيلي للبنان وضعف ردود الفعل له داخلها. ومن ناحية اخرى ادت محاولات العرب لنقل خلافاتهم الداخلية الى الساحة الافريقية ـ مثل الخلاف حول كامب ديفيد ومشكلة الصحراء ـ الى شلل المؤسسات الافريقية مثل منظمة الوحدة الافريقية التي عجزت عن عقد مؤتمر القمة الافريقي لعدة مرات[٤٢]. ومن هنا أصبحت صورة العرب لدى الافارقة هي صورة مجتمع تأكله الخلافات الداخلية، ويرغب في تصدير عجزه الى المجتمع الافريقي.

وقد ادى هذا المناخ الفكري العام المحيط بتجربة التعاون العربي الافريقي الى ازدياد عمق الفجوة بين الدول العربية والافريقية، بحيث يمكن القول بأن الأزمة الراهنة للتعاون فيما بينها قد أدت الى اعادة احياء الافكار المتعلقة بتقسيم القارة الى افريقيا عربية واخرى سوداء... فلقد عبرت هذه الافكار عن نفسها في دعوة بعض دول المجموعة الناطقة بالفرنسية الى قيام جامعة دول افريقيا السوداء، نظرا لانضمام الدول العربية الافريقية الى جامعة الدول العربية.. وتنديد الصحف السنغالية بتصريحات الامين العام للجامعة العربية الرافضة لهذه الافكار[٤٣].

---

(٤١) حول تلك المحاولات، انظر: جمال الدين العطيفي، «نحو نظام اعلامي دولي جديد،» في: **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٧٩** (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ١٩٨١)، ص ٣٢٥ ـ ٣٣٩.

(٤٢) تعقيب سعد الدين ابراهيم على ورقة حتي، «العرب والافارقة في عالم متغير،» ص ٧٣٧.

(٤٣) **الأهرام** (القاهرة)، ١١/١٢/١٩٨٤.

رابعاً : مستقبل العلاقات الثقافية العربية الافريقية

تملك العلاقات العربية الافريقية في اطارها الثقافي بؤرا قوية تلتقي حولها الشعوب الافريقية والعربية، فهي ذات رصيد هائل من الاتصال الحضاري الضارب في اعماق التاريخ والمستمر عبر مئات القرون، والذي أنتج حركة فكرية افريقية تقاربت وامتزجت مع الثقافة العربية وتركت عليها بصماتها. وبرغم عمق اثر الاستعمار على الثقافة العربية والثقافات الافريقية، الا انها معا انتجت للعالم ثقافة سياسية تحررية تسعى الى التنمية وتمجّد الاستقلال السياسي والاقتصادي وترفع شعار عدم الانحياز.

ولكن تجربة التعاون العربي الافريقي في السنوات العشر الماضية اخفقت في استثمار هذا الرصيد الثقافي المشترك... بل اتجهت نتيجة لظروف اقتصادية وسياسية، اقليمية وعالمية، الى حصر حركتها في نطاق المساعدات المالية بصورة تخدم النظام الاقتصادي العالمي القائم، واهدرت بذلك فرصة تاريخية في بناء نموذج من العلاقات بين مجموعتين من دول العالم الثالث.

واذا كانت تجربة التعاون قد خلّفت وراءها ارثا من السلبيات استفادت منه القوى المعادية للتقارب العربي الافريقي في توسيع الشقة والخلافات بينهما، الا ان تعثر هذه التجربة قد اثبت ان الاعتماد على المساعدات المالية وحده لا يكفي ولا يخلق الاساس الراسخ للعلاقات بين الشعوب.. وهذا الاقتناع إذا تأكد لدى القائمين على قيادة ذلك التقارب فإنه من الممكن أن يعطي دفعة قوية للعلاقات على المستوى الثقافي.

وتتوافر حاليا على الساحة العربية عدة مؤشرات توضح ان الاتجاه في المستقبل سيعطي الثقل مرة اخرى لدول منطقة الترابط الجغرافي في التعامل مع القارة الافريقية، وهي دول ذات امكانيات بشرية هائلة، وذلك هو جوهر العلاقات الثقافية بين الشعوب. فالواقع الحالي للمنطقة العربية يشهد بداية انحسار قوة النفط وتأثيره السياسي، ومن ثم تقلص هذا التأثير على مستوى التفاعل العربي الافريقي. وفي الوقت نفسه فإن هناك من المؤشرات الايجابية ما يدعو الى الاعتقاد بعودة مصر الى انتمائها الافريقي، الذي يعني عودتها الى التفاعل مع القارة، واحساسها مرة اخرى بمسؤوليتها التاريخية تجاهها، ورؤيتها لاتجاه هذا التفاعل في اطار تدعيم حركة عدم الانحياز، وإعادة إحياء دور منظمة الوحدة الافريقية في حل النزاعات والصراعات الداخلية بعيدا عن الصراع بين القوى العظمى.

المستقبل اذن في العلاقات العربية الافريقية سوف يشهد انحسار موجة التعاون على المستوى المالي، وسوف يبقى العامل السياسي والثقافي محورين اساسيين يجب ان تدور حولهما محاولات التقارب. كما ان التفاعل بين العرب والافارقة سوف يشهد استمرارية التدفق في قنواته الثنائية، حتى تنتهي حالة الشتات العربية التي تبعثر قوى التنظيمات الاقليمية وتهدر امكانيات المؤسسات القائمة على التعاون الجماعي.

واذا كان العمل العربي الافريقي الموحد، على المستوى الثقافي، لن يخرج الى الوجود بدون توافر ارادة سياسية عند الطرفين تؤمن بحتميته وتسعى اليه بجميع السبل.. إلا انه تبرز هنا مسؤولية المثقفين العرب والافارقة في قيامهم بتحقيق التقارب بين شعوب المجموعتين، عن طريق صياغة فكر النخبة او الطليعة في هذه الشعوب. والسبيل الى ذلك يكمن في تحقيق الاحتكاك المباشر

والتواصل بين الحركات الثقافية العربية والافريقية سعيا وراء المزيد من الفهم المشترك للقضايا المثارة على مسرح الواقع، وما يطرحه الفكر هنا وهناك من رؤى وتحليلات لها. إن التقاء النخبة المثقفة في النظامين العربي والافريقي من اجل قيادة عملية تبادل ثقافي ـ لا تحمل في طياتها فكرا سيدا وآخر مَسُودا ـ هو الذي من الممكن ان يشكل نوعاً من الضغط على صانعي القرار في النظامين. وبقول آخر، فإن تكوين رأي عام النخبة المثقفة المؤمن بحتمية التقارب العربي الافريقي وفاعليته هو الذي يمكن أن يؤثر ـ الى حد كبير ـ على صانعي السياسة من اجل وضع تصور استراتيجي شامل للعلاقات على المستوى الجماعي. إن ايمان المثقفين العرب والافارقة بضرورة وحيوية التقارب بين شعوبهم هو اول خطوة نحو إعمال الارادة السياسية لهذا التقارب. فتلك هي المسؤولية التاريخية للمثقفين في النظامين العربي والافريقي □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية — مؤسسة عبد الحميد شومان

تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع
مؤسسة عبد الحميد شومان

اسامة امين الخولي	خليل محشي	حسن صعب
عصام النقيب	عدنان بدران	ابراهيم حلمي عبد الرحمن
انطوان زحلان	علي عيسى عثمان	فخر الدين الداغستاني
رشدي راشد	مسارع حسن الراوي	محمد الصمادي
سعد الدين ابراهيم	نبيل دجاني	فرانشيسكو ساغاستي

المصارف العربية ومتطلبات التكيف مع اجواء المنافسة الشديدة في عصر التمويل الدولي الجديد

حكمت شريف النشاشيبي

خبير في قضايا الاستثمار، ونائب رئيس مؤسسة موسلي هولغارتن استابروك للاستثمار في نيويورك، نائب رئيس جمعية المصرفيين العرب في لندن.

ليس سرا ان عالم التمويل الدولي هو الان على اعتاب حقبة جديدة تختلف، من وجوه عدة، اختلافا جوهريا عما عرفناه حتى الآن. فكيف يتسنى لمؤسسات التمويل العربية أن تتكيف بنجاح مع هذه الظروف المستجدة التي لا تخلو، في رأينا، من قدر كبير من الخطورة على المؤسسات المالية الناشئة التي ما زالت ليّنة العظام مثل المؤسسات المالية العربية في السوق الدولية؟

وبادىء ذي بدء، دعونا نتلمّس ماهية السمات الاساسية لعالم التمويل الدولي الجديد الذي علينا أن نعمل وننجح في خضمّه العاصف:

السمة الأولى: هي شيوع التجسير بالاوراق المالية القابلة للتداول بأنواعها (Securitization).

والسمة الثانية: هي اندماج الاسواق المالية على نطاق العالم (Globalization of Markets)، بحيث يغدو العالم كله بمثابة سوق مالية واحدة وساحة مالية واحدة تتنافس، أو تتصارع، فيها الحيتان المالية والبقاء فيها للأقوى، ولا نقول للأصلح، وربما وفق شريعة الغاب الأولى في بعض الأحيان.

والسمة الثالثة: هي إزالة الانظمة والاجراءات المقيّدة لحركة تدفق الأموال والاستثمارات على أنواعها (Deregulation)، وهذا يعني سقوط فكرة الأسواق المالية «المحمية» كما عرفناها حتى الآن.

وعواقب هذه التطورات الجوهرية التي اخذ يشهدها عالم التمويل الدولي، بصورة ملحوظة ومتسارعة، لن تقتصر على عالم المال والتمويل، بل هي ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية يطول فيها الحديث ويتشعب، وهي لا تخلو من الخطورة بالنسبة لمصالحنا العربية، وعلى أكثر من صعيد.

وفي هذا المقام، سنحاول أن نحصر نطاق هذا البحث، وبإيجاز، على التغيرات الاساسية التي ستطرأ على الاساليب والوسائل الفنية لعالم التمويل الدولي بفعل هذه التطورات المستجدة والمتسارعة.

فمن الظواهر الملحوظة التي تطوّرت في الاسواق المالية، مؤخرا، نتيجة هذه الأوضاع الجديدة، أن المدخرين أخذوا، بصورة متزايدة، يسحبون ودائعهم من البنوك بهدف جني ربح أكبر من خلال استثمارها في الاوراق المالية، ومن جهة اخرى أخذ المقترضون من البنوك يجنحون الى الغاء قروضهم لديها عند، أو قبل، استحقاقها، ويتوجهون بدلا من ذلك، ومباشرة، الى الاقتراض بالاصدارات السندية في اسواق رأس المال ذاتها (Capital Markets) بهدف الحصول على احتياجاتهم التمويلية بأكلاف أقل وأسعار أدنى. مثل هذه التطورات تنطوي على خسارة واضحة للبنوك التجارية مثلما فيها مغنم لبيوت الأوراق المالية (Securities Houses).

والعامل الاساسي الذي أدى الى تطور هذه الأوضاع الجديدة في اساليب التمويل الدولي هو هذه الثورة التي يشهدها عالمنا في تكنولوجيا نقل المعلومات الالكترونية بكل ما تشتمل عليه من اجهزة ومبتكرات تتيح لكل من لديه مقبس كهرباء التزود، بصورة فورية، بآخر المعلومات عن أسعار الاسهم والعملات والسلع وتدفقات الأموال وأسعار الفائدة وغيرها وغيرها ومن أركان الدنيا الأربعة.

وهذه المستجدات الجوهرية التي اخذت تسود عالم التمويل الدولي وهي: التجسير بالاوراق المالية القابلة للتداول، واندماج الاسواق المالية على نطاق العالم، وازالة الانظمة المقيدة لحركة تدفق الأموال والاستثمارات، تنطوي هذه المستجدات، ولا شك، على متغيرات وأمور كثيرة تهم المؤسسات المالية العربية المشاركة في الاسواق المالية الدولية وتؤثر على عملياتها ومستقبلها، ونسجل في هذا المقام النقاط التالية:

١ ـ اسلوب الاقراض في الاسواق المالية الدولية هو الآن آخذ في التحول وبسرعة، من صيغة القرض المصرفي الى صيغة السندات، وفي المستقبل، قد تغدو القروض المصرفية الدولية مجرّد جسر تمويل مؤقت (Bridge-Finance) لغاية أن تسمح ظروف السوق للطرف المقترض أن يؤمن احتياجاته التمويلية بالسندات الدولية.

٢ ـ لقد اخذت تتطور بسرعة، في الآونة الاخيرة، سوق عالمية جديدة لاصدارات اسهم وحصص الشركات تتجاوز الحدود الاقليمية والقومية تجاوبا مع المقولة التي اشرنا اليها سابقا من حيث اندماج الاسواق المالية على نطاق العالم وتهاوي حواجز الانظمة المقيدة للتدفقات المالية. وهذه السوق العالمية الجديدة المتنامية لاصدارات اسهم وحصص الشركات ستنحو في تطورها وتكوينها نحو النهج الذي سبق أن سلكته سوق القروض المصرفية الدولية وسوق السندات الدولية، ولكن بخطى أسرع بكثير.

٣ ـ في جو المنافسة الشديدة الحالي الذي يسود الاسواق المالية، وبفضل تطور تكنولوجيا المعلومات وسقوط الانظمة المقيدة للتدفقات المالية، ارتقى مستوى كل من المستثمرين والمقترضين، على حد سواء، وانفتحت امامهم مجالات اختيار أوفر وقدرة اشد على تمييز وتقويم هذه الاختيارات... وبعبارة أخرى، لقد انكشفت اسرار المهنة، ولم تعد مهمة رجال المصارف سهلة ولا

وادعة، فكي يكسبوا الرسوم والعمولات في هذه السوق المحمومة يتأتّى عليهم أن يقدموا لـزبائنهم خـدمات متميـزة ومنافسـة، بسرعـة وبكفاءة، سـواء من حيث حجم المبالـغ والعملات والأكـلاف وتواريخ الاستحقاق وغير ذلك من الشروط التفصيلية.

٤ ـ وكذلك نظرا لاندماج الاسواق المالية العـالمية وسقـوط الانظمة الاقليميـة والقوميـة المقيدة لحركة تدفقات الأموال، بات من الضروري ان تكون صيغ العروض المـالية التي يقـدمها المصـرف لزبائنه هي منافسة وجيدة ليس بمقاييس البيئة المحلية فحسب، بل ومنافسة وجيدة بصورة مطلقة في اي مكـان آخر من العـالم، والا فإن الـذئاب الكـاسرة من الاصقـاع البعيدة ستغـزو مـرابعـه لافتراس قطعانه المحلية.

٥ ـ اعمال مصارف الاستثمار المالي غدت تعتمد، اكثر من اي وقت مضى، على النـوعية الجيـدة والمتميزة للاشخاص العاملين فيها كأهم المقومـات الاساسيـة للنجاح في اعمـالها، امـا التجهيزات والاستعدادات الأخرى بما في ذلك تـوفر القـدرات الماليـة فهي في المقام الثـاني من حيث متطلبات النجاح ـ وعملا بالقول السائر: «الانسان هو اثمن رأسمال».

٦ ـ وكي يتسنى لمصارف الاستثمار المالي الاستثمار والنجاح في هذه البيئة الجديدة المحمومـة للاسواق، عليها ان تخطط استراتيجيـة عملها وفق ظـروفها **في اطـار خيارين اسـاسيين**: إمـا ان تستطيع ان تكون من المؤسسـات العملاقـة في السوق القـادرة على حشـد اكبر عـدد من الزبـائن بتقديم اكبر عدد ممكن من الخدمات بأكبر المبالغ، فالحوت يظل أقوى الاسماك في الاعماق.

وإمـا أن يسعى مصرف الاستثمـار للتخصص في تقديم نـوع معيّن من الخـدمات لـزبـائن خاصين معينين ومعروفين له بشروط ومواصفـات متميزة ومنـافسة لا يجـاريه فيهـا الاخرون مثـل صانع «الكنافة» الماهر الذي يحافظ على زبائنه بفضل النكهة المميزة لكنافته.

٧ ـ فالتخطيط الاستراتيجي لخطط واساليب العمل والتحرك هو في صميم اللعبة الجديدة. وهو تخطيط ينبغي أن يتوخّى تقديم الخدمات المـالية الافضـل في الوقت المناسب وفي المكان المنـاسب.. ولذلك فإن مدراء مصارف الاستثمار لا يحظون بمكافآتهم السمينة على سبيل «الوجاهـة».. بل هم يستحقون هذه المكـافآت بفضـل قدرتهم عـلى التخطيط الاستراتيجي وتمتّعهم بـالخيال الابـداعي والدراية، والقـدرة على المنـاورة، والكفاءة في حشـد الموارد والامكـانيات وتعبئتهـا، وريادة الآفاق الجديدة التي تقود مؤسستهم الى مرابع النجاح والازدهار.

٨ ـ مورد الدخل الاساسي لمصرف الاستثمار ينبغي دائمـا أن يأتي من العمـولات المكتسبة من العمليـات والصفقات الاستثمـاريـة، وليس من هـامش الـربـح من الفـارق بـين سعـر الاقـراض والاقتراض (Balance Sheet Spread).

وينبغي أن يكون هذا الدخل من العمولات مستقرا وكافيا لتغطية النفقات والاكلاف الادارية بنسب متواترة الزيادة. وعدم تحقيق ذلك يطرح علامة استفهام كبيرة على ماهية وكينونة المؤسسة ومبررات وجودها ذاته.

المصارف العربية... والمستقبل

هذه الأوضاع المتطلبة التي استجدت على بيئة التمويل الدولي تقتضي من رجال المصارف في

شتى انحاء العالم ان يتجاوزوا في تفكيرهم ورؤياهم هموم الصفقة التالية من اعمالهم الآنية، وأن يطرحوا على أنفسهم جملة من الاسئلة المستهجنة حول ماهية اعمالهم الحالية ومكوّناتها، وما ينبغي عليهم أن يستحدثوه من صيغ وترتيبات للتكيف بنجاح مع متطلبات الوضع الجديد لاجواء التمويل الدولي.

وهذه المهمات تتسم بطابع الالحاح بالنسبة لرجال المصارف العرب بوجه خاص نظرا لحداثة عهد مؤسساتهم في اسواق المال الدولية. فعليهم أن يتدبروا أمرهم قبل فوات الأوان، وأن يتلمسوا أفضل السبل لمؤسساتهم للتكيف بنجاح مع اجواء هذا الوضع الجديد من عصور التمويل الدولي وما يتسم به من اندماج للاسواق المالية العالمية وسقوط لانظمة الحماية الاقليمية والقومية، وشيوع تجسير المعاملات المالية بالاوراق المالية القابلة للتداول.

فما العمل؟

يتطلب هذا، **أولاً**، أن يجهد رجال المصارف العرب لتغيير عقليتهم وتوجههم الذهني من اسار نهج المصارف التجارية التي تقف عند حدود مخاطر الاقراض فحسب (Credit Risk) الى جسارة مصارف الاستثمار المالي التي تجرؤ على خوض غمار السوق ومخاطرها (Market Risk).

وثانياً: يقتضي الوضع الجديد من المصارف العربية أن تجند امكانياتها لبناء شبكة توزيع لخدماتها تتميز بالكفاءة وتستهدف، بصورة اساسية، خدمة احتياجات الزبائن العرب انفسهم.

وثالثاً: يقتضي الأمر أن تبذل المؤسسات المالية العربية اقصى الجهد لبناء سمعة حسنة لذاتها من خلال تطوير نوعية مستخدميها ومدرائها ثم من حيث التسلح بالقدرات الرأسمالية اللازمة.

ورابعاً: وكما اسلفنا القول، إن ضرورة الضرورات بالنسبة لمستقبل كل من بيوتات المال في هذا العصر الجديد هي النجاح في اكتشاف وتحديد معالم ذلك المجال الذي تتفوق فيه وتستطيع أن تتمتع فيه بوضع منافس وبكفاءة متميزة يضمن لها النجاح مع زبائنها. وفي هذا المجال المتميز، عليها ان تركز على تلك الخدمات التي تتفوق فيها ولا يجاريها فيها احد. فرغم كل شيء، ما زالت هناك مجالات لا تصلح للتعامل على صعيد دولي؛ مثل: اصدارات الاسهم والحصص والتمويل للشركات المحلية المتوسطة والصغيرة.

وخامساً: ونقطة توحي بالامل بالنسبة لمستقبل مؤسسات التمويل العربية هي قوة العلاقة ومتانتها بين هذه المؤسسات وزبائنها المحليين سواء لاعتبارات شخصية او تاريخية، او لاعتبارات تتعلق بالبيئة والثقافة... وهذا بحد ذاته يشكل نوعا من السياج المعنوي لحماية مصالح مؤسسات التمويل العربية في اسواقها المحلية ومع زبائنها المحليين، وذلك في وجه الغزو المتوقع من جانب مؤسسات التمويل العالمية الكبرى لهذه الاسواق المحلية.

حول تجربة مؤسسات التمويل العربية في السوق المالية الدولية بالأرقام

وقد يكون من المفيد في سياق هذه المناقشة ان نلقي نظرة على انجازات مؤسسات التمويل

العربية في السوق المالية الدولية خلال السنوات الاخيرة بالارقام. وذلك لمساعدتنا على تبيّن معالم الدرب امامنا:

تبين الاحصائيات، انه خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٤)، اضطلعت مصارف عربية بدور القائد في قروض مصرفية دولية لصالح مقترضين عرب وغير عرب ، ومن شتى انحاء العالم، بلغ اجمالي قيمتها (٤٥) مليار دولار. ومن هذه نجد أن زهاء (٢٠,٣) مليار دولار كانت قروضا دولية قادتها مصارف عربية لصالح جهات عربية، اي بنسبة ٤٥ بالمائة من المجموع العام. وخلال السنوات الثلاث المنصرمة، تجلت بصورة اوضح عملية **الاقراض العربي ـ العربي من خلال الاسواق المالية الدولية (Euromarkets)**. ففي عام ١٩٨٢، قادت مصارف عربية قروضا مصرفية دولية بلغ اجمالي قيمتها (٩,٨) مليار دولار، وكان نصيب المقترضين العرب منها (٤,٣) مليار دولار. وفي عام ١٩٨٣، قادت مصارف عربية قروضا مصرفية دولية بلغ مجموع قيمتها سبعة مليارات دولار، وكان نصيب المقترضين العرب منها (٣,٦) مليار دولار، اي بنسبة ٥٥ بالمائة من اجمالي قيمتها.

وفي عام ١٩٨٤، قادت مصارف عربية قروضا مصرفية دولية بلغ اجمالي قيمتها (٥,٧) مليار دولار، وكان نصيب المقترضين العرب منها (٢,٦) مليار دولار.

النجاة في المشكاة العربية

رجال المال والمستثمرون العرب، شأنهم شأن اقرانهم في أنحاء العالم، يتوقون، ولا شك، الى الاطمئنان على مستقبل اموالهم واستثماراتهم في عالم تشتد فيه حمّى القلق والاضطراب، يوما بعد يوم، وعلى اكثر من صعيد ولاكثر من سبب.

ويقيننا ان حظيرة الامان لمستقبل بيوت المال العربية، في هذا العصر الجديد المحموم، هو في ان تركز، بنجاح، نشاطاتها، في المرحلة القادمة، على تطوير اصدارات السندات الدولية لحساب الجهات العربية التي تحتاجها بحيث تتحول سوق المال الدولية إلى معابر وقنوات تحويل للأموال العربية من المصادر العربية المدخرة الى الجهات العربية التي تحتاج هذه الاستثمارات.

والامتحان الحاسم الذي يواجهه مدراء المؤسسات المالية العربية، الآن وفي المستقبل، هو في اظهار القدرة على الابتكار والابداع في تطوير الصيغ المناسبة من اصدارات السندات الدولية وغيرها من اشكال التمويل التي تتلاءم مع احتياجات الجهات العربية المعنية وتلبّيها على الوجه الامثل، وليس الاكتفاء بمجرد التقليد الحرفي «الببغائي» للصيغ السائدة في الاسواق الغربية. وبذلك تغدو سوق المال الدولية بمثابة وسيلة تمتطيها مؤسسات التمويل العربية لخدمة مصالحها هي والمصالح العربية عامة، وذلك للقفز منها، ومن خلالها، فوق اسيجة العوائق والتعقيدات الاقليمية العربية التي ما زالت تحول، مع الاسف، دون التوجه نحو تكامل الاقتصاد العربي ونحو تطوير السوق المالية العربية... هذا بدل ان تكون السوق المالية الدولية هذه بمثابة شركة لتشتيت الاموال العربية وتسريبها في متاهات مجهولة المصير.

والظروف الجديدة في السوق المالية الدولية باتت تقتضي من مدراء المؤسسات المالية العربية ان يفحصوا من جديد استراتيجية اعمالهم لتحديد معالم واطر نشاطهم في المرحلة القادمة من خلال استكشاف مواطن القوة والضعف في مؤسساتهم واعمالهم بغرض التركيز على مجالات العمل التي يتفوّقون فيها على ما عداهم من المنافسين.

واكتشاف حظائر الامان، أو بالاحرى المراعي المضمونة، التي تؤمن لمؤسساتهم النمو والازدهار في المرحلة المحمومة المقبلة هو الامتحان المصيري لقدرة هؤلاء المدراء على الخيال المبدع والقرار الرصين، في آن واحد، لتوجيه مؤسساتهم المالية نحو درب النجاح في ظروف المنافسة الحادة الصعبة في هذا العصر الجديد.

أما المصارف ومؤسسات التمويل العربية التي لا يسعفها الخيال للاهتداء الى «حظيرة الامان» الخاصة بها فالمستقبل لا يبدو مشرقا. وقديما قالوا: من لا قديم له... لا جديد له... ولعل في العودة الى المنابع والاصول الأولى ما يشفي الغليل □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الفلسفة في الوطن العربي المعاصر

بحوث الموتمر الفلسفي العربي الأول
الذي نظمته الجامعة الاردنية

ابراهيم بدران	سالم يفوت	فواد زكريا
احمد ماضي	سعيد بنسعيد	كمال عبد اللطيف
احمد محمود صبحي	سلمان البدور	ماجد فخري
اديب نايف ذياب	عادل ضاهر	محمد وقيدي
حسن حنفي	عبد السلام بنعبد العالي	محمود امين العالم

تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلـي : فلسفة التربية والتحدي الاسرائيلي

د.عبد الله عبد الدائم

عضـو مجلس أمنـاء مركز دراسات الوحدة العربية،
مستشـار المكتب الفني لوزيـر التـربيـة الكـويتي.

أولاً : مدخل

الموضوعة الثاوية وراء هذا البحث هي أن **الردّ على التحدي الصهيوني لا بد أن يكون رداً حضارياً أولاً وقبل كل شيء**. غير أن هذا الرد الحضاري لا بد أن يكون عربي الوجه واليد واللسان، وأن يحمل بالتالي سمات حضارية عربية متميزة نبنيها عن طريق التربية وسواها.

من هنا تأتي أهمية بناء مشروع عربي متميّز ، قويّ بأصالته وعالميته وإشعاعـه الإنساني ، أصيل بكبريائه الذاتية وعزته وقوته .

ووضع مثل هذا المشروع الحضاري مطلب لا بد ان تجند له جوانب الحياة العربية جميعها، من اقتصـاديـة واجتماعية وثقافية وسياسية وسواها، غير ان التربية فيه لا بد ان يكون لها دور الريادة والقيادة، وأن يكون هذا الدور متكاملاً مع سائر الادوار، متعانقاً معها.

ودور التربية في هذا متّسع الأبعاد ، متعدد الأوجه ، تلفّه كلّه الفلسفة التربوية المتكاملة مع المشروع الحضاري العربي المتميز الذي أشرنا إليه ، تنبثق عنه وينبثق عنها ، وتغذّيه ويغذّيها .

وبقول موجز : أمام التفوق العلمي والتكنولـوجي الذي يملكـه الغرب ، ويمنحـه إسرائيـل ، وأمـام الحضارة الغـربية التي تـأتكل جـوانبَ التقدم فيهـا آفاتُ سيطـرة الإنسان عـلى الإنسان وافتراسُ الثعلب للحمل ، لا سبيل إلا الإغراق في مكـاسب هذه الحضـارة وامتصاصهـا والتسلح بها ، من أجل الدفاع عن عـالم مهزوم ، تهـزمه قـوى الجشع والعـدوان ، ومن اجل بنـاء نموذج

(*) اختيرت الدراسات المنشورة في هذا الملف من بين الأوراق المقدمة الى : مؤتمـر الابعاد التـربويـة للصراع العربي - الإسرائيلي،الذي نظمتـه كلية التـربية بجـامعة الكـويت ، الكويت ، ٢٣ - ٢٧ آذار/مـارس ١٩٨٥ ، والذي ستنشر ابحاثه وتعقيباته في كتاب مشترك سوف يصدر قريباً من مركز دراسات الوحدة العربية .

حضاري عربي اصيل ، تغتني أصالته بحداثته وتخصب ، وتكتسب حداثته بفضل أصالته معانيَ الرسالة الانسانية الجديرة بأن تلتف حولها قوى الخير في العالم ، متحديةً قوى الرِّدة والشر . وللتربية في بناء هذا النموذج المنشود دورٌ لا بد أن نتبيّنه، وهو ـ كما قلنا ونقول ـ دور متكامل مع سائر صويحباته من جوانب الحياة العربية الأخرى .

كيف يتأتّى للتربية أن تضطلع بهذا الدور ؟ وما هي معالم الفلسفة التربوية العربية القمينة به ؟ تلك هي المسألة . فلنمض الى تحليلها وحلها ما وسعنا ذلك .

ثانياً : منطلقات أساسية

وقبل أن نمضي إلى صلب هذه المهمة ، لزام علينا أن نوضح بايجاز أهم المنطلقات التي ننطلق منها في معالجة هذه المسألة المعقدة .

١ ـ المنطلق الأول أشرنا إليه عابرين ، في مدخل هذا البحث ، ونعني به **أن التربية جزء من كلّ** ، ونظامٌ فرعيّ من نظام كلي شامل ، وانها بالتالي لا تقوى وحدها على الاضطلاع بهذه المهمة الكبرى ، مهمة بناء فلسفة تربوية عربية قادرة على مواجهة التحدي الاسرائيلي ، بل إن قولنا بريادة التربية وقيادتها في هذا المجال قولٌ لا يجوز أن يفهم على اطلاقه . فقد زال الوقت الذي كان القوم يحسبون فيه أن السبيل الى تغيير نظام المجتمع كله هي سبيل التربية . وقد غدونا اليوم بعيدين عن الأحلام الطوباوية التي قال بها مثل « روسو » و« بستالوتزي » قديماً ، والتي ذهب إليها كثير من المحدثين في أوائل هذا القرن وأواسطه ، بل التي يؤيدها بعض المربين اليوم (ولا سيما من أصحاب المدرسة المؤسسية) من أمثال لوبرو Lobrot » و« روجرز Rogers » وسواهما ، وجوهرها أن صياغة المجتمع تتم عن طريق صياغة التربية ، وأن للتربية قدرة ذاتية على أن تحدث انقطاعاً عن مجتمع فاسد ، وأن تعيد تجديد مؤسساته وهيئاته ، بل نحن نجد اليوم من يغلو في الاتجاه المعاكس ، فيرى أن التربية لا تعدو أن تكون افرازاً للنظام الاجتماعي القائم ، وأن هدفها النهائي والحقيقي هو إعادة توليد هذا النظام الاجتماعي حفاظاً على مصالح أولي الأمر فيه ، (وتلك هي أطروحة مربين محدثين من أمثال « بورديو Bourdieu » « وباسرون Passeron»« وبودلو Bodelot » «واستابليه[1] Establet » ولئن كنا لا نذهب هذا المذهب الأخير المتطرف ، فذهب من قال ان التربية عاجزة عن أن تجدّد نفسها بنفسها ، بله أن تجدد المجتمع من حولها ، فإننا ندرك حدود التربية ، ونقول بتكامل دورها مع سائر الأدوار في عملية التقدم الشامل . وهذا يعني بوجه خاص ، فيما يتصل ببحثنا ، أن الفلسفة التربوية العربية المنشودة لا بد من أن توضع في إطار بحث عن فلسفة اجتماعية عربية شاملة ، تشترك فيه التربية مع سواها من مقوّمات النظام الاجتماعي الأكبر .

وبقول موجز ، في بحثنا عن دور التربية ودور فلسفتها في مواجهة التحدي الاسرائيلي ، لا يجوز أن نحمل التربية أكثر مما تحتمل ، وأن نتيه في وهم لذ ، يخيل الينا أن في وسعنا أن نرسم فلسفة تربوية في معزل عن رسم فلسفة اجتماعية شاملة ، أو أن في وسع التربية أن تسدّ العجز

---

(١) يحسن الرجوع في هذا كله الى ترجمتنا العربية لكتاب : اڤانزيني ، **الجمود والتجديد في التربية المدرسية** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١)، ج ٣ : **الفن التعليمي والسياسة** ، ص ٢٤٩ ـ ٤٠٢ .

والقصور القائم في جوانب الحياة العربية الأخرى ، وأن تغيّر صفحة البلاد وسحنة العباد بضرب من العصا السحرية .

٢ ـ وكما أننا ننطلق من القول بأن التربية نظام فرعي من نظام كلي شامل فإننا لا ننسى منطلقاً آخر يصدر عنه ، وهو أن التربية بوصفها نظاماً فرعياً ، كيانٌ له مقوماته الكثيرة ، **وأن تطويرها بالتالي لا بد أن يكون عملاً متكاملاً داخل النظام التربوي نفسه**. ومن مكرور القول أن نذكر أن مقومات التربية ومكوّناتها بنيةً وإدارةً ومحتوىً ، عناصر متآخذة لا يصلح أحدها الا بصلاح أترابه ، وأن الخطة التربوية الشاملة هي وحدها القادرة على رسم ما ينبغي أن يكون عليه أي جانب من جوانب التربية ، وعلى بيان شكل إسهامه ، ومدى اسهامه في الهدف الكلي الشامل ، عن طريق التعاون مع أقرانه. ووراء الخطة التربوية الشاملة، بل في قلبها وصلبها، لا بدّ أن تكمن الفلسفة التربوية المنشودة التي تنطلق منها غايات التربية الكبرى (Aims) وأهدافها (Objectives) بعد ذلك ، ثم مراميها المحددة (Targets) .

٣ ـ ومن هنا تحتل الفلسفة التربوية مكان الصدارة في أي تطوير تربوي ، وبدونها يظل أيّ اصلاح تربوي ضالاً يفتقد ما يقود مسيرته ، وتنقلب الخطة التربوية عملاً حسابياً وتنبؤات آلية واسقاطات كمية ، لا تهديها أهدافٌ معبّرة حقاً عن صبوات المجتمع وتطلعاته ، ويظل النظام التربوي في جملته بالتالي يخبط خبط عشواء ، يجهد ويجهد دون أن يعرف ما هو المسير وإلى أين المصير . ذلك أن السؤال الأكبر الذي ينبغي أن يُسأل ، والذي تفتقد أي خطة تربوية معناها بدونه ، هو السؤال السهل الممتنع : **أيّ انسان نود أن نكوّن عن طريق التربية** ؟ ما هو النتاج النهائي ، في شتى ملامحه وصفاته ، لذلك المصنع الكبير ، مصنع التربية ؟ وما هو حصاد كل ما نصنع ونُدخل في النظام التربوي من مال وخبرة ورجال ؟ ومن هو ذلك المخلوق الذي حاولنا صنعه ؟ إلامَ نودّ أن نحيل تلك العجينة الطرية (الطفل) التي أوكل الينا أمر تشكيلها تشكيلاً يلبّي حاجاته وحاجات المجتمع ؟

ولا حاجة إلى القول إن معظم النظم التربوية في العالم ، وفي الأقطار العربية ، ما تزال تهرب من هذا السؤال الأساسي ، وما تزال تعمل وهي غير عالمة بحصاد عملها . غير أنها ، شاءت أم أبت ، تصطدم في كل يوم بنتائج هذا الاهمال للفلسفة التربوية المنشودة ، وذلك حين تلمس لمس اليد ، عند معالجة المشكلات الجزئية التي تطرحها التربية كل يوم ، أن علاج تلك المشكلات ، ان صدق ، لا بدّ أن يقودنا دوماً وأبداً إلى التساؤل عن غايات التربية ، كيما تضيء لنا ما نخف له من اصلاحات جزئية لا تجدي إلا إذا ارتبطت بنظرة كلية شاملة .

٤ ـ وما دمنا في مجال التكامل ، التكامل بين نظام التربية ونظام المجتمع الشامل ، والتكامل داخل نظام التربية بين مقوماتها المختلفة ، وتكامل التكامل عن طريق فلسفة تربوية ينحدر منها كل شيء ، لزام علينا ألا ننسى جانباً آخر مهماً من جوانب التكامل ، لعلّه مفصلها وعصبها الأساسي ما دمنا نتحدث عن دور التربية في مواجهة التحدي الاسرائيلي . ونعني به **أن تطوير التربية العربية من اجل هذا الهدف ومن أجل سواه عمل عربي متكامل** ، لا بد فيه من اجتماع القدرات العربية المختلفة ، ولا تفلح فيه جهود كل بلد عربي منفردة . ولا حاجة إلى القول ان هذا العمل العربي المتكامل ليس لازماً في ميدان التربية وحدها ، بل هو قدر سائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية وسواها . وسنرى تفصيل هذه المسألة المهمة فيما بعد . وحسبنا

ههنا أن نؤكد منذ البداية أن من أهم منطلقاتنا في هذا البحث أن التكامل العربي في ميدان التربية وفي سواه ـ هو الشرط اللازم لتطوير التربية ولتطوير الوجود العربي كله ، تطويراً قادراً على الصمود في وجه التحدي الاسرائيلي ، بل لا نسرف إن قلنا ان هذا التكامل العربي هو الشرط اللازم **والكافي** لمواجهة هذا التحدي .

على أن التكامل العربي ـ في ميدان التربية وفي سواه ـ لا يتحقق إلا في مراحل المدّ القومي ، حيث يغمر القوم ايمان عميق بوحدة امتهم وبوحدة مصيرهم وبقدرتهم على بناء حضارة عربية مشتركة ، شامخة شموخ ماضيها وامكاناتها الحاضرة وتطلعاتها المستقبلية . ومن هنا نرتد مرة أخرى الى دور الفلسفة التربوية المرجوّة ، فمثل هذه الفلسفة هي التي تمهد السبيل لمثل هذا الايمان القومي العارم وتبنيه بناء علمياً ونفسياً متيناً لا تزعزعه العواصف .

٥ ـ هذا المنطلق الرابع المهم ينقلنا تواً الى منطلق خامس ، لعله القلب والجوهر ، وهو الانطلاق من ادراك واعٍ عميق لغرض الأغراض وهدف الاهداف ، الذي يحرك الوجود الاسرائيلي منذ نشأته حتى اليوم وهو: تحطيم هذا الشعور الأصيل بوحدة الوجود العربي ، وكسر الطوق الذي يضربه التضامن العربي حول اسرائيل ، عن طريق السعي إلى تفتيت الوجود العربي وقلبه دولاً مصطرعة ، وطوائف محتربة ، وقوميات متنازعة ، عن طريق تحريض سائر الأمراض السرطانية التي تولد في الجسم الآسن العاجز ، حين تهجره حُمَيّا الايمان بوحدة المصير ووحدة العمل والنضال .

ومن أراد مزيداً من التدليل على هذه الحقيقة البدهية ، نحيله الى المقال الذي كتبه الصحفي الاسرائيلي « أوديد ينون Oded Yenon» الموظف في وزارة الخارجية الاسرائيلية سابقاً ، وعنوانه « استراتيجية اسرائيل خلال الثمانينات » وقد نشرته مجلة الدراسات الفلسطينية[٢] الصادرة باللغة الفرنسية ، وفيه يشرح الكاتب أهداف السياسة الصهيونية للحكومة الاسرائيلية آنذاك والتي يمثلها خاصة « شارون » و« إيتان » . وهي أهداف خلاصتها : قسمة المنطقة الى دويلات صغيرة ، وتفتيت الأقطار العربية جميعها ، عن طريق اللجوء الى اذكاء الصراعات التي تنجم عما فيها ، في زعمه ، من « موزاييك » قومي وطائفي ، وعن طريق إثارة الاصطراع بين البلدان العربية التي قُسمت قسمة اعتباطية الى تسع عشرة دولة ، فيها جميعها جماعات عرقية وبشرية وأقليات متباينة . وفيه يذكر ، فيما يذكر ، أن من أهداف تلك السياسة تفكيك لبنان إلى مقاطعات خمس ، وتفتيت سورية والعراق الى مقاطعات متجانسة بشرياً وعرقياً ودينياً ، وقسمة سورية الى دويلات . وهكذا فيما يتصل بسائر الاقطار العربية . وهكذا أمام مثل هذا الخطر الداهم ، تستبين أهمية التربية والفلسفة التربوية ، ويستبين واحدٌ من ملامحها الأساسية وهو **التأكيد على أهمية التحام الوجود العربي** . وههنا للتربية دور يفوق سواه من جوانب الحياة العربية الأخرى . انه دور رائد حقاً ، قد يكفي وحده لأن يبرر ما للتربية من شأن في معركة المصير الكبرى .

تلك هي أهم المنطلقات التي نضعها نصب عينينا ونحن نمضي في هذا البحث . وقصدنا حين

---

(٢) Oded Yenon, «Stratégie pour Israël dans les années 80,» *Revue d'études palestiniennes*, no.5 (automne 1982), pp. 74-85.

نؤكد هذه المنطلقات منذ البداية أن نبين وعود التربية وحدودها ، في الوقت نفسه ، فيما يتصل بمواجهة التحدي الاسرائيلي ، وأن نتبين بوجه خاص المنهج الذي نصطنعه في معالجتنا لهذا الموضوع . فنحن نرى التربية جزءاً من كلّ، ونرى فلسفتها بالتالي جزءاً من فلسفة اجتماعية شاملة ، ونرى أن صلب هذه الفلسفة الاجتماعية الشاملة تكامل العمل العربي في ميدان التربية وسواه ، وتكامل الوجود العربي وضرورة التحامه أمام تحديات التمزيق والتفتيت . وعلينا بعد هذا كله أن نمضي إلى الحديث عن معالم تلك الفلسفة التربوية العربية المنشودة . ومن أجل هذا لا بد أولاً من نظرة إلى الواقع العربي ، واقع التربية وسواها ، بحثاً عما يومىء إليه هذا الواقع من حاجات هي التي تحدد في النهاية الفلسفة التربوية المنشودة وقسمات التطوير التربوي المرجوّ . فتحديد الحاجات هو المنطلق دوماً في بناء الأهداف . وتحديد الحاجات يتم بدوره من خلال تقري الواقع وتحليله واستنطاقه .

ثالثاً : نظرة خاطفة الى الواقع العربي والمستقبل العربي في ميادينه المختلفة

الحديث عن الواقع العربي في ميادينه المختلفة يلتهم الأسفار والمجلدات . وحسبنا في اطار هذا البحث أن نشير اشارات تلغرافية الى أهم ملامحه متخيّرين ما يسعفنا في بناء تصورنا للفلسفة التربوية العربية المنشودة :

١ ـ لا حاجة الى القول ان تقدم الوطن العربي في جملته ما يزال مقصراً جداً عن امكاناته ، وحسبنا بعض الاشارات العابرة :

ـ **الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي** كله قضه بقضيضه ونفطه وغازه ، يمثل حوالى ٢٩ بالمائة من الناتج الاجمالي لليابان ، و٩ بالمائة من ناتج الولايات المتحدة ، و١١ بالمائة من ناتج بلدان السوق الأوروبية المشتركة .

ـ متوسط الدخل الفردي في البلاد العربية يتراوح بين ١١٠ دولارات في العام (الصومال) و١٥٤٨٠ دولاراً في العام (الكويت) .

ـ **الزراعة في البلدان العربية** ، وفيها يعمل أكثر من ٦٠ بالمائة من سكانها ، تعاني من مشكلات ثلاث أساسية : المعوقات الطبيعية (ندرة الأراضي القابلة للزراعة ، نقص الري ، المعوقات البشرية) ، والانتاجية الضعيفة (لغلبة الوسائل التقليدية في الزراعة وتربية الماشية وسواها) ، وضعف معدل النمو الزراعي (بين ٢ بالمائة الى ٤ بالمائة في العام) . ومن هنا نجد أن اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي اسهام ضعيف جداً (بين ٥ بالمائة الى ١٢ بالمائة) .

وفي مقابل ذلك نجد أن الحاجات الغذائية للبلدان العربية تتزايد تزايداً سريعاً . وقد يبلغ الطلب الاجمالي من الحبوب مائة مليون طن عام ٢٠٠٠ ، ستضطر البلاد العربية أن تستورد منها قرابة نصفها .

تجاه هذا الواقع الزراعي السيء ، نجد أن إمكانات نمو الانتاج الزراعي في الوطن العربي

كبيرة ، وأن في وسعه تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائيـة ، شريطـة أن يتم هذا في اطـار التعاون والتكامل العربي . فتحقيق هذا الاكتفاء مطلب يستحيل تحقيقه على مستوى كل بلد عربي على حدة ، ولا سيما على مستوى البلدان الصغيرة .

- **وفي ميدان النمو الصناعي** حدث نمو نسبي في الصناعات الاستهلاكية والصناعة الثقيلة والصناعة الاستخراجية وصنـاعة البنـاء . غير أن ضيق الأسـواق المحلية في كـل بلد عـربي على حدة ، وصعوبة الوصول الى سوق عربية مشتركة ولّدا قصوراً في انتاج عدد كبـير من الصناعـات الحديثة ، وحالا بينها وبين أن تعطي كامل مداها .

يضـاف الى هذا أن نقص التنـوع في الصناعـات أدى الى فائض في انتـاج بعض المنتجـات يتجاوز الحاجة المحلية ، بل والاقليمية . كما أدى ضعف تنظيم التسويق والتـوزيع داخـل المنطقة العربية الى عرقلة نمو بيع المنتجات الصناعية العربية (الأسمدة الكيماوية أبـرز مثال عـلى ذلك : ٨٠ بالمائة من النتاج العربي يبحث عن أسواق بينما تستورد السوق العربية نفسها ٨٠ بالمائة من حاجاتها من خارج البلدان العربية) . وجملة القـول إن الصناعـة العربيـة تملك مقـومات النمـو والتطور إذا تم التوصل الى حلّ مشكلة العلاقات الصناعية بين البلدان العربية ، وتوافـر التكامـل العربي في هذا المجال . فهنالك الموارد المالية الوفيرة ، وهنالك عدد السكان المتزايد ، وهنالك السوق الاستهلاكية التي يتزايد عددها وتتزايد طاقتها الشرائية ، وهنالك الكفاءات البشرية . والأمر كلـه رهن القيام بتصنيع متسق متكـامل عـلى النطاق العـربي يفسح المجـال واسعاً لحسن استخـدام الثروات الطبيعية والبشرية .

إذن ، المشكلـة التي تواجـه التنمية في الـوطن العربي هي الآتيـة : عـدد السكـان سـوف يتضاعف قبل نهاية هذا القرن (٢٦٨ مليون نسمة) . والموارد متوافرة ، سوى أنها غير مستغلـة استغلالاً رشيداً ، كما أن توزعها بين البلدان العربية توزع متباين ، وثلاثة أرباع الدخل القـومي للمنطقة مركز في بلدان لا يتجاوز عدد سكانها ثلث مجموع السكان في الوطن العربي وتكوّن نصف بلدان المنطقة تقريباً .

٢ - **النظام التربوي في البلدان العربية** ما يزال أيضـاً مقصراً عن مـداه كماً وكيفـاً ، وهذا أمر طبيعي ما دامت التربية - كما سبق أن قلنا - جزءاً من كل :

- **فالتقدم الكمي** في نظام التربية ، رغم ما عرفه من خطى سريعة أحيـاناً ، مـا تزال أمـامه أشواط كبيرة عليه أن يقطعها . تشهد على ذلك المعدلات الاجمالية (غـير الصافيـة) للمسجلين في مراحل التعليم المختلفة : فهي في التعليم الابتدائي لا تجاوز ٨٢ بالمائة من فئة العمر المقـابلة ، وفي التعليم الثانوي لا تعدو ٣٨ بالمائة، وفي التعليم العالي لا تربو عـلى ٩ بالمائة . أمـا الأمية فمـا تزال نسبتها إلى مجموع السكان قرابة ٦٠ بالمائة . ومعنى هذا أنه إذا استمرت الاتجاهـات الحاليـة ، ماضيةً على ما هي عليه ، فان المنطقة العربيـة سوف تعجـز عن تعميم التعليم الابتدائي في نهـاية هذا القرن ، وسيظل خارج التعليم الابتدائي قرابة ٨ ملايين طفل ، وخارج التعليم الثانوي قرابـة ١٦ مليون طفل . ونحن في هذا كله نغضّ الطرف عن مرحلة رياض الأطفال ، على أهميتهـا ، كما لا نتحدث عن أشكال التعليم غير النظامي ، وهي في البلدان العربية ضامرة منسيّة بالرغم من تـزايد أهميتها في التربية العالمية اليوم .

ـ على أن **ضعف التقدم النوعي في التربيـة** في الوطن العـربي أدهى وأمرّ . والحـديث عن نقائض هذا التطور يستغرق الصفحات الطوال[٣] ، ولا تتسع له هـذه النظرة الخـاطفة . وحسبنـا أن نقول ـ في اطار أغـراض بحثنا ـ ان التـربية في البـلاد العربيـة ما تـزال تشكو ، في محتـواها وبناها ، من آفتين كبيرتين : أولاهما ضعف ارتباط النظام التربوي كماً ومحتوى بحـاجات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . والثانية عـدم وضوح الفلسفـة التربـوية التي تشـوي وراء هذا النظام ، وضعف ارتباطها بالفلسفة الاجتماعية العامة .

ـ وعلى الرغم من هذا التباطؤ في التقدم الكمي ، ومن هذا القصور في التطور النوعي ، تعجز معظم البلدان العربية عن **تمويل هذه الجهود التربوية المحدودة** وعن توفير حتى ما تحتاج اليه من أبنية ومعلمين . فلقد قارب ما ينفق على التعليم في معظم البلدان العربية ٢٠ بالمائة من ميزانية الدولة العامة ، كما كاد يتحلق حـول ٦ بالمـائة مـن الـدخل القـومي ، دون أن يؤدي هذا البـذل السخيّ في ميدان التربية الى الوفاء بالحد الأدنى من الحاجـات التربـوية المطلـوبة : فـلا التعليم الابتدائي شاع وذاع (بل هو في بعض البلدان العربية لا يضم أكثر من ٢٠ بالمائة من فئـة العمر المقابلة) ولا داء الأمية أخذ بالزوال ، ولا التعليم الثـانوي وسّـعَ أبوابـه ، ولا التعليم العالي فتـح ذراعيه للراغبين في ارتياده ، فما عسى أن يكون عليه الانفاق لو اتسعت هذه الأبواب جميعها ، ولو انضاف اليها ما يستلزمه انتشار رياض الأطفال ، وأشكال التعليم غير النظامي ، وتعليم المعوقين ، ولـو شمل التعليم عـدداً أكبر من الانـاث ومن أبنـاء الـريف ، ولـو اتسـع التعليم المهني والفني (ونفقاته تكاد تمثل أربعة اضعاف نفقات التعليم العام) ، ولو حسنت الادارة المدرسيـة ، وصلح حال المعلمين، واستقام أمر الابنيـة المدرسيـة، والتجهيزات المـدرسية الـخ ..؟؟ ان بعض الأقطار العربية لن يستطيع آنذاك أن يسد حاجات التعليم حتى منتصف القرن الحـادي والعشرين ، بـل ان بعضها لن يقوى في عصر الفضـاء والالكترون ، حتى عـلى تعميم التعليم الابتدائي قبيـل العقد الثاني أو الثالث من القرن الآتي !

ـ وبقول موجز : ما تزال الإمكانات المالية والبشرية في معظم البلدان العربية مقصّرة عن أن تلبي حاجات التعليم الأساسية ، بله حاجات تجويده وتجديده والارتقاء به . ومع ذلك فثمة بلـدان عربية غنية بامكاناتها البشرية وبالمؤهـلات الفنية والعلميـة التي تحملها ، وإن تكن غـالباً فقيـرة بمواردها الطبيعية والمالية ، كما أنّ ثمة بلداناً عربية أخرى غنية بمواردها الطبيعية والمـالية ، وان تكن غالباً فقيرة بمواردها البشرية وامكاناتها العلميـة والفنية . وهـذا الواقـع وحده عـلى نحو مـا حللناه يومىء بالحل ويشير إلى الدرب : **لا بـد من ان تتكامـل جهود البلـدان العربيـة كلها إذا رجونا للتربية انتشاراً وصلاحاً في الوطن العربي** ، ولا بد بـوجه خـاص من أن تتكامـل جهود الطائفة الأولى من البلدان العربية (الغنية بالموارد البشرية والفقيـرة بالمـوارد الطبيعية والمـالية) مع جهود الطائفة الثانية ، بحيث تنبجس من ذلك اللقاء وعودُ التطور التربوي المنشود .

٣ ـ الواقع العـربي ، في شتى ميادين الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، وفي ميدان التـربية كذلك ، يشير اذن الى حقيقة أولى أساسية نستخلصها من تحليله **وهي أن التحدي الأساسي امام المنطقة العربية هو تحـدي التعاون والتكـامل** . والسؤال الأكبـر الذي ينبغي أن يطـرح هو :

---

(٣) يحسن الرجوع الى : عبد الله عبد الدائم ، **التربية في البلاد العربية** ، ط ٤ ، مزيدة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٣)، ج ٢ ، القسم ٢ ، ص ٦٦٩ ـ ٧٥٤ .

كيف يمكن دمج الموارد المتكاملة بين البلدان العربية من أجل توليد تنمية سريعة ومن أجل تحقيق النمو الذاتي المستقل الى حد بعيد ؟

إنّ من الأهداف الواقعية أن تتمّ بين عام ١٩٧٦ وعام ٢٠٠٠ مضاعفة الدخل الفردي بحيث ينتقل من ١١٠٠ دولار عام ١٩٧٦ الى ٢٢٠٠ دولار عام ٢٠٠٠ . ويعني هذا أن ينتقل الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة من ١٦١ مليار دولار عام ١٩٧٦ الى ٥٩٠ مليار دولار في نهاية القرن . فإذا قدّرنا ـ كما تدل بعض الاسقاطات ـ أن الموارد النفطية سوف تبلغ اذ ذاك ٣٠٠ مليار دولار ، فإن هذا يعني أن الموارد غير النفطية ينبغي أن ترتفع من ٨٤ مليار دولار الى ٢٩٠ مليار دولار عند نهاية القرن ، **أي أن يكون معدل نموها السنوي ٥,٥ بالمائة تقريباً** . غير أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار انخفاض المنتجات النفطية فيما وراء عام ٢٠٠٠ ، فإنّ من اللازم عند ذاك أن يتجاوز معدل نمو الموارد غير النفطية الرقم الذي ذكرناه وأن يرتفع الى ٨,٥ بالمائة سنوياً . ومعنى هذا أن يرتفع الدخل القومي غير النفطي الى ٥٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ (دوماً بأسعار الدولار عام ١٩٧٦) وأن يرتفع الدخل القومي الاجمالي في البلاد العربية كلها الى ٨٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، **وأن يكون المعدل المتوسط للنمو في جملته ٧,٤ بالمائة في السنة** . ومثل هذا المطلب شاق وعسير ، ولكنه غير متعذر إذا عبئت له الجهود ، وأولها كما قلنا ، ونقول ، تحقيق تكامل عربي أوسع ، وبوجه خاص توفير الشروط اللازمة لخلق كتلة اقتصادية عربية فعّالة .

رابعاً : الفلسفة التربوية العربية

الدرس الأكبر المستفاد من تحليل الواقع العربي واستقراء حاجاته هو إذن ، كما رأينا ، حتمية السير نحو تكامل كامل بين البلدان العربية وتكوين كيان عضوي عربي تتآخذ أجزاؤه وتلتحم . وهذا السير نحو التكامل هو سبيل الأمة العربية الى بناء كيانها الحضاري المنشود ، وبالتالي الى مواجهة التحديات التي تحيط بها ، وعلى رأسها التحدي الصهيوني .

غير أن العمل لهذا التكامل ، وان أيدته الحجج العلمية وأكدته الحاجات الاقتصادية ، كما سبق أن رأينا بايجاز ، لا يكفي فيه الاقتناع العقلي الاقتصادي المحض ، بل لا بد أن يصدر عن ايمان عميق راسخ بوحدة الوجود العربي ووحدة المصير العربي ، يستمد قوته من مشاعر الناس ومواقفهم واتجاهاتهم[٤] . وتكوين مثل هذه المشاعر والمواقف والاتجاهات هو شأن التربية بوجه خاص ، وشأن الفلسفة التربوية الثاوية وراءها ، بالتالي . من هنا ، فنحن في حديثنا عن الفلسفة التربوية العربية المنشودة ، لن نشير الى تفصيلات ما يمكن أن تتضمنه هذه الفلسفة التربوية ، فهي كثيرة ، بل نود أن نكتفي بالهدف الجامع لسائر أهداف هذه الفلسفة ، نعني هدف الاسهام في بناء حضارة عربية ذاتية، لا سيما أننا نتحدث هنا عن الفلسفة التربوية في اطار قصد محدد واضح ، هو مواجهة التحدي الصهيوني ، وهو تحدٍ ذكرنا منذ مطلع هذا الحديث أن سبيل مواجهته هو الرد الحضاري ، وبناء مشروع حضاري عربي متميز .

---

(٤) من اجل الوقوف على اتجاهات الرأي العام تجاه الوحدة العربية بأشكالها المختلفة ، يحسن الرجوع الى الدراسة الميدانية : سعد الدين ابراهيم ، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة : دراسة ميدانية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

وهكذا يرتدّ بحثنا في الفلسفة التربوية العربية المنشودة لهذا القصد وفي هذا المقام الى ما يأتي : **ما هي معالم الفلسفة التربوية التي من شأنها أن تسهم في بناء مشروع حضاري عربي جديد ، وفي اذكاء مشاعر الانتماء لدى الناشئة الى الكيان العربي الموحد المتكامل ؟**

ولا نزعم أننا قادرون وحدنا على رسم معالم مثل هذه الفلسفة ، فمثل هذا المطلب عمل لا بد من أن يكون وليد جهود مشتركة كثيرة تسهم فيها الكثرة الكاثرة من أولي الأمر في الوطن العربي . سوى أننا نكتفي ببعض المعالم على الطريق الطويل :

١ ـ يشير تحليل الواقع الاجتماعي والفكري والنفسي في البلاد العربية الى أن ثمة مسألة أولى لا بد أن يتم الاتفاق حولها إذا نحن استهدفنا بناء مشروع حضاري عربي مقبول ناجح. ونعني بتلك المسألة : الصلة بين ذلك المشروع الحضاري العربي المنشود وبين **التراث العربي الاسلامي** . ولن نخوض في هذا البحث الشائك الذي أصبح موضوع الكثير من المؤلفات والدراسات والمؤتمرات والندوات في السنوات الأخيرة[٥] .

وحسبنا أن نقول بايجاز إن حصاد ما جرى ويجري من جدل ونقاش حول هذه المسألة يمكن أن يجيب عنه ، في رأينا ، الانطلاق من المبادىء الآتية[٦] :

أ ـ المشروع الحضاري العربي المنشود مشروع جديد نبنيه بناء ولا نكتشفه اكتشافاً . انه مشروع نبنيه من عناصر أربعة : التراث العربي الاسلامي بعد وعيه وعياً جديداً ، والواقع العربي بعد تحليله تحليلاً علمياً ، والواقع العالمي في تغيره السريع بعد نقده وتمحيصه ، والمستقبل العربي بعد أن نتبين مستلزماته وما يؤمىء إليه من حاجات .

ب ـ وعندما نقول بأن المشروع الحضاري الجديد ينبغي أن يبنى من هذه المقومات الأربعة ، فلا نعني بذلك أن ترصف هذه المقومات جنباً إلى جنب ، وأن تلتقي دون أن تلتحم ، بل نعني أن يتم الاندماج العضوي فيما بينها بحيث يخرج من اللقاء بينها مركب جديد ليس أي واحد من مقوماته وعناصره ، وان تكن فيه المقومات والعناصر جميعها ، كما أن فيه ما هو زائد عليها ومباين لها نتيجة لما يولده الاندماج والتفاعل دوماً من صفات ومقومات جديدة . ان حصاد هذا اللقاء بين مقومات المشروع الحضاري العربي كما نرجوه ليس مركباً مزجياً ولا هو لقاء الزيت بالماء ، وانما **الحصاد مركب جديد** كما قلنا ، ونقول ، أشبه بالمركّب الكيماوي الجديد الذي يخرج من تفاعل بعض العناصر الكيماوية أو اشبه بخليطة البرونز الصلبة التي تتكون مع ذلك من معادن طرية ليس في أي منها صفات السبيكة الناجمة عن اندماجها .

ج ـ التراث العربي الإسلامي الذي يكون أحد أعمدة هذا المشروع الحضاري العربي الجديد لا نجده في النصوص وحدها (ولا سيما القرآن والسنة) ، بل نجده أيضاً في الواقع

---

(٥) من الندوات المهمة التي عقدت حديثا حول هذا الموضوع ، انظر : ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي : الأصالة والمعاصرة ، القاهرة ، ٢٤ ـ ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، شارك فيها : السيد يسين ،... (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) .

(٦) أنظر: عبد الله عبد الدائم ، **في سبيل ثقافة عربية ذاتية : الثقافة العربية والتراث** (بيروت : دار الاداب ، ١٩٨٣) .

التاريخي الذي عاشه العرب عبر العصور والذي ولّدوا خلاله تراثاً موصولاً متجدداً ، امتزج في كثير من الأحيان بثقافات أمم أخرى .

د ـ **التراث ليس ظاهرة لا تاريخية** ، لا تتغير بتغير الأزمان ، بل هو ، كما جاء في صلبه ، وكما بيّن كبار فقهائه منذ القديم ، متطور متجدد ، تحكم تطوره جملةٌ من المبادىء . من مثل مبدأ العلة (الشافعي) ومبدأ القياس ، ومبدأ الاجتهاد ، ومبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سدّ الذرائع ، ومبدأ مصلحة الجماعة (ابن تيمية ، ابن قيم الجوزية ... الخ) .

٢ ـ هذا المشروع الحضاري الجديد ، كما يمكن أن يتكون من خلال جهد ثقافي عربي مشترك تسهم فيه الصفوة من أبناء هذه الأمة ، هو منطلق كل شيء في تطوير الحياة العربية ، وهو بالتالي جوهر الفلسفة التربوية العربية المنشودة .

ومن العسير أن نشير إلى أهم ما يتفرع عن هذه القاعدة الفلسفية الكبرى ، نعني بناء المشروع الحضاري الجديد ، من مبادىء وأهداف ، ما دمنا ما نزال في مرحلة الاعداد لبناء ذلك المشروع . ومع ذلك قد لا يكون من استباق الأمور أن نشير إلى جانب من جوانب الفلسفة التربوية العربية التي يمكن أن تصدر عن مثل هذا المشروع الحضاري ، ونعني بذلك جانب **القيم التي ينبغي أن تؤكدها التربية والفلسفة التربوية** ، حين تنطلق كما رجونا من التراث ومن الواقع العربي والواقع العالمي والمستقبل العربي .

وفي رأينا أن اللقاح بين معطيات التراث العربي الإسلامي وبين الواقع العالمي بوجه خاص يمكن أن ينتهي بنا إلى منظومة حية من القيم التربوية نجعلها من مقومات فلسفتنا التربوية العربية المرجوة . وقبل أن ننتقل الى الحديث عن تلك المنظومة من القيم التربوية ، جدير بنا ان نبين أن تخيرنا لهذا الجانب من الفلسفة التربوية (نعني القيم التربوية) ليس تخيراً اعتباطياً ، وذلك للأسباب الآتية :

ـ في الفلسفة عامة ، وفي الفلسفة التربوية خاصة ، يحتل موضوع القيم مكان الصدارة .

ـ عندما نجعل هدفنا اذكاء الشعور والايمان بالوجود العربي المتكامل الموحد ، يغدو التأكيد على القيم الخاصة التي تسم هذا الوجود والتي يتصف بها مشروعه الحضاري مطلباً لازباً.

ـ ما دمنا نبحث عن الفلسفة التربوية القادرة على مواجهة التحدي الصهيوني ومن ورائه التحدي الغربي الذي يدعم الصهيونية ، يصبح البحث عن الملامح الخاصة للمشروع الحضاري العربي الجديد أمراً أساسياً ، ويغدو جوهرياً بيان القيم الحضارية الذاتية التي تضعها الأمة العربية في مواجهة القيم العدوانية .

٣ ـ لنمض اذن الى البحث عن أهم معالم القيم العربية الجديرة بأن نجعلها جزءاً من فلسفتنا التربوية ، والتي نستخصلها كما قلنا ونقول من التفاعل بين قيم التراث وبين تجربة العصر . وهي بهذا المعنى جديدة وعريقة في آن واحد .

أ ـ القيمة الأولى هي **الايمان بمجتمع العلم والتكنولوجيا** : وهي قيمة تراثية وحديثة معاً . ولا حاجة الى القول ان السمة المميزة للتراث العربي الإسلامي في هذا المجال ، ولا سيما في عصور ازدهاره ، هي قدرته على الجمع بين العناية بالعلوم الانسانية (من دينية وفلسفية

وأخلاقية وأدبية وسواها) والعناية بالعلوم التجريبية . والمعجزة العربية ، كما شرحها « فانتيجو » في كتابه الذي يحمل هذا العنوان ، هي في هجر التفكير الذي يقوم على دوران العقل حول ذاته كما كان الأمر عند اليونان الى التفكير المبني على الملاحظة والمشاهدة والتجربة . ومن هنا كان العرب رواداً في ميادين العلوم التجريبية والدقيقة كما يقال اليوم ، وكانوا أول من أطلق شرارة العلم التجريبي ، تلك الشرارة التي ولدت الحضارة الغربية الحديثة بكاملها .

ولا حاجة إلى القول ان تأكيد هذه القيمة التراثية والحديثة معاً يتخذ شأناً خاصاً بعد أن دخل العالم عصر الثورة الصناعية الثانية ، وبعد أن غدا على عتبة الموجة الثالثة على حد تعبير « توفلر Toffler » وبعد أن أصبح التقدم في أي مجال أمراً يتم عن طريق العلم وبالعلم بعد أن كان في العقود الماضية يتم « مع العلم » على حد تعبير « غارودي Garoudy » في كتابه عن منعطف الاشتراكية الكبير .

وقد لا يكون من باب الاستطراد أن نذكر في هذا المجال أن توكيد هذه القيمة ، قيمة بناء مجتمع العلم والتكنولوجيا في أحدث صوره وفي أقصى ما وصلت اليه التجربة العالمية ، يستجيب لواقع اقتصادي واجتماعي وسكاني خطير في البلاد العربية وسائر البلدان النامية : نعني ضآلة نسبة اليد العاملة الفعلية بالقياس الى مجموع السكان (حوالى ٢٦ بالمائة من السكان في البلاد العربية ، وذلك بسبب فتوة السكان الى جانب ضعف معدلات العمالة لدى المرأة العاملة) . فالثورة العلمية التكنولوجية في أحدث صورها ، على نحو ما تتجلى في الأوتوماتية والعمل الذاتي للآلة ، تقلل من الحاجة الى الأيدي العاملة ، إذ تحل الآلة محل الانسان في كثير من الأعمال ، وتقود الى زيادة الانتاجية عن طريق اللجوء الى ادوات تكنولوجية أنجع . وبذلك تحرر طاقات بشرية كثيرة من العمل الآلي البعيد عن طبيعة الانسان ، ولعلها بذلك تجعله يفرغ لنشاطات ألصق بانسانيته ، على رأسها البحث العلمي والدراسات السابقة على الانتاج وتسويق الانتاج ، فضلاً عن الدراسات الانسانية والنشاطات الفنية والفكرية والأدبية الرفيعة .

أما ما يلزم عن هذه القيمة الأساسية من نتائج في النظام التربوي بنيةً ومحتوى فأمر نتركه للدراسات المفصلة حول هذا الموضوع .

ب ـ والقيمة الثانية هي الايمان **بمجتمع العمل والانتاج** : وتلك أيضاً قيمة تراثية وحديثة معاً . ولا شك أن التراث العربي ، ولا سيما بعد ظهور الإسلام ، حاول القضاء على بقايا النظرة القبلية القديمة ، النظرة التي تحقر العمل اليدوي وتعد الحرفة احترافاً والمهنة امتهاناً ، والتي عبر عنها الشاعر الفرزدق فيما بعد حين عير جريراً بأنه « القين وابن القين » وحين هجاه قائلاً :

إني بنى لي في المكارم أوّلي ونفخت كيرك في الزمان الأول

وقد اكد الإسلام أهمية العمل عامة وفضله حتى على العبادة ، بل ان الفقهاء ـ من أمثال الإمام الشاطبي الأندلسي ، وسواه ـ اعتبروا من واجب الكفاية أن يوجد في كل بلد من يسد حاجته من المأكل والمشرب والملبس والصناعات المختلفة .

وقد حققت الحضارة العربية عملياً ، في فترة ازدهارها ، مبدأ تقديس العمل والانتاج ، حين نمت الصناعات والمهن المختلفة التي أبدعت ، فيما أبدعت ، اوابد تلك الحضارة ، على نحو ما تم أيام الدولة الأموية والعباسية ، وعلى نحو ما حدث خاصة في الأندلس ، حيث تشهد آثارها حتى

اليوم بازدهار الصناعات والفنون المختلفة ، وبما أولته الحضارة العربية من دور كبير لليد الصناع وللفرد العامل المنتج .

ومع ذلك ظلت بقايا النظرة المرذولة الى العمل اليدوي والمهني حية في بعض المواضيع والظروف ، وازدادت قوة وحِدّة بعد زوال الدولة العربية وسيطرة عصر الانحطاط ، وما زالت تلك النظرة حية حتى اليوم في بعض البلدان وفي بعض الأرياف ولا حاجة الى القول ان تأكيد هذه القيمة اليوم ، قيمة العمل والانتاج ، مطلب مهم من أجل تغيير الواقع العربي وإعادة بنائه لا، سيما أن قيم مجتمع الاستهلاك أخذت تغزو الأقطار العربية من كل صوب ، كما تغزو الكثير من بلدان العالم الثالث ، بحيث توشك هذه الأقطار أن تصبح مجرد سوق استهلاكية للعالم المتقدم . وتحويل الناشئة من قيم مجتمع الاستهلاك الى قيم مجتمع الإنتاج والعمل مطلب يحتاج إلى جهود تربوية دائبة منذ نعومة الأظفار ، في المدرسة وخارجها ، بحيث يألف الشبان العمل اليدوي منذ ميعة الصبا ، وبحيث يعتادون أن تتسخ أيديهم ، وأن يحيوا حياة العمال ، بل بحيث يكتشفون ما في « استعمال الأصابع الخمس » من ذكاء وابداع على حد قول غاندي ، ويدركون أن « العقل الذي في اليد » يفوق العقل الذي في الرأس ، على حد تعبيره أيضاً .

على أن الحديث عن وسائل غرس هذه القيمة التربوية في المدرسة وخارجها وعن أساليب ربط المدرسة بالعمل ليس من شأننا هنا ، وله غير هذا المجال . وحسبنا أن نؤكد أهميتها كقيمة تراثية وحديثة ، وكمطلب لازب من أجل بناء المجتمع العربي الجديد القادر على مواجهة التحدي الصهيوني . أو لم تكن التعبئة القومية من أجل العمل والإنتاج منطلق جميع النهضات الكبرى التي حدثت في العصر الحديث ، في اليابان أو الصين أو الاتحاد السوفياتي وسواها ؟ ألم تقم دولة اسرائيل نفسها على سواعد العمال كما قامت على أسنة الحراب وألاعيب السياسة الدولية ؟

ج - والقيمة الثالثة التي ينبغي أن تُعنى بها التربية وتؤكدها الفلسفة التربوية ، هي **الايمان بالتغير وقبول التغير والتغيير** . فالتغير ، والتغير السريع الخاطف ، سمة عصرنا الحديث ، وهو يزداد سرعة ومضيّاً يوماً بعد يوم . وقد حدثنا عنه « توفلر » في كتابه عن « صدمة المستقبل »[٧] حديثاً مذهلاً . وهذا التغير الحثيث الذي يجري في العالم يتطلب من الانسان أن يمتلك القدرة على فهمه وادراكه ، ثم على التكيف معه ، ثم على السيطرة عليه وقيادته قيادة إنسانية تجعله مسخراً لصالح الانسان ولأغراض سعادته . وفي البلدان المتقدمة نفسها ، يصيب التغير جمهور الناس بصدمات نفسية واجتماعية قلقة خطيرة ، مما يخلق الحاجة الى توجيههم وإرشادهم توجيهاً يستجيب لهذا الواقع المتغير الجديد . ومثل هذه الحاجة أقوى وأشد في البلدان النامية التي يغزوها التغير من كل حدب وصوب دون أن تدرك أبعاده ، والتي يقطعها التطور السريع بسيفه دون أن تقوى على استيعابه وفهمه ودمجه بواقعها .

والحق ، أن القدرة على الحياة في المجتمع الحديث غدت تتطلب أولاً وقبل كل شيء القدرة على استيعاب التغير سريعاً ، وعلى تشكيل السلوك تشكيلاً جديداً يتفق معه . يصدق هذا على الأفراد والجماعات والدول . وحسبنا ، مثالاً على ذلك ، أن نذكر فيما يتصل بالتربية ، ما يطرأ على المهن وعلى سوق العمالة من تغير سريع ، إذ تنقرض مهن وتبزغ مهن جديدة ، كما تظهر ميادين

---

(٧) Alvin Toffler, *Future Shock* (New York: Random House, 1970).

للعمالة تكاد تطرد سواها ، من مثل ميادين الصناعات الالكترونية والمهن المتصلة بالمعلوماتية informatique والصناعات المتصلة بالطاقة بأشكالها المختلفة ، من نفطية الى نووية ، والتقنيات المتصلة بعلوم الفضاء ، وعلوم البحار ، وعلوم البيئة ، وعلم النسل والبيولوجيا ، وسواها كثير ... حسبنا كذلك أن نذكر تلك الحقيقة التي أكدها الاقتصاديون الذين بحثوا عن أسباب تقدم الشعوب ، وهي أن أهم عامل من عوامل التقدم لدى أي شعب هو قدرته على الانتقال السريع ، تبعاً للحاجة ، من شكل من الانتاج مضى زمنه وانقضى الى شكل آخر للانتاج تمس الحاجة اليه . ويضربون مثالاً على ذلك ما حدث في الدانمارك في نهاية القرن الماضي ، حين أدى استثمار الأراضي الزراعية في العالم الجديد إلى تهديد الحياة الزراعية في أوروبا ، وإلى تناقص الطلب العالمي على الحبوب . عند ذلك لجأت الدانمارك ، متفردة عن سواها من الدول الأوروبية ، الى تغيير نوع نتاجها جملة وتفصيلاً ، فهجرت زراعة الحبوب واستبدلت بها صناعة الألبان التي أصبحت منذ ذلك الحين أهم مصدر من مصادر الثروة في الدانمارك . وهكذا لعبت القدرة على التغير دوراً حاسماً في الحفاظ على نشاطها الاقتصادي ، وهي قدرة نمت في الدانمارك عن طريق انتشار نظام التربية فيها انتشاراً واسعاً ، لا سيما لدى الكبار ، بوساطة « الجامعات الشعبية » . والحق أن أكبر آثار التربية هو توليد القدرة على التكيف مع المواقف الجديدة والقدرة على التغير والتغيير . ومع ذلك ما تزال البلدان العربية تحمل أثقال ذلك الإرث العتيق الذي خلّفته عصور التخلف ، نعني المحافظة والانكفاء على القديم والاحتماء به ، أو الموقف الزيلوتي على حد تعبير « تُويْنبي » . ولا حاجة الى القول إن التراث ، في مبادئه الأصيلة وفي ممارسته أيام ازدهار الدولة العربية ، أكد مفهوم التغير ، واستطاع أن ينفتح على تجارب الأمم الأخرى ، يأخذ منها الكثير . وأقر مبدأ الاجتهاد في الاحكام الشرعية نفسها ، وقال بتغير الأحكام بتغير الأزمان ، وحقق تكيفاً سريعاً مذهلاً مع الظروف الجديدة التي فرضتها فتوحاته لكثير من البلدان ، وولد من هذا كله حضارة متحركة نامية دوماً ، متجددة أبداً . وحسبنا أن نقرن واقع العرب أيام الدعوة الاسلامية بواقع الدولة العربية الإسلامية في مثل القرن الرابع الهجري ، كيما ندرك التغير السريع المذهل الذي حققته الدولة العربية ، خلال أربعة قرون من الزمان ، في حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية ، وفي عاداتها وتقاليدها ، وفي مؤسساتها ونظمها . وإن أردنا مثالاً أبرز وأعجب ، حسبنا أن نذكر ما حدث في الأندلس ، حيث حقق الفاتحون العرب نموذجاً فذّا من الاندماج والتفاعل بين الحضارة العربية وحضارة أهل الاندلس الأصليين .

د ـ والقيمة الرابعة المهمة التي ينبغي أن تؤكدها التربية والفلسفة التربوية المنشودة قيمة تكاد تداخل سائر القيم وان يكن لها وجودها المتفرد أيضاً ، نعني **قيمة الابداع** . أجل ، لا حضارة بلا إبداع . والإبداع هو أداة التغير ، وسبيل الاكتشاف العلمي ، ومادة العمل اليدوي والتقني ، وعدة الأديب والفنان والمفكر ، ومحرك كل عمل إنساني ذي شأن . انه الوقدة الانفعالية التي تستخرج من الأشياء دوماً معاني جديدة وبنى جديدة . وقد بين علماء النفس المحدثون أنه لا يرتد إلى الذكاء بالمعنى المألوف لهذه الكلمة . فهنالك فيما بينوا « الذكاء المقارب » وهو الذكاء المألوف الذي ينصب على معالجة المشكلات وحلّها ، وهنالك « الذكاء المباعد » ، الذكاء الذي يكشف دروباً جديدة ويفتق أفكاراً طريفة ويحلّق في عالم الرؤى والأخيلة ، يصوغ منها مبتكرات غير مألوفة ويولّد معاني أبكاراً ، وافكاراً مولدة ، وأشياء محدثة . وهو ، كما يبينون أيضاً ، صنو الخيال ، الخيال المبدع ، الذي نجده وراء لوحة الفنان وقصيدة الشاعر وفريدة الأديب ، بل

وبحث العالم ونتاج الصناعي ، وعطاء رجل الاقتصاد ، وسواهم من المنتجين الافذاذ . أما وسائل تكوينه عن طريق التربية فليس هذا مجاله . وحسبنا أن نقول ، عابرين ، إن احدى وسائله المهمة تعهد خيال الطفل منذ الصغر عن طريق القصة والأدب والفن ، وعن طريق الانشاء الحر ، والرسم الحر ، واللعب ، وعن طريق الاطلاع على منجزات العلم والتكنولوجيا . ولا شك أن تنمية روح الابداع ذات شأن خاص في السير نحو انتقال البلاد العربية من مرحلة استهلاك الحضارة ومنتجاتها إلى مرحلة الاسهام في ابداعها وانتاجها .

وهنا أيضاً نحن أمام قيمة تراثية وحديثة معاً . والآثار العلمية والفلسفية والفنية والأدبية والعمرانية التي خلّفها التراث العربي الإسلامي شواهد واضحة على تفتح قيم الإبداع في المجتمع العربي القديم ، ذلك التفتح الذي طمسته من بعد عهود الانحطاط والتخلف .

هـ - ومن القيم التي تغذي سواها مما ذكرنا وتغتذي بها ، القيمة المتصلة **بتكوين الفكر النقدي الحر** . لقد تحدثنا عن الإبداع في الفقرة السابقة ، وحين نذكر الإبداع نتذكر نقيضه ، نعني الاتّباع . والاتّباع ، الفكر الإمّعة ، الفكر المقلد نقيض واضح للحضارة ومرتجياتها . والإنسان لا يكون من هو ، ولا يستخرج من ذاته كامل امكاناته وعطائه ، إلا إذا امتلك روح النقد ، نقد الزاد الذي يقدمه له المجتمع نقداً علمياً حراً . انه لا يرقى فوق ذاته وغريزته ولا ينجو من الاطار الذي يحبسه فيه « المجتمع المغلق » على نحو ما وصفه الفيلسوف الفرنسي برغسون[٨] ، إلا إذا استطاع أولاً أن يتجاوز غريزته عن طريق النقد العقلي وعن طريق العون الذي تقدمه له قيم المجتمع السائدة ، وإلا إذا استطاع ، بعد ذلك بوجه خاص ، أن يتجاوز مجتمعه وقيمه السائدة ليلقي عليها نظرة نقدية محللة ، وذلك بأن يسلط عليها القيم الانسانية الكبرى التي يهديه إليها بحثه وتنقيبه ، والتي ينعكس عليها لحنه الخاص ولونه المميز .

والنقد الحرّ أيضاً قيمة تراثية وحديثة معاً . ومن مكرور القول أن نذكر بما في التراث من إكبار لحرية الفكر وللصدق في تقويم الناس والأشياء ، وللجرأة في الجهر بالرأي ، وفي نقد العسف والظلم أيا كان مصدره (« أصابت امرأة وأخطأ عمر » وفي الحديث : إذا لم يبق في امتي من يقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها ») . وهذا الاحترام للفكر النقدي في التراث العربي الإسلامي يتجلى حتى في معالجة المسائل الدينية نفسها من زوايا مختلفة ، معالجة أدت الى ظهور علماء الكلام والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والفلاسفة وغيرهم ، بل أدت الى ظهور التصوف الفلسفي بأشكاله المختلفة (من الحلول ووحدة الشهود الى وحدة الوجود) ، والى ظهور فيلسوف كابن الراوندي نفسه .

ووسائل تكوّن الفكر النقدي عن طريق التربية عديدة ليس هذا مجال الاشارة اليها . وحسبنا أن نذكر دور تدريس الفلسفة في تكوين الفكر النقدي لدى الناشئة ، ذلك التدريس الذي أخذ ينحسر ويضمحل في السنوات الاخيرة في بلادنا . وعندنا أن للفلسفة دوراً أساسياً في إدراك الناشىء لذاته ، وفي وعيه لهويته القومية ، وفي تكوين نظرته المستقلة الى العالم والاشياء . والعناية بتدريسها في مثل مجتمعنا الذي تغلب عليه روح المحافظة والتقليد مدخل لتغييرات عميقة جادة في

---

(٨) أنظر: برغسون، **منبعنا الأخلاق والدين**، ترجمة عبد الله عبد الدائم وسامي الدروبي، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤).

تكوين الناشئة تكويناً يؤهلهم لأن يكون لهم دورهم في بناء مجتمعهم والاسهام في توليد حضارة أمتهم .

و ـ ومن القيم الأساسية التي وقف عندها التراث طويلاً وأكدها قولاً وسلوكاً ، والتي يجأر الواقع العربي والواقع العالمي اليوم بأهميتها ودورها ، **قيمة التضامن وما يلحق بها من تكوين روح العمل الجماعي المشترك** . فالتراث يعتبر الفرد مسؤولاً عن نفسه وعن الآخرين ، ويدعو إلى بناء مجتمع متكافل متضامن ، والتكافل الاجتماعي مبدأ أساسي من مبادىء الدين الإسلامي . والأشكال التي اتخذها هذا التكافل عبر التراث ليست في حاجة الى فضل من بيان ، فقد نفضتها الأقلام والصحف ولم تبق فيها بقية لمستزيد (انفاق الموسرين على أقربائهم ، الأوقاف الخيرية وما شملته من ميادين واسعة ـ الزّكاز ـ أراضي الحمى ـ الغنائم... الخ)[٩] . ولم يقتصر التكافل الاجتماعي في الإسلام على التكافل في الميادين الاقتصادية المادية ، بل جاوز ذلك إلى تأكيد العلاقات الاجتماعية وصلة الأرحام وسواهم والتزاور والتهنئة والمشاركة في الأفراح والاتراح وسائر انماط الحياة والسلوك في المجتمع . وحسبنا في ذلك كله أن نذكر الحديث الشريف : « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً » أو أن نذكر الحديث الشريف : « مثل المؤمنين في توادهم وتحابيهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » أو أن نذكر الحديث القائل « الناس كلهم عيال الله فأحبهم اليه أنفعهم لعياله » أو أن نذكر ذلك الحديث الرائع : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته . الامام راع ومسؤول عن رعيته . والرجل راع ومسؤول عن رعيته . والمرأة راعية ومسؤولة عن رعيتها . والخادم راع ومسؤول عن رعيته . وكلكم راع ومسؤول عن رعيته » . والامثلة لا تحصى على تأكيد التراث قولاً وفعلاً على مفهوم التضامن والتعاون والمصلحة المشتركة .

وأهمية مفهوم التضامن وروح العمل الجماعي المشترك في واقعنا العربي والعالمي اليوم لا تحتاج أيضاً إلى مزيد من بيان ، لا سيما إذا ذكرنا ـ فيما يتصل بالواقع العربي ـ ما لتكوين هذه الروح من شأن في خلق ارادة العمل القومي المشترك ، وفي تعبئة النفوس من أجل بناء الحضارة العربية المنشودة . ان البناء عن طريق العلم وعن طريق التكنولوجيا وسوى ذلك من وسائل البناء ، يظل جسداً بلا روح تحركه إذا لم يصحبه إيمان بوجود عمل مشترك وخطة مشتركة يجتمع لها القوم ، ويجهدون من أجل تشييد ذلك البناء وإقامة صرحه . والعالم في مخبره ، والصانع في مصنعه ، والمفكر في برجه ، لن يعطي كل منهم أقصى ما عنده إلا إذا قرّت لديهم القناعة بأن جهده جزء من جهود مشتركة يقوم بها كل فرد في المجتمع من أجل نجاح البناء المشترك والمشروع الحضاري القومي .

يضاف الى هذا كله أن العمل على تكوين روح العمل المشترك هذه قمين بأن يحرر الوجود العربي من بقايا المواقف الانانية الفردية المغرقة التي هي إرث قبلي أصاب الأمة العربية ، حتى في بواكير حضارتها ، ولعب دوماً دوراً هداماً في تاريخها :

وأحياناً على بكرٍ أخينا ... إذا ما لم نجد إلا أخانا

---

(٩) انظر مثلاً : سيد قطب ، **العدالة الاجتماعية في الإسلام** (بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٤) ؛ مصطفى السباعي ، **اشتراكية الإسلام** (دمشق : [د.ن] ، ١٩٥٩) ؛ عبد العزيز الخياط ، **المجتمع المتكافل في الإسلام** (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٢)؛ عبد القادر عودة ، **المال والحكم في الإسلام** ، وعبد العزيز كامل ، **الإسلام والمستقبل** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥) .

وفي رأينا أن العناية بتكوين روح التضامن وروح العمل الجماعي المشترك لدى الناشئة منذ نعومة الأظفار مطلب ينبغي أن يولى عناية خاصة ، ولا سيما في الحياة المدرسية ، بحيث نجعل كل شيء في المدرسة يدور حول « النحن » لا حول « الأنا » على حد تعبير المربى الألماني «كرشنشتاينر Kerschensteiner» . أما وسائل ذلك فقد أشبعها الأدب التربوي بحثاً (العمل في فرائق ، التقويم الجماعي ، الجمهوريات المدرسية ، التربية المؤسسية ، ... الخ) وليس ههنا مجال التريث عندها .

ويتخذ الحرص على هذه القيمة التراثية وإغنائها وتجديدها شأناً خاصاً إذا نحن نظرنا الى الأمر من الزاوية العالمية . فمن البديهي القول إن الحضارة الحديثة تشكو يوماً بعد يوم من تعاظم الأنانية ، وتطاول الروح الفردية ، ومن انقلاب الإنسان « ذئباً على أخيه الانسان » ، ومن تصارع الدول والأفراد في سبيل الجشع والسيطرة ،... الخ. وكثيراً ما ينظر العالم الغربي الى الوطن العربي في هذا المضمار نظرة إعجاب وغبطة ، حين يشهد ، رغم كل شيء ، بقايا روح التضامن والتكافل لدى جمهرة أبناء الأمة العربية ، وحين يجد عندهم دفء العاطفة وحرارة اللقاء الانساني اللذين يفتقدهما في صقيع الحياة الفردية المفرطة ، وفي وحشة العزلة المخيفة .

ز ـ والقيمة الأخيرة ، بل قيمة القيم ورأسها وخاتمتها ، **تكوين روح العمل لرسالة** وروح الايمان بالهدف الكبير ، هدف بناء أمة عربية منيعة قادرة . ذلك أن الواقع يدلّنا والدراسات النفسية تبين لنا أن اهم عامل في نجاح أي مشروع أو خطة هو الايمان بالهدف . والهدف ههنا ، كما سبق أن بيّنا ، هو بناء حضارة عربية جديرة بماضيها ، مستجيبة لمستلزمات الواقع العربي والعالمي ولطموحات المستقبل العربي . وقد رأينا منذ البداية ، أن هذا الهدف هو الرد الوحيد الناجع على التحدي الصهيوني وعلى سائر التحديات العالمية ، فضلاً عن شأنه الذاتي ووعوده المتصلة بسعادة الفرد العربي والمجتمع العربي . وهذه الحقيقة ينبغي أن تكون محور كل شيء في التربية ، في الحياة المدرسية وخارجها . وينبغي أن تكون اللحن الدائم الذي تتحلق حوله سائر الحان العمل التربوي وانماطه .

وهذه القيمة بدورها قيمة تراثية وحديثة معاً . اما التراث فهو ربيب الرسالة الإسلامية التي قام بها العرب ، وهو محض نتاجها وابداعها . ولولا إيمان العرب ـ والمسلمون بعد ذلك ـ أنهم يقدمون للعالم رسالة انسانية كبرى ، ويقدمون لأمتهم أنموذجاً لحياة مثلى ، لما كان ما كان من أمر الفتوحات العربية الإسلامية التي بلغ زحفها تخوم باريس ، ولما كان ما كان من شأن الحضارة العربية التي غذّت العالم وأطلقت شرارة الحضارة الحديثة . على أن الدروس التي نستقيها من التجربة العالمية لا تقل بلاغة عن دروس التجربة العربية . فالماضي والحاضر يشيران إلى أن الأمم التي استطاعت أن تحدث تقدماً سريعاً في حياتها ، وأن تبني حضارة ذات شأن ، هي دوماً تلك التي حرّكها الإيمان برسالة كبرى تؤديها ، أو عبأها العمل لهدف قومي كبير آمنت به وحملته في دمها وعروقها .

وتحليل واقع التجربة العالمية اليوم يقود إلى تأكيد هذه الحقيقة ، وهي : أن العمل للكيان القومي هو الحقيقة التي ظلت حية رغم كل ما قيل ، ويقال ، عن تجاوز القوميات ، وعن الانتقال الى مرحلة العمل الإنساني المشترك . فالدول المختلفة تزداد تشبثاً بوجودها القومي ومصلحتها القومية ، ولا تقيم أواصر التضامن فيما بينها إلا عبر مصالح ذلك الوجود القومي ومقاصده

وغاياته . ولا نعني بذلك العود الى « شوفينية » مرذولة تتقوقع فيها كل أمة حول ذاتها شامخة « بمجدها منتقصة » من شأن سواها، بل نعني تأكيد ما عبرت عنه الحركة القومية العربية دوماً منذ بزوغها عند أوائل هذا القرن وبعد ذلك ، كما عبّرت عنه كثير من الحركات القومية الإنسانية في العالم ، وهو أن سبيل العمل من أجل الانسانية هو بناء الكيان القومي لكل أمة وإغناؤه بحيث يستطيع أن يسهم في بناء الوجود الإنساني المتضامن . والعمل من أجل اغناء الكيان القومي يلتقي بالضرورة مع القيم الانسانية ، فهو سبيل تحقيق وجود إنساني كريم لائق للذين يحيون في إطار ذلك الكيان . والكيان القومي حين يعمل من أجل أن يزكو انسان أمته يعمل من أجل كل انسان. والسعي لبناء الوجود القومي لا يعني العدوان على القوميات الاخرى أو إنكارها ، بل يعني على العكس احترام حق كل انسان في أن يترعرع ويزكو في اطار تربته القومية وهوائه القومي ، وفي أن يتفتح ويعطي كامل مداه بفضل عطائه لأمته وبالتالي للإنسانية جمعاء .

وبعد ، ما الذي خلق الكيان الإسرائيلي وما الذي يبقي عليه ؟ أو ليست الرابطة القومية الخاصة التي تربط بين أبناء الشعب اليهودي والتي ظلت حية طوال قرون ؟ ان هذا الشعور بالانتماء المشترك الذي تعهدته الصهيونية وغذته وعبأته هو الذي استطاع أن يعبىء كل شيء من أجل خلق هذا الكيان المصطنع : لقد استطاع ، بحرارة إيمانه ، أن يسخر السياسة العالمية والمصالح الاقتصادية ومشاعر الناس وشبح المذابح الهتلرية وتزييف التاريخ ، وسوى ذلك كثير ، من أجل ايجاد ذلك الكيان قسراً وتعسفاً ، ومن هنا كان ادراكه لمعنى الرابطة القومية وقوتها وبأسها إدراكاً عميقاً ، جعله منذ البداية يضع على رأس أهدافه تحطيم الوجود العربي المتضامن ، وتفتيت الأمة العربية ، كما سبق أن ذكرنا ، ومثل هذا الاستمساك المتين بعروة الرابطة المشتركة لا يقوى على مغالبته إلا تحريض الشعور القومي العربي وتعبئته وبناؤه بناء علمياً منظماً .

أجل ، تكوين الايمان بالهدف القومي العربي بناء ، بناء موصول دائب ، وثمرة جهد ونصب ، وليس عصاً سحرية نحركها فتخرج لنا المارد القومي عارماً جباراً . إنه بناء علمي عقلاني طويل النفس ، انه نضال فكري متصل ومستمر . وحين ندرك هذه الحقيقة ، لا نسير في طريق البناء القومي على أرض مطمئنة فحسب ، بل نجتنب أيضاً خيبات الأمل ، حين ندرك أن المعركة ، معركة البناء القومي مدّ وجزر وكرّ وفرّ ، وأنها لا بد من أن تطمسها حيناً بعض السحب المتراكمة ، وأن تتألب عليها حيناً آخر القوى المعادية ، وعلى رأسها اسرائيل . وذلك موطن القوة فيها . انها ليست معركة هينة لينة ، لأنها معركة بناء الحضارة العربية والمستقبل العربي رغم كل المعوقات والمحبطات ، ووسط كل المؤامرات والدسائس والأحابيل .

ح ـ ولعلنا ، بعد هذه الجولة في عالم القيم التربوية الرئيسية التي رأينا أن تكون جوهر الفلسفة التربوية العربية القادرة على مواجهة التحدي الاسرائيلي ، نستطيع أن نوجز هذا كله بالتأكيد على قيمتين كبيرتين ، حولهما تتحلق سائر القيم ، **نعني الايمان بالعلم والتكنولوجيا من جانب ، وتحريض إرادة العمل القومي المشترك من جانب آخر** . قطبان كبيران إن التقيا تولدت من لقائهما لا محالة ، كما دلت التجربة العالمية ، شرارة التقدم وانطلاقة الحضارة . المهاد العلمي التكنولوجي مؤيداً بالعزيمة التي يولدها الايمان برسالة مشتركة كبرى يعمل لها الجميع . من هذا اللقاء الولود الواعد ، ينبجس كل شيء وتتفتح سائر القيم . الايمان بالعمل القومي المشترك يزود أبناء الأمة بالطاقة الانفعالية الخلاقة التي تجعلهم قادرين على أن يستخرجوا كامل

امكاناتهم ويعطوا أقصى ما لديهم . والايمان بالعلم والتكنولوجيا يعبىء هذه الطاقات من أجل بناء مجتمع حديث قادر على مواكبة العصر ، يحمل في ثناياه ، ما دام الايمان القومي سداه ولحمته ومنطلقه ، تراث الأمة وقيمها ونظرتها الخاصة الى الكون والاشياء وفلسفتها الذاتية .

وتجربة اليابان ، منذ عصر « مايجي » الشهير عام ١٨٦٨ ، أحد الشواهد على أهمية هذا اللقاح بين قطبي التقدم كما قلنا . لقد حار المفسرون في تفسير ما سمي بالمعجزة اليابانية التي انطلقت منذ أيام « مايجي » ، وردّها أكثرهم إلى ما قامت به اليابان من جهد استثنائي من أجل نقل التجربة العلمية والصناعية الغربية ، عن طريق البعوث الكثيرة التي أرسلتها الى الغرب ، وعن طريق الخبراء الغربيين الكثر الذين استقدمتهم الى بلادها . غير أن مفسرين آخرين اشاروا الى قصور هذا التفسير ونقصه . فهذا الجهد الاستثنائي من أجل نقل العلم والحضارة الغربية ، وهذا العمل الدائب من أجل دخول اليابان عصر الثورة الصناعية ، ما كانا ليؤتيا أكلهما لولا أن أيدهما ، وسار معهما جنباً إلى جنب ، جهد آخر مواز ، قوامه أن يتم ذلك كله في اطار تحريض ارادة العمل القومي المشترك ، وفي اطار الوحدة القومية والتعاون القومي ، ولا أدل على ذلك من أن الظهير الملكي الذي صدر ذلك الحين تريث عند دور التربية في خلق المجتمع العلمي الصناعي الحديث ، ولكنه تريث فوق ذلك عند دورها في خلق ارادة التضامن والعمل المشترك والحفاظ على الأخلاق القومية اليابانية وعلى الروابط المشتركة التي عرفها اليابانيون منذ القدم في الريف ، والزراعة بوجه خاص .

وتجربة اليابان ليست التجربة الوحيدة في هذا الميدان قديماً وحديثاً . فالتجارب كثيرة تشهد جميعها أن الأمم التي استطاعت أن تحقق تقدماً سريعاً في حضارتها فعلت ذلك بفضل هذا الزواج السعيد بين الايمان القومي والايمان العلمي .

والحق أن القيم التربوية الأخرى التي أتينا على ذكرها تنطلق سهواً رهواً عفو الخاطر حين يسود هذا الجو القومي الصارم المؤمن بالعمل المشترك في سبيل بناء حضارة عصبها وقوامها العلم وما يتحلق حوله . فالايمان بالعمل والانتاج ، وتكوين قيم التغير والتغيير ، وامتطاء صهوة الابداع ، والركون الى التضامن والعمل الجماعي المشترك في كل شيء ، واطلاق الفكر النقدي الحر ، وسواها من القيم مما ذكرنا أو لم نذكر ، تجد سبيلها إلى الواقع سَرَبا ، وتجد وسائلها وأدواتها ميسرة طائعة ، حين يغمر كل شيء ذلك الايمان القومي بالبناء المشترك ، بناء مجتمع العلم الحديث . وقيم التراث تتوافد وتسري في اطار هذا الايمان المشترك وتندس طوعاً وبعمق في ثنايا كل شيء .

وقد يقول قائل اننا في هذا كله نصادر على المطلوب الأول كما يقول المناطقة . فالمطلوب هو توليد هذا الايمان القومي الصارم الذي نبين على العكس دوره في بناء كل شيء وفي تجنيد سائر القيم وفي لمّ شتات الجهود . والحق ان العمل الحضاري إيمان أولاً ، ولكنه ايمان مسلح بالعلم والوعي والتحليل الدقيق للواقع . والعمل الحضاري ليس مجموع جهود دائبة صبورة فحسب ، بل هو وليد « وثبة حيوية » على حد تعبير برغسون ، تغير الاشياء عن طريق تحريكها من داخلها وعن طريق اشاعة الحرارة اللازمة لالتحامها والتئامها . وعندما نعمل بالوسائل التربوية اللازمة وسواها ، وهي كثيرة ، على توليد هذا الايمان القومي ، تهون علينا المهمات الأخرى وتغدو تعبئة القوى في سائر الميادين يسيرة طائعة . ونحن نقول هذا عن قصد ، في وقت طغى فيه الاعتقاد ،

بعد خيبات الأمل المتلاحقة ، بأن العمل القومي ينبغي أن يكون عملاً عقلانياً بارداً . فنحن ، مع ادراكنا لأهمية البحث العقلاني في كل شيء ، نرى أن هذا البحث عقيم غير منتج ان لم تسعفه الشحنة الانفعالية اللازمة ، الشحنة الانفعالية التي نبنيها في جوهرها وأصلها من حصاد العمل العقلاني والتحليل العلمي . فنحن لا ننادي بالانفعال المجاني الفارغ ، بل ننادي بالانفعال العميق الذي يؤيده الغوص العقلي والتنقيب العلمي الصحيح ، لا التنقيب العلمي المزيف .

لقد رأينا في بعض مواضع هذا البحث كيف أن التحليل الاقتصادي العلمي والتحليل التربوي العلمي ينتهيان بنا بالضرورة الى القول بحتمية التكامل العربي . والدراسات والمظان التي تثبت هذه الحقيقة بأشكالها المختلفة أكثر من أن تحصى . من هنا كان القول بضرورة العمل القومي العربي المشترك قولاً علمياً ، وكان جديراً بأن يكون بالتالي حقيقة نؤمن بها ونستخلص منها ما يلزم عنها من نتائج . ومما يثير العجب حقاً تكاثر الدراسات التي توصف بأنها علمية ، عن جوانب الحياة العربية المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسواها ، دون أن نجد وراء هذه الدراسات غالباً هذا الايمان البدهي الذي ينبغي أن يكوّن خيطها الرائد ، نعني الايمان بتكامل الوجود العربي . بل لعل الحديث عن تباين الوجود العربي في مثل هذه الدراسات قد غدا في نظر أصحابها ، وفي نظر بعض القراء ، مؤشراً دالاً على روحها العلمية العقلانية ! أفلا يعني هذا أن رأس الداء يكمن هنا : يكمن في اهتزاز الايمان القومي حتى لدى الصفوة من الكتّاب والمفكرين ، وفي أن الجهود التي تبذل سخية في الدراسات الكثيرة حول الواقع العربي تكاد تذهب أدراج الرياح إن لم تحدث آثاراً سلبية على تعبئة الشعور القومي ؟ أفلا يحق لنا أن نقول الى حد بعيد : لقد مرّت اللعبة ، لعبة الصهيونية والقوى المعادية للعرب فابتلعت النخبة نفسها السموم الفكرية التي تنفثها تلك القوى ، ادراكاً منها لخطورة التكامل العربي وخطورة الطوق الذي يضربه التضامن العربي حول الوجود الاسرائيلي ؟

لا ينكر منكر صعوبات وعقبات تحقيق التكامل العربي . ولكن الصعوبات شيء ، وعدم الإيمان بالتكامل العربي شيء آخر . ومهمة الإيمان بهذا التكامل هي بالتعريف: التغلب على تلك العقبات وتذليل الصعوبات . وههنا يأتي دور العمل العلمي والعقلي الدائب الصبور ، ويأتي دور النضال الفكري الموصول . ومن شأن العقبات أن تقوّي الايمان بالهدف ، لا سيما عندما يكون الهدف ضخماً ساطعاً ، هدف بناء المصير المشترك والحضارة المشتركة ، وعندما يكون خياراً لا محيص عنه . اما الخيار الآخر فهو أن يستمر الوضع العربي في تردّيه وأن يصبح الوجود العربي دولاً تصطرع وطوائف تحترب ، وأن يتحقق حلم اسرائيل ، حلم السيطرة على وجود عربي عاجز خاضع .

خامساً : خاتمة

مواجهة التحدي الاسرائيلي سبيلها الأهم أن نتحدى ذاتنا . الوجود الاسرائيلي باطل وساقط حكماً ، عاجلاً أو آجلاً ، ان استطعنا أن نكون من نحن ، أمة عربية متضامنة وحضارة عربية منيعة ثرية . وعلى العكس من هذا ، ان نحن اسهمنا في تسديد المقتل الذي يصوبه الينا العدو ، مقتل جعلنا شعوباً وقبائل لا تتعارف بل تصطرع ، كنا كمن يحفر حتفه بظلفه ويجعل سعي عدوه ميسراً سائغاً . السلم والتعايش مع أبناء المنطقة لن تصل اليهما اسرائيل ولو ربحت

الحرب بعد الحرب ، وهزمت الجيوش العربية كرة بعد كرة . شيء واحد يوصلها إلى السلم الحقيقي الباقي الذي لا تزعزعه الغواشي ، هو أن ينحلّ الوجود العربي ويذوب ، ليغدو دولاً وطوائف وشيعاً وأسراً وأحياء ، وأن ينتقل الوجود العربي من مهمة محاربة اسرائيل الى مهمة محاربة نفسه . عند ذلك ، وعند ذلك فقط ، تنام اسرائيل قريرة العين هادئة البال ، وتغدو سيدة المنطقة غير منازعة ، بل سيدة المنطقة وما حولها من دول آسيا وأفريقيا النامية ، كما تطمح إلى ذلك من يوم انشائها حتى اليوم . الزمن ، مهما يطل ، قادر على أن يزود الأمة العربية بالعدّة الحربية اللازمة ، وتغير الظروف الدولية ومصالح الدول كفيلة بأن تعطّل العون الذي تقدمه الدول الصديقة لاسرائيل ، والتزايد السكاني والبنى السكانية قادرة على أن تزيد في حدة التباين بين طاقات اسرائيل البشرية وطاقات العرب البشرية ، والأسس الاقتصادية الواهية التي يستند اليها الوجود الاسرائيلي ، إذا استمرت اسرائيل في عزلتها عن العالم العربي والآسيوي والافريقي ، لا بد أن تئد ذلك الوجود وتخنقه عاجلاً أو آجلاً ... غير أن الزمن سوف يكون عاجزاً لقرون طويلة عن أن يعيد الالتئام والالتحام لوجود عربي فتّته ابناؤه ومزقوه وأحدثوا فيه كسوراً وشروخاً لا تجبر .

هذه حقيقة أولى نضعها في خاتمة هذا البحث . والحقيقة الثانية ، أننا اذ نعمل على الانطلاق نحو جوهر الحل ، على نحو ما بيّنا ، نعني السير نحو التكافل العربي القادر عاجلاً أو آجلاً على الانتصار على العدو الصهيوني ، يتوجب علينا في الوقت نفسه أن نختصر الزمن الذي يحقق لنا النصر ، وهذا لا يتم **إلا إذا جعلنا العمل من أجل التكامل العربي يسير جنباً إلى جنب مع العمل على خلق المجتمع العلمي التكنولوجي خاصة والمجتمع الحضاري عامة** . فالطابع الصنعي للوجود الإسرائيلي ، والاستمرار الزائف له ، وقدرته على تحدي الوجود العربي بالوسائل العسكرية وسواها ، أمور ترتد على التفوق العلمي التكنولوجي ، وإلى التفوق الحضاري ، جملة ، للوجود الاسرائيلي . ولا بد من تعطيل هذا السبق في التفوق ، عن طريق العمل على بناء مشروع حضاري عربي وأصيل ، كما سبق أن ذكرنا أكثر من مرة في ثنايا هذا البحث .

من هنا نرتد كرة أخرى إلى **دور التربية** ، ونجد أن دورها ـ انطلاقاً من هاتين الحقيقتين ـ **أن تخلق الاتجاهات النفسية اللازمة والشروط الضرورية من اجل تعميق الايمان بالتكامل العربي وتحقيقه ، وأن تولّد في الوقت نفسه المواقف وأنماط السلوك ووسائل العمل التي من شأنها أن تطلق في البلاد العربية روح العلم والتقدم العلمي وروح الرسالة الحضارية العصرية اللازمة لبناء الأمة العربية بناءً جديداً بها وبالعصر** . وتحت هذين الهدفين الكبيرين من أهداف الفلسفة التربوية العربية تندرج سائر الأهداف وسائر القيم التي ينبغي أن تؤكدها تلك الفلسفة ، والتي أتينا على ذكر بعضها في هذا البحث : قيم العمل والانتاج ، قيم التغير والتغيير ، قيم الابداع ، قيم التضامن وروح العمل الجماعي المشترك ، قيم الفكر النقدي الحر ... الخ . وتحت هذه القيم تندرج دون شك قيم فرعية لم يتسع لها هذا البحث . ومن هذه القيم جميعها يستخلص التجديد الذي يتوجب ادخاله الى نظام التربية في البلاد العربية ، بنى ومحتوى وطرائق ، وتقنيات ، وادارة ، ومناهج ، وسوى ذلك .

ما السبيل الى وضع تلك الفلسفة التربوية العربية واقرارها من قبل الأقطار العربية ؟ وما السبيل الى انفاذها وتحقيق أغراضها بعد ذلك ؟ ذلك هو السؤال الكبير . غير أن بداية الغيث

قطر . ومن هنا فإن نقطة البداية في نظرنا هي التبشير بهذه الفلسفة وتوضيحها وشرحها ، بعد تصحيحها ونقدها ما لزم ذلك . وتلك هي مهمة المربين العرب ومهمة الجامعات العربية ، ولا سيما كليات التربية فيها ، ومهمة المنظمات العربية المختصة . وعندما ينعقد الإيمان بهذه الفلسفة لدى المعنيِّين ، تبقى المهمة الدقيقة والأساسية ، مهمة احالتها إلى نظام تربوي متكامل في محتواه وبنيته وطرائقه ، ثم مهمة قلبها إلى عمل إجرائي وخطوات إجرائية عن طريق الخطط التربوية الضرورية .

على أن رأس الصعوبة هو صياغة الفلسفة التربوية صياغة حكيمة ووضع تفصيلاتها . وقد ذكرنا منذ البداية أن هذه المهمة ما تزال مهملة منسية في معظم النظم التربوية في البلاد العربية . ذلك أنها ترتبط ، كما قلنا أيضاً ، بمهمة أوسع ، هي : وضع الفلسفة الاجتماعية العامة والمشروع الحضاري الشامل .

ولعلنا وفقنا في هذا البحث الى وضع اللمسات الرفيقة في طريق بناء هذه الفلسفة التربوية العربية المنشودة وما وراءها من فلسفة اجتماعية عامة . وقد لا نكون قد تريثنا إلا لماماً عند تفصيلات هذه الفلسفة ، وقد نكون قد اكتفينا بالإشارة الى أهم معالمها . وقد فعلنا ذلك عن قصد ، لضيق المجال أولاً ، ولأننا نود أن نجعل بحثنا في تلك الفلسفة متحلّقاً ، جهد الطاقة ، حول موضوع البحث ، موضوع الفلسفة التربوية في مواجهة التحدي الاسرائيلي ، ولأننا بعد ذلك ، بل قبل ذلك ، لا نزعم أن في وسعنا أن نقوم بهذا العمل فرادى ، فهو عمل جماعي مشترك ، وحسبنا أن وضعنا فيه بعض الصُّوى على الطريق . كذلك لم نتوقف في بحثنا عند الإجراءات العملية التي تؤدي الى تطوير التربية العربية بوجه عام في جنباتها المختلفة لكي تستجيب لتلك الفلسفة ، فالمقام ضيق ، والبحث في تلك الاجراءات يحتاج الى بحث برأسه ، على أقل تقدير . وقد رأينا أن نوجه جل اهتمامنا الى قلب المسألة التربوية ، نعني الفلسفة التربوية . ذلك أن ما يمكن أن ندخله على التربية من تطوير في جوانبها الادارية وفي مناهجها وطرائقها وبناها وسوى ذلك لا بد أن يكون مستمداً من تلك الفلسفة التربوية أولاً . وغياب هذه الفلسفة كما قلنا ، ونقول ، مصدر الوهن والضعف في كثير من النظم التربوية العربية . ونحيل من يود الاطلاع على جوانب التطوير والتجديد اللازبة في ميادين التربية وأوجهها المختلفة الى المظان التربوية العديدة ، وإلى كتابنا عن **التربية في البلاد العربية**.

وقد يكون ما انتهينا إليه قليلاً جداً وكثيراً جداً في آن واحد . لقد انتهينا الى هدف الأهداف في الفلسفة التربوية المنشودة ، هدف **توليد الايمان بالعمل المشترك من أجل حضارة عربية مهادها العلم والتكنولوجيا وروحها القيم التي نستخرجها من تفاعل التراث مع الواقع العربي والعالمي ومع المستقبل المنشود** . هدف واحد ، قد يبدو ضرباً من البدهيات ، ولكن ما اصعب الاقتناع بالبدهيات إن أنكرها منكر . هدف يدعو الى الايمان والعلم معاً ، وقد يبدو فيه خلف منطقي . ولكن طبيعة الوجود كله ، وطبيعة البنية الانسانية كلها ، وطبيعة الحضارة وتاريخها ، تشير كلها الى أن لقاء العلم مع الايمان هو الأرض الخصيب والدفقة الخلاقة . العلم يولد الايمان ، وهو ثمرة جافة وشجرة بلا نسغ ان لم يولد ايماناً بما يصل اليه من نتائج ، والايمان يولد العلم ، وهو هباء منثور ان لم يؤد الى تعبئة قوى العمل والبناء والتغيير .

عبقرية الأمم ، كعبقرية الأفراد ، براكين انفعالية تعصف في الأعماق ، يمكن لها المقام عقل

علمي منقب ، ويطلق قواها علم هاد يضبط أقنيتها . أو قل إنها عقل مبلل بالانفعال ، وانفعال يعانقه العلم والعقل . ومن هم كبار الرجال والمصلحين والأنبياء الذين قادوا الانسانية ؟ انهم أولئك الذين رأوا العلم بعقلهم المحمل بالانفعال وقلبهم المحمل بالعقل فاجتمع الناس حول رؤيتهم هذه كما يجتمع الفراش حول النور .

شجون كثيرة تثور في ذهن من يواجه مثل هذا السؤال الذي يزعزع الأوصال : كيف نواجه التحدي الاسرائيلي ؟ انها شجون الوجود العربي كله يرتجف ويرتعش أمام شبح العدم أو البقاء . انها كرامة تاريخ ، وعزة أمة ، تنتفض لترد الذل والمهانة . أفنعجب بعد ذلك ان جاء حديثنا في هذا البحث قلقاً في اطمئنان ، مطمئناً في قلق ؟ □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي

(الاصالة والمعاصرة)

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

السيد ياسين	ياسوموازا كورودا	سعد الدين ابراهيم
محمد عابد الجابري	ساتيش شاندرا	احمد كمال ابو المجد
الطيب تيزيني	احمد صدقي الدجاني	طارق البشري
محمد اركون	قسطنطين زريق	عبدالله عبد الدائم
نوري حمودي القيسي	وليم سليمان قلادة	جلال احمد امين

التعليم التكنولوجي في الوطن العربي وامكانيات اسهامه في الصراع العربي - الاسرائيلي

د. اسامة امين الخولي

مستشار اول بمعهد الكويت للابحاث العلمية.

« إن امام اسرائيل فرصا كبيرة على صعيد النوعية والفكر... ووجودنا كله موضوع في الميزان القائم بين الكمّ العربي والنوعية اليهودية».

ابا إيبان في الكنيست (١٩٧٩)

- ١ -

أراني مضطرا في بداية الحديث الى التطرق الى عدد من المسائل التي تحدد اطار المعالجة الراهنة لموضوع الحديث اليوم وبحيث تتضح منذ بدايته الحدود التي التزمت بها في إعداده، آخذا في الاعتبار العناصر التي ارتأت اللجنة الفنية المنسقة للمؤتمر أن يتناولها، ودون ما تقيد صارم بهذه العناصر او خروج جامح عن تصورات اللجنة لها.

لقد شد انتباهي، اولا، أن اللجنة انتهت في سردها للعناصر الى أن يكون آخرها هو دور التعليم التكنولوجي في دعم المجتمع العربي في شتّى المجالات. واتصور ان هذا يعكس اقتناعا بأن مثل هذا الدعم في شتى المجالات هو في حد ذاته اسهام مهم في الصراع، باعتبار ان التنمية الشاملة للوطن العربي شرط اساسي وجوهري لتصدي المجتمع العربي للتحدي الصهيوني، حتى وان خرج بنا الحديث فيه عن خصوصية الصراع بمعناه الضيق.

والأمر الثاني الذي يلح على خاطري هو ان حديثا يدور حول الصراع العربي - الاسرائيلي في واقعنا العربي اليوم لا بد من ان يتأثر الى درجة جد كبيرة بتحولات عميقة شهدتها السنوات الاخيرة في تصوراتنا لحقيقة هذا الصراع ولاستراتيجيتنا في ادارته ولتقديرنا لقدراتنا وامكانياتنا الراهنة، وفي المستقبل، على حسمه لصالحنا. ولا مفر من التسليم بأن هذه كلها امور ينعكس ما شهدته من تحولات على امكانيات اسهام التعليم التكنولوجي، او غيره من المناشط الاجتماعية، في الاسهام في« التصدّي للصراع». ولقد كان هناك زمن غير بعيد كنا نرى في الكفاح المسلح طريقا فعالا للتصدي ولتحقيق الاهداف من هذا التصدي. وتتردد اليوم اصوات لا يمكن ان يُخطئها

السمع تنادي بأن هذا طريق مسدود، وبأن العمل السياسي هو المتاح لنا في المرحلة الراهنة، او بأن حلول السلام لا يعني نهاية الصراع وانما انتقاله الى مجال آخر هو «المنافسة» في ميادين النشاط الاقتصادي والتقني وغيرها، او باختصار، فهو تنافس الحضارتين، وهو ما يبدو لي ان تخطيط المؤتمر قد خلص اليه، ان صراحة او ضمنا.

وبصرف النظر عن رأيي الشخصي في هذه القضايا المصيرية، فإن الأمر الذي يعنينا مباشرة في اطار الحديث اليوم هو ان التصورات السائدة حول جوهر الصراع وطرق ادارته والاهداف المبتغاة من حسمه لصالحنا تنعكس مباشرة على نوعية اسهامات اي نشاط اجتماعي في «التصدي للصراع»، والجهد المطلوب منه، وامكانيات هذا النشاط لتوفير مثل هذا الجهد. وليس امامنا، والأمر كذلك، الا ان نستعرض امكانيات اسهام التعليم التكنولوجي في الصراع في اطار التصورات المختلفة لآلياته وطرق ادارته واهدافه، تاركين امر الانتقاء من بينها ليتحدد على ضوء التصور السائد في وقت ما.

اما الامر الثالث الذي يتطلب منا وقفة قبل الخوض في الحديث، فهو انه يقع بعد حديثين احدهما عن التعليم العام والآخر عن التعليم العالي واوضاعهما في الوطن العربي. والتعليم التكنولوجي يقطع عرضا في هذين المستويين. وهذا امر يحتاج الى تأكيد لأنه يعني أن المعالجة قد تتداخل مع شيء مما يعالج في حديثين سابقين. وربما كانت القضية ستحظى بقدر كاف من المعالجة في التعليم العالي، بينما يبقى الحديث عن التعليم التكنولوجي على مستويات أدنى من المستوى الثالث تائها بين الاحاديث الثلاثة، على الرغم من تكرار مملّ لحديث لم ينتج عنه بعد فعل مؤثر، عن اختلال هيكل العمالة الفنية في المجتمع ومثالب صغر حجم المستويات الوسطى منها وتدني مستواها. وسيتطرق حديثنا الى كل من المستويين مع تركيز خاص على المستوى الادنى والذي أرى انه من اكبر اسباب تقليص امكانيات التعليم التكنولوجي في المشاركة في الصراع.

واخيرا، فإن النظر في امكانيات اسهام التعليم التكنولوجي في الصراع تختلف بحكم الضرورة، في نوعيتها وحجمها، مع تفاوت قدرات هذا التعليم وحجمه من قطر عربي إلى آخر، ومع متطلبات ادارة الصراع فيه. فهي في قطر عربي احدث عهدا بالتخطيط المنظم لجهد التنمية، او اقل حظا من الموارد الطبيعية او البشرية، او مستويات تطويرها، تختلف عنها في قطر آخر اقدم عهدا بالتنمية، وأوفر حظا من المال أو البشر او الثروات الطبيعية. وفي الجانب المقابل، فإن طبيعة الصراع ومتطلباته في اقطار المواجهة غيرُها في اقطار اخرى بعيدة عن حافة المواجهة، اقتصادية كانت ام عسكرية، دع عنك اختلافها مع تصوراتنا لمجالات الصراع وطرق ادارته التي نوهنا عنها فيما سبق.

وفي اطار هذه الملاحظات التي بدت لي ضرورية فإنني سأتطرق الى امور ثلاثة، من بينها اثنان مدرجان في تخطيط اللجنة الفنية المنسقة للمؤتمر، هما محاولة التعرف على واقع التعليم التكنولوجي الراهن في الوطن العربي واتجاهات تطوره كما ونوعا، ثم محاولة تشخيص الدور، او الادوار، التي يمكن أن يقوم بها هذا التعليم وهو ما سأحاوله في اطار عدد من التصورات لمجالات التصدي والصراع، وصولا الى دوره بشكل عام في التنمية الشاملة. وسأسمح لنفسي بعد هذا بالتطرق الى الحديث حول المستقبل وما يحتمل أن يأتي به من مهام وأعباء، أو فرص ومسالك جديدة في تطوير التعليم التكنولوجي وتأويج دوره في الصراع بأشكاله المختلفة.

- ٢ -

عندما يتطرق المرء الى محاولة التعرف على التعليم التكنولوجي فإنه يواجه مشقة كبيرة في الحصول على بيانات وافية، حديثة، موثوق في صحتها. واول ما يصدم الباحث هو الفراغات الكبيرة في البيانات الاحصائية الصادرة عن المنظمات الدولية (اليونسكو) والاقليمية (اليكسو). ولقد آثرت - ونحن نجتمع في اطار عربي - الاعتماد اساسا على العدد الاخير من نشرة الاحصاءات التربوية في الوطن العربي الصادرة عن اليكسو في العام الماضي[١] واستكمالها، كلما كان ذلك مفيدا، من كتاب الاحصاء السنوي لليونسكو. وليس هذا مقام إيراد البيانات الاحصائية التفصيلية وانما يعنينا هنا رسم صورة عامة للواقع العربي والتأكيد على بعض سماته المميزة.

طبقا لاحصائيات اليكسو فإن هناك حوالى ثلاثة ملايين تلميذ وتلميذة في المرحلة الثانوية، يبلغ عدد المنخرطين منهم في سلك الدراسة الفنية اقل من ثلاثة ارباع المليون، اي بنسبة تقل عن الربع من اجمالي الدارسين في المرحلة الثانوية. وتتفاوت هذه النسبة من قطر عربي إلى آخر، فبينما تصل الى ٥٢ بالمائة في مصر و٤٥ بالمائة في البحرين فإنها تتدنى الى اقل من ٢ بالمائة في المغرب و٢,٤ بالمائة في الامارات، بينما تتأرجح حول نسبة ٢٠ بالمائة في العراق والصومال وسوريا وتونس. واذا ما دققنا الرؤية لنتعرف على عدد التلاميذ الدارسين في التعليم الفني الصناعي والزراعي تضاءلت الارقام والنسب حتى تصل الى اكثر قليلا من المائة الف تلميذ، اي حوالى ٣ بالمائة فقط من اجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي[٢]، ٩٠ بالمائة منهم في التعليم الفني الصناعي.

والحديث في هموم التعليم الفني الثانوي في مثل هذا الجمع يبدو من سقط القول، فالتربويون من جهة، وقيادات القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة اخرى، يشكون منذ عدة عقود خلت من الخلل المقلق في هيكل العمالة في المجتمعات العربية ومن صغر حجم المستويات الوسطى فيه ومن انعكاسات هذا على اداء هذه القطاعات، ولا حاجة بنا الى مزيد من القول في هذا الشأن. ويكاد ان يكون هناك اتفاق عام على ان القيمة المتدنية للعمل الفني هي السبب الاساسي في هذا الخلل، وان كانت هناك اليوم في بعض الاقطار العربية شواهد على ان عوامل السوق والتي دفعت بأجور الفنيين الى مستويات تفوق بكثير مستويات اجور خريجي الجامعات قد تعمل على تصحيح هذا الخلل، ولو على المدى البعيد[٣]. والحديث في الكَم لا يغني عن النظر في «كيف» التعليم التكنولوجي المتوسط. والمسألة الأولى هنا، والتي تغيب عن البال احيانا هي ان كلفة هذا التعليم اعلى بشكل ملحوظ من كلفة التعليم التكنولوجي العالي لأن احتياجاته من التجهيزات والمعدات اكثر كثافة واقرب إلى حجم المعدات في الوحدات الاقتصادية في قطاعات الانتاج والخدمات. والأمر الثاني هو ان هذا المستوى قد عانى من تقلبات عنيفة في الغالبية العظمى من

---

(١) هناك تفاوتات ملفتة للنظر بين احصائيات المنظمة الدولية والمنظمة العربية، حتى اذا اخذنا في الاعتبار اختلاف التعريفات المستخدمة في جمع البيانات واجرينا التصحيحات اللازمة. ولكن هذا لا يغير كثيرا من الشواهد التي تهمنا في هذا المقام بالذات.

(٢) لا تشمل ارقام المنظمة العربية البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية، والتي قد تزيد هذا العدد ضعفا أو ضعفين.

(٣) كشفت دراسة غير منشورة اجراها الجهاز المركزي للتدريب في مصر (وهي قطر عربي كثيف السكان) منذ عدة سنوات عن احتياجات خطة الإنجاز من العمالة، أن العرض من فئة العمالة الفنية المتوسطة المدربة لا يفي الا بحوالى ٢,٥ بالمائة من الطلب المحلي. ولو أضفنا إلى هذا هجرة العمالة من مصر إلى الخارج منذ وقت اعداد الدراسة، ومع حدوث تغير طفيف في مخرجات اجهزة التعليم والتدريب، فإن هذه النسبة قد تنخفض الى أقل من ١ بالمائة.

الاقطار العربية وما زال حتى يومنا هذا يسلك طريقا متعرجا دون أن تتضح الرؤية في شأنه حتى تستقر اوضاعه وتتحرك في اتجاهات واضحة ومتفق عليها. وكلنا يعلم أن أي قصور في إتاحة هذا المستوى من العمالة بالاعداد والكفاءات المطلوبة، وفي الوقت المناسب، ينعكس مباشرة على قدرات المجتمع وعلى معدلات تقدمه نحو تحقيق اهدافه؛ فالمهمة الاساسية لهذا المستوى هي قيامه بدور الوسيط بين المستوى الاعلى المسؤول عن النظرة الشاملة للعمل وعن تسيير العمل تكنولوجيا واداريا، باعتبارها القيادة المتخصصة ذات الدراية بالعلوم النظرية والقدرة على حل المشاكل، وبين المستوى الادنى من العمالة العادية والماهرة. وهم بهذا ضباط الصف في جيش التنمية وهمزة الوصل بين الجنود والضباط فيه.

أما اذا نظرنا في امر التعليم التكنولوجي العالي - وهو ما نتناوله هنا بإيجاز تاركين امر المناقشة المستفيضة للحديث عن التعليم العالي والبحث العلمي - فإننا نلاحظ ان هناك حوالى ٢٠٠ الف طالب وطالبة في فروع الهندسة والتكنولوجيا والزراعة من مليون وثلث تقريبا من المنخرطين في سلك التعليم العالي، اي ان نسبة دارسي التخصصات التكنولوجية تصل الى حوالى ١٦ بالمائة فقط من اجمالي عدد الدارسين في التعليم العالي. وثلثا عدد المنخرطين في معاهد التعليم التكنولوجي العالي يدرسون في تخصصات هندسية، بينما يدرس الثلث الباقي في تخصصات زراعية. وتختلف نسبة المنخرطين في كل واحد من هذين المجالين من العدد الاجمالي من الدارسين في التعليم العالي اختلافا كبيرا من قطر عربي الى آخر، فبينما يدرس اكثر من الخُمس بقليل دراسات هندسية في كل من العراق وسوريا، فإن هذه النسبة تتأرجح حول العُشر فقط في كل من مصر والكويت وليبيا ولبنان والسعودية، وتتدنى الى اقل من الواحد بالمائة في المغرب. وبالمثل فإن نسبة الدارسين في التخصصات الزراعية تصل الى حوالى ٩ بالمائة من اجمالي الدارسين في التعليم العالي في العراق ومصر، وحوالى ٧ بالمائة في سوريا وليبيا و٢ بالمائة في السعودية.

ومع كل التقدير للجهد الدؤوب للجامعيين لتطوير التعليم التكنولوجي العالي، فما زال امامنا شوط طويل لتحقيق ما نصبو الى تحقيقه استجابة لمتطلبات المجتمع الراهنة والمستقبلية. ويكفينا هنا على سبيل المثال ان نلاحظ ان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة قد انخفضت الى ١:١٠٠ في كلية الهندسة المدنية بجامعة حلب، و١:٦٢ في كلية الهندسة الالكترونية في جامعة المنوفية، ولم تقلّ عن نسبة ١:١٠ الا في اربع كليات اخرى[٤] (من بينها ثلاث يتجاوز اجمالي عدد الطلبة فيها كلها الالف بقليل) وعن ١:٢٠ إلا في خمس حالات اخرى، وذلك من بين واحد وعشرين كلية ومعهدا هندسيا. وفي اجتماع اخير للجنة التعليم الهندسي في اتحاد المهندسين العرب كان الرأي ان غالبية معاهد التعليم العالي لا تخرّج مهندسا ماهرا، اذ انها لا تولي عملية التدريب الاهتمام الواجب، وانها تخرج كوادر لسد الاحتياجات الآنية دون الاهتمام بملاحقة التطورات العالمية، مضيفة ان هناك فائضا ملموسا في بعض التخصصات وندرة في البعض الآخر نظرا لغياب التخطيط الدقيق للقوى البشرية[٥].

وجماع القول في شأن التعليم التكنولوجي هو انه قاصر حتى الان عن توفير الكم المطلوب

---

(٤) انظر بيانات لجنة التعليم الهندسي في اتحاد المهندسين العرب . (غير منشورة) .

(٥) انظر التقرير الصادر عن : المخطط الهيكلي المقترح للتعليم الهندسي في البلاد العربية الذي نظمه اتحاد المهندسين العرب ، الكويت ، ٢١ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . (غير منشور) .

من القوى البشرية اللازمة اليوم في التنمية الشاملة وان هذا القصور ابرز ما يكون في شأن مستويات العمالة الوسطى التي هي عصب العنصر البشري في التنمية التكنولوجية، وذلك فضلا عن الصعوبات التي يواجهها في تطوير اساليب عمله لمواجهة احتياجات المستقبل. ولا يعني هذا اننا نقف موقف المستسلم العاجز ازاء هذه النقائص، بل ان هناك جهوداً كثيرة بذلت، وما زالت تبذل، لتصحيح هذه الاوضاع وتعديل المفاهيم الاجتماعية والقيم السائدة التي تلعب دورا مهما في تقليص حصيلة هذه الجهود. وفي الكثير من الاقطار العربية اليوم تجارب رائدة لسلوك دروب جديدة في التعليم التكنولوجي، فعلى المستوى المتوسط هناك تجارب مدرسة السنوات الخمس التي تشمل مرحلة الدراسة الثانوية والعامين الأولين من الدراسة على المستوى الثالث (العالي)، والمزج بين الدراسة والتدريب في مواقع الانتاج والخدمات، وانشاء معاهد للتعليم التكنولوجي على مستوييه المتوسط والعالي داخل المؤسسات الصناعية الكبيرة (في صناعات الحديد والصلب او الصناعات الكيماوية)، والتوجه المخطط نحو تعديل نسبة المنخرطين في التعليم الثانوي الفني لتتجاوز النصف خلال عدد محدود من السنين. وعلى مستوى التعليم العالي نشهد تطورات جديدة ومفيدة في نظم الدراسات العليا، واهتماما بالتعليم المستمر، وبرفع المهارات وتطويرها، ونشأة العديد من التخصصات الجديدة التي تعكس التطورات التكنولوجية العالمية(٦).

وهناك، الى جانب هذه التطورات في التعليم التكنولوجي المدني، تطورات اخرى في المجال العسكري فرضتها احتياجات الصراع. فلقد بدا واضحا منذ بدء المحاولات الجادة لرفع القدرات الدفاعية العربية في الخمسينات، وبالذات في بعض بلدان المواجهة، ان هناك حاجة الى جهد خاص يصحح الخلل الذي تحدثنا عنه في مخرجات التعليم التكنولوجي. ونشأت في اطار القوات المسلحة مؤسسات للتدريب المهني الموجه نحو متطلبات هذه القوات تخرج فيها عدد كبير من الفنيين على مستوى جيد من الكفاءة والقدرة على الوفاء بهذه المتطلبات، كما انشئت معاهد هندسية عسكرية موازية للمعاهد المدنية زودت القوات المسلحة باحتياجاتها من المهندسين المتخصصين في مجالات الدفاع في البر والبحر والجو. ومع ان هذا التوجه قد ساعد على توفير متطلبات الجيوش العربية باحتياجاتها من التكنولوجيين فقد كان هناك رأي يعارض هذا الفصل بين المجالين المدني والعسكري ويرى فيها هدرا واسرافا يصعب تبريره، وينبه الى ما يحمل في طياته من مثالب اجتماعية قد تكرس انفصالا بين القطاعين المدني والعسكري في المجتمع العربي والذي نعاني من ظواهره اليوم عناءً غير قليل. وهناك اليوم تجربة رائدة في جامعة مؤتة بالاردن للجمع بين احتياجات القطاعين في اطار تربوي واحد. وهي تجربة مثيرة تستحق ان تتابع باهتمام وان تقوّم نتائجها بدقة من كلا القطاعين.

- ٣ -

ولننتقل الآن - بعد هذه المحاولة السريعة لتعريف واقع التعليم التكنولوجي الحاضر وتطوراته - الى صلب موضوعنا وننظر في المهام المتوقعة منه في الصراع، وامكانياته الراهنة في القيام بها. وستتحدد هذه المهام والإمكانيات، كما سبق ان نوهنا في مطلع الحديث، بتحديد الميدان الذي يدور فيه الصراع. وسنركز الحديث هنا على ميدانين رئيسيين، هما الميدان العسكري وميدان التنمية الشاملة للمجتمع باعتبار ان هذه التنمية هي السند الحقيقي للقدرة العسكرية.

---

(٦) لا نتطرق هنا الى ما يجري من تطورات في مجال البحث العلمي في التعليم العالي التكنولوجي.

وربما بدا الحديث في شأن الصراع العسكري في اطار ما جرى في السنوات الاخيرة من تحولات واضحة عن هذا النوع من الصراع، وردّة عن صحوة ما بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر وتحطيم صورة العسكرية الاسرائيلية التي لا تقهر، ضربا من دفن الرؤوس في الرمال، والتجاهل المُدان لواقع يصرخ في وجوهنا بقسوة وتحدٍّ متعجرفين. ولكن اسمحوا لي أن اذكركم ببعض الحقائق المزعجة:

١ ـ إن من بين الدول الخمس في العالم الثالث التي تقع على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢[٧]، أربعة اقطار عربية هي، بالترتيب، سوريا وليبيا والعربية السعودية ومصر، ودولة واحدة غير عربية هي الهند التي تقع في المقام الرابع بين العربية السعودية ومصر.

٢ ـ إن مجموع الانفاق في كل واحدة من هذه الدول قد فاق المليارين ونصف المليار من الدولارات الامريكية.

٣ ـ إن هذه الارقام لا تشمل صفقات الاسلحة للعربية السعودية الخاصة بطائرات الانذار المبكر ونظام الدفاع الجوي المتطور (حوالى ٨ مليار دولار) ودرع السلام (حوالى مليارى دولار)، ولا صفقات الاسلحة السوفياتية لسوريا بعد غزو لبنان، والتي لا يوجد لها تقدير موثوق به، ولا صفقات الاسلحة الامريكية لمصر والتي تتجاوز المليار دولار ولا... ولا... الخ.

٤ ـ إن الانفاق العسكري في العربية السعودية عام ١٩٧٢، أي قبل صفقات الاسلحة الكبرى بسنوات، كان اربع مرات ونصف مجموع الانفاق على الصحة والتعليم معا، وان هذه النسبة في مصر كانت ٢,٢[٨].

٥ ـ إن من بين سبع دول في العالم يتجاوز الإنفاق العسكري فيها عُشر اجمالي الناتج المحلي توجد خمسة أقطار عربية ، بل ان سلطنة عمان تنفق ربع اجمالي الناتج المحلي على الانشطة العسكرية في العامين الاخيرين .

٦ ـ إن الانفاق العسكري في مصر قد استمر في الزيادة بعد توقيع معاهدة السلام بينها وبين اسرائيل.

وليس لي ان اخوض هنا في الاسباب التي تقف وراء هذا التضخم المخيف، بل وربما كان غير المبرر منطقيا في رأي البعض، في الإنفاق العسكري العربي، ولا في مناقشة العقيدة العسكرية التي نبع عنها، وهل ما زالت اسرائيل هي مصدر التهديد العسكري المتوقع ام ان هناك تصورات اخرى لهذا المصدر ؟ الا انني لا املك ان اتغافل عن ان هذه الاسلحة المتراكمة تمثل إمكانية يمكن ان تتحقق، لو اردنا لها ذلك، لتعزيز القدرات العسكرية العربية في مجال الصراع العسكري، ولا ان بناء القدرة التكنولوجية الذاتية شرط اساسي لتحويلها من امكانية محتملة الى واقع ملموس. ومن هنا يأتي اهتمامي بالنظر في امكانيات التعليم التكنولوجي في الاسهام الفعال في الصراع في الميدان العسكري، بل ان لدينا في خبراتنا المباشرة شواهد واضحة على اسهام امكانيات التعليم

(٧) SIPRI, *World Armaments and Disarmament SIPRI Yearbook 1983* (Philadelphia; London: Taylor and Francis, 1983).

(٨) Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures* (U.S.A.: World Priorities, 1974).

التكنولوجي الفعالة في الصراع العسكري. واكتفي منها هنا بالاشارة العابرة الى امرين، اولهما، الابداع التكنولوجي العربي في اختراق الساتر الرملي العملاق على الضفة الشرقية لقناة السويس باستعمال النفث المائي على ضغط مرتفع، وفي تصميم وتطوير طائرات حديثة ومحركاتها المعقدة وانتاجها، وفي انتاج اسلحة ميدانية بطريقة التكنولوجيا العكسية اي المحاكاة (Reverse Technology) في الإنتاج بجهد وطني دون استعانة بالصناع الاصليين لأسلحة اجنبية مجرّبة، وغير ذلك من الامثلة كثير، ليس هذا مجال الخوض فيه. اما الامر الثاني، فهو الدور الحاسم الذي لعبه خريجو الدراسات التكنولوجية في توفير الكوادر القادرة على تشغيل نظم الدفاع الجوي الحديثة المتطورة وادارة اساليب الخداع الالكتروني بمهارة، وتخطيط وتنفيذ عمليات الصيانة والاصلاحات الجسيمة للمعدات وللمواقع (والمطارات بالذات) بسرعة وكفاءة في خضم المعارك. وإذا ما كانت هذه الامثلة تأتي من بعض اقطار المواجهة لاسرائيل، فإنما يرجع هذا الى انها هي التي، قُدّر لها، او اختارت، ان تصطلي بنار المعركة عام ١٩٧٣. وكلنا نشاهد يوما بعد يوم كيف يتحول الصراع العسكري في العالم الى تنافس على تطوير تكنولوجيات ومعدات بالغة التعقيد قائمة على احدث الانجازات العلمية، وكيف تتزايد بحدة متطلبات الدراية التكنولوجية في افراد القوات المسلحة وقادتها ، وكيف يقتضي هذا مستويات من التطور والكفاءة في التعليم التكنولوجي لتوفير هذه الدراية في قاعدة عريضة من الشعب .

إلا أن الأمر الأهم من هذا كله في نظري هو أن الاستمرار في السياسة التي درجنا عليها منذ عشرات السنين في بناء القدرة العسكرية والتي تقوم على استيراد السلاح لا يمكن ان توفر لنا وقت الشدة احتياجاتنا عندما تقع الواقعة وتصبح المقدرة على تعويض الخسائر واستيعاب الخبرات القتالية وتطوير السلاح طبقا للدروس المستفادة منها هي اساس المقدرة على مواصلة المواجهة العسكرية وحسمها لصالحنا. ولست اتصور، بأي قدر من الخيال المسرف في حسن النية، أن تستمر خطوط امدادنا الخارجية بلا عوائق لو أرادت مصادر امدادنا بالعتاد العسكري للمواجهة العسكرية مع اسرائيل ان تتوقف. وهنا تصبح القدرة الذاتية على توفير حد ادنى من استمرار رفد القوات المسلحة باحتياجاتها في اطار الافق الزمني المتصور لفترة اشتعال القتال شرطا لازما لتحقيق الهدف من المواجهة في ميدان الحرب. ولنا في عدونا اسوة وعبرة، فقد ركز اهتمامه منذ ان نشأت اسرائيل على الانتقال التدريجي المبرمج من استيراد السلاح، الى تطويره، الى تصميم اسلحته الخاصة به والمناسبة لعقيدته العسكرية. وعزز الوقع القاسي لمتطلبات هذه السياسة على اقتصاده بالاهتمام بتصدير سلاحه المتطور والمبتكر الى الكثير من بلاد العالم النامي، بل وحتى المتقدم صناعيا. وكانت القدرات العلمية ـ التكنولوجية الذاتية لمراكز التعليم والبحث التكنولوجي هي التي وفرت الكوادر البشرية التي حققت هذه الانجازات.

وتبقى بعد هذا مسألة اخيرة تقودنا بشكل منطقي الى ميدان التنمية الشاملة للمجتمع، الا وهي قدرة المجتمع على استيعاب عطاء العلماء والتكنولوجيين وتحويله الى واقع مؤثر في ميدان المواجهة العسكرية. إنه بدون القاعدة الصناعية العريضة والعميقة، بدءاً من الصناعات الاساسية التي تعتمد الى اقصى حد ممكن على الموارد الطبيعية العربية ووصولا الى التكنولوجيات الراقية المعقدة يكون قيام الصناعات الحربية في بلادنا ضربا من بناء ناطحات السحاب فوق الرمال المتحركة. وبدون اقامة القاعدة التكنولوجية الوطنية التي تفطم الصناعة العربية عن غذاء امهاتها صاحبة التكنولوجيات التي تقوم عليها هذه الصناعة تبقى كل منشآتنا الصناعية اقنانا

اسيرة وتابعة لاصحاب هذه التكنولوجيات، عاجزة عن تطوير نفسها والوفاء بالشكل الأمثل بمتطلبات مجتمعاتها. وليس هذا مجال الاسهاب في رسم مداخل تحقيق شيء من هذا في الوطن العربي، ولا تعريف متطلباته أو آفاقه الزمنية، وهذه كلها امور عالجتها - وعالجها غيري - في مناسبات اخرى غير قليلة[٩]. والذي يعنينا هنا هو أن الصمود في ميدان الصراع الحضاري يعتمد هو ايضا على اقامة هاتين القاعدتين الوطنيتين، الصناعية والتكنولوجية، والتنبه الى انهما لا يعنيان الشيء نفسه، وان قيام الأولى لا يعني وحده قدرة تذكر في الصراع الحضاري ما لم يصاحبه سعي لقيام الثانية، وإن طال الامد به. والأمر ليس ايضا امر انغلاق على النفس وانعزال عن العالم، وإنما هو التبادل: أخذاً وعطاءً للسلع والتكنولوجيات من موقع قادر ومتكافىء، يعرف ما نريده ويعرف كيف نحصل عليه بأفضل الشروط والضمانات ويعرف كيف يعرض ما لديه في السوق العالمية، ليحصل منه على العائد الأمثل وبما يضمن مصالحه وحريته.

وخلف كل هذه المتطلبات يقف مرة اخرى شرط توفير القدرات البشرية اللازمة لاقامة الحشد الكبير من المؤسسات الوطنية الانتاجية والتكنولوجية بكل انواعها ومستوياتها ولإدارتها بكفاءة ووعي، وفي استجابة سريعة ومؤثرة، لما يجري في العالم من حولنا، وبالذات في التحولات في مسار الصراع وآلياته. ومن ثم، يبرز دور التعليم التكنولوجي ومسؤوليته في توفير هذه الكوادر الوطنية بالكم المطلوب والكفاءة المنشودة وفي الوقت المناسب، ودون هذا مشاق كثيرة لا يصح ان نقلل من شأنها، إنما علينا أن نذكر ان اعداد البشر لا يتم في يوم وليلة، ومهما كان مستوى الانفاق وصدق العزيمة، بل ان له آفاقه الزمنية الدنيا التي لا يمكن، ولا يجوز، التقليل من اهميتها او القفز فوقها.

واخيرا، فإن الأمر لا يجب ان يتوقف عند اكساب هذه الحشود من الشباب العربي المعارف العلمية والتقنية والادارية اللازمة لاداء المهام المطلوبة منها، وانما يتعداه الى ما هو اهم واخطر، الا وهو اكسابها القوى المعنوية والصلابة الفكرية التي ترد اليها الثقة بالنفس والانتماء الاصيل للوطن والاهل والدافع الذاتي للعطاء للمجتمع بإخلاص وتواصل بلا حدود. والأمر هنا ليس امر التعليم والتربية وحدهما بل يتعداهما الى ما يجري في المجتمع من ممارسات هي التي تكسب الفرد احساسه بالمواطنة وتضمن عطاءه. وهذه مسألة، وإن كانت خارجة عن اطار موضوعنا، إلا انني ارى من الضروري الاشارة اليها، ولو اشارة عابرة، حتى لا يكون حصاد جهدنا في اعداد هذه الاجيال من الشباب هو الهجرة الى مواقع العمل خارج الوطن العربي سعيا وراء تحقيق الذات مهنيا وشخصيا، حتى ولو انتهى بهم الأمر الى العمل في دول ومؤسسات تدعم الجانب الاخر في الصراع بعطاء هذا الشباب الذي تحملنا عبء تنشئته وتعليمه، فنكون بهذا قد اسهمنا بدورنا في دعم عدونا وتقليص قدرتنا على مواجهته في الوقت نفسه.

- ٤ -

وفي الجزء الأخير من حديثي أخرج عن الاطار المرسوم له لأتطلع الى المستقبل في محاولة لازاحة قدر، ولو ضئيل، من كآبة الظلمة الحالكة التي تغمرنا في السنوات الاخيرة وتعبيرا عن

---

(٩) انظر مثلاً، اسهام الكاتب في: الحلقة النقاشية السنوية لمعهد التخطيط العربي، ٤، الكويت، ١٩٨١ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ج ٢: **التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده**.

اقتناعي بأننا بحاجة الى كل جهد وفكر، وفي كل ميدان، لتأكيد معنى الصراع ـ لا المنافسة ـ وبأن الكيان الصهيوني يفتقر اساسا الى مقومات الدولة الاساسية وان الزمن في صالحنا لو اننا احسنا استخدام الفرص التي يتيحها لنا ولم نُلق اسلحتنا في تعجل يائس لتسوية منقوصة لن تأتي، إلا ان تكون استسلاما مشينا. ويعنينا هنا بالطبع الحديث في شأن التعليم التكنولوجي وما يقتضي الأمر من جهد لتطويره او تثويره ليلعب دوره في الصراع في المراحل القادمة. ولن اثقل عليكم هنا، وأنتم أهل الخبرة والمعرفة بمشاكل التربية بصنوفها والتعليم في مختلف اشكاله، بترديد ممل «لوصفات» تقليدية طرحت مرات ومرات في لقاءاتنا العربية وفي المحافل الدولية حتى مجّها السمع وفقدت مصداقيتها. ولن أنزلق الى وهدة الاشارة بما يجب، وما لا بد منه، وما ينبغي، إلى آخر العبارات الملزمة للغير والتي تتصدر هذه الوصفات المألوفة. وانما اريد ان اشير الى امرين يمكن ان يلعبا دورا مهما في ادارة الصراع في السنوات القادمة، لأن للتعليم التكنولوجي دورا فيهما، ولأنهما ايضا سينعكسان عليه.

والأمر الأول هو أننا في صراعنا مع إسرائيل ما زلنا دون المستوى اللازم في جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص ما وراءها من حقائق خفية عن العدو الذي نتصارع معه . والمعلومات اليوم مورد ، مثله كمثل الموارد الطبيعية ، يمكن تسخيره في خدمة أهدافنا لو أننا عرفنا السبيل إلى تحقيق ذلك . وهي مورد ذو صفات شاذة تختلف عن صفات الموارد الطبيعية . وهي بعد هذا يمكن أن تكون مصدر قوة في واقع تكنولوجي جعل من محاولات إخفاء المعلومات أو تمويهها ضربا من المستحيلات . ولست أعني هنا الحديث عن جهود الاستخبارات العربية ، عسكرية وغير عسكرية ، ولست أنكر أنها قد حققت قدرا من التقدم والنجاحات كان من بينها كسر شيفرة الخصم في وقت ما . ولا أتجاهل جهد المؤسسات الفلسطينية بالذات في متابعة ما يجري على الجانب الآخر وتحليلها ونشرها ، وإنما أعني أمرين : أولهما أن الوسائل التكنولوجية لجمع حشد ضخم ومتباين من المعلومات عن كل جوانب حياة العدو ونشاطاته قد تطورت تطورات جذرية وخطيرة في العقدين الأخيرين وأن أمامنا شوطا طويلا لملاحقة هذه التطورات واستخدامها لصالحنا استخداما مستقلا ، لا تابعاً يتلقى ما يتفضل علينا به طرف ثالث من معلومات قد تكون مشبوهة أو قد تأتي في غير موعدها . ويتضمن هذا بناء قدرتنا على تمحيص المعلومات الفجة التي تتجمع لدينا واستخلاص الحقائق الكامنة وراءها بحد أدنى من الدقة . ولنذكر هنا أن هناك فيضا عارما من المعلومات متاح وفي متناول اليد لو عرفنا مكانه وسبل الحصول عليه ، وإنما المسألة المهمة هنا هي أن نمتلك وسائل تجميعه تجميعا منهجيا وتحليله تحليلا سليما ، ثم استرجاعه في الوقت المناسب وبالشكل المناسب ليكون أساسا لاتخاذ القرار الرشيد . ومجال جمع المعلومات هنا ليس قاصرا على الميدانين السياسي والعسكري . وأنتقي منه بالذات مجال المعلومات التكنولوجية وما يمكن أن نسميه الاستخبارات العلمية ـ التكنولوجية والذي أصبح منذ الحرب العالمية الثانية مجالا لصراع قاس ومريع بين الدول ، وبالذات بين الكتلتين الشرقية والغربية . ولقد قدّر لي في وقت ما أن أرى من خلال التجربة المباشرة القفزات التي يمكن أن يحققها مثل هذا الجهد في رفع قدراتنا التكنولوجية والإنتاجية في مجالات التنمية المدنية والقوة العسكرية . إن اكتساب شيء من هذه القدرة سيثري مضمون التعليم التكنولوجي ، من ناحية ، ويتطلب منه أن يكسب خريجيه خبرات كافية لاستغلال مورد المعلومات في تطوير قدراتنا الذاتية التكنولوجية من جهة أخرى وهو سيؤدي في النهاية إلى تناسق مضمون هذا التعليم مع احتياجاتنا ، ويفطمه عن استخدام مضامين أجنبية

مستوردة من مجتمعات ذات توجهات واحتياجات مختلفة ليصبح عربيا مستقلا في اهتماماته ومضامينه وأساليبه .

أما **الأمر الثاني** الذي أود أن أنوه به فهو تلك الظاهرة الحضارية التي أخذت تتشكل منذ بداية العقد الماضي على هيئة عدد من التكنولوجيات الجديدة مثل الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية واستخدامات الفضاء، التي يُجمع العالم الآن ، غنيّه وفقيرُه ، على أنها تمثل نقلة نوعية في شكل الحضارة كما عرفناه حتى الآن . ولن أخوض هنا في تحليل هذه الظاهرة ومناقشة آثارها الاجتماعية والسياسية والعسكرية ، وإنما أشير إلى أن عدونا مهتم بامتلاك ناصية هذه التكنولوجيات وأن له فيها إسهامات رائدة ومشهودة ، وأنه حريص على تطويعها لخدمة أغراضه المدنية والعسكرية . ولم تنعكس هذه التحديات الجديدة بعد بشكل واضح على التعليم التكنولوجي في الوطن العربي . وفي تصوري ، كما في تصور كثيرين في العالم الثالث ، أنها ـ ومع ما تحمله من تهديدات ونذر بقلقلة النظام الدولي السائد والذي نشكو من إجحافه بحقوقنا في اتجاهات تزيد من هذا الظلم ـ تحمل في طياتها أيضا فرصا نادرة لتحقيق طفرات نوعية في التنمية الشاملة . ولا تملك الدول النامية ، في اقتصاد عالمي تتبادل فيه المصالح ، أن توقف غزو هذه التكنولوجيات الجديدة ، فهو أمر لا مفر منه . وليس أمام الدول النامية إلا أن تسلك أحد طريقين ، أحدهما موقف « رد الفعل » للأحداث والتطورات والتعديل المستمر لمواقفها في عالم متغير ، والآخر أن تكتسب رؤية متعمقة في كنه هذه التكنولوجيات وأن تطور قدراتها على تطبيقها تطبيقا هادفا لتحقيق رغباتها . وقد يكون من الحكمة السير في الطريقين معا في بداية الأمر ، إلا أن الأمر يحتم تحويل هذا التحدي إلى فرصة جديدة لبلوغ الأهداف ، إذا ما أريد للدول النامية أن تتعامل مع هذه المستحدثات كإمكانية جديدة لبعث الحياة في جهد التنمية المتعثر حاليا وتنشيطه . إلا أن تحقيق قدر من الوضوح في شأن هذه التعميمات يقتضي وجود نظرة جديدة وأساليب عمل غير تقليدية والتزاماً قويا من صانعي القرار على أعلى مستوياتهم ، لا يكفي فيه مجرد تعريفهم بهذا الوجه الجديد للإشكالية التكنولوجية . والدعوة إلى هذه الرؤية وتلك الأساليب تجيء في وقت نشكو فيه من ضعف الأجهزة العلمية ـ التكنولوجية ، ومما نعانيه من حرمان لمتطلبات ضرورية لمواجهة تحديات الماضي القريب . ولنلاحظ أيضا ونحن نحاول تلمس الطريق للتعامل مع تحديات المستقبل ، تفاوت الإمكانيات المادية والبشرية ومستويات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية والتطور في نظم التعليم . إن هذا التفاوت يعني أن كلّ دولة ستسلك مسلكا خاصاً بها في معالجة الأمر ، وهي تحدد نقطة البدء ودرجة التعمق في إدخال هذه التكنولوجيات ، والمصادر التي ستأتي بها من الخارج ، ووسائل استغلالها ... الخ . إلا أنه أيا ما كان مستوى التنمية ، فإن هناك حدّاً أدنى من الكفاءة في التعامل مع هذه التكنولوجيات في آفاق زمنية واقعية من خلال مجموعات وطنية تشكل لهذا الغرض[١٠] . ونستطيع أن نشخص بشكل عام ثلاثة مستويات لهذه الكفاءة على النحو التالي :

ـ **المستوى الأدنى** : والذي يكون التركيز فيه على الدراية بهذه التكنولوجيات ومتابعة تطوراتها وتطبيقاتها وتعريف الاحتياجات الوطنية وأولوياتها واكتساب القدرة على التمحيص والانتقاء والتفاوض والاستغلال لها في إطار القرار الوطني المستقل .

---

(١٠) لمعالجة اكثر تفصيلا، انظر اسهام الكاتب في: المؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية، ٥، عدن، ١٩ ـ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٥.

ـ **المستوى المتوسط** : والذي نضيف فيه إلى ما سبق القدرة على تطويع هذه التكنولوجيا ، وربما الابتكار فيها ، دون اكتمال متطلبات استغلال هذا الابتكار استغلالا اقتصاديا .

ـ **المستوى الأعلى** : والذي تتوفر فيه أيضا القدرة على تصميم وتصنيع المعدات وتسويقها والدخول في حلبة المنافسة الدولية في هذا المجال .

ولنتذكر في نهاية الأمر أن المسألة لا يجري علاجها كلها في إطار مؤسسات التعليم التكنولوجي ، وإنما نحن ننظر في دورها في هذا في إطار منظومة وطنية أو قومية أكبر ، تتعامل معها هذه المؤسسات من خلال علاقات تتفاوت في قوتها وسلاستها ، أو في ضعفها وانعدامها ، من قطاع إلى آخر ، ومن بلد إلى آخر .

إن المهمة الأولى للتعليم التكنولوجي ـ في تصوري ـ هي الإسهام إسهاما جادا وسريعا في تحقيق المستوى الأدنى من الكفاءة في مواجهة التقدمات التكنولوجية (مستوى الدراية والمتابعة والتحليل للتعرف على المدخل المناسب للاحتياجات الوطنية) وتحقيق هذا المستوى يتطلب عملا جماعيا متعدد التخصصات تشترك فيه القدرات التعليمية من أقسام وكليات تكنولوجية في معاهد ، وجامعات مختلفة ، مع قدرات أخرى خارج مؤسسات التعليم التكنولوجي في فرق دراسة وتحليل التطورات السريعة في هذه التكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها الجديدة التي تظهر في تواتر غير عادي . وحصيلة مثل هذا الجهد هي اقتراح البدائل المثلى للاستفادة منها وذلك على هيئة برامج عمل وخطط تنفيذ توضح أهداف كل منها وآفاقه الزمنية ومتطلباته من الجهد والبشر والمال وأسلوب متابعة التنفيذ وتقويم الأداء ، حرصا على تحقيق الاستفادة منها ، ومع توضيح مزايا ومثالب كل واحد من هذه البدائل .

والمهمة الثانية التي تستنير بنتائج المهمة الأولى هي تخطيط المناهج والمقررات وبدء دراسات في تخصصات جديدة . وسيتطلب هذا توفير القدرات البشرية المؤهلة لتنفيذ هذه المهمة ، بالأعداد المطلوبة ، والتأهيل المناسب ، في الوقت المتناسق مع الآفاق الزمنية للبرامج والخطط ، واستخدام ما تتيحه هذه التكنولوجيات نفسها من إمكانيات جديدة في طرق التعليم ، وبالذات في استخدام الحاسبات في العملية التعليمية .

ـ ٥ ـ

إن المجتمعات العربية مجتمعات صغيرة السن ، يمثل الأطفال واليافعون أكثر من نصف عدد سكانها . وهؤلاء هم بحكم التعريف ، أصحاب المستقبل الذي سيُحسم فيه الصراع لمصلحة طرف أو آخر ، وهم أيضا صانعو هذا المستقبل . وإذا ما كانت رؤية جيلنا قد اختلطت ، وإمكانياته قد تشتتت ، فلا يحق لنا أن نحكم على هذه الأجيال القادمة بأن تسير وراءنا ، وإن كانت بالضرورة ستتحمل وزر أخطائنا . فدعونا نحاول ، على الأقل ، أن نتيح لهم فرصا أفضل لاكتساب ما نفقده اليوم من قدرات لإدارة الصراع ببراعة وكفاءة ، وأن نقيهم شر روح اليأس والانهزامية التي تستشري في أوصالنا ، ولنتطلع في ثقة مبرَّرة إلى أن يكونوا أسعد منا حظا ، وأكثر توفيقا في تحقيق ما قصرت جهودنا ، وعجزت عزيمتنا ، عن بلوغه □

موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي

د. وليد سليم عبدالحي

استاذ جامعي ـ الجزائر.

أولاً : مقدمة البحث

تثير الدراسات التي تناولت الصراع العربي الاسرائيلي سلسلة من الموضوعات ذات السمة التكتيكية او الاستراتيجية، بيد ان الغلبة فيما يبدو لي للسمة الأولى وان حظيت الأخرى ببعض الاهتمام فإنه يتمحور حول جوانب سياسية او عسكرية او اقتصادية صرفة بينما نسبة ما يثار من الزاوية الاجتماعية يقل كثيراً، ويكاد الجانب التربوي ان يكون معدوما الا من دراسات متناثرة لها طابع وصفي بحت.

واذا كانت القضية التربوية في الصراع العربي الاسرائيلي تمثل بعدا استراتيجيا يحدد اطار حركة الاجيال القادمة في مواجهة هذا الصراع فإن المدرسة العربية يفترض لها ان تكون بؤرة تشكيل توجهات قطاع عريض من المجتمع ازاء ازمة تلقي بظلالها على جميع جوانب الحياة العربية، ومن هنا نشأ اهتمامي بهذه الزاوية من زوايا الصراع.

ثانياً: مادة البحث

يمثل الكتاب المدرسي ـ في تصوري ـ إحدى الادوات التي تساهم في تشكيل التوجهات القومية لمجتمع معين، وقد تنبهت اليونسكو لدور الكتاب المدرسي في اطار اهتمامها بالعوائق التي تحول دون التفاهم الدولي او الادوات التي تؤجج التنازع بين المجتمعات، وحاول بوخاناف وكانتربل في هذا السياق أن يجيبا عن تساؤل عنونا به دراستهما «كيف ترى الأمم بعضها (How nations see each other) ، وتوصلا الى ان الصورة الذهنية لدى شعب معين عن شعب آخر هي نتيجة وليست سببا في شكل العلاقات بينهما[١].

(١) James Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations* (Philadelphia: J.B. Lippincott, 1971), pp.221- 222.

ومع اقراري بـأن اي كتاب يستخـدمه الطـالب في المدرسـة سيساهم بـدرجة او اخـرى في تشكيل توجهاته ـ الادب ـ الدين ـ اللغة الاجنبية... الخ ـ إلا أنني قصـرت دراستي على مـادتي التاريخ والجغرافيا لاعتبارات منهجية وعملية، اما المنهجية فتتمثل في اعتقادي بأن هاتين المـادتين تقدمان القضية الفلسطينية بشكل مكثف ومنظم واكثر شمولية من غيرهما الى جـانب مخاطبتهمـا لعقل المتلقي اكثر من وجـدانه دون أن يعني ذلـك انكاري لـدور المواد الأخـرى كما اسلفت. امـا العملية فهي صعوبة الحصول على كل الكتب وقراءة محتوياتها وتحليلها لا سيما تلك التي تخاطب الوجدان.

ثالثاً: منهجية البحث

لجـأت في بحثي هذا الى تحليـل المضمـون«Content analysis»مستخـدمـا كتب التاريـخ والجغـرافيا في كـل من الاردن ـ بلد مـواجهة ـ والكـويت بلـد نفطي وفي خط المـواجهـة الثـاني، والجـزائر ـ قطـر ذي تقاليـد ثوريـة ولكنه بعيـد جغرافيـاً عن ميدان الصـراع، واستعنت ببعض الاطلالات على المواد في كل من سوريا ومصر واليمن الديمقراطية ولكن دون الوصول لدرجة المسـح الشامل للاقطار الثلاثة الاخيرة[٢].

ومن السهل الحصول على كثير من المستندات، بيد ان تـأويل هـذه المستندات لا سيمـا اذا ارتبطت بظاهرة سياسية معقدة يبقى في اغلب الاحيان، ولعدم توفر الاداة المناسبـة، سطحيا. لـذا فإن تحليل المضمـون يستهدف ادخـال المزيـد من الدقـة والتنظيم في عملية استثمـار هذه المـواد المستندية، وقد تعرض هذه التقنية بشكل بدائي فتبدو كما لو انها مجرد عملية عد احصائي لعـدد المـرات التي استخدم فيهـا تعبير مـا او عدد الاسطـر المخصصـة في كتـاب أو صحيفـة... الـخ، وصحيح ان عملية العد تمثل احد المظاهر الاساسية من مظاهر هذه التقنية غير انها ليست غاية في حد ذاتها، اذ انها تجد مبـرراتها في الفكـرة القائلـة بأن الـرموز المستخـدمة تمثـل افضل تمثيـل مشاغل جماعة ما او نظام القيم الذي تدين به. وهنا يندمج تحليل المضمون في عملية تأويـل تحول دون اعتباره مجرد ترجمة محض ميكـانيكية للخصـائص التي تشتمل عليهـا المستندات مـوضوع البحث، لا سيما وان هذه الطريقة تبعـد العامـل الشخصي في التحليل اكثـر من غيرهـا، وان كانت تفـرض قيودا لا وجـود لها في الادوات الأخـرى، ومهمتها، في تصـوري، هي تحسـين الافتـراض وتدعيم التفسير وليس التفسير النهائي، «فازدياد استخدام كلمات الوطن، الدولة، العائلـة في الصحف المحلية السوفياتية عام ١٩٤٠ كان مؤشرا مساعدا على معرفة توجه معين»[٣] دون الاكتفـاء بهذه الـدلالة لإدراك مـا يجري.

---

(٢) الكتب المـدرسيـة في مـادة التـاريـخ والجغـرافيـا في كـل من الاردن ، سـوريـا ، مصر ، الكـويت ، اليمن الديمقراطية والجزائر . ويلاحظ هنا : ١) ان استخدام هذه الكتب في التحليل متفاوت زمنياً ، اذ ليست كلهـا صادرة في العام نفسه ولم يجر تحليلها في العام نفسه . كذلك ان مجموع الكتب هو ٨٤ كتاباً ، حصلنا على ٧٦ منها .

(٣) جان مينو ، **مدخل الى علم السياسة** ، ترجمة جورج يونس (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٦٧) ، ص ٢١٩ .

وبإيجاز، انها اداة تسعى الى تحويل الدلالات المستخلصة الى مقادير مرقمة اذا كان ذلك ممكنا، ويرجح عدم فصل النتائج عن بيئتها حتى لا يصبح النقد القائل بأن هذا التحليل يجرد الظاهرة من طابعها الكيفي... انها تسمح للباحث بأن يعبر بتعابير اكثر دقة، نسبيا، عن مفاهيم يستشعرها او يحصل عليها بطريقة غامضة اثر قراءة عادية.

ولكني ادخلت تعديلا شكليا على هذه التقنية، فبدلا من استخدام الارقام استخدمت الصفات وصنفتها على اساس رقمي، فبدلا من كتابة ١٠ او ٥٠٠ نكتب قليل... كثير، شديد، واضح، غامض.. الخ، وانطلاقا من كل هذا حاولت الوصول الى عدد من الفرضيات ـ لا اقول النتائج ـ لأن هذه التقنية لا تطمح الى التفسير النهائي، وسوف أشرح دلالات الصفات عند كل جدول من الجداول المستخدمة.

ملاحظات اولية

١ ـ ان تدريس مادتي التاريخ والجغرافيا في الاقطار ميدان البحث يبدأ من الصف الخامس الابتدائي ـ او ما يوازيه... الأول المتوسط... الخ ـ حتى السنة النهائية اي الثالثة الثانوي وان كانت بعض المدارس الجزائرية تتضمن سنة اضافية.

٢ ـ ان بعض الاقطار لا تلجأ الى الكتاب المدرسي، بل تزود المدرس بمنهاج معين يقوم بتغطيته بجهوده الخاصة.

٣ ـ ان قياس دور المدرس ومدى ما يضيفه من معلومات الى جانب المادة المكتوبة مسألة لم ادرجها ضمن البحث لصعوبة قياسها رغم اهميتها.

رابعاً: فرضيات الدراسة وتطبيقها على ميدان البحث

١ ـ الفرضية الأولى

إن درجة التباين في التوجهات السياسية بين النظم السياسية العربية لا تنعكس على درجة التباين في الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

تفسير الفرضية

يبدو ان التباين الايديولوجي او التوجه العام لسياسة كل من الاردن ومصر وسوريا واليمن الديمقراطية والكويت والجزائر مسألة لا تحتاج الى عناء كبير لاكتشافها، ولكن هل ينعكس ذلك على حجم المادة التي تدرس في مدارس هذه الاقطار فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟

التطبيق

جدول رقم (١)
درجة الاهتمام بالقضية الفلسطينية

البلد	حجم ما كتب عن القضية الفلسطينية قياسا لحجم المادة في كل السنوات الدراسية	ملاحظات حول الفترة اللاحقة
الاردن	ضعيف	دون ٨٪
الجزائر	ضعيف جدا	دون ١,٥٪
سوريا	ضعيف جدا	دون ١,٥٪
الكويت	ضعيف جدا	دون ١,٥٪
مصر	ضعيف جدا	المنهاج المستخدم قبل كامب ديفيد.
اليمن الديمقراطية	ضعيف جدا	دون ١,٥٪
المعدل	ضعيف جدا	دون ١,٥٪ (بدون الاردن)

التحليل

(١) يدل الجدول السابق على ان خمسة بلدان من اصل ستة كان حجم ما يدرس فيها عن القضية الفلسطينية يندرج في خانة «ضعيف جدا»، فإذا علمنا ان معدل صفحات كتب «التاريخ والجغرافيا» في جميع المراحل هو (٣٠٠٠) صفحة تقريبا في القطر الواحد ندرك الحجم الذي تحظى به القضية الفلسطينية، مع ملاحظة ان بعض هذه الاقطار تصل النسبة فيها الى ٠,٢ بالمائة.

(٢) ان زيادة نسبة المخصص للقضية الفلسطينية في الاردن هو ناتج عن اعتبار هذا القطر للقضية الفلسطينية كأحد جوانب تاريخه الذاتي، اي يختلط تاريخه بالازمة الفلسطينية، اذ تبين من الدراسة ان تاريخ او جغرافية كل قطر يحظى بالاهتمام الاكبر، ومن هنا جاءت الزيادة في حجم المادة في المنهاج الاردني.

(٣) ان درجة الاهتمام تتساوى الى حد ما بين الاقطار على اختلاف ايديولوجياتها وعلى اختلاف موقعها الجغرافي، كبلد مواجهة او بلد خط ثانٍ أو ناءٍ عن منطقة الصراع.

(٤) ان الكتب التي اجريت عليها الدراسة لا تشتمل على اية مراجع يعود اليها الطالب ليكمل معرفته بجوانب القضية او لتثير فضوله في معرفة المزيد منها، الامر الذي قد يعني ان الطالب لن يحصل عقب تخرجه على المزيد من المعلومات المنظمة والعلمية عن هذا الصراع، وبالتالي تخريج مئات الالاف سنويا من الطلاب الذين يجهلون قضيتهم الى حد بعيد، ولا يبدو لي ان الصحافة وادوات الاعلام الأخرى تستطيع سد هذه الثغرة.

(٥) ان الاردن هو القطر العربي الوحيد الذي خصص كتابا لمادة القضية الفلسطينية.

٢ ـ الفرضية الثانية

ان الاهتمام بتطورات القضية الفلسطينية يتناقص كلما اقترب العرض التاريخي من الفترة المعاصرة او كلما اقترب العرض الجغرافي من التطورات المعاصرة التي غيرت الخريطة.

تفسير الفرضية

اذا افترضنا ان الازمة الفلسطينية بدأت عام ١٨٩٧ وهو التاريخ الذي اعتمدته بشكل اساسي معظم الكتب المدروسة، فإن العرض يستمر متواصلا حتى عام ١٩٤٧ ثم يخفت تدريجيا ليتلاشى عند عام ١٩٦٧ (اي قبل ١٨ سنة من الآن ١٩٨٥).

التطبيق

جدول رقم (٢)
درجة الاهتمام بالفترة المعاصرة من القضية الفلسطينية

البلد	حجم وقائع ما قبل ١٩٤٧ قياسا لحجم ما كتب عن الفترة اللاحقة(*)	ملاحظات
الاردن	اكثر من ثلاثة اضعاف	مادة التاريخ العربي افضل من مادة القضية الفلسطينية.
الجزائر	اكثر من تسعة اضعاف	تنتهي عند عام ١٩٦٥.
سوريا	اكثر من الضعف	تتمركز حول عام ١٩٦٧.
الكويت	اكثر من الضعف	تنتهي حتى ١٩٨٠ تقريباً.
مصر	اكثر من اربعة اضعاف	تتمركز حول عام ١٩٦٧.
اليمن الديمقراطية	اكثر من الضعف	١٩٦٧.
المعدل	اكثر من الضعف	

(*) اي ان حجم ما كتب عن الفترات السابقة لعام ١٩٤٨ يساوي اكثر من ضعف ما كتب عن اللاحقة .

التحليل

(١) تدل سنوات تأليف هذه الكتب على انها وضعت في اعوام تالية لعام ١٩٦٧، وان كان بعضها لا يحمل تاريخ اصدار الكتاب، كما ان بعضها يحمل عنوان التاريخ المعاصر او تاريخ

العرب المعاصر او تاريخ العرب الحديث والمعاصر الخ، وهو امر يتنـاقى مع نمط المـادة المعروضـة، وان كانت درجة الاهتمام بالاحداث المعاصرة قد تفاوتت، فهي في الكويت اكثـر من الضعف ولكنها في الجزائر اكثر من تسعة اضعاف لصالح الفترات السابقة على عام ١٩٤٨.

(٢) ان انحسار التحليل والعرض كلما اقتربنا من الفترة المعاصرة، يثمر عدة ملاحظات:

ـ الحرج الذي يواجهه المؤلف او تواجهه لجنة التأليف من الخوض في القضايا المعاصرة، لا سيمـا وان المؤلف ـ كما قيـل لي من بعضهم ـ لا يعرف رأي السلطـة فعلا في مـوضوعـات معينة لينسج على منوالها، الى جانب ان السلطة نفسها لا تولي مسألة كتابة التاريخ المعاصر تلك الأهميـة التي تستحقها، وهنا نلاحظ ان الكويت تميزت عن غيرها ايجابيا في هذا المجال.

ـ ان الطالب العربي سيجـد صعوبـة في الربط بـين المقدمـات والنتائـج في حركـة الصراع العربي الاسرائيلي نتيجة انقطاع التواصل في المادة المعروضة او التي يتلقاها، فهـو لا يستطيع ان يجيب عن ما يدور في ذهنه من تساؤلات مثـل: لماذا تعـددت المنظمات الفلسطينيـة؟ لماذا تصـاعد الدور الامريكي في المشكلة؟... الخ.

ـ ان ما يعرفه الطالب عن الهجرة اليهودية قبل عـام ١٩٤٨ يزيـد كثيرا عن مـا يعرفـه عن الهجرة بعدها او منذ عـام ١٩٧١، وبالتـالي سيكون عـاجزا عن ادراك مـدى استمرار الخطـر أو توقفه، بل ان مادة الجغرافيا لا تركز على توضيح المناطق الجغرافية التي اصبحت مركز الصـراع في الفتـرة الحاليـة، فمن بين ٤١ كتـاب جغرافيـا وردت اسماء مثـل الجليل، نهـر الليطاني، غـور الاردن، هضبة الجولان، بشكل عابر، لا يزيد في بعض الاحيان عن مرة واحدة، خاصة اذا اخـذت القياس على اساس استبعاد المنطقة التي تخص القطر موضع الدراسة، اي ان تحصي عدد مرات ورود اسم الجليل في غير الاردن او سوريا وهكذا... الخ.

٣ ـ الفرضية الثالثة

ان حجم ما يقدم عن القضية الفلسطينية يتقارب مع حجم ما يقدم عن مـوضوعـات اخرى بغض النظر عن اهميتهـا .

تفسير الفرضية

فمثـلا لو اخـذنا مـا كتب في التاريـخ المعاصر ـ الجـزائر ـ السنـة النهـائيـة عن القضيـة الفلسطينية سنجده في حدود ١٢ صفحة (حذفنا صفحة الاسئلة) وهـو تقريبـا بحجم ما كتب عن فيتنام، او تطور امريكا بعـد الحرب العـالمية الثـانية، وأقـل من حضارة افـريقيا السـوداء (٢١ صفحة)، ولو طبقنا هذه المسألة على بقية الاقطار سنجد الى حد كبير النتيجة نفسها.

جدول رقم (٣)
حجم ما يقدم عن القضية الفلسطينية

البلد	حجم ما يكتب عن القضية الفلسطينية قياسا بحجم ما يكتب عن غيرها	ملاحظات
الاردن	اكثر	قياسا لمعظم الموضوعات
الجزائر	متقارب	قياسا لفيتنام والولايات المتحدة!
سوريا	متقارب	قياسا للثورات الاخرى في العالم.
الكويت	متقارب/ واكثر احيانا	قياسا لاوروبا.
مصر	متقارب (في مادة الجغرافيا فقط)	قياسا لبقية البلدان العربية.
اليمن الديمقراطية	لم تفرز	—
المعدل	متقارب	قياسا لظواهر عديدة.

التحليل

- ان تقارب حجم ما يكتب عن القضية الفلسطينية مع حجم ما يكتب عن غيرها هو مؤشر على اعتبارها قضية لا تتسم بخصوصية معينة تستحق معها المزيد من التركيز والعناية، وهنا سيجد الطالب، لا سيما في المراحل الأولى (مرحلة الابتدائي والمتوسط)، ان ليس هناك ما يثيره حول هذه القضية.

- ان تقارب الحجم مؤشر الى حد ما على عدم اهتمام السلطات العربية او اجهزتها التعليمية بهذه القضية، بل ان بعضها يخصص كتبا لتاريخ وجغرافية تلك الدولة رغم هامشيتها على مسرح الاحداث قياسا بالقضية الفلسطينية.

٤ ـ الفرضية الرابعة

ان المادة العلمية الخاصة بالقضية الفلسطينية تقدم خلال جميع المراحل من منظور سياسي ثابت، احيانا اخرى.

تفسير الفرضية

لاحظت خلال الدراسة ان القضية الفلسطينية تقدم خلال المرحلتين ـ المتوسطة الاعدادية ـ والعليا الثانوية ـ بشكل اساسي، والملاحظ ان المادة في المرحلة الثانوية لا تكمل ما قبلها، بل تعود لتدور في النطاق نفسه، ومن منظور ثابت. وقد تحققت من ثبات المنظور من خلال متابعة الوصف، او ما يسمى في تحليل المضمون بالقرينة «Context» الذي توصف به القضية الفلسطينية او

الفلسطينيون، ولاحظت بداية، ان التعبير الاكثر تكرارا هو «القضية الفلسطينية او العربية» - وتعبير «الفلسطينيون او الفلسطينيون العرب او العرب الفلسطينيون» ولكن عند اختيار ثلاثة اقطار هي الجزائر - الكويت - الاردن اختلفت الملاحظة وشعرت ان الانطباع الأولي كان غير صحيح الى حد ما.

التطبيق

جدول رقم (٤)
المنظور السياسي للمادة العلمية عن القضية الفلسطينية

البلد	القرينة السائدة لكلمة فلسطين او قضية فلسطينية	ملاحظات
الاردن	متقاربة بين عربي وفلسطيني	١٠ مرات عربي - ٨ مرات فلسطين في ٢٠ صفحة.
الجزائر	غلبة القضية العربية على القضية الفلسطينية او العرب على الفلسطينيين	٢٢ مرة لفظ عربي/ مرتان لفظ فلسطين/ مرة اسلامي في ٢٠ صفحة.
الكويت	ا) المرحلة المتوسطة الغلبة الشديدة لوصف اسلامي. ب) المرحلة الثانوية الغلبة الشديدة لوصف عربي.	٨ مرات لفظ اسلامي/ مرة فلسطين/ مرة عربي/ ١٠ صفحات. ٩ مرات عربي/ مرة فلسطين / صفر اسلامي ٢٠ صفحة.

التحليل

- ان تكرار وصف معين لقضية او شيء معين يعني تكريس مفهوم محدود لذلك الشيء في ذهن متلقي العبارة او المادة العلمية، اضافة الى انها قد تكون عبارة مقصودة او غير مقصودة، اما العبارة المقصودة فتعني ان المؤلف يتعمد تكريس فكرة عروبة القضية كما هو في الجزائر، او حيرة المؤلف بين عروبة وفلسطينية القضية كما هي في الكتاب الاردني. اما الكتاب الكويتي فيشذ عن هذه القاعدة اي الاتساق في وصف القضية اذ طغى وصف اسلامي في المرحلة الأولى ولكنه في المرحلة الثانوية اختفى تماما مما يؤكد القصد في الوصف، اما اذا كانت غير مقصودة فهذا يعني ان المؤلف تغلب عليه لاوعيه دون ان يدري بالطبع.

- ان عدم الاتساق في الوصف يعني ان الطالب سيجد نفسه في متاهة، فهل هي اسلامية ام عربية ام فلسطينية، وان كانت كل هذا فأيها الأولى في الترتيب؟ ثم الا يعني ذلك ان المادة تقدم للطلاب العرب بتوجيهات مختلفة، وهنا يصعب في الحقيقة الفصل في ما اذا كان النص هو من المؤلف فقط ام ان جهاز السلطة تدخل بعد ذلك «وهذب» المادة كما يشاء.

- هل هناك مفهوم واحد للقضية الفلسطينية لدى الانظمة السياسية الغربية؟ فإذا كان الجواب بالايجاب فلماذا اختلفت المفاهيم في المادة المكتوبة؟ هل هي نتيجة ازدواجية سلوك السلطة بين القول والفعل؟ ام نتيجة تدخل المؤلف دون ان يكون للسلطة علاقة؟ واذا كان الجواب سلبا

فإن الاختلاف في المناهـج يصبح مؤثرا الى حد ما على ذلك، اي على فقدان «المفهوم الواحد للقضية الفلسطينية».

٥ ـ الفرضية الخامسة

ان المفردات المستخدمة في المادة المقدمة لا تحمل دلالات ثابتة.

تفسير الفرضية

يفترض في المادة العلمية المقدمة ان تستخدم معنى ثابتا ومحددا لكل مفردة تستخدمها، فلا يجوز ان تستخدم كلمة ثورة لتعني مظـاهرة، ولا يجـوز ان يستخدم لفظ «العـرب» ليعني السلطة ويعني الجماهير في آن واحد، او الحركة الصهيونية لتعني اسرائيل والحركة اليهودية معا... الخ.

التطبيق

يصعب في هذا المجال أن نكتب جميع الفقرات التي استخـدمت لأنها ستمـلأ اكثر من ثـلاث صفحات ، ولكننا قمنا باختيار عينة عشوائية من كل كتاب وحاولنا التعـرف على مـدى الاتساق في استخدام المفردة ، ونقدم فقط نموذجاً لذلك :

«وتفجـرت نقمة العرب في **ثورة**عارمة في صيف ١٩٢٩» **ويعود الكتاب ليصفها** «وفي عام ١٩٢٩ وقعت حادثة البُـراق التي تلتها **اعمال التخريب**». **وفي كتاب آخر نجد نموذجاً ثانياً مثل:** «وعملت بريطانيا على تسهيل **انتقال** الأراضي من أيـدي العـرب الى أيدي اليهود»، **ويعود الكتاب في صفحة أخرى ليقول** «وعملت بريطانيا بقوة على **انتزاع** الأراضي من أيدي العرب». **وفي نموذج ثالث نجد:**

«وتـدخلت الدول العـربيـة عام ١٩٤٨ وحققت **انتصـارات رائعـة** رغم النقص الفـاحش في التسليح والتدريب والتنظيم». **ويعود في جزء آخر (بعد ١١ صفحة) ليقول** «ولكن الجيوش العربية **لم تستطع بعد تدخلها عام ١٩٤٨ ان تحرز انتصارات هامة** نتيجة لنقص في التدريب والتسليح والتموين»... الخ.

التحليل

ـ عندما يقرأ الطالب ـ وهو بعد لم تتسع مداركه ـ ان عام ١٩٢٩م شهـد ثورة عـارمة ، ثم توصف بعد ذلك بأنهـا تخريب ، وفي كتب أخـرى توصف أعمـال شغب ، ألا يصبح معنى الثـورة لديه غير محدد المعالم ولا واضح الابعـاد ؟ ثم ، الا يعني أن الطالب ـ الـذي لم يعاصر ١٩٢٩ أو غيرها في تلك الفترة ـ سيعتقد أن الثورة الفلسطينية الحالية هي شبيهة من حيث الحجم والفاعلية بتلك الثورات ؟

ـ عندما يقرأ الطالب في الصف الأول الاعدادي ما يلي : « وقام اليهود بأعمال ارهابيـة عنيفة مثـل نسف السكك وتدمير الجسور » ، ثم يقـرأ بعد ذلـك بعدة صفحـات « وهب الفلسطينيون للـدفاع عن انفسهم ، وقاموا بنسف السكك الحديـدية وتخـريب الجسور » انهمـا وصفان لسلـوك واحد ، إلى أي مـدى يستطيع الطالب في سنه هذه أن يصدر ويقبل ويحاكم المعايير ، الا يدل ذلك على أن كتابـة المادة أقـرب الى العمل الوظيفي منها إلى تأدية « عمل وطني مسؤول » ؟!

ـ طغيان الصيغة الاخلاقية على سرد الاحداث مثل « خيانة بريطانيا ، خبث اليهود ، انخداع العرب ، كذبة الحلفاء ، اكتشف العرب الخديعة ، الدعوات المعسولة»، فهل حقاً كانت المسألة خداعاً أم اتفاقيات شارك فيها الزعماء العرب؟ وإذا كانت خداعاً .. فكيف يوفق الطالب بين ذلك وبين استمرار ارتباط الأقطار العربية بعلاقات حميمة يسمع عنها يومياً مع الذين « خدعوها » وبعد اكتشاف الخداع بحوالى سبعين سنة؟

٦ ـ الفرضية السادسة

ان أهم الحركات الثورية تجذراً في فترة ما قبل ١٩٤٨ مثل « ثورة » القسّام وما ترتب عليها ، تكاد أن تختفي نهائياً عن المنهاج .

تفسير الفرضية

في هذه الفرضية يبدو الوجه الحقيقي في تقديري لنمط المادة المقدمة ، إذ أن ثورة عز الدين القسّام لم تحظ بأي اهتمام وتراوح العرض بين ايرادها في السياق أو ذكرها بإيجاز شديد .

التطبيق

تراوح حجم المادة الخاصة بهذه الحركة الثورية ما بين ثلاث كلمات في حدها الادنى وسطر ونصف في حدها الاعلى ، باستثناء الاردن حيث خصص قرابة ٣/٤ الصفحة لهذه الحركة .

التحليل

ـ مع أن المجال لا يتسع ، أو لعله لا يسمح ، بذكر التفاصيل ، فإن شخصيات عربية تافهة من حيث دورها في التاريخ العربي حظيت بمساحات أوسع كثيراً مما حظي به القسام ، والجدول التالي يوضح لنا ذلك في زاوية أخرى :

جدول رقم (٥)
مدى الاهتمام بالاشارة الى الحركات الثورية الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨

	مساحة ما للقسّام	مساحة ما لشخصية اخرى
النموذج الأول	ثلاث كلمات	نصف صفحة عن « روزاس وهو أحد حكام الارجنتين .
النموذج الثاني	سطر واحد	أربعة سطور عن توكو وهو زعيم كيني .
النموذج الثالث	١/٢ سطر	صفحتان عن معركة وقعت بين قبيلتين عربيتين في فترة حديثة .

ـ إن الظاهرة تتكرر مع معظم الشخصيات المركزية في القضية الفلسطينية ، فإلى جانب

اختفاء اسماء الشخصيات الفلسطينية أو الاسرائيلية المعاصرة فإن حاييم وايزمن أو هرتزل ـ لا يتكرر اسمه باستثناء الأردن ـ أكثر من أربع مرات في بعضها وحوالى سبع مرات في البعض الآخر .

ـ بل ان المفردات السياسية ذات الدلالة « الثورية » أو « التنظيمية » تكاد أن تختفي في فيض كبير من الصياغات العاطفية ، فمثلاً مفردات مثل: «نقابات» العمال ، الفلاحون ، الجماهير ، المرأة ، ... الخ ، تكاد لا تقارن في تكراراتها قياساً لتكرار بعض المفردات مثل : هبوا لنجدة اخوانهم ، وساهم الحكام العرب ، وتحرك الوجهاء والزعامات ... بل بدا لي في بعض الاحيان أن بعض الكتب مستندة لبعضها الآخر كمراجع لها .

خامساً : وضع الفرضيات والمادة المقدمة في اطارها المجتمعي

١ ـ دور المعلومة التاريخية في تعميق الشعور بشرعية الموقف العربي: يمكن القول بان استناد الطالب ـ المواطن ـ العربي إلى معلومات تاريخية عن « من هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين » يخلق لديه شعوراً بأنه صاحب قضية عادلة ويصبح لديه المبرر الأخلاقي الكافي لأن يمارس العنف ضد الذين يحولون دون وصوله إلى حقه . فالجندي المسلم أو المتدين بشكل عام لا يقتل أحداً في الوضعية الطبيعية ، ولكنه عندما يحارب الكفار تجده مزهواً بقتله للخصم لأنه يمتلك المبرر الأخلاقي لسلوكه . والجندي الاسرائيلي عندما يمارس العنف ضد المدنيين الفلسطينيين أو العرب يكون مزوداً بمبرر اخلاقي قدمته له الآلة السياسية والدينية في المجتمع الاسرائيلي . فإلى أي مدى زود الطالب بالمبرر الأخلاقي الأساسي وهو خلق القناعة لديه أولاً بأن هذه بلاد عربية؟ ولكن المادة التاريخية والجغرافية لا تقدم له اكثر من سطر أو سطرين عن فلسطين في التاريخ القديم .

إن الجهل الذي يلف طالب المدرسة يمتد إلى الجامعة[٤] ثم فيما بعد يمتد إلى المؤسسة التي سيشغلها ذلك الطالب ، بل ان درجة الاهتمام لدى الطالب الجامعي بالقضية الفلسطينية تعود في أحد أبعادها إلى هذه الأزمة ، وقد أشرنا في دراسة لنا عن الرأي العام الجامعي من اتفاقيات كامب ديفيد ـ إلى الارتفاع الشديد في عدد طلاب الجامعة الذين لم يقرأوا اتفاقية كامب ديفيد التي تعد من أخطر الوقائع السياسية العربية المعاصرة[٥] ، بل لم لا نتذكر تقارير الخبراء السوفيات في أعقاب حرب ١٩٦٧ والخاصة بتفسير الهزيمة المصرية على أساس أن الجندي المصري لا يعرف شيئاً عمن يواجهه[٦] .

إن الوعي بالقضية ـ أية قضية ـ هدف هو في تقديري الخطوة الاولى الاساسية لخلق مجتمع متأهب للتضحية من أجل تلك القضية .

---

(٤) انيس صايغ ، **الجهل بالقضية الفلسطينية : دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية** ، سلسلة ابحاث فلسطينية ، ١٨ (بيروت : مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٧٠) .

(٥) وليد سليم التميمي ، « القطاع الجامعي من الرأي العام العربي والصراع العربي الاسرائيلي (دراسة ميدانية) ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) ، ص ٧٠ .

(٦) وليد عبد الحي ، « مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ ، » (اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠) ، ص ٢١٠ .

٢ ـ في عام ١٩٦٩ تقدم طلاب الضفة الغربية وقطاع غزة ممن في الصف الثالث الثانوي للامتحان في المنهاج الاردني ، وكانت نسبة الرسوب بين طلاب غزة مرتفعة ولسبب محدد هو مادة التاريخ العربي ، حيث كانت مادة أساسية ، وعند مقارنة الاسئلة التي وردت في الامتحان بما تعود طلبة قطاع غزة على تلقيه في ظل الادارة المصرية تبرز المفارقة الشديدة . فالمنهاج الاردني يقدم الاحداث في المنطقة العربية بطريقة مختلفة تماماً عما يقدم من قبل المنهاج المصري[٧] ، وهذا مؤشر على أن الطلاب لا يعرفون عن قضيتهم الا ما تريد لهم السلطات العربية أن يعرفوا ، وهنا تكمن مشكلة تربوية ، فالكتب التي اجرينا عليها الدراسة لا تحاول أن تقدم في تفسير الاحداث وجهات نظر متعارضة ليلم الطالب بجميع الجوانب ، بل يعود الطالب على التفسير الواحد والرأي الواحد ، وبالتالي يعود على كل القيم السياسية المنبثقة عن ذلك .

٣ ـ ان المعلومات المقدمة عن البناء الداخلي لاسرائيل بوضعها الحالي أو منذ ١٩٤٨ يكاد أن يكون صفراً إلا من إشارات لبعض الاسماء وبطريقة صحفية ساذجة ، فالطالب في الاقطار الستة لا يعرف شيئاً ـ طبقاً لما يدرسه ـ عن مناحيم بيغن أو حزب الماباي ـ (العمل ـ المعراخ) الذي كان مسؤولاً عن اربع حروب ضد الاقطار العربية (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) .

٤ ـ يبدو أن مدى اهتمام المنهاج العربي بالقضية الفلسطينية لا يختلف كثيراً عن مدى اهتمام المؤسسة السياسية بالقضية الفلسطينية ، فحينما أجرى الباحث تحليلاً لمضمون البرامج الانتخابية لأعضاء مجلس النواب في احدى الأقطار العربية (١٩٨٠) وجد أن نصيب القضية الفلسطينية لم يزد عن نسبة ما في المنهاج[٨] ، الأمر الذي يعني امتداد حالة الاغفال الى جميع أوصال الجسد العربي. ولعل ما اشرنا إليه في احدى دراستنا عن مصر عن أن الحقبة الناصرية لم تعرف في مجمل ما عرفته من انتاج ادبي غزير ، إلا قصة واحدة عن فلسطين ومسرحية واحدة كذلك ، يؤكد التوجه ذاته[٩] .

٥ ـ مع أن نصيب مادة الجغرافيا موازٍ في الحجم لمادة التاريخ ، إلا أننا لو درسنا مادة الجغرافيا لوحدها لتبين مدى الخلل الشديد ، إذ أن معدل ما يتلقاه الطالب في الاقطار الستة هو (١٦٥٠) صفحة من العلوم الجغرافية خلال السنوات السبع من الخامس الابتدائي (أو ما يعادله) حتى الثالث الثانوي ، وقد تبين من الدراسة أن نصيب فلسطين ـ كوحدة جغرافية ـ يتراوح ما بين صفحة واحدة الى خمس صفحات باستثناء الأردن وللتفسير السابق نفسه ، أي أن النسبة تتراوح ما بين أقل من واحد في الألف الى أقل من خمسة في الالف .

وهنا تكمن المفارقة ، فما يعطى للطالب في مادة التاريخ لا يستطيع تصوره على الأرض ، ونحن هنا يجب أن نتناسى انفسنا (ككبار) ونتقمص شخصية الطالب في الصف الخامس الابتدائي أو الأول الثانوي أو الثالث الثانوي ونتساءل عن أثر ذلك عليه مستقبلاً . إلى أي مدى

---

(٧) وليد عبد الحي ، « مشكلات حركة المقاومة الفلسطينية على المستوى الفلسطيني ، » (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧) ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٨) وليد عبد الحي ، « القضية الفلسطينية في كتب التاريخ والجغرافيا في المدارس الكويتية ، » **الطليعة** (الكويت) ، (١٩٨٠) .

(٩) التميمي ، « القطاع الجامعي من الرأي العام العربي والصراع العربي الاسرائيلي (دراسة ميدانية) ، » ص.٧٠

يشعر المواطن العربي الذي كان طالباً في المدرسة ـ أن الخطر قريب من الناحية الجغرافية؟ فعندما ضربت الطائرات الاسرائيلية المفاعل العراقي كان لدى قطاع من الشعب العربي مشكلة في معرفة ما هي الدول التي مرت بها الطائرات وما هي المسافة ... الخ من تساؤلات ، على الرغم من أن صحيفة معاريف الاسرائيلية رسمت في اليوم التالي للهجوم خريطة للوطن العربي وبها دائرة مركزها تل أبيب ويمر محيطها ببغداد . أو عندما تلقي نظرة على المناطق الاخرى التي تقع على محيط الدائرة نفسه تلاحظ أن الوصول الى بغداد يعني ـ وهندسياً الوصول الى افريقيا العربية والخليج وبلاد الشام كلها . ويلاحظ على المادة الجغرافية افتقارها للخريطة غير التقليدية (خريطة بها من خمسة الى ثمانية أسماء) ، وفي احد الأقطار رسمت خريطة توضح هجرة الأوروبيين إلى ما وراء البحار وشرح عن هجرة هؤلاء صفحة ونصف بينما حظى الحديث عن هجرة اليهود إلى فلسطين بستة أسطر وبدون خريطة ، وبمعلومات تبدأ فقط سنة ١٩٤٨ وتنتهي سنة ١٩٦٤ وليست بها احصائية واحدة ،أما عن الإحصاء السكاني للفلسطينيين وأوضاعهم الاجتماعية داخل الأراضي المحتلة أو خارجها فنسبته في مادتي التاريخ والجغرافية صفر تقريباً ، وخاصة إذا اسقطنا العبارات التي لا تحمل دلالات دقيقة مثل « وتشرد الفلسطينيون في المنفى ، واصبحوا في الخيام ، وفقدوا ممتلكاتهم ، والأسرة كل منها في مكان ... الخ » .

٦ ـ أزمة الاعلام الداخلي والخارجي : كثيراً ما أثار بعض الكتاب العرب أزمة الاعلام العربي في الولايات المتحدة ، ويدعو هؤلاء الى تكثيف التعريف بالقضية الفلسطينية ، ولكن دراسة لجيمس روزينيو عن المواد السياسية ـ العلاقات الدولية بالتحديد ـ التي تدرس في الجامعات الامريكية ، كشفت لي أن حجم ما يتلقاه الطالب الامريكي في الجامعة عن القضية الفلسطينية هو ٦,٤٨ بالمائة(١٠) ، أي أفضل من معظم الاقطار العربية ، وان كانت المادة تشير الى خلل لصالح اسرائيل، حيث درست فلسطين بنسبة ٠,٧٢ بالمائة بينما اسرائيل ٥,٧٦ بالمائة، لذا يصبح الحديث عن اعلام داخلي للتعريف بالقضية الفلسطينية بشكل منظم هو الأولى ، فكيف نشن حملات اعلامية خارجية استناداً لمجتمع لا يعرف عن القضية شيئاً علمياً؟

وهنا نشير إلى **الانطباع** الذي لدينا ، وهو أن الجامعة العربية ليست أحسن حالاً من المدرسة ، إذ تبدو الجامعات العربية جزءاً من « ديكور » الدولة أكثر منها مؤسسة حضارية بالمعنى الدقيق ، ففي معظم الاقطار المشار اليها في الدراسة نجد أن القضية الفلسطينية كمادة علمية اما لا تدرس اطلاقاً أو أنها مادة اختيارية .

٧ ـ يبدو لي أن بعض العلاقات السياسية الحزبية أو الشخصية ـ ربما ـ تلعب دوراً في المادة المعطاة أو حجمها ، فلماذا لا تتكرر ظاهرة اليمن الديمقراطية عندما الغيت فيها واحدة من سلسلة العبقريات (عبقريات العقاد) التي تدرس للمرحلة الثانوية واحل محلها رواية رجال في الشمس للأديب الفلسطيني غسان كنفاني ، الا يدل ذلك على أن بعض العلاقات يمكن ـ مع حسن التصرف ـ استغلالها بدلاً من اضاعة وقت الوفود الفلسطينية ووفود الجامعة العربية في دبلوماسيات لم تؤت اكلها منذ زمن بعيد ؟!

---

(١٠) James N. Rosenau et al., «Of Syllabi, Texts-Students, and Scholarship in International Relations: Some Data and Interpretation on the State of Burgeoning Field,» *World Politics*, vol. 29, no.2 (January 1977), pp. 263-341.

سادساً : التوصيات

١ ـ دلت الدراسة على أن حجم ونوعية ـ الكم والكيف ـ لما يدرس في المدارس العربية حول موضوع القضية الفلسطينية لا يتوازى بأي شكل من الاشكال مع مركزية هذه القضية ، وهذا يعني أن مسؤولية وزارات التربية والتعليم في الأقطار العربية عن الهزيمة أو الخلل في البناء السياسي والاجتماعي العربي لا يقل عن أي مسؤولية لأية وزارة اخرى بما فيها وزارات الدفاع . فالمواطن الجاهل يتساوى في تقديري مع الجندي الجاهل ، ولذا لا بد من أن تلعب نقابات المعلمين دوراً أنشط في هذا المجال كما أن على دبلوماسيي منظمة التحرير الفلسطينية والجامعة العربية أن يولوا هذه المشكلة اهتماماً أكبر .

٢ ـ ان على نقابات المعلمين أن تعمل على تزويد المدرسين بالمزيد من المراجع أو التوجيهات لزيادة مساهماتهم في تغطية موضوع القضية الفلسطينية وللتغلب على النقص المريع في المادة المكتوبة .

٣ ـ ان اللجان التي تشكل لاختيار اشخاص يقومون بتأليف الكتب يشترط لها أن تختار اشخاصاً متخصصين من جهة ، وتربويين من جهة أخرى ، لكي لا تكون المادة المقدمة للطالب في الخامس الابتدائي أو الأول الاعدادي هي التي يجترها في المرحلة الثانوية .

٤ ـ يفضل أن تختفي مفردات « القطع » من المادة (ومن المؤكد ـ لا شك فيه وتحتم ذلك ... الخ .) واستبدالها بمفردات احتمالية تعود الطالب على النظر للمشكلة من زوايا عديدة ، وهنا يستحسن أن نقدم المادة كما لو أن خلفها اسراراً عديدة لإثارة فضول الطالب للبحث عن المزيد ، كما يستحسن أن تعطى اهمية أكبر للفترة المعاصرة ولزيادة حجم المادة على حساب صفحات كثيرة ليست بتلك الاهمية .

٥ ـ ان الاسئلة التي توضع في نهاية كل درس ، يفضل لها أن تكون أسئلة تثير الحوار وتلعب دوراً في أن تكون حلقة وصل بين الماضي والحاضر .

٦ ـ ثمة مسألة يبدو لي أنني عاجز عن ابداء رأي واضح فيها ، إذ هل النقص والسوء في نوعية المادة هما مسؤولية الجهات الرسمية أم مسؤولية الاشخاص الذين توكل اليهم مهمة اعداد المادة ؟ يبدو لي أن المسؤولية مشتركة وان كنت عاجزاً عن تحديد جوانب هذه المسؤولية .

خلاصة

إذا كان توينبي قد فسر بروز الحضارات بمعادلة التحدي والاستجابة فانه اشترط للعامل الثاني الوعي لدى المجتمع ونخبته بالتحديد لذلك التحدي ... ترى الا يفسر عدم الوعي العربي بالقضية الفلسطينية نوعية الاستجابة لهذا التحدي ولو الى حد ما ؟!□

حول مستقبل الوطن العربي

د.مجد الدين خيري

كلية الآداب ـ قسم الاجتماع ، الجامعة الاردنية .

بوّدي أن أبدأ بطرح سؤالٍ غالباً ما نـواجهه ونحن نقـرأ التحليلات المتنـوعة حـول التطور الحضاري ليس في الأردن وحسب ، وإنما في الوطن العربي بشكل عام . ويمكن القول اننا واجهنا هذا السؤال مرات عديدة ، ولكننا لم نتوصل إلى الاجابة بعد .. أو على الأقل لم نتوصل إلى إجـابة حاسمة بعد . وهذا السؤال ، في الواقع ، يطرح قضية ... قضية اختلفت حولهـا الآراء ، وتشعبت حـولها المـواقف . وهذا السؤال يتعلق بـالنموذج الحضـاري الذي يسـير عليه ، أو يتجـه نحوه ، المجتمع العربي في تطوره . ويصاغ هذا السؤال/القضية عادة كما يلي : ما هو النموذج الحضاري الذي يتجه نحوه المجتمع العربي ؟

والإجابة المألوفة بالنسبـة لغالبيـة الفئات أن المجتمـع العربي يسـير في تطوره نحـو نموذج يتشابه مع النموذج الحضاري للمجتمع الغربي الرأسمالي . وتدعّم هذه الإجابة عادة بذكر عمليات معينة مثل التصنيع ، والتحضر ، وتحديث الشخصية .

وقد تعود مثل هذه الإجابة إلى بدايات عملية التحديث في الـوطن العربي في القـرن التاسـع عشر حين بدأ اعجاب العرب والمسلمين بقوة الغرب ، وبخاصة قوته العسكرية الناتجة عن تطويـره للأسلحة النارية التي لم تكن قد اصبحت مألوفة بعد خارج اطار الدول الغربية . وربما شاع بـين رجـال العلم العرب والمسلمـين إبداء الـرغبة في أن يصبـح المجتمع الشـرقي في مثل قـوة الغـرب العسكرية ، ولكن هذا لم يكن يعني بالنسبـة لهم أبداً أن يصبـح المجتمع الشـرقي مثل المجتمـع الغربي في نواحٍ اخرى .

ومن جهـة اخرى أدى عـدد من المستشرقـين والباحثـين الغربيـين دوراً كبيراً في تـرسيـخ الاعتقاد الخاطىء وهو ان المجتمع العربي سيصبح مثل المجتمع الغـربي . فهذا ليـرنر (Lerner) مثـلاً يؤلف كتابـاً عن الشرق الأوسط في الخمسينـات من هذا القـرن ، يسميـه : **زوال المجتمـع التقليـدي : تحـديث الشـرق الأوسط** . وفي هـذا الكتـاب يعلن صـراحـة أنّ المجتمـع العـربي

ومجتمعات الشرق الأوسط الاخرى ستصبح نسخة عن المجتمع الغربي . وقد تأثر العديد من المثقفين العرب ، ولا زالوا ، بمثل هذه الاتجاهات الاستشراقية دون تمحيصٍ كاف .

إنني اليوم اطرح هذا السؤال من جديد في محاولة لتقديم إجابة عنه قد تكون مقنعة للبعض ، وقد تكون مثيرة للتساؤل لدى البعض الآخر . وتمثل هذه الاجابة الاطروحة التي سأقدمها هنا والتي سأعمل من ثم على الدفاع عنها ، مقدماً ادلة وبراهين تجمعت لديّ خلال السنوات الماضية . واطروحتي هذه يمكن أن تصاغ ببساطة كما يلي : إن المجتمع العربي في تطوره لا يتجه نحو نموذج حضاري غربي وإنما يتجه نحو نموذج حضاري يتشابه إلى حد كبير مع النموذج الحضاري للمجتمع الياباني .

إن الشيء الجديد الذي اضيفه في اطروحتي هذه ـ وانا هنا افترض طبعاً اننا نتفق على أن المجتمع العربي يسير نحو نموذج حضاري معين ـ هو هذا التأكيد على أن المجتمع العربي لا يتبع النموذج الغربي في التطور ، وإنما هو يسير في المسرب الذي سار فيه المجتمع الياباني . وبالتالي فإنه ، أي المجتمع العربي ، قد يصل إلى وضع حضاري مشابه ، إلى حد ما ، للوضع الحضاري للمجتمع الياباني .

وسأعمل فيما يلي على تقديم أدلتي التي توضح أن مجتمعنا العربي لا يتشابه مع النموذج الحضاري الغربي ، إذ أن هناك مجموعة من الخصائص الرئيسية التي تميز المجتمع العربي والتي تختلف جوهرياً عن تلك الخصائص التي تميز المجتمع الغربي . وهذه الخصائص هي :

دور الطبقة الوسطى

أدت الطبقة الوسطى دوراً ثورياً في النمو الاقتصادي في المجتمع الغربي سواء في أوروبا أو أمريكا منذ بداية تطور هذا المجتمع . وحتى في وقتنا الحاضر فإن الطبقة الوسطى التي اصبحت مالكة لرؤوس الأموال هي الطبقة التي لا زالت تحصد خيرات النمو والتحديث في المجتمع الغربي . فقيم هذه الطبقة هي القيم السائدة ... ونمط حياتها هو النمط السائد ، وما عدا ذلك ينظر إليه على أنه ابتعاد عن المتوسط تتعامل معه هذه المجتمعات باستخدام العنف احياناً ، وباستخدام وسائل الخدمة الاجتماعية في اغلب الاحيان .

أما في مجتمعنا العربي بشكل عام فإن الطبقة الوسطى لم تتشكل على نحو محدد بعد . اضف إلى ذلك أن هذه الطبقة عند بداية عملية التحديث في القرن التاسع عشر لم تكن قد وجدت كطبقة بعد . مما يعني أن قوى اجتماعية أخرى هي التي اخذت على عاتقها تحديث المجتمع العربي . وبالتالي فإنّ هذا التحديث سيتبع توجيهات هذه القوى وليس توجيهات الطبقة الوسطى التي لا زالت الى الآن كما قلنا في طور التشكل في العديد من المجتمعات العربية .

البنية الاسرية

رغم تشابه النمط البنائي للاسرة في كل من المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية ، إلا أن هناك فروقاً جوهرية تتعلق بعلاقات الاسرة مع وحدات النسق القرابي ، وتتعلق بطبيعة التفاعلات الاسرية الداخلية . ويمكن القول ان نمط الاسرة النواة ، أو النمط النووي ، هو النمط السائد في كل من المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية . لكن الاسرة العربية لا زالت تحتفظ بتماسكها مع

وحدات النسق القرابي الاخرى . وتوضح نتائج الابحاث الميدانية على الاسرة العربية أن هذا التماسك القرابي لا يتأثر سلبياً بعوامل التحضر أو التصنيع . اما في الغرب فان الاسرة النواة قد فقدت العديد من علاقاتها القرابية . ويميل البعض إلى وصفها بالاسرة النواة المنعزلة .

ومن جهة اخرى نجد الأسرة العربية تعمل على التحكم بتأثيرات التحضر والتصنيع محافظة في الوقت نفسه على الطابع المألوف للعلاقات الداخلية سواء بين الزوجين أو بين الوالدين والابناء .

نظرية السلطة

تتبع المجتمعات الغربية نظرية معينة للسلطة تستند على مقولة رئيسية ، وهي أن السلطة تنبع من القاعدة . وتأخذ هذه المقولة اشكالاً اجتماعية مألوفة منها الانتخابات للوظائف العامة ، ومنها خضوع الاقتصاد لرغبات الافراد التي ان لم توجد تخلق بوسائل الاعلام والدعاية .

اما المجتمعات العربية فإنها تتبع نظرية للسلطة تختلف جوهرياً عن تلك المتبعة في الغرب . فنظرية السلطة تعتمد على مقولة مخالفة أيضاً . وهي ، أي المقولة ، ان السلطة تنبع من الأعلى . وهذا في الواقع لا يشكل ظاهرة سلبية في المجتمع العربي إذ أنه جزء عضوي في بنية هذا المجتمع . ومن جهة اخرى ، فإن ذلك لا يتعارض مع ، أو لا يعرقل ، عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي . وهناك امثلة حية على ذلك في المجتمعات التي حولنا . فمن الصعب القول ان المجتمع الياباني الحديث لا يقوم على مثل هذه المقولة التي تنعكس آثارها في الأسرة اليابانية وفي المصنع الياباني بشكل يخدم النمو المتزايد في اليابان .

الموقف من التراث

لعل من المؤشرات المهمة على تميز المجتمع العربي عن المجتمع الغربي هو موقفه من التراث . فالمجتمع العربي بشكل عام يقف موقف الاحترام والإجلال من تراثه . ويعمل جاهداً على إبقاء هذا التراث حياً متجدداً لأنه يمثل جوهر شخصية هذا المجتمع، ومنبع عظمته .

والتراث في المجتمع العربي نابض بالحياة ... نجده يطبع مؤسسات المجتمع كما يطبع شخصية الفرد بطابع مميز . أما في الغرب فالتراث سجين في المتاحف . وهو قلما يتجاوز هذه المتاحف الى خضم الحياة اليومية للمواطن الغربي .

هذه المؤشرات الأربعة اذن وهي : دور الطبقة الوسطى ، وبنية الاسرة ، ونظرية السلطة ، والموقف من التراث ، تميز المجتمع العربي عن المجتمع الغربي ، وتعمل في الوقت نفسه على تحقيق عكس ما توقعه ليرنر والمتأثرون به . أي أن هذه المؤشرات تمنع توجه المجتمع العربي نحو نموذج حضاري غربي خالص .

والآن لنعد الى الجزء الآخر من الاطروحة التي قدمتها في مستهل هذا البحث ، والتي تتعلق بتوجه المجتمع العربي ، نحو نموذج حضاري يشبه النموذج الياباني . ومن جديد ، فإنني سأعمل على تقديم عدد من الادلة الميدانية التي تدعم هذا الجزء من الاطروحة . وهنا فإنني سأعقد مقارنة سريعة بين ما يحدث في المجتمع العربي المعاصر وما حدث في المجتمع الياباني في

بداية تطوره . ذلك أن المجتمع العربي لا يزال في مرحلة مبكرة من تطوره الحقيقي إذ ان خضوع هذا المجتمع لسيطرة الاستعمار لعقود طويلة اعاق نموه وتطوره الطبيعي .

دور السلطة السياسية

إن دراستنا للتحليلات التاريخية للتنمية والتحديث في اليابان توضح لنا الدور البارز للسلطة السياسية اليابانية في عملية استيراد التكنولوجيا الغربية وفي عملية التصنيع اليابانية . فقد اتبعت الحكومة اليابانية في القرن التاسع عشر نمطاً مميزاً في تشجيع التصنيع الوطني إذ أنها كانت تنشىء المصانع ، وبخاصة مصانع الأسلحة الحديثة وبعد أن يستقر الإنتاج تقوم ببيع المصنع الى اصحاب رؤوس الأموال المحليين .

ومن جهة اخرى ، شجعت السلطة السياسية اليابانية عملية ترجمة العلوم الغربية بكثافة ، وبخاصة في المجالين الطبيعي والعسكري . وقامت مجموعات الساموراي التي فقدت مصدر رزقها المعتاد ، وبتشجيع من الحكومة ، بالاقبال على تعلم اللغات الاجنبية خاصة الهولندية ، كما قامت بالتدرب على العلوم الغربية وممارستها .

وفي وطننا العربي المعاصر فإن دور الحكومات العربية في التنمية يذكرنا ولا شك بالدور الذي لعبته الحكومة اليابانية في بداية حركة التطور . فالحكومات العربية هي القوة الرئيسية التي تعمل على تحديث المجتمع العربي حالياً . فهي توفر الاستثمارات وتوجهها نحو الصناعات المختلفة، وهي في العديد من هذه الدول تملك غالبية هذه الصناعات، وبخاصة الثقيلة منها . ويمكن القول ان التنمية في الوطن العربي انما تتم باشراف مباشر وبقيادة مباشرة من الحكومات العربية تماماً كما حدث في المجتمع الياباني في بداية تطوره .

الاعجاب بالتكنولوجيا الغربية ورفض القيم الغربية

إن الاعجاب بالتكنولوجيا الغربية يتغلغل في جميع زوايا المجتمع العربي تماماً كما تغلغل في جميع زوايا المجتمع الياباني القديم . ومع ان المجتمع اعطى شرعية كافية لهذا الاعجاب مما أدى إلى استيراد التكنولوجيا الغربية على نطاق واسع ، وإلى محاولة اتقان استخدام هذه الوسائل الانتاجية ، إلا أن المجتمع حجب الشرعية عن الأخذ بالقيم الغربية المصاحبة للتكنولوجيا من مثل : المادية والعلمانية . وهذا ما حصل أيضاً في المجتمع الياباني القديم . فالحركة الاجتماعية نحو استيراد التكنولوجيا الغربية انتجت حركة اخرى موازية نحو احياء التراث الياباني القديم والتمسك به . وهو تراث روحي في مجمله .

وخلاصة القول:ان هذه الادلة توضح لنا أن المجتمع العربي بشكل عام إنما يسير نحو نموذج حضاري خاص به ينبع بشكل اساسي من مميزاته البنائية التاريخية . **وهذا النموذج الحضاري الخاص لا يمكن أن يتشابه مع النموذج الغربي ، وذلك يعود إلى وجود مميزات بنائية عربية تمنع حدوث مثل هذا التشابه . وان كان لنا أن نجد ما يشبه هذا النموذج الخاص فإن علينا أن ننظر إلى النموذج الحضاري الياباني ذلك انه اقرب إلى تجربتنا الحضارية العربية من أي نموذج حضاري آخر .**

ويسرني ان اختتم بهذه الكلمات للدكتور الرميحي(*) « ان هناك شعباً قد يتماثل معنا نحن العرب في بعض العوامل الحضارية والانسانية والاقليمية ، وهو شعب شرقي مثلنا استطاع أن ينقل عناصر الحداثة ويوائم بين التقليد (بمعنى القديم الموروث) ... والجديد الحديث ... دون ان يفرط في الكثير من عناصر التقليد التي تمثل جوهره ، ودون أن يستهين ايضاً بالحديث المتطور ، وبتلك الصياغة استطاع أن يصبح قوة عالمية » □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (١)

موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥

الدكتور علي محافظة

(*) محمد الرميحي ، « اليابان : مائة عام من النهضة ، » **العربي** ، العدد ٣١٥ (شباط/فبراير ١٩٨٥) .

نشاط مركز دراسات الوحدة العربية
خلال عام ١٩٨٥

اعدت اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية تقريرا لمجلس امناء المركز عن نشاط المركز خلال عام ١٩٨٥، وللنشاط المتوقع خلال عام ١٩٨٦، تناول جميع أوجه النشاط الفكري والثقافي للمركز. وننشر فيما يلي عرضا شبه كامل لهذا التقرير:

مقدمة

لقد صادف عام ١٩٨٥ الذكرى العاشرة للاعلان عن تأسيس المركز، وان كانت تمثل السنة الثامنة من نشاطه الفعلي. وقام المركز بتخصيص جزء كبير من عدد آذار/ مارس ١٩٨٥ من «المستقبل العربي» لهذه المناسبة. وتم فيه استكتاب عدد من المفكرين من اصدقاء المركز للوقوف على تقويم نقدي لهم لأعمال المركز ومناشطه.

وقد كان لدى المركز الكثير مما يحتفل به في عام ١٩٨٥. فعلى الرغم من الصعوبات التي استمر يعاني منها من جراء الأوضاع الامنية في لبنان، إلا انه وبالرغم من ذلك استطاع خلال هذا العام ، ولأول مرة منذ تأسيسه ، تغطية جميع مصروفاته لهذا العام من ايراداته الذاتية ، وهي قفزة طالما عمل المركز من اجلها كثيرا، وتمثل خطوة كبيرة في دعم الاستقلال المالي والفكري للمركز، خاصة وأنه للسنة الرابعة على التوالي لم يتسلّم المركز، بل وحتى لم يطلب، اية مساعدة حكومية رسمية من اي جهة عربية كانت.

وقد امكن تحقيق هذه القفزة النوعية في الاستقلال المالي بصورة اساسية بفضل الارقام القياسية لمبيعاته من مطبوعاته. فقد بلغ صافي قيمة مبيعاته من مطبوعاته (كتب ومجلة وحقوق تأليف) خلال عام ١٩٨٥ حوالى ٥,٩ مليون ل.ل. بالمقارنة مع ٢,٣ مليون ل.ل. عام ١٩٨٤. بزيادة بلغت حوالى ١٥٨ بالمائة. كما زادت مبيعاته من كتبه المختلفة من ٦٥ الف نسخة عام ١٩٨٤ الى ١٠٣ آلاف نسخة خلال عام ١٩٨٥، بزيادة جاوزت قليلا ٥٨ بالمائة، مع كل ما يعنيه ذلك من زيادة انتشار افكار المركز ودعوته لأهدافه وآثار ذلك الفكرية والثقافية.

أولاً : جهاز المركز

استمر جهاز المركز وادارته بالعمل خلال عام ١٩٨٥ وسط ظروف امنية صعبة للغاية، تعرض خلالها عدد من العاملين فيه وتعرض المركز نفسه الى بعض آثارها السلبية. كما استمر يعاني من نقص مهم في بعض وظائفه الرئيسية، وكان عليه وسط هذه الظروف ان يقوم بحجم اكبر من العمل، كما عكسته مبيعات المركز، وكما سيتّضح من التفاصيل الأخرى فيما بعد. ويعمل المركز الآن على استكمال الحد الادنى من النقص في الوظائف الاساسية فيه وفي حدود ما يمكن الحصول عليه وسط الظروف الامنية القائمة في بيروت.

ثانياً: مجلة المركز «المستقبل العربي»

١ ـ استمر صدور المجلة وتوزيعها شهريا، رغم الظروف الامنية التي سادت في بيروت خلال قسم كبير من عام ١٩٨٥.

٢ ـ يستمر الاقبال المتزايد على الكتابة في المجلة، رغم انها استغنت كليا عن دفع مكافآت مالية للكتّاب، واصبحت الكتابة فيها موضع اهتمام وتفضيل اعداد كبيرة من المفكرين والمثقفين العرب.

٣ ـ استمر توزيع المجلة في جميع الاقطار العربية تقريبا، ولعلها من الانتاج الفكري العربي النادر الذي يوزع فعلا من «المحيط الى الخليج». وقد تحقق خلال عام ١٩٨٥ توزيع المجلة بشكل منتظم في موريتانيا ولأول مرة. وقد وزّعت المجلة ما يزيد على ٨ آلاف نسخة شهريا خلال عام ١٩٨٥، وكان يطبع من المجلة في نهاية عام ١٩٨٥ حوالى ٨٥٠٠ نسخة شهريا، كما هو مبين في الجدول رقم (١) الذي يبين تفاصيل التوزيع المباشر والاشتراكات في آخر عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٤.

٤ ـ بلغ عدد الاشتراكات في المجلة في آخر عام ١٩٨٥ (٨٢٦) اشتراكا، بالمقارنة مع (٧٥٣) اشتراكا في نهاية عام ١٩٨٤، اي بزيادة (٧٣) اشتراكا خلال عام ١٩٨٥. ويتبين من الاشتراكات في المجلة، ان اشتراكات الافراد قد زادت بمقدار (٦١) اشتراكا، في حين بلغت الزيادة في اشتراكات المؤسسات (١٢) اشتراكا فقط.

ويتبين من اشتراكات المؤسسات (حكومية وخاصة) التي بلغ عددها بنهاية عام ١٩٨٥ (٥٧٥) اشتراكا، ان الكويت تحتل مكان الصدارة (٢٢٩) اشتراكا، تليها السعودية (٨٧) اشتراكا، ثم تونس (٦٦) اشتراكا، ثم العراق (٤٣) اشتراكا، ثم قطر (٣٠) اشتراكا. اما بالنسبة لاشتراكات الافراد التي بلغ مجموعها بنهاية عام ١٩٨٥ (٢٥١) اشتراكا، فإن السعودية تحتل المرتبة الأولى (٤٦) اشتراكا، يليها العراق (٤١) اشتراكا، ثم الكويت (٢٣) اشتراكا.

٥ ـ ازدادت مشاكل المجلة مع الرقابة في الاقطار العربية خلال عام ١٩٨٥، ولكنها لا تزال في حدود محتملة، فقد منعت السعودية خلال عام ١٩٨٥ اربعة اعداد من المجلة (الأعداد ٧١ ـ ٧٦ ـ ٧٩ ـ ٨١)، كما منعت كل من سوريا والعراق ثلاثة اعداد هي نفسها في القطرين (الاعداد ٧١ ـ ٧٥ ـ ٨٠)، كما منعت الجزائر ثلاثة اعداد (الأعداد ٧٢ ـ ٧٦ ـ ٧٧)، ومنع اليمن الشمالي عددين هما (٧٠ و٧٦)، كما منع عدد واحد في كل من الكويت (العدد ٧١) والامارات (العدد ٨١). ويلاحظ مما سبق ان كلا من الاعداد (٧٠ ـ ٧٢ ـ ٧٧ ـ ٧٩) منع في قطر عربي واحد، في

جدول رقم (١)
التوزيع المباشر الشهري لمجلة « المستقبل العربي »
في أواخر عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٤

القطر أو الجهة	عدد النسخ ١٩٨٤	عدد النسخ ١٩٨٥
الوطن العربي		
الاردن	٢٠٠	١٥٠
الامارات العربية المتحدة	١٥٠	١٢٥
البحرين	١٠٠	١٢٠
تونس	٨٠٠	٣٥٠(*)
الجزائر	١٠٠٠	١٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٣٥٠	٣٠٠
الجمهورية العربية السورية	٦٥٠	١٤٠٠
السودان	٢٥٠	٢٥٠
العراق	١٥٠	٢٥٠
قطر	١٠٠	٧٥
الكويت	٢٠٠	١٥٠
لبنان	٨٠٠	٤٨٠
مصر	٤٠٠	٤٠٠
المغرب	١٠٠٠	١٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٥٠٠	٦٠٠
اليمن	٣٠٠	٤٠٠
اليمن الديمقراطية	١٠٠	١٠٠
مجموع الوطن العربي	٧٠٥٠	٧١٥٠
دول اجنبية		
اليونان	٢٠	-
قبرص	٢٥	-
انكلترا	٥	٥
فرنسا	٥	٨
سويسرا	١٠	١٠
جموع الدول الأجنبية	٦٥	٢٣
المجموع الكلي للتوزيع المباشر	٧١١٥	٧١٧٣

يتبع

(*) انخفض توزيع المجلة في تونس خلال عام ١٩٨٥ بسبب القيود التي فرضت على الجهات المستوردة للمطبوعات نتيجة تخفيض حصصها من العملة الصعبة المخصصة لهذا الغرض ، بسبب الصعوبات التي تعاني منها تونس في هذا المجال .

تابع جدول رقم (١)

القطر أو الجهة	عدد النسخ	
	١٩٨٤	١٩٨٥
الاشتراكات الرسمية والمؤسسات	٥٦٣	٥٧٥
اشتراكات الأفراد	١٩٠	٢٥١
توزيعات مجانية (اعضاء مجلس الامناء - الباحثون - رسميون - الجرائد والمجلات - اصدقاء المركز)	٣٠٠	٢٦٠
مجموع التوزيع غير المباشر	١٠٥٣	١٠٨٦
المجموع الكلي للتوزيع	٨١٦٨	٨٢٥٩
مخزون للمستقبل	٣٣٢	٣٤١
عدد النسخ التي تطبع حالياً	٨٥٠٠	٨٥٠٠

حين منع العدد (٧١) في اربعة اقطار عربية، ومنع العدد (٧٦) في ثلاثة اقطار عربية، وكل من الاعداد (٧٥ - ٨٠ - ٨١) منع في قطرين عربيين.

٦ - استمرت اقتصاديات المجلة في وضع جيد خلال عام ١٩٨٥، وعلى الرغم من الارتفاع الشديد في اسعار الورق وتكاليف الطباعة واجور الشحن الجوي في لبنان، فقد حققت المجلة فائضا خلال عام ١٩٨٥، وللسنة الثالثة على التوالي.

وقد أمكن تحقيق هذه النتائج الايجابية نتيجة ارتفاع ايرادات المجلة مقوّمة بالليرة اللبنانية، بسبب انخفاض سعر الليرة اللبنانية، ولأن المجلة تباع في خارج لبنان بالعملة المحلية لكل بلد والتي زادت حصيلتها مقوّمة بالليرة اللبنانية.

ويتبين من تفاصيل حسابات المجلة خلال عام ١٩٨٥ ان ايرادات المجلة بلغت ١,٧٨٠ مليون ل.ل.، في حين بلغت مصروفاتها ١,٢٨٤ مليون ل.ل. بفائض مقداره ٤٩٦ ألف ل.ل. بالمقارنة مع الوفر الذي تحقق في المجلة لعام ١٩٨٤ والبالغ حوالى ٨٧ الف ل.ل. فقط. وقد زادت ايرادات المجلة لعام ١٩٨٥ (مبيعات مباشرة واشتراكات) بنسبة حوالى ١٤٨ بالمائة عن ايراداتها عام ١٩٨٤ (حوالى ٧١٩ الف ل.ل.).

أما مصروفات المجلة، التي بلغت ١,٢٨٤ مليون ل.ل. عام ١٩٨٥، فقد تجاوزت المصاريف التقديرية في الميزانية لهذا العام (٨١٠ آلاف ل.ل.)، اي بحوالى ٥٩ بالمائة، نتيجة ارتفاع اسعار الورق واجور الطباعة والشحن، كما اشرنا سابقا، ولكن نسبة زيادة المصروفات كانت أقل كثيرا من نسبة زيادة ايرادات المجلة (١٤٨ بالمائة) .

ثالثاً: البحوث والدراسات والكتب المنشورة

١ - نشر المركز خلال عام ١٩٨٥ ثلاث عشرة دراسة المبينة تفاصيلها ادناه، اضافة الى طباعة بقية الأعمال القومية لساطع الحصري والبالغة احد عشر كتابا. كما اعيدت طباعة واحد وعشرين

كتابا من كتب المركز السابقة، واحد عشر كتابا هي بقية الأعمال القومية لساطع الحصري طبعة اولى، وثلاثة عشر كتابا من كتب الأعمال القومية لساطع الحصري طبعة ثانية.

٢ ـ يتبين مما سبق، انه قد صدر خلال عام ١٩٨٥ ثلاثة عشر كتابا (عدا بقية الأعمال القومية لساطع الحصري)، بالمقارنة مع اثني عشر كتابا خلال عام ١٩٨٤.

٣ ـ وقد بلغ عدد صفحات الكتب الجديدة الصادرة عام ١٩٨٥ ما مجموعه (٨٢٧٤) صفحة، بالمقارنة مع (٥٣٧٠) صفحة عام ١٩٨٤، اي بزيادة ٥٤ بالمائة في عدد الصفحات المطبوعة للكتب الجديدة. كما بلغ عدد صفحات الكتب التي اعيد طبعها (١١٧٩٦) صفحة بالمقارنة مع (٤١٦٢) صفحة للكتب المعاد طبعها خلال عام ١٩٨٤، اي بزيادة بلغت ١٨٣ بالمائة.

٤ ـ وقد حافظ المركز على المستوى الفني العالي لمطبوعاته، فقد استمر في اعداد فهرس مفصّل لجميع الكتب الجديدة الصادرة عنه، باستثناء الصغير جدا منها، كما حافظ على مستوى ورق مطبوعاته وطباعته رغم ارتفاع اسعار الورق والطباعة. ولا تزال كتب المركز، رغم ارتفاع مستواها الفني والطباعي ونوعية ورقها، تباع بأسعار تقل عن مثيلاتها من الكتب الصادرة في بيروت.

٥ ـ ساهم المركز في كل من المعارض الرئيسية للكتب التي اقيمت في الاقطار العربية المختلفة خلال عام ١٩٨٥، حيث اشترك بجناح مستقل في المعارض التي اقيمت في بغداد، تونس، صنعاء، الجزائر، الشارقة، الكويت، قطر وبيروت.

٦ ـ وتنفيذا للاتفاق الذي تم مع دار المستقبل العربي للنشر في القاهرة حول اعادة طباعة وتوزيع بعض كتب المركز في مصر، فقد قامت دار المستقبل العربي خلال عام ١٩٨٥ بإصدار طبعة ثانية من كتاب ساطع الحصري (رقم ١٧ من الأعمال القومية لساطع الحصري) بعنوان «ابحاث مختارة في القومية العربية».

٧ ـ وتحقيقا لزيادة توزيع كتب المركز، فقد اتفق المركز مع المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع في الجزائر على اعادة طباعة بعض كتب المركز في طبعة خاصة للجزائر، وينتظر المركز من هذه المؤسسة تحديد كتب المركز التي ستقوم بإصدار طبعة خاصة منها للجزائر.

٨ ـ تحققت قفزة نوعية كبيرة ومهمة، بالمعيارين المادي والنوعي، بالنسبة لمبيعات كتب المركز خلال عام ١٩٨٥. فقد بلغت قيمة مبيعات المركز من الكتب (صافي قيمة المبيعات بعد استبعاد عمولات التوزيع والمرتجعات والديون المعدومة) خلال عام ١٩٨٥ حوالى ٤,١ مليون ل.ل. . وقد تجاوزت المبيعات الفعلية التخمينات المقدرة لها في ميزانية عام ١٩٨٥ والبالغة ١,٧ مليون ل.ل.، بزيادة بلغت ١٤١ بالمائة. كما زادت مبيعات عام ١٩٨٥ عن مبيعات عام ١٩٨٤ (التي بلغت حوالى ١,٥٤ مليون ل.ل.) بنسبة ١٦٦ بالمائة.

كما بلغ عدد النسخ المباعة من الكتب خلال عام ١٩٨٥ اكثر من ١٠٣ آلاف نسخة من كتب المركز المختلفة، بالمقارنة مع ٦٥ الف نسخة بيعت خلال عام ١٩٨٤، اي بزيادة بلغت اكثر قليلا من ٥٨ بالمائة. ويمثل ذلك، في ظروف عامة تشهد انحسارا في بيع الكتاب العربي عموما بسبب الأوضاع الاقتصادية الراهنة، مؤشرا على مدى الاقبال على كتب المركز وعلى المكانة التي يحتلها المركز وكتبه الآن لدى القارىء العربي.

٩ - ويتبين من تفاصيل المبيعات ان الكتب الاكثر مبيعا خلال عام ١٩٨٥ كانت سلسلة كتب الأعمال القومية لساطع الحصري، التي اعيد طباعة ثلاثة عشر كتابا منها طبعة ثانية خلال اشهر قليلة من تاريخ صدور طبعتها الأولى، مما يؤكد استمرار اهتمام القارىء العربي بالفكر القومي، ويزيد هذا الاستنتاج تأكيدا ارتفاع مبيعات المركز من الكتب الأخرى ذات الطابع الفكري القومي (التكوين التاريخي للأمة العربية، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، التصور القومي العربي في فكر جمال عبدالناصر، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق)، رغم انها جميعا صدرت قبل عام ١٩٨٥. كما يلاحظ ان معظم الكتب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي (التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، المجتمع العربي المعاصر، الطاقة النووية العربية، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، المواصلات في الوطن العربي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، صور المستقبل العربي، النظام الاجتماعي العربي الجديد، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، هدر الامكانية، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، وخطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية) قد حظيت بمبيعات مرتفعة رغم ان معظمها قد صدر قبل عام ١٩٨٥ ونشر المركز منها اكثر من طبعة. كما يلاحظ الاقبال على كتابَيْ «ازمة الديمقراطية في الوطن العربي» و«الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي»، رغم انهما صدرا قبل عام ١٩٨٥، مما يشير الى اهتمام القارىء العربي بهذه القضية.

أ - البحوث والدراسات الجديدة التي نشرت خلال عام ١٩٨٥

تم خلال عام ١٩٨٥ نشر الكتب التالية:

(١) كتاب د. سامي مسلّم: «**صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية**»، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨).

وهو الكتاب الثامن في سلسلة اطروحات الدكتوراه للطلبة العرب التي يقوم المركز بترجمتها ونشرها، ضمن المشروع الذي اقره المركز منذ عدة سنوات. وقد نشر في شباط/ فبراير ١٩٨٥، ويقع في (٢٢٠) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة.

(٢) كتاب د. راسم محمد الجمّال: «**الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي**».

وقد صدر هذا الكتاب في ايار/ مايو ١٩٨٥، ويقع في (١٦٤) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة.

(٣) كتاب «**يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٤**»

وقد اعده قسم التوثيق في المركز، وصدر الكتاب في ايار/ مايو ١٩٨٥، ويقع في (٧٧٦) صفحة مع فهرس عام تفصيلي، وطبع منه الفان وخمسمائة نسخة منها الفا نسخة بتجليد عادي وخمسمائة بتجليد فني. وقد ساهمت الأمانة العامة للجامعة العربية (مركز التوثيق والمعلومات) بجزء من التكاليف المالية لاعداد هذا الكتاب وطباعته.

(٤) كتاب «**التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة)**»

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز وعقدت في القاهرة، خلال الفترة ٢٤ - ٢٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤. وقد صدر الكتاب في آب/ اغسطس ١٩٨٥، ويقع في (٨٧٢) صفحة مع فهرس عام، وطبعت منه ثلاثة آلاف نسخة بتجليد فني.

(٥) كتاب د. انطوان زحلان: «**صناعة الانشاءات العربية**»

وقد نشرت هذه الدراسة بتكليف من مؤسسة عبدالحميد شومان، التي تولت تمويل اعداد هذه الدراسة والتي اعدت اصلا باللغة الانكليزية، حيث تحمل المركز كلفة ترجمة هذه الدراسة وقد نشر الكتاب بصورة مشتركة بين المركز ومؤسسة عبدالحميد شومان في آب/ اغسطس ١٩٨٥، ويقع في (٣٩٢) صفحة مع فهرس عام، وطبعت منه ثلاثة آلاف نسخة.

(٦) كتاب «**السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية**»

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة العلمية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). وقد نشر المركز الكتاب بالعربية بصورة مشتركة بينه وبين الاسكوا في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥، ويقع في (٥٢٨) صفحة مع فهرس عام، وطبعت منه ثلاثة آلاف نسخة.

(٧) كتاب «**الفلسفة في الوطن العربي المعاصر**»

وهو يمثل بحوث الندوة العلمية التي نظمتها الجامعة الاردنية حول الموضوع. وقد نشر المركز الكتاب، بتكليف من الجامعة الاردنية، في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥، ويقع في (٣٣٦) صفحة مع فهرس عام، وطبعت منه ثلاثة آلاف نسخة.

(٨) كتاب «**كيف يصنع القرار في الوطن العربي**»

وهو يمثل ابحاث ومناقشات الندوة العلمية التي نظمها مشروع المستقبلات العربية البديلة، التابع لجامعة الامم المتحدة، حول الموضوع. وتم نشر الكتاب من قبل المركز بالاشتراك مع جامعة الامم المتحدة، في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥، ويقع في (٢٦٠) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة.

(٩) كتاب د. علي خليفة الكواري: «**نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية**»

وقد صدر هذا الكتاب في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥، ويقع في (١٩٦) صفحة، وطبعت منه ثلاثة آلاف نسخة.

(١٠) كتاب د. محمد رضوان الخولي: «**التصحّر في الوطن العربي: انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الانماء العربي**»

وقد صدر هذا الكتاب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، ويقع في (١٧٢) صفحة، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة.

(١١) كتاب د. علي محافظة: «**موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**»

وهو الدراسة الأولى من مشروع المركز عن «موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية»، والتي ستشمل ايضا مواقف انكلترا وامريكا والاتحاد السوفياتي، حيث يعمل عدد من الباحثين في اعداد هذه الدراسات منذ ثلاث سنوات، ويؤمل الانتهاء من بقية الدراسات ونشرها خلال عام ١٩٨٦، كما سيشار الى ذلك فيما بعد. وقد نشر الكتاب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، ويقع في (٥٤٨) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة.

(١٢) كتاب «**تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي**»

وهو يمثل ابحاث ومناقشات الندوة العلمية التي نظمها المركز في ايار/ مايو ١٩٨٥ في عمّان حول الموضوع، بتمويل من مؤسسة عبدالحميد شومان. وقد نشر المركز الكتاب بصورة مشتركة بينه وبين مؤسسة عبدالحميد شومان، في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥، ويقع في (٥٤٨) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة.

(١٣) كتاب «**ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث ـ المواضيع**»

وهو يمثل القسم الثالث من العمل التوثيقي الذي يعده المركز منذ خمس سنوات، وسبق ان نشر المجلد الأول الذي يمثل تصنيفا للمؤلفات حسب المؤلف، والمجلد الثاني حسب العنوان. ويمثل هذا المجلد القسم الأهم من المجلدات الثلاثة. وقد انتهت عملية الصف والتدقيق، وتتم حاليا المرحلة الاخيرة من طباعته، حيث يؤمل ان يوزع فعلا خلال شهر شباط/ فبراير ١٩٨٦. وهو يقع في (٣٢٧٠) صفحة وفي ثلاثة اقسام مستقلة ومجلدة فنيا. ولاعتبارات امكانيات الخزن المحدودة المتوفرة حاليا لدى المركز، فسوف يطبع منه الفا نسخة فقط. وقد ساهمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مركز التوثيق والمعلومات) في تمويل جزء من تكاليف اعداد وطباعة المجلد الثالث، والذي سينشر بصورة مشتركة بين المركز والجامعة العربية. وسيساهم هذا المجلد، وكذلك المجلدات السابقة، في تسهيل مهمة البحث في القضايا المتعلقة بالوحدة العربية والوطن العربي عموما، وستساعد في تحقيق تراكم المعرفة العلمية وان يبدأ كل باحث من حيث انتهى الآخرون وليس من نقطة الصفر.

ب ـ الكتب التي اعيد نشرها خلال عام ١٩٨٥

تم خلال عام ١٩٨٥ اعادة طبع واحد وعشرين كتابا من كتب المركز السابقة، وأحد عشر كتابا تمثل بقية الأعمال القومية لساطع الحصري، وثلاثة عشر كتابا من كتب الأعمال القومية لساطع الحصري طبعت طبعة ثانية، كما يلي:

١ ـ الأعمال القومية لساطع الحصري

وهي الكتب التي يبلغ عددها (١٧) كتابا والتي تمثل الأعمال القومية لساطع الحصري، والتي كان المركز قد قرر نشرها ضمن «سلسلة التراث القومي». وكان المركز قد نشر ستة كتب

منها خلال عام ١٩٨٤، فتم خلال عام ١٩٨٥ نشر الكتب الأحد عشر المتبقية منها ككتب مستقلة. كما تم خلال عام ١٩٨٥ نشر هذه الأعمال القومية لساطع الحصري مجتمعة في ثلاثة مجلدات مع فهرس عام لجميع الكتب التي تضمنتها، وبتجليد فني، بلغ عدد صفحاتها (٣١٣٣) صفحة وطبع منها الف نسخة. وكانت الكتب المستقلة التي صدرت منها خلال عام ١٩٨٥، والتي طبع من كل منها ثلاثة آلاف نسخة ، الفان منها ككتب مستقلة وألف للمجموعة الكاملة ، كما يلي :

(١) آراء واحاديث في القومية العربية

وهو الكتاب السابع من هذه الأعمال، وقد صدر في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، ويقع في (١٠٤) صفحات.

(٢) آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع

وهو الكتاب الثامن من هذه الأعمال، وقد صدر في شباط/ فبراير ١٩٨٥، ويقع في (١٨٢) صفحة.

(٣) العروبة اولا

وهو الكتاب التاسع من هذه الأعمال، وقد صدر في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، ويقع في (١٣٤) صفحة.

(٤) دفاع عن العروبة

وهو الكتاب العاشر من هذه الأعمال، وصدر في شباط/ فبراير ١٩٨٥، ويقع في (١٢٤) صفحة.

(٥) في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية

وهو الكتاب الحادي عشر من هذه الأعمال، وصدر في آذار/ مارس ١٩٨٥، ويقع في (١٥٨) صفحة.

(٦) حول الوحدة الثقافية العربية

وهو الكتاب الثاني عشر من هذه الأعمال، وصدر في آذار/ مارس ١٩٨٥، ويقع في (٢٨٢) صفحة.

(٧) ما هي القومية؟

وهو الكتاب الثالث عشر من هذه الأعمال، وصدر في نيسان/ ابريل ١٩٨٥، ويقع في (٢١٠) صفحات.

(٨) حول القومية العربية

وهو الكتاب الرابع عشر من هذه الأعمال، وصدر في ايار/ مايو ١٩٨٥، ويقع في (٢٧١) صفحة.

(٩) الاقليمية جذورها وبذورها

وهو الكتاب الخامس عشر من هذه الأعمال، وصدر في ايـار/ مايـو ١٩٨٥، ويقع في (٢٠٣) صفحات.

(١٠) ثقافتنا في جامعة الدول العربية

وهو الكتاب السادس عشر من هذه الأعمال، وقد صدر في حزيـران/ يونيـو ١٩٨٥، ويقع في (١٥٨) صفحة.

(١١) ابحاث مختارة في القومية العربية

وهو الكتاب السابع عشر والاخير من هذه الأعمـال، وقد صـدر في حزيـران/ يونيـو ١٩٨٥، ويقع في (٤٦٤) صفحة.

كما اعيدت طباعة الكتب التالية من «الأعمال القومية لساطع الحصري» طبعة ثانيـة، وطبع ثلاثة آلاف نسخة من كل منها، وهي:

(١٢) آراء واحاديث في الوطنية والقومية

وهو الكتاب الأول من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في حزيران/ يونيـو ١٩٨٥، ويقع في (١٠٨) صفحات.

(١٣) احاديث في التربية والاجتماع

وهو الكتاب الثاني من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ويقع في (٣٠٨) صفحات.

(١٤) صفحات من الماضي القريب

وهو الكتاب الثالث من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ويقع في (٨٠) صفحة.

(١٥) العروبة بين دعاتها ومعارضيها

وهو الكتاب الرابع من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ويقع في (١٣٦) صفحة.

(١٦) محاضرات في نشوء الفكرة القومية

وهو الكتاب الخامس من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في تمـوز/ يوليـو ١٩٨٥، ويقع في (١٧٢) صفحة.

(١٧) آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة

وهو الكتاب السادس من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في تموز/ يوليـو ١٩٨٥، ويقع في (١٨٠) صفحة.

(١٨) **آراء واحاديث في القومية العربية**

وهو الكتاب السابع من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ويقع في (١٠٤) صفحات.

(١٩) **آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع**

وهو الكتاب الثامن من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ويقع في (١٨٢) صفحة.

(٢٠) **العروبة اولا**

وهو الكتاب التاسع من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ويقع في (١٣٤) صفحة.

(٢١) **دفاع عن العروبة**

وهو الكتاب العاشر من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في آب/ اغسطس ١٩٨٥، ويقع في (١٢٤) صفحة.

(٢٢) **في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية**

وهو الكتاب الحادي عشر من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في آب/ اغسطس ١٩٨٥، ويقع في (١٥٨) صفحة.

(٢٣) **حول الوحدة الثقافية العربية**

وهو الكتاب الثاني عشر من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في آب/ اغسطس ١٩٨٥، ويقع في (٨٣) صفحة.

(٢٤) **ما هي القومية؟**

وهو الكتاب الثالث عشر من هذه الأعمال، وصدرت الطبعة الثانية منه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، ويقع في (٢١٠) صفحات.

٢ ـ اعادة طباعة بعض كتب المركز

تمت اعادة طباعة الكتب التالية من كتب المركز، اضافة الى الأعمال القومية لساطع الحصري، وهي حسب استمرار تسلسل الكتب التي اعيدت طباعتها:

(٢٥) كتاب «**صور المستقبل العربي**» (ابراهيم سعدالدين وآخرون)

وهي الطبعة الثانية من الكتاب، وصدرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٢١٢) صفحة مع فهرس عام.

(٢٦) كتاب «**تجربة دولة الامارات العربية المتحدة**» (ندوة)

وهي الطبعة الثانية من الكتاب، وصدرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، وطبع منها الف

نسخة، ويقع الكتاب في (٨١٦) صفحة مع فهرس عام.

(٢٧) كتاب «**اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**» (سعد الدين ابراهيم)

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، وصدرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٣٧٦) صفحة مع فهرس عام.

(٢٨) كتاب «**هجرة الكفاءات العربية**» (ندوة)

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، وصدرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٤٣٢) صفحة مع فهرس عام.

(٢٩) كتاب «**تحليل مضمون الفكر القومي العربي**» (السيد يسين)

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، وصدرت في آذار/ مارس ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٢٠٠) صفحة مع فهرس عام.

(٣٠) كتاب «**التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية**» (عبدالمنعم السيد علي)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وصدرت في آذار/ مارس ١٩٨٥، وطبع منها الف نسخة. ويقع الكتاب في (٤٧٢) صفحة مع فهرس عام.

(٣١) كتاب «**دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**» (مجموعة من الباحثين)

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب من سلسلة كتب المستقبل العربي ، وصدرت في آذار / مارس ١٩٨٥ ، وطبع منها الفا نسخة . ويقع الكتاب في (٤٧٦) صفحة مع فهرس عام .

(٣٢) كتاب «**النفط والوحدة العربية**» (محمود عبدالفضيل)

وهي الطبعة الخامسة من هذا الكتاب، وهي طبعة مزيدة ومنقحة، وصدرت في نيسان/ ابريل ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٢٧٢) صفحة مع فهرس عام.

(٣٣) كتاب «**يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩**» (مركز دراسات الوحدة العربية)

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، وصدرت في نيسان/ ابريل ١٩٨٥، وطبع منها الف نسخة. ويقع الكتاب في (٧٣٦) صفحة مع فهرس عام.

(٣٤) كتاب « **السياسة الامريكية والعرب** » (مجموعة من الباحثين)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، من سلسلة كتب المستقبل العربي، وهي طبعة موسعة، وصدرت في ايار/ مايو ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٣٦٨) صفحة مع فهرس عام.

(٣٥) كتاب «**التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**» (المنجي الصيادي)

وهي الطبعة الرابعة من هذا الكتاب، وصدرت في ايار/ مايو ١٩٨٥، وطبع منها الف نسخة.

ويقع الكتاب في (٦٦٨) صفحة مع فهرس عام.

(٣٦) كتاب «**المجتمع العربي المعاصر**» (حليم بركات)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وصدرت في ايار/ مايو ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٥١٦) صفحة مع فهرس عام.

(٣٧) كتاب «**البعد التكنولوجي للوحدة العربية**» (انطوان زحلان)

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، وصدرت في ايار/ مايو ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (١١٦) صفحة.

(٣٨) كتاب «**الطاقة النووية العربية**» (عدنان مصطفى)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وصدرت في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (١٥٦) صفحة.

(٣٩) كتاب «**التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**» (مجموعة من الباحثين)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، من سلسلة كتب المستقبل العربي، وصدرت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٣٦٠) صفحة مع فهرس عام.

(٤٠) كتاب «**الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**» (محمود عبدالفضيل)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وصدرت في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٢٤٨) صفحة مع فهرس عام.

(٤١) كتاب «**النظام الاجتماعي العربي الجديد**» (سعد الدين ابراهيم)

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، وصدرت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة . ويقع الكتاب في (٣٠٤) صفحات مع فهرس عام .

(٤٢) كتاب «**هدر الامكانية**» (نادر فرجاني)

وهي الطبعة الرابعة لهذا الكتاب، وصدرت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ مع مقدمة جديدة، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (١٤٠) صفحة.

(٤٣) كتاب «**البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**»(عبدالله عبدالمحسن السلطان)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وصدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٣٦٠) صفحة مع فهرس عام.

(٤٤) كتاب «**الامكانات العربية**» (علي نصار)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وصدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (١٣٦) صفحة.

(٤٥) كتاب «**المواصلات في الوطن العربي**» (ندوة)

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وصدرت في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥، وطبع منها الفا نسخة. ويقع الكتاب في (٤٠٤) صفحات مع فهرس عام.

ج - البحوث والدراسات الجديدة التي تم التعاقد عليها خلال عام ١٩٨٥

تم خلال عام ١٩٨٥ التعاقد على الدراسات الجديدة التالية:

(١) **الابعاد التربوية للصراع العربي - الاسرائيلي**

وافقت اللجنة التنفيذية على نشر المركز لأبحاث مؤتمر «الابعاد التربوية للصراع العربي - الاسرائيلي» الذي نظمته جامعة الكويت، في كتاب مشترك يصدر عن المركز وجامعة الكويت.

(٢) **مشاريع الوحدة العربية ١٩١٣ - ١٩٨٥**

وافقت اللجنة التنفيذية على قيام الدكتور يوسف خوري بإعداد توثيق لمشاريع الوحدة العربية خلال الفترة ١٩١٣ - ١٩٨٥، على المستويات الرسمية والخاصة، بما في ذلك توثيق ما يتعلق بالوحدة العربية في الدساتير العربية وبرامج الاحزاب. وينتظر ان ينتهي من اعداده في اوائل عام ١٩٨٦.

(٣) **تحليل مضمون كتب الاجتماعيات المدرسية في الوطن العربي من حيث توجهها القومي والوحدوي**

تمكن المركز من استئناف العمل في هذه الدراسة العامة، واتفق مع الدكتور نخلة وهبة على الاشراف على تنفيذ هذه الدراسة، يساعده عدد من مساعدي البحث. وتشمل الدراسة تحليل كتب الاجتماعيات (تاريخ - جغرافيا - تربية وطنية) في المراحل الدراسية المختلفة في الاقطار العربية المختلفة. وقد اتفق معه على انجاز الدراسة خلال مدة سنتين اعتبارا من ١٩٨٥/٧/١.

(٤) **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**

وافقت اللجنة التنفيذية على ترجمة ونشر ابحاث الندوة العلمية التي نظمها مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون حول هذا الموضوع، وتجري حاليا ترجمة ابحاث الندوة، وسينشر المركز الكتاب بصورة مشتركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦.

(٥) **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**

وافقت اللجنة التنفيذية على نشر كتاب الدكتور محمد عابد الجابري بالعنوان المشار اليه اعلاه.

(٦) **مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**

نظرا لتعثر العمل في تنفيذ هذا المشروع، فقد قررت اللجنة التنفيذية قيام المركز بالاشراف

المباشر على تنفيذه. وتبعا لذلك قام المركز بإعادة تكوين فريق العمل وانطلق العمل فيه بصورة فعالة. ويساهم حاليا في هذا المشروع حوالى خمسة وثلاثين باحثا عربيا متفرغا وغير متفرغ، مع عدد قليل من الاداريين. وينتظر ان يزداد العدد ليصل الى حوالى الخمسين. ويجري تنفيذ المشروع بمكتب المركز في القاهرة. ومن المقرر ان ينتهي العمل في المشروع في نهاية عام ١٩٨٦ او في اوائل عام ١٩٨٧. واضافة الى الدراسات التي سيتمخض عنها المشروع، فإنه سيوفر الفرصة لحوالى الخمسين من الباحثين العرب للاهتمام والانشغال بالدراسات المستقبلية في المستقبل، وهو جانب يحتاج الى مزيد من الاهتمام العربي، كما يتوقع ان يحقق المشروع مساهمة ايجابية في تطوير منهجية هذه الدراسات مما سيتيح الفرصة للمركز ولأية مؤسسات عربية اخرى في المستقبل ان تستفيد من هذه المنهجية لدراسات مماثلة. كما انه سيحقق، وربما لأول مرة، نجاحا لتجربة «عمل الفريق» لعدد كبير من الباحثين العرب من اختصاصات مختلفة، الامر الذي ينقص الباحثين العرب، والذي اصبح جزءاً مهما من وسائل البحث العلمي في الوقت الحاضر، حيث لم يعد كثير من الابحاث في مقدور باحث واحد القيام بها مهما كانت امكاناته.

(٧) سلسلة الثقافة القومية

تم الاتفاق على، وانجاز، عدد من الكتب الخاصة بهذه السلسلة التي تم الانتهاء من اعدادها. وصدر اول كتاب منها في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، والتي سيشار اليها فيما بعد ضمن البحوث والدراسات التي ستكون جاهزة للنشر خلال عام ١٩٨٦. كما تم الاتفاق على اعداد الكتب التالية منها والتي يؤمل الانتهاء منها خلال عام ١٩٨٦:

ـ د. علي عتيقة	**النفط العربي**
ـ د. محمد محمود الامام	**المشاريع العربية المشتركة**
ـ د. عبدالمنعم المشاط	**الامن القومي العربي**
ـ د. احمد طربين	**التجزئة العربية.. كيف تحققت تاريخيا؟**
ـ د. عبدالمنعم السيد علي	**الوحدة النقدية العربية**
ـ د. كمال المنوفي	**الثقافة السياسية في الوطن العربي**
ـ د. عبدالوهاب بوحديبة	**القومية الاممية والدولية: تعريف وتقويم ومقارنة**

(٨) الغاء بعض الدراسات السابقة المتعاقد عليها

نظرا للتأخير غير المبرر الحاصل في انجاز بعض الدراسات وعدم التزام بعض الباحثين باتفاقاتهم مع المركز حولها، فقد قررت اللجنة التنفيذية انهاء التعاقد حول الدراسات التالية:

أ ـ دراسة الاستاذ طارق البشري عن «**حركة الفكر القانوني في الوطن العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**».

ب ـ دراسة د. الحبيب الجنحاني عن «**جذور الفكر العربي في اقطار المغرب العربي**».

كما اخطرت اللجنة التنفيذية عددا آخر من الباحثين المتعاقد معهم على دراسات، والمتأخرين في انجازها، بالانتهاء من دراساتهم في الموعد الاخير الذي تم تحديده بالاتفاق معهم، والا سيضطر المركز لانهاء التعاقد معهم.

د ـ البحوث والدراسات التي ستكون جاهزة للنشر خلال عام ١٩٨٦

يتوقع المركز ان يتمكن خلال هذا العام من نشر ما بين ١٢ ـ ١٤ من الدراسات التالية التي سبق التعاقد عليها وانتهى اعدادها او التي سيتم الانتهاء من اعدادها وتكون جاهزة للطباعة خلال عام ١٩٨٦؛ اضافة الى نشر عدد من كتب «سلسلة الثقافة القومية» وفي حدود ٨ ـ ١٠ منها.

ويتوقع المركز ان تكون الكتب التالية جاهزة للطباعة خلال عام ١٩٨٦:

(١) د. محمد لبيب شقير	« **الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها** » ويتم حالياً طباعة هذا الكتاب .
(٢) ندوة	« **تطور الفكر القومي العربي** » ويمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز خلال عام ١٩٨٥ ، بالتعاون مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية واتحاد المؤرخين العرب .
(٣) مؤتمر	« **الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي** » ويمثل بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته جامعة الكويت .
(٤) مجموعة من الباحثين	« **نحو علم اجتماع عربي** » ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي .
(٥) مجموعة من الباحثين	« **تطور الوعي القومي في المغرب العربي** » ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي .
(٦) د. يوسف خوري	« **مشاريع الوحدة العربية ١٩١٣ ـ ١٩٨٥** »
(٧) ندوة	« **العقد العربي القادم : المستقبلات البديلة** » بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون .
(٨) مركز دراسات الوحدة العربية	« **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥** »
(٩) د. سعد الدين ابراهيم	« **الاقليات والطوائف في الوطن العربي : همومها الذاتية ومواقفها من العروبة** »
(١٠) د. محمود علي الداود	« **موقف بريطانيا وأمريكا من الوحدة العربية ، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** »
(١١) د. علي الدين هلال	« **موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية ، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢** »
(١٢) د. مروان بحيري	« **موقف بريطانيا من الوحدة العربية ، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢** »
(١٣) د. أحمد ماضي	« **موقف الاتحاد السوفياتي من الوحدة العربية ، ١٩١٧ ـ ١٩٨٣** »

(١٤) أبو سيف يوسف — « **الأقباط وحركة القومية العربية** »

(١٥) د. عبد المنعم سعيد — « **العرب والنظام الدولي** »

(١٦) د. ناصيف حتي — « **الوطن العربي والقوى الكبرى** »

(١٧) د. أحمد يوسف أحمد وآخرون — « **مصادر الصراع في الوطن العربي، ١٩٤٨-١٩٨٢** »

(١٨) ندوة — « **التنمية المستقلة في الوطن العربي** »

(١٩) د. مجدي حمّاد — « **العسكريون العرب وقضية الوحدة** »

(٢٠) **سلسلة الثقافة القومية**: تمثّل الدراسات التالية تلك الجاهزة منها للطباعة :

أ ـ حسين جميل — « **حقوق الانسان في الوطن العربي** »

ب ـ عصمت سيف الدولة — « **عن العروبة والإسلام** »

ج ـ ناجي علوش — « **الجغرافية الطبيعية والبشرية للوطن العربي** »

د ـ د. عبد المنعم سعيد — « **الجماعة الأوروبية : تجربة التكامل والوحدة** »

هـ ـ د. نازلي معوض — « **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي** »

كما يتوقع ان تكون كتب اخرى من هذه السلسلة جاهزة للطباعة خلال عام ١٩٨٦.

(٢١) يتوقع المركز ان يتم الانتهاء من ترجمة ونشر كتاب د. عبدالعزيز الدوري عن «**التكوين التاريخي للأمة العربية**»، **بالانكليزية**، خلال عام ١٩٨٦.

(٢٢) يتوقع ان يتم نشر كتاب ندوة «**العرب وافريقيا**»، باللغة **الفرنسية**، خلال اوائل عام ١٩٨٦.

(٢٣) كما يتوقع اعادة نشر بعض كتب المركز السابقة في طبعات جديدة.

وهكذا يتبين ان عدد الدراسات التي ستكون جاهزة للطباعة والنشر خلال عام ١٩٨٦ هي اكثر من الطاقة الاستيعابية الحالية للمركز. ومع ذلك فسوف يبذل المركز كل جهد ممكن لنشر اكبر عدد ممكن من هذه الدراسات، مع استمرار الحرص على النوعية والمستوى الفني للنشر.

رابعاً : النـــدوات

عقد المركز ندوتين خلال عام ١٩٨٥، وكان من المفروض أن يعقد ندوة اخرى خلال عام ١٩٨٥، الا انه اضطر الى تأجيلها بسبب الظروف الامنية في بيروت ولاسباب عملية اخرى، كما يخطط لندوات اخرى في حدود ما تتيحه الأوضاع الامنية في لبنان وامكانيات الحصول على تمويل لها.

أ ـ الندوات التي عقدت خلال عام ١٩٨٥

عقدت خلال عام ١٩٨٥ ندوتان هما:

(١) ندوة « تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي »

وقد عقد المركز هذه الندوة في عمان، بتمويل من مؤسسة عبدالحميد شومان، خلال الفترة ١٣ ـ ١٦ ايار/ مايو ١٩٨٥. وقد شارك فيها اربعة وستون من العلماء والتربويين والمفكرين العرب، من اقطار عربية مختلفة، كما يمثلون اجيالا مختلفة. وقد نوقش في الندوة احد عشر بحثا اضافة الى ندوة حوار مفتوح. وقد نشرت وقائع الندوة في كتاب خاص صدر عن المركز واشير اليه سابقا.

(٢) ندوة « تطور الفكر القومي العربي »

وقد نظم المركز هذه الندوة بالتعاون مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية واتحاد المؤرخين العرب، وعقدت في بغداد في ايار/ مايو ١٩٨٥. وقد نوقشت في الندوة عشرة ابحاث. وقد نشرت سبعة من ابحاثها في محورين في «المستقبل العربي» (في العددين ٨١ و٨٤)، وسيتم نشر وقائع الندوة في كتاب خاص يصدر عن المركز خلال عام ١٩٨٦.

ب ـ الندوات القادمة

(١) ندوة « التنمية المستقلة في الوطن العربي »

كان من المقرر عقد هذه الندوة بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية اليمنية، في صنعاء خلال شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥. ولكن الظروف الامنية التي كانت سائدة في بيروت قبيل انعقاد الندوة، وظهور عقبات عملية مع الخطوط الجوية اليمنية، اضطرت المركز الى تأجيل انعقادها. كما اعتذرت الجمعية الاقتصادية اليمنية مؤخرا عن المساهمة في عقد هذه الندوة لانشغالها في مجموعة من النشاطات المحلية خلال عام ١٩٨٦.

وسيقوم المركز بتحديد مكان وموعد انعقادها في اوائل عام ١٩٨٦. وسبق أن تضمن التقرير السابق لنشاط المركز لعام ١٩٨٤ تفاصيل الابحاث التي ستقدم في هذه الندوة.

(٢) ندوة « الوحدة العربية : تجاربها وتوقعاتها »

كان قد تقرر عقد هذه الندوة بالتعاون مع جامعة صنعاء، في شباط/ فبراير ١٩٨٦، حسب المخطط الذي اعد لها، والذي اشير الى تفاصيله في التقرير السابق المقدم الى مجلس الامناء عن نشاط المركز خلال عام ١٩٨٤.

وبسبب اضطرار المركز الى تأجيل ندوة «التنمية المستقلة في الوطن العربي» التي كان مقررا عقدها في صنعاء، فقد اضطر الى تأجيل ندوة «الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها» المقرر عقدها في صنعاء ايضا.

وتجرى الآن اتصالات بين المركز وجامعة صنعاء لتحديد موعد جديد لعقد الندوة.

(٣) ندوة « العرب في مواجهة اسرائيل : احتمالات المستقبل »

سبق ان اعد المركز مخططا تفصيليا لهذه الندوة، كما اشير اليه في التقرير عن نشاط المركز

خلال عام ١٩٨٤. ويحاول المركز الحصول على تمويل خارجي لعقد هذه الندوة، قبل تحديد موعد انعقادها.

خامساً: التعاون مع المؤسسات العربية

استمر المركز في التعاون مع المنظمات الاقليمية العربية ومحاولة توسيع اطار واطراف هذا التعاون. وفيما يلي اهم اوجه هذا التعاون خلال عام ١٩٨٥:

١ ـ استمر التعاون مع **جامعة الدول العربية** خلال عام ١٩٨٥، فإضافة الى قيام الادارتين، الاقتصادية والاجتماعية، في الجامعة العربية بتمويل الدراسة الميدانية التي يقوم بها المركز في تونس ضمن دراسة «آثار انتقال الايدي العاملة بين الاقطار العربية»، فقد وفرت الادارة الاقتصادية للجامعة التمويل اللازم لدراسة ميدانية مماثلة في الكويت، ستتم بالتعاون مع **الجهاز المركزي للاحصاء بالكويت**، ويؤمل البدء بها في خريف ١٩٨٦.

كما وافق **مركز التوثيق والمعلومات التابع للامانة العامة للجامعة العربية** على المساهمة المالية في كلفة الكتاب السنوي « يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٤» الذي صدر خلال عام ١٩٨٥، بصورة مشتركة، عن المركز والجامعة العربية. وسيستمر هذا التعاون في الكتاب السنوي «يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥» الذي سيصدر خلال عام ١٩٨٦.

كما ساهم المركز نفسه في تمويل بعض تكاليف المجلد الثالث من «ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠»(المواضيع)، الذي انتهت عملية اعداده، وسيصدر، بصورة مشتركة، عن المركز والجامعة العربية.

٢ ـ يستمر التعاون مع **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)** في تمويل تنفيذ مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي اشير اليه سابقا.

٣ ـ يستمر التعاون مع **مشروع المستقبلات العربية البديلة التابع الى جامعة الامم المتحدة** في نشر بعض الدراسات والندوات التي قام المشروع بإعدادها، وتم نشر احداها خلال عام ١٩٨٥.

٤ ـ سيستمر التعاون مع **جامعة صنعاء**، في تنظيم وعقد ندوة «الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها».

٥ ـ يتم التعاون مع **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا)**، في نشر بحوث بعض الدراسات العلمية التي قامت بتنظيمها، والتي اشير الى احداها ضمن الدراسات الجديدة التي صدرت عام ١٩٨٥.

٦ ـ تم التعاون مع **الجامعة الاردنية**، في نشر المركز لابحاث المؤتمر الفلسفي العربي الأول الذي نظمته الجامعة.

٧ ـ تم التعاون مع **مؤسسة عبدالحميد شومان** في تمويل عقد ندوة «تهيئة الانسان العربي

للعطاء العلمي» التي عقدت في عمان خلال عام ١٩٨٥، وقد اشير اليها سابقا، وصدر كتاب مشترك بوقائعها. كما تم التعاون مع هذه المؤسسة في ترجمة ونشر دراسة د. انطوان زحلان عن «صناعة الانشاءات العربية »، التي صدرت عن المركز بصورة مشتركة مع المؤسسة.

سادساً: الأوضاع المالية للمركز

١ ـ المساعدات المالية للمركز

لم يتلق المركز، ولم يطلب، اي مساعدة مالية من اية حكومة عربية خلال عام ١٩٨٥، وللعام الرابع على التوالي. وحصل المركز على المساعدات والمساهمات المالية التالية خلال عام ١٩٨٥ من بعض المنظمات العربية والافراد، كما يلي:

(أ) ساهمت **الادارة الاقتصادية للجامعة العربية** بمبلغ خمسين الف دولار في تمويل جزء من تكاليف الدراسة الميدانية في الكويت التي سيقوم المركز بتنفيذها عن «آثار انتقال الايدي العاملة بين الاقطار العربية». كما ساهم **مركز التوثيق والمعلومات التابع للجامعة العربية** بمبلغ خمسين الف دولار في تكاليف اعداد وطباعة المجلد الثالث (المواضيع) من «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠»، وكذلك بمبلغ خمسة وعشرين الف دولار في تكاليف اعداد وطباعة كتاب «يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٤». وتم استلام هذه المبالغ جميعا.

(ب) ساهمت **منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)** بمبلغ ثلاثين الف دولار، كدفعة ثانية من مساهمتها في تمويل مشروع دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي»، ودفعت المبلغ فعلا.

(ج) سدد **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي** عشرين الف دولار من مساهمته المقررة بمبلغ مائة الف دولار في تمويل مشروع دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي».

(د) تبرّع الاخ **عبدالمحسن قطان**، عضو مجلس الامناء، بمبلغ خمسة وعشرين الف دولار للمركز.

(هـ) تبرع كل من **الاستاذين زين مياسي ووليد قطان** بمبلغ خمسة وعشرين ألف دولار من كل منهما للمركز.

(و) تبرع **الدكتور رمزي دلول** بمبلغ خمسة وعشرين الف دولار للمركز.

(ز) تبرعت **الدكتورة سعاد الصباح** بمبلغ خمسين ألف دولار لدعم الموارد المالية للمركز.

(ح) تبرع **الاستاذ حسيب صباغ** بمبلغ خمسين الف دولار لدعم الموارد المالية للمركز.

(ط) تبرع **الدكتور كمال الشاعر (دار الهندسة)** بمبلغ اربعين الف ليرة لبنانية للمركز، وهو القسط السنوي لتبرعه لمدة عشر سنوات اعتبارا من عام ١٩٨١.

(ي) تبرع **الاستاذ متروك الفالح** بقيمة عشرين اشتراكا في مجلة «المستقبل العربي»

وبمبلغ ثلاثة آلاف دولار قيمة جوائز لمسابقة في «المستقبل العربي» بين الطلبة عن افضل مقال يكتبونه للمجلة في مواضيع سيتم الاعلان عنها في المجلة.

٢ ـ عضوية «عضو مؤازر» و«مشترك» في المركز

سبق ان احدث المركز هاتين العضويتين في عام ١٩٨٣، وكانت حصيلة هاتين العضويتين خلال عام ١٩٨٥ كما يلي:

(أ) تقدم ثلاثة عشر عضوا بطلبات عضو مؤازر للمركز، منهم عشرة اعضاء مؤازرين لمدة سنة واحدة، وثلاثة اعضاء مؤازرين مدى الحياة، وبلغ مجموع اشتراكاتهم خمسة وعشرين الف دولار.

(ب) تقدم عشرة اعضاء بطلبات للاشتراك في مطبوعات المركز كعضو مشترك لمدة سنة واحدة، وقد بلغ مجموع اشتراكاتهم عشرة آلاف دولار.

وعلى ذلك تكون حصيلة هذا المورد للمركز خلال عام ١٩٨٥ قد بلغت خمسة وثلاثين الف دولار، وهو اقل من المبلغ الذي حصل عليه المركز من خلال هاتين العضويتين في عام ١٩٨٤ والذي بلغ اربعين الف دولار، علما بأن بعض من اشتركوا خلال عام ١٩٨٤ كان في عضوية لمدى الحياة وبالتالي فإنهم لا يدفعون اشتراكات في السنوات التالية.

٣ ـ حسابات المركز لعام ١٩٨٥

(أ) يتبين من حسابات المركز لعام ١٩٨٥، ان مصروفات المركز لعام ١٩٨٥ قد بلغت (٧٦٣٨١٠٢/٨٤ ل.ل.) في حين بلغت الايرادات (١١٢٩٥٠٩٧/٥٣ ل.ل.) اي بوفر مقداره (٣٦٥٦٩٩٤/٦٩ ل.ل.). كما يلاحظ انه قد امكن تغطية العجز الذي كان مقدرا في الميزانية المعتمدة من قبل مجلس الامناء لعام ١٩٨٥، والذي كان يبلغ (٢٠٦٦٦٠٠/٠٠ ل.ل.) بفضل الزيادة الكبيرة في ايرادات مطبوعات المركز (مجلة وكتب) عما قدر لها في الميزانية التقديرية، وزيادة حصيلة الفوائد على ودائع المركز، وما امكن الحصول عليه من تبرعات للمركز، كما سيتبين ذلك فيما بعد.

(ب) كما يجب ان يلاحظ انه، اضافة الى المصروفات العامة للمركز، فقد تم الصرف من خارج الميزانية العامة للمركز على الندوات والدراسات المستقلة التي تم تمويلها من قبل المؤسسات الدولية والعربية، وانه تم الصرف على هذه الندوات والدراسات خلال عام ١٩٨٥ بما مجموعه (٢١٠١٢٦٤/٨٠ ل.ل.)، وانه لا يزال هناك رصيد غير مصروف لهذه الدراسات والندوات في نهاية عام ١٩٨٥ يبلغ (٤٤٧٥١٦٢/٩٢ ل.ل.) سيتم صرفه خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ على الدراسات والندوات التي اشير اليها سابقا والتي يتم اعدادها بالتعاون مع بعض المؤسسات.

(ج)، ويتبين من ايرادات عام ١٩٨٥، ما يلي:

(١) ان الموارد الداخلية الذاتية للمركز قد ساهمت بالقدر التالي في تغطية مصروفاته:

ـ ساهمت مبيعات المركز من مطبوعاته من كتب ومجلة (بعد استبعاد عمولة التوزيع) لعام

١٩٨٥، والتي بلغت (٤٧/٥٨٥٨٧٩٩ل.ل.) بتغطية حوالى ٧٧ بالمائة من جميع مصروفات المركز لعام ١٩٨٥، وهي اعلى نسبة تسجلها تغطية مبيعات مطبوعات المركز لمصروفاته خلال تاريخ المركز منذ انشائه حتى الآن .

ـ غطت الفوائد على ودائع المركز خلال عام ١٩٨٥، والتي بلغت (٧٧/١١٧٠٤٤٢ل.ل.)، ١٥,٣ بالمائة من مصروفاته لعام ١٩٨٥.

ـ غطت حصة ميزانية المركز من الدراسات والندوات لعام ١٩٨٥، والتي بلغت (٠٠/٢٢٨٨٢٠ل.ل.) حوالى ٣ بالمائة من مصروفات المركز لعام ١٩٨٥.

ـ مثّلت اشتراكات الاعضاء المؤازرين والمشتركين خلال عام ١٩٨٥، والتي بلغت (٠٠/١٧٣٠١٤ل.ل.) ٥,٥ بالمائة من مجموع مصروفاته لعام ١٩٨٥.

اي أن الموارد الداخلية للمركز (مبيعات المطبوعات، والفوائد، وحصة ميزانية المركز من الدراسات والندوات، واشتراكات الاعضاء المؤازرين والمشتركين) قد غطت مصروفات المركز لعام ١٩٨٥ ١٠٠ بالمائة، وهي اول سنة يتحقق فيها تغطية الموارد الذاتية للمركز لمصروفاته تغطية كاملة وتعتبر طفرة كبيرة على طريق الاستقلال المالي للمركز، حيث كانت اعلى نسبة مماثلة تحققت خلال عام ١٩٨٤ هي ٨٤ بالمائة.

(٢) كما تبيّن ان التبرعات، وليس بينها اي تبرع حكومي، قد بلغت (٠٠/٣٤٨٢٠٥٧ل.ل.)، وانها كانت تبرعات فردية وخاصة. كما من المفيد ان يلاحظ ان تبرعات عام ١٩٨٥ كانت اكثر من تبرعات عام ١٩٨٤ (٠٠/١٥٩٦٣٦٥ل.ل.)، ويعود ذلك اساسا الى انخفاض سعر الليرة اللبنانية ولأن معظم هذه التبرعات هي بالدولار لذلك فإن حصيلتها بالليرة اللبنانية قد ارتفعت.

(د) وقد تبيّن أن مصروفات المجلة لعام ١٩٨٥ قد بلغت (٤٨/١٢٨٤٤٠٨ ل.ل.) بينما بلغ مجموع ايراداتها (٤٣/١٧٨٠٣٩٥ل.ل.)، وانها غطت مصروفاتها المباشرة وحققت وفرا مقداره (٩٥/٤٩٥٩٨٦ل.ل.)، وهي السنة الثالثة التي تغطي فيها المجلة نفقاتها المباشرة ولكن وفر هذا العام كان اكثر من الوفر الذي تحقق لها عام ١٩٨٤ (٧٣/٨٦٨٢٤ ل.ل.). على أنه يجب التأكيد على ان مصروفات المجلة تشمل المصاريف المباشرة فقط، اي ما يتعلق بالورق والطباعة والبريد والشحن والمكافآت واجور ورواتب العاملين في قسمي التحرير والتوزيع بقدر مساهمتهم فيها، ولكنها لا تشمل المصاريف الاخرى غير المباشرة، مثل المصاريف الادارية الأخرى كالايجار وغير ذلك لأنها امور يصعب احتساب نسبة ما يخص المجلة منها.

(هـ) وقد بلغت ايرادات مبيعات الكتب (٠٤/٤٠٧٠٧٥٤ل.ل.) خلال عام ١٩٨٥، وفاقت الايرادات المقدرة في الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٥ (٠٠/١٧٠٠٠٠٠ ل.ل.)، بنسبة ١٣٩ بالمائة، كما انها زادت عن مبيعات عام ١٩٨٤ (٦٣/١٥٤١١٥٤ل.ل.)، بنسبة ١٦٤ بالمائة، وهي طفرة كبيرة في مبيعات الكتب، كما اشير الى ذلك سابقا.

(و) كما تبيّن ان ايرادات مطبوعات المركز جميعا (كتب ومجلة وحقوق النشر) خلال عام ١٩٨٥ قد بلغت (٤٧/٥٨٥٨٧٩٩ل.ل.)، بالمقارنة مع مبيعات عام ١٩٨٤ التي بلغت

(٦٧/٢٢٧٠٥٥٥ل.ل.) اي بزيادة بلغت ١٥٨ بالمائة. كما ان المبيعات الفعلية لمطبوعات المركز لعام ١٩٨٥ قد تجاوزت المبيعات التخمينية في الميزانية التقديرية للايرادات لعام ١٩٨٥ (٠٠/٢٥٤٠٠٠٠ل.ل.) بنسبة ١٣١ بالمائة.

٤ ـ الميزانية التقديرية للمركز لعام ١٩٨٦

قدرت مصروفات المركز لعام ١٩٨٦ بـ (٠٠/٩٨٨٨٠٠٠ل.ل.)، في حين قدرت الايرادات بمبلغ حوالى(٠٠/٧٥٢٧٠١٣ل.ل.)، اي ان هناك **عجزا ماليا مقداره** (٠٠/٢٣٦٠٩٨٧**ل.ل.**)، اي **ما يزيد قليلا عن ١٥٠ الف دولار** بأسعار الصرف المعتمدة في الميزانية.

ولذلك يصبح من الضروري اتخاذ الوسائل المناسبة منذ الآن لتغطية هذا العجز.

يأمل المركز أن يكون قد استطاع أن يضع أمامكم صورة واضحة وموضوعية لنشاطه خلال عام ١٩٨٥ □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية **جامعة الأمم المتحدة**

مكتبة المستقبلات العربية البديلة

٣

عملية صنع القرار العربي

كيف يصنع القرار في الوطن العربي

ابحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة

الدكتور ابراهيم سعد الدين **الدكتور محمد السيد سليم**

الدكتور وليد خدوري

منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الاوسط

■ كتب

الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج (*)

د. جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ جريدة الاهرام ـ القاهرة .

أولاً: التعريف بالكتب

تهدف هذه المراجعة الى تحديد السؤال البحثي الصحيح والمناسب عند دراسة صنع سياسة الامن الامريكية تجاه منطقة الخليج، بعبارة اخرى، ما هي ابعاد رؤية صانع سياسة الذهن الامريكية لمنطقة الخليج؟

تعتمد هذه المراجعة في دراسة هذه الرؤية على اربعة مؤلفات صدرت في السنوات الثلاث الاخيرة في الولايات المتحدة وتعكس عدة تصورات حول هذا الموضوع.

أول هذه الكتب هو مؤلف جماعي بعنوان «امن الخليج في الثمانينات: الابعاد الادراكية والاستراتيجية» قام بتحريره روبرت داريوس وجون اموس ورالف ماغنوس.

يناقش فيه المؤلفون من منظور اكثر يمينية من ادارة ريغان الحالية، الاخطار التي تتعرض لها المصالح الامريكية في الخليج. ففي سبعة فصول متتالية يتم التعرض لقضايا مثل: أثر التدخل السوفياتي في افغانستان على امن الخليج، والحرب العراقية ـ الايرانية، والسياسة الخارجية الايرانية في منطقة الشرق الاوسط، والسياسة الامريكية في الخليج.

وثانيها مؤلف ضخم تربو عدد صفحاته على الالف بعنوان «الخليج والبحث عن

(*) تتضمن هذه المراجعة النقدية اربعة كتب هي: Robert G.Darius, John W.Amos, and Ralph H.Magnus, eds., *Gulf Security into the 1980s: Perceptual and Strategic Dimensions* (California, stanford: Hoover Institution Press, 1984), 134 p; Anthony H.Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi-Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Colorado, Boulder: Westview Press, 1984), 1041 p., Joseph S.Roucek and Michael V.Belok, *United States and the Persian Gulf* (Florida Malabar: Robert E. Krieger Publishing Company, 1985), 198 p., and James H.Noyes, The *Clouded Lens: Persian Gulf Security and U.S Policy*, 2nd ed. (California, Stanford: Hoover Institution Press, 1982), 168 p.

الاستقرار الاستراتيجي» ومؤلفه انتوني كوردسمن.

يتميز هذا الكتاب بميزتين، أولاهما انه عبارة عن مصدر ضخم للمعلومات والتفاصيل عن بلدان الخليج وعلاقتها بكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والثانية ان الكاتب عمل لفترة طويلة كمحلل عسكري ملحق بمكتب وزير الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الطاقة، كما خدم كممثل للحكومة الامريكية في ايران، وهو ايضا بالاضافة الى ذلك محرر مجلة القوات المسلحة وحاليا ملتحق بمدرسة ويدرو ويلسون للعلاقات الدولية بجامعة برنستون.

ثالث هذه الكتب بعنوان «الولايات المتحدة والخليج الفارسي»(*) الذي اعده الاستاذان جوزيف روسيك ومايكل بيلوك. وهو كتاب شعبي، بمعنى انه موجه اساسا الى القارىء الامريكي غير المتخصص، ومن ثم فالكتاب يصلح كمؤشر على ابعاد تصور الرأي العام للمواطن الامريكي العادي عن المنطقة وعلاقتها بأمن امريكا. والكتاب من جزئين، يتضمن الجزء الأول الى جانب المقدمة خمسة فصول، تحتوي على سرد تاريخي ملخص لمنطقة الخليج وبلدانه من حيث الابعاد التاريخية والجغرافية والثقافية والانثروبولوجية لتطور سكان هذه المنطقة والعلاقات بين هذه البلدان، كما يعرض لتطور علاقة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة. اما الجزء الثاني، وهو الأهم من زاوية هذه المراجعة، فيحتوي على مجموعة من الوثائق (٣٤ وثيقة) ومن اكثر هذه الوثائق علاقة بموضوعنا هنا الوثيقة رقم ٣٠ والخاصة بإجابات وزارتي الدفاع والخارجية الامريكيتين على الاسئلة المقدمة من اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونغرس حول ابعاد اهمية الخليج للأمن الامريكي.

وآخر هذه الكتب يدور حول امن الخليج «الفارسي» وسياسة الولايات المتحدة ومؤلفه جيمس نويز.

كاتب هذا الكتاب عمل نائبا لمساعد وزير الدفاع لمنطقة الشرق الادنى وافريقيا وجنوب آسيا من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦. ويتميز العرض بالوضوح المفهومي والمقدرة على مقارعة الحجة بالاخرى. والكتاب يتضمن تسعة فصول وملحقاً، ففي هذه الفصول يستعرض الكتاب تطور نمو الادراك بتزايد ارتباط الخليج بالامن الامريكي في ذهن صانع سياسة الامن الامريكية، كما يعرض لأهم المناقشات التي تدور حول كيف يجب على امريكا ان تؤمن مصالحها بالخليج. ويحتوي الكتاب على ٢١ فصلا تتضمن على سبيل المثال معلومات عن القوات المسلحة السعودية وابعاد المشاكل الامنية لبلدان الخليج وانماط تصدير السلاح للمنطقة والمستويات الاستراتيجية للتنافس الامريكي - السوفياتي بالمنطقة.

ثانياً: الأمن من الخارج

يعني مصطلح «امن الخليج» معاني متعددة وفقا لمصلحة المتحدث، فالقومي العربي يرى مفهوما لهذا الامن يختلف اختلافا جذريا عما قد تراه دولة عظمى كالولايات المتحدة الامريكية او الاتحاد السوفياتي.

(*) التعبير «الفارسي» هنا هو ترجمة للعنوان كما صدر بالانكليزية، والاشارة اليه كما ورد لا تعني اية موافقة ضمنية على هذه التسمية (المحرر).

في اطار هذا التعدد والتغير، تبرز المقولة التالية، وهي ان هناك بعدين في دراسة امن اقليم ما، اولهما هو البعد الذي يتناول مشكلة امن هذا الاقليم كمشكلة متعلقة بصنع التوجهات الخارجية والامنية لدول هذا الاقليم، ويمكن وصف هذه النظرة بأنها نظرة من الداخل، وثانيهما: البعد الخارجي، وهو يتناول مشكلة امن هذا الاقليم كمشكلة متعلقة بصنع التوجهات الخارجية والامنية لدول خارجة عن هذا الاقليم.

في هذه المراجعة سوف يتم التركيز على امن الخليج كمشكلة متعلقة بصنع التوجهات الخارجية والامنية لدول خارجة عنه، أو بمعنى اكثر تحديدا سوف نعنى بتوضيح ابعاد التوجه الامريكي الامني تجاه منطقة الخليج.

والكتب التي نراجعها هنا تعبر، بصفة عامة، عن تطورين مهمين في النظام الدولي منذ ١٩٤٥، وهذان التطوران هما:

١ ـ تبنّي الولايات المتحدة الامريكية لمفهوم الامن الاقليمي في اطار مفهومها الواسع عن الأمن الدولي.

٢ ـ بروز ظاهرة تسييس العوامل الاقتصادية كظاهرة دولية.

بدأت الولايات المتحدة الامريكية مع صعود جون كينيدي للرئاسة في ١٩٦١ وتولي ماكنمارا مسؤولية وزارة الدفاع تطوير مفهوم للأمن الاقليمي يقوم على القدرة على استخدام القوة المسلحة على نطاق محدود من اجل تفادي احتمالات الحرب الذرية العالمية. وقد جاء هذا التغيير نتيجة لخبرة الحرب الكورية التي اثبتت لمخططي الاستراتيجية والدفاع بالبنتاغون انه بسبب استراتيجية الانتقام الذري الشامل لايزنهاور ودالاس، لم تكن امريكا مستعدة بقوات تقليدية وتكتيكية كافية او مناسبة للبيئة الاسيوية لحسم الصراع لصالحها.

وقد رسم كينيدي المعالم الأولية لهذا المفهوم في رسالة خاصة للكونغرس الامريكي في ٢٥ ايار/ مايو ١٩٦١، حيث اكد على **ضرورة تنمية القوات المسلحة الامريكية في المجال التقليدي لاستخدام القوة وعلى تنمية الكفاءات الخاصة واللغات المطلوبة من جانب افراد القوات المسلحة الامريكية للتعامل بكفاءة مع شعوب المناطق المختلفة في العالم، وعلى العمل على تطوير قوة للتدخل السريع**[١] . واتى هذا التحول نحو الفهم الاقليمي للسلام في ضوء التغيير في فلسفة المساعدة العسكرية حيث اصبحت موجهة « لمقابلة ورد التحديات المرتبطة بالتخريب والدعاية المضادة والهجوم الاقتصادي بدلا من ان تظل محصورة فقط في اطار التهديد العسكري المباشر للحلفاء »[٢] .

ومنذ ذلك الحين، لم يحدث تغيير نظري ذو مغزى لهذه النظرة الامريكية للأمن الاقليمي، وان وجبت الاشارة الى اختلاف الرؤساء الامريكيين في فهم وتطبيق هذه المبادىء[٣].

---

(١) «Annual Message to the Congress on the State of the Union , 30 January 1961,» in: *Public Papers of the Presidents of the United States,* John F. Kennedy, 1961, Containing the Public Messages, Speeches, and Statements of the President,1 January 1960-20 January 1961 (Washington: Office of the Federal Register, Government Printing Office, [1961]),p.24.

(٢) W. H. Draper, «Composite Report of the President's Committee to Study the United States Military Assistance Program,» (17 August 1959) ,vol.1, p.145.

(٣) انظر ملخصا وافيا لتطور سياسة الدفاع الامريكية في: Phil Williams, «United States Defence Poli- =

ويمكن تحديد معالم السياسة الامريكية للأمن الاقليمي فيما يلي[٤]:

١ ـ ان المسألة الرئيسية ليست هي في الميزان العسكري لدول اقليم ما، بل في: من يتحكم في ماذا؟

٢ ـ ان القوة المسلحة تستخدم فقط في شكل الردع الاجهاضي Pre-emptive Deterrence.

٣ ـ انه يجب التركيز على زيادة استخدام القوة البحرية.

٤ ـ الاعتراف بأن تهديد أي مصلحة اقليمية لامريكا لا يستدعي بالضرورة التدخل العسكري.

٥ ـ اشراك الحلفاء الغربيين في انشطة الدفاع الاقليمي.

٦ ـ مساعدة الدول الحلفاء بإقليم معين على احداث التغيير الاجتماعي والسياسي بالاضافة الى حل المنازعات بطريقة سلمية بما يتوافق مع مصالح الأمن الامريكي.

أما بشأن بروز ظاهرة تسييس العوامل الاقتصادية كظاهرة دولية، فيقصد بها ان الانشطة الاقتصادية بين الدول اصبحت خاضعة للتوجيه السياسي من اجل الحصول على فائدة سياسية معينة، وبالتالي لم تعد خاضعة فقط لمقتضيات نشاط السوق العالمي، من ناحية، وان الانشطة الاقتصادية داخل الدول اصبحت تفهم من قبل شعوب هذه الدول على انها انشطة سياسية، من ناحية اخرى.

وهكذا اصبحت فكرة الامن القومي تتضمن معنيين، اولهما، معنى «نحن وهم» والاخر هو معنى ان هناك «شخصا ما او شيئا ما يهدد بحرماننا من شخص ما او شيء ما نقدره تقديرا عاليا لما له من اثر في حياتنا»[٥]. وهكذا تتداخل اعتبارات ما هو داخلي في صنع السياسة الاقتصادية باعتبار ما هو خارجي، والخاص بالتنافس الاقتصادي بين الدول. وخير مثال على ذلك الظاهرة النفطية وما يرتبط بها من تأميم ملكية شركات النفط، والمناصفة والمشاركة في الارباح، ورفع سعر النفط وبروز الاوبك وتعاظم الاستثمارات الدولية في مجال سباق التسلح ومجال عقود المقاولات واعادة دوران ارباح النفط واعادة توزيع الدخل في الدول النفطية.

ثالثاً: الأمن القومي الامريكي والخليج

تتفق الكتب الاربعة على الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج بالنسبة لامريكا والغرب[٦]. فيقول نويز Noyes ان «النفط،

---

cy.» in: John Baylis et al., *Contemporary Strategy* (New York: Holmes and Meier Publishers Inc., 1975), pp.195-217. =

(٤) انظر مناقشة نظرية لهذا المفهوم في: Michael Nacht, «Toward an American Conception of Regional Security,» *DAEDALUS*, vol.110, no.1 (Winter 1981),pp.1-22.

(٥) انظر: Frank N. Trager and Frank L. Simonie, «An Introduction to the Study of National Security,» in: Frank N. Trager and Philip S. Kronenberg, eds. *National Security and American Society: Theory, Process and Policy*, National Security Studies Series (Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, National Security Educational Program, [1973]),p.36.

انظر ايضا بصفة عامة عن موضوع ربط الموضوعات الاقتصادية بالامن القومي: Klaus Knorr and Frank N.Trager, eds., *Economic Issues and National Security* (Kansas: The Regents Press of Kansas, 1977).

(٦) يقدم Krasner طريقتين لتحديد المصلحة القومية: اولاهما هي الطريقة المنطقية ـ الاستنباطية وثانيتهما هي =

بالطبع، يظل الاساس لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية، وسوف يستمر النظر اليه كمصدر حيوي للقوة الاستراتيجية» (ص ٤٥). ونجد هذه الحقيقة موضحة ومؤكدة في اجابة وزارتي الدفاع والخارجية الامريكيتين التي قدمتاها للتحقيق الذي قامت به اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونغرس حول ابعاد علاقة منطقة الخليج بالامن الامريكي. فتقول الاجابة التالي: «في المستقبل المنظور، ان ما يجري في جنوب غرب آسيا (منطقة الخليج) سوف يؤثر بشدة على التقدم والصحة الاقتصادية للعالم الصناعي» (ص ١٨٤ روسيك وبيلوك). هذا بينما يشدّد كوردسمن في الصفحة الاولى من كتابه الضخم على العلاقة الاقتصادية بين الخليج والامن الامريكي فيقول «بينما للولايات المتحدة مصالح اخرى في منطقة الشرق الادنى (منطقة الخليج) الا ان هدفها الأول هو تأمين صادرات واحتياطيات النفط من دول الخليج» (ص ١). واخيرا يأتي تشارلز ماكدونالد غير مختلف عن التأكيدات السابقة[٧] فيقول : « ان الولايات المتحدة الامريكية والقوى الصناعية الغربية الأخرى وقد اصبحت معتمدة على مصادر الطاقة بالخليج، على الاقل في الزمن القريب، تواجه احتمال قطع نفط الخليج وهذا القطع سوف يؤدي الى كارثة اقتصادية للغرب وتفتيت للتحالف الغربي...» (ص ٩٣).

هذا، ولكن هناك اختلاف بينهم على تقدير ما يترتب على هذه الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج، ينبع من الاختلاف حول تقدير قيمة هذه الأهمية في تشكيل المفهوم الامريكي للخطر. بعبارة اخرى، اذا كان النفط مصدرا مهما وحيويا لأوروبا الغربية والولايات المتحدة، بل انهم على استعداد لاستخدام القوة من اجل الحفاظ على تدفقه، فيصبح السؤال: هل يعني ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية ملزمة بالحفاظ والدفاع عن نظم الحكم الخليجية ام لا؟ وهل يعني مثلا ان التدخل السوفياتي في افغانستان يمثل خطرا على هذا المصدر ام لا؟ بعبارة اخرى: ما هو الخطر الذي يدفع الولايات المتحدة لاستخدام القوة لردعه؟

يتناول نويز هذه الاشكالية باعتبارها طرحا بين الوجود الامريكي الفعلي في المنطقة لحماية الآبار وبين المساهمة او المساعدة الامريكية لاقطار الخليج لأن تكون قادرة بشكل ما على مواجهة اخطار معينة. ويدافع نويز عن اختيار الادارات الامريكية للخيار الثاني على اساس التكلفة السياسية العالية التي يتطلبها الخيار الأول، بل انه يذهب الى ابعد من ذلك ويرى ان الوجود السوفياتي الفعلي حول المنطقة ساهم بشكل كبير في دفع بلدان المنطقة للاحساس بالخطر السوفياتي والتعاون بشكل اكثر جدية مع الولايات المتحدة الامريكية، اي بمعنى آخر: ان الوجود الامريكي العسكري ما كان يمكن أن يأتي بالنتائج نفسها (ص ص : ٥٤ ـ ٥٧). وبناء على هذا المنطق، فإنه كما يؤكد نويز، ان المساعدة العسكرية لهذه الدول تساهم في زيادة التعبئة ومدى نظم الاسلحة بحيث تكون قادرة ان تصمد وترد على القوى المهاجمة قبل الوصول الى المواقع الحساسة، (ص ٩٩). أي يفهم من ذلك ان الدفاع الامريكي عن هذه النظم يكون فقط في حالة انه مرتبط ارتباطا

= الطريقة الاستقرائية ـ الامبريقية. وهذه المراجعة تأخذ بالطريقة الثانية في تحديد المصلحة، وذلك بالقول بأن المصلحة هي في الاساس علاقة وهي متغيرة ومتعددة الأوجه، ويتوقف تحديدهما على عوامل موقفية، Situational Factors. انظر: Stephen D. Krasner, *Defending the National Interest* (Princeton: Princeton University Press, 1978), p.33- 54.

(٧) Chales G. MacDonald, «U.S. Policy and Gulf Security,» in: Darius, Amos and Magnus, *Gulf Security into the 1980s: Perceptual and Strategic Dimensions*, pp.93- 115.

عضويا بالدفاع عن آبار النفط.

وهذا الطرح للمسألة يأخذ شكلا مختلفا في اجابة وزارتي الدفاع والخارجية الامريكيتين. وتحدد الاجابة بأنه يعتبر «اعظم خطر كامن تواجهه المصالح الامريكية في المنطقة يتمثل في اعتداء سوفياتي... فالقدرات السوفياتية في المنطقة هي قدرات عظيمة وتفرض خطرا يتطلب ردعا من جانب القوات الامريكية المضادة، وخاصة ان دول المنطقة لا يرجى منها امل في المقاومة بمفردها» (ص ١٨٧). وفي هذه الاجابة نلاحظ تأكيدا اكبر على استخدام القوة المباشرة وعلى احتمال ان الولايات المتحدة الامريكية قد تفضل المواجهة العسكرية مع السوفيات في الخليج رغم ان هذا قد يضر بالمصالح الحالية لحلفائها من حيث تأمين تدفق النفط. بعبارة اخرى: ان الولايات المتحدة اذا كان لها ان تختار بين مواجهة السوفيات عسكريا في الخليج او السماح لهم باحتلال الخليج مع ضمان تدفق النفط فإنها سوف تختار الخيار الأول[٨].

اما تشارلز ماكدونالد [في مقالته في كتاب داريوس واموس]، فيرى بعداً ثالثا الى جانب البعدين التجاري والجيو ـ استراتيجي آلا وهو البعد الايديولوجي كمحدد ثالث له القيمة نفسها في تحديد ما يترتب على الأهمية الاقتصادية للخليج بالنسبة للأمن الامريكي، فيقول في نقده للسياسة الامريكية تجاه المنطقة، من موقع اكثر يمينية: «ان الولايات المتحدة الامريكية لم تردّ بعد على التهديدات لمصالحها والمؤثرات على مصداقيتها في الخليج التي تنبع من ادراك ان الولايات المتحدة هي قوة حليفة لاسرائيل وقوة امبريالية... فلا يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تفترض ان عدم الانحياز السلبي بما يتضمنه من شعارات معادية لامريكا، هي مسألة مقبولة، وذلك لما قد يتضمنه ذلك من شعارات معادية للاتحاد السوفياتي... فإنه يجب على الولايات المتحدة ان تدرك، انه حتى في غياب التدخل السوفياتي، فإن الدولة الثورية المعادية للولايات المتحدة تمثل خطرا» (ص ١١٠). وهذا المحدد الايديولوجي في مجال صنع سياسة الامن الامريكية يعني ان على الولايات المتحدة ان ترفع من درجة استعدادها على مستوى الاسلحة التقليدية للدفاع عن الدول المعتدلة غير الثورية في منطقة الخليج في حالة دخول إحداها في صراع مسلح مع دولة من الدول الثورية المعادية لامريكا، بصرف النظر عن مدى ارتباط هذه الدولة الثورية مع الاتحاد السوفياتي.

ويأتي كوردسمن ليحدد اهمية البعد العسكري في علاقة الولايات المتحدة الامريكية بمنطقة الخليج، وذلك في اطار الصراع الجيو ـ استراتيجي مع الاتحاد السوفياتي (ص ٤٨٣ ـ ٩٤٢). وهو يحدد هذا البعد في القضايا الاربع التالية:

١ ـ تجنب قطع امدادات النفط للغرب.

٢ ـ تحسين الوضع الامني الداخلي لبلدان الخليج.

٣ ـ تأكيد التفوق الامريكي الاستراتيجي ضد السوفيات.

٤ ـ رفع المستوى العسكري لبلدان الخليج المحافظة لمواجهة الاخطار الاقليمية من الدول الراديكالية وذلك في اطار العمل على

(٨) انظر في الفكر الاستراتيجي السوفياتي في العالم الثالث وخاصة ما يترتب عليه بالنسبة لامريكا وحلفائها الاقليميين بصفة عامة: Mark N.Ratz, *The Third World in Soviet Military Thought* (Baltimore, MaryLand: The Johns Hopkins University Press, 1982), pp.158-167, and S. Neil MacFarlane, «The Soviet Conception of Regional Security,» *World Politics*, vol.37, no. 3 (April 1985), pp.295-316.

منع تصاعد سباق التسلح في المنطقة الى مستوى السباق النووي.

ويرى كوردسمن في هذا الاطار ان الامن الامريكي يكون في وضع افضل، وذلك من منظور القدرات الامريكية، اذا تم التأكيد على العلاقات غير الرسمية في مجال العلاقات العسكرية، وذلك دون الرسمية منها (ص ٨٠٤)، وهذا لأنه في تقديره ان اي صراع بين امريكا والاتحاد السوفياتي في المنطقة سوف يكون صراعا غير مباشر ، اي من خلال الحلفاء؛ وانه سوف يكون له اهداف سياسية وليست عسكرية خالصة (ص ٨٥٤). ويفهم من ذلك ان اهم ركيزة امريكية في المنطقة على المستوى العسكري يجب ان تكون في المجال «البحري - البري» Amphibious Assault Options، وعلى ذلك فأهم هدف لسياسة الامن الامريكية بالمنطقة على المدى القريب هو تأمين بيئة اقليمية تسمح بذلك. ومن هذا يمكن القول ان الولايات المتحدة سيكون احتمال تدخلها عاليا للدفاع عن نظم الحكم في الخليج اذا كان تغيرها يؤدي الى خلق بيئة اقليمية تؤثر بالسلب على الاستعداد الامريكي في المجال « البحري - البري » .

مما سبق يتضح انه رغم التأكيد على الاهمية الحيوية للنفط بالنسبة للغرب الا ان المسألة تصبح اكثر تعقيدا اذا تم ربطها بصياغة مفهوم الامن الامريكي لمنطقة الخليج.

وهذا التعقيد ينبع اساسا من كيف يفهم صانع سياسة الامن الأمريكي سياسة امن ملائمة؟ فإذا فهمت كأنها مسألة تجارية - سياسية فهذا يرتب مفهوما للامن الاقليمي مختلفا عن فهمها، وكأنها مسألة جيو - استراتيجية او مسألة ايديولوجية او مسألة عسكرية - سياسية، ويزداد التعقيد، اذا فهمت اهمية الخليج بالنسبة لامريكا بكل هذه المعاني، وذلك لأن كل مستوى للفهم يرتب نتائج وسياسات مختلفة.

ويصبح، بالنسبة لصانع سياسة الامن الامريكي، السؤال الذي يحتاج الى اجابة لتحقيق امن الخليج كأمن من الخارج هو التالي: كيف تتفاعل كل هذه المعاني مع بعضها البعض مما يجعل منطقة الخليج بالنسبة للسياسة الامريكية في مجال الامن مصدراً للخطر المتعدد الطبقات؟ هذا من ناحية؛ وكيف يتغير تأثير كل معنى على صياغة وتوجيه سياسة الامن الاقليمي للولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى؟

فإذا كانت هذه هي الرؤية الامريكية لأمن الخليج، وذلك باعتباره جزءاً من الأمن الامريكي (امن من الخارج)، فيجب على المفكرين العرب لمواجهة ذلك ان يخرجوا لنا بإجابة عن السؤال التالي والذي يعبر عن فكرة الأمن من الداخل: إذا كان لنا أن نعيش في هذا النظام الدولي، فما هي اذن الاجراءات والعمليات التي يجب اتخاذها لربط اقطار الخليج بأمن الوطن العربي؟ □

سامي مسلم

صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية

(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥) ، ٢١٨ص .

د. راسم محمد الجمال

استاذ مساعد ـ كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة .

تعتبر اطروحة د.سامي مسلم التي حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة بون، ونشرها مركز دراسات الوحدة العربية ضمن سلسلة اطروحات الدكتوراه، اول دراسة اكاديمية تنشر باللغة العربية عن صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية. وتتكون هذه الاطروحة من مقدمة وخمسة فصول. ويتناول الفصل الأول المعنون «ملاحظات اولية حول صورة العرب في الصحافة الألمانية الاتحادية» العوامل المكونة لابعاد الصورة المقولبة، ودور وسائل الاعلام في تكوينها. ويتناول الفصل الثاني المعنون «العناصر التاريخية للصورة العربية عند الألمان» تطور صورة العرب في ألمانيا حتى الحرب العالمية الثانية، ثم تطورها منذ هذه الحرب وحتى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأخيرا تطورها منذ هذه الحرب الى حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وخصص الفصل الثالث «لصورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية في ضوء حرب الشرق الاوسط الرابعة»، وفيه حلل الباحث كتابات الصحف الألمانية تجاه القضايا الفرعية للحرب الرابعة في سياقها السياسي والعسكري. أما الفصل الرابع فقد استعرض وحلل كتابات الصحف الألمانية إزاء تقويم صورة الفلسطينيين ودورهم في الحرب الرابعة. وجاء الفصل الخامس متضمنا نتائج الدراسة التي يمكن إيجازها كالآتي:

«لقد تطورت الصورة العربية في أجهزة الاعلام الألمانية الغربية قيد البحث حتى نشوب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ بشكل يتوازى وتطور العلاقات بين جمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل من جهة، والعلاقات الألمانية الاتحادية مع الاقطار العربية من جهة ثانية. وقد تميز هذا التطور بعلاقات تجنح الى السلبية باستمرار بين جمهورية المانيا الاتحادية والاقطار العربية كنتيجة لمواقف الأطراف من القضية الفلسطينية». و« لقد تبنت اجهزة الاعلام الالمانية الاتحادية ـ موضوع البحث ـ موقف حكومة المانيا الاتحادية وانحازت نحو إسرائيل ضد العرب. بيد ان الانجازات العسكرية «الأولية» للعرب في حرب تشرين الأول/ اكتوبر أدت الى تغير موقف الصحف الالمانية لصالح العرب». ثم عادت الصورة السلبية مرة اخرى الى الشيوع بعد الثغرة التي فتحتها

اسرائيل في الضفة الغربية لقناة السويس وهجومها على الجولان. وأظهرت الدراسة أن القضية الفلسطينية لم تلق الاهتمام «اللازم» في الصحافة الالمانية خلال الحرب، وخلال الفترة التي أعقبتها، إذ استمرت في معاملة الفلسطينيين ضمن سلبية مقاييس الارهاب والعنف ودون أن تأخذ بعين الاعتبار ما تحتمه عليهم ظروفهم السياسية ومشاكلهم الأخرى.

وقد حذف د. سامي مسلم فصلا اعتقد بعدم اهميته للقارىء العربي، وهو الفصل النظري الذي عالج فيه موضوعة تحليل المضمون، وموضوعة التأثيرات الاجتماعية النفسانية على العلاقات الدولية. كما أسقط من الطبعة العربية ايضا ملحقين كان قد اضافهما الى الفصل الرابع، الأول بعنوان «الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة»، والثاني بعنوان «اسباب المسألة الفلسطينية».

والذي لا شك فيه أن الاطروحة التي نحن بصددها تتناول ظاهرة اعلامية من منظور سياسي، وأن كونها أطروحة قدمت لأحد المعاهد المعنية بالعلوم السياسية لا يسقط اعتبارها دراسة تدور وتعالج موضوعا اعلاميا في المقام الأول، وتحتاج الى تناول نقدي من منظور الاعلام، خاصة اذا دارت وركزت حول الظواهر والمتغيرات الاعلامية التي تمس موضوع الدراسة.

ويمكن القول في البدء بأنه اتضح في العقد الاخير مدى الحاجة الى الاتجاه النقدي في الدراسات والبحوث الاعلامية، او التي تمس موضوعا اعلاميا، خاصة فيما يتعلق بالظواهر الاعلامية وعلاقاتها بالوظائف الاجتماعية التي تعمل فيها ومن خلالها[١]، بعد أن اظهرت الدراسات التقويمية لبحوث الاعلام تأخر هذه البحوث عن ملاحقة العلوم الأخرى، وعجزها عن صياغة نظرية اعلامية في السياق الاجتماعي، باعتبار الظاهرة الاعلامية ظاهرة اجتماعية اساسا، وهو ما يتطلب تناول الظاهرة الاعلامية تناولا نقديا يتكامل مع مناهج البحث المستخدمة في دراستها[٢].

ويقتضي التناول النقدي لهذه الأطروحة تناول الملاحظات العامة التي تمس الموضوع الاساس، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

اولاً: جعل الباحث العلاقات العربية الالمانية والعلاقات الالمانية الاسرائيلية المتغير الاساس الذي يحكم صورة العرب في صحافة ألمانيا، وهذا الافتراض يؤدي الى افتراض ان الصحافة الالمانية كانت وما تزال اداة للنظام السياسي الالماني. وهذا الافتراض على اهميته لم يشر اليه الباحث ولم يناقشه، ولم يتعرض لوضعية الصحافة ومكانتها ودورها في النظام السياسي الالماني الغربي.

---

(١) Sean MacBride et al., *Many Voices, One World Communication and Society, Today and Tomorrow*, Report by the International Commission for the Study of Communication Problems (London: Kogan Page, 1983), p.223.

(٢) يعرف د.محمد عبد الحميد الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الاعلامية المعاصرة بأنه « السياق المنظم من القواعد والاجراءات الخاصة بجمع الادلة الممكنة عن عناصر الظاهرة الاعلامية ، وحركتها واتجاهاتها ، في النسق الاجتماعي العام ، وتقويم هذه الادلة لاستخلاص الحقائق التي تخضع للاختبار العلمي ، والوصول الى تفسيرات دقيقة وصادقة عن بناء الظاهرة ، وحركتها والعوامل المؤثرة فيها » . انظر : محمد عبد الحميد ، « الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الاعلامية المعاصرة ، » **مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية** (جامعة الملك عبد العزيز - الرياض) ، العدد ٥ (١٩٨٥) ، ص ٦ .

ثانياً: وعلى الرغم من ان الاطروحة تتناول ظاهرة اعلامية من منظور سياسي، فقد اسقط الباحث من اعتباره بصورة شبه كاملة اعتبار ظاهرته اعلامية، وأدى هذا الى عدم توصله الى نتيجة مهمة يمكن الاستدلال عليها من ثنايا اطروحته، وهي ان الصحافة الالمانية تدعم بصورة مباشرة الصورة المقولبة السلبية لدى الرأي العام الالماني عن العرب. ويمكن الاستدلال ايضا من الاطروحة على اننا امام سلسلة متصلة من التحيز ضد العرب. فقد ذكر الباحث بعد استعراضه للدراسات الاربع التي اجريت حول الموضوع نفسه في فترات زمنية سابقة على الفترة التي اجرى عليها دراسته انها متحيزة ضد العرب، وذكر ما هو اخطر في صفحة ٦٩ في معرض حديثه عن دراسة «الكتابة عن الشرق الاوسط في مرآة الصحافة الالمانية» التي صدرت في فرانكفورت عام ١٩٦٩ حيث قال: «ويتهم كاتبو هذه الدراسة الصحافة الالمانية الغربية في تناول الخبر مباشرة من تل ابيب واعادة بثه بأسلوب تقريري، وهم بهذا يحاولون ويدعمون الاعتبار الاسرائيلي او اليهودي ويضعونه فوق كل اعتبار». و«بهذه الاقوال يستشهدون بالمواقف المبنية على الصور المقولبة لدى الاسرائيليين عن العرب، ودأبت الصحافة بشكل مباشر على نشر المقالات حول القومية العربية «العمياء» كما جاءت عن افواه الاسرائيليين ودون تعليق». ومعنى ذلك ان الصحافة الالمانية الغربية تأخذ صورة الاسرائيليين عن العرب لتقدمها للشعب الالماني المنحاز اصلا ضد العرب استنادا الى الحقيقة العلمية المعروفة في الاعلام الدولي والاتصال الثقافي الدولي، والتي مؤداها ان الانباء التي تنشر تعكس واقع المجتمع الذي تنشر فيه وقيمه، وليس واقع المجتمع الذي صدرت عنه وقيمه[٣]. وبناء على ما سبق يمكن القول بأن ما ينشر عن العرب في المانيا الغربية يعكس قيم المجتمع الالماني وواقعه والمجتمع الاسرائيلي الذي بثت منه الانباء وقيمه. اي تطابق القيم والصورة المقولبة التي يحملها كل منهما عن العرب.

ويمكن بناء على البيانات التي اوردها د. سامي مسلم خاصة في أطروحته، الاستدلال على الحقيقة نفسها. فالمراسلون الالمان يتعمدون انتقاء الانباء التي يعتقدون انها مفيدة للقراء، او ذات مغزى واهمية وفائدة للشعب الالماني، فالمراسل، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يعرف اللغة العربية، وينتقي أنباءه من مصادر ثانوية ليس من بينها مصدر عربي واحد كما جاء في الاطروحة «يتصور جمهورا كتكوين او تشكيل يضم مجموعة من الافراد، وينقل النبأ او يكيفه بالطريقة التي يعتقد انها تجعل الجمهور يقبل على قراءة ما كتب»[٤]. فإذا اضيف الى ما سبق ان المراسلين الذين استند د. سامي مسلم الى كتاباتهم قد لا يكونون ملمين بأوضاع الشرق الاوسط الحقيقية وبالمجتمعات العربية وثقافاتها، وطبيعة اوضاعها واحداثها الجارية، او من غير المتخصصين اصلا في ازمة الشرق الاوسط، (وهذه نقطة سنتعرض لها فيما بعد)، وعدم قدرتهم على الوصول الى مصادر الانباء الاساسية في الوطن العربي لسبب او لآخر، لامكننا الحكم على مدى دقة ما يكتبون،

---

(٣) MacBride et al., Ibid., p.158.

(٤) حول هذا النقطة ، انظر: Al Hester, «International Information Flow,» in: John Mervill and Hanz-Dietrich Fischer, eds., *International and Intercultural Communication* (New York: Hastings House, Publishers Inc., 1976), p.44, and Mort Rosenblum,«Reporting from the Third World,» in: Herbert Schiller and Kaarl Novdenstreng, eds., *National Sovereignty and International Communication* (New Jersey: Ablex Publishing Corporation, 1979), p.249.

ومدى اعتمادهم على مصادر الانباء الثانوية التي قد تكون هي الأخرى متحيزة ضد العرب، او لا تتسم انباؤها بالدقة والموضوعية اللازمة[٥]. ولنا ان نقول في ضوء ما هو معروف في الاعلام الدولي ان الصحف الالمانية عندما تتلقى برقيات مراسليها او تقاريرهم الصحفية، فإنها تعيد تحريرها في ضوء اتجاهاتها وتصورها لمصالح المجتمع الذي تنتمي اليه، وفي ضوء اهتمامات القراء وليس في ضوء اعتبارات الموضوعية او الصدق[٦]، أو اهمية ما تنشر بالنسبة للشعوب التي يمسها ما تنشره. اما تحسن الصورة التي قدمتها عن العرب ابان الانجازات العسكرية «الأولية» للعرب في حرب تشرين الأول/ اكتوبر، وهو ما وصفه د. سامي مسلم «بالموضوعية» فذلك كان امرا وموقفا طبيعيا من الصحف الالمانية، لأنها لا تملك ان تذكر العكس بعد ان نقلت كل وسائل الاتصال هذه الانجازات بدليل انها عادت بعد ذلك وارجعت هذه الانجازات الى «الفضائل غير العربية». اذن فنحن امام صحافة متحيزة ضد العرب سواء الصحفيون، أو الصحف كوسائل اعلام، او كمؤسسات اعلامية، ولا يوجد اطلاقا في الاطروحة التي نحن بصددها ما ينفي هذا الاستدلال.

ثالثاً: ولنا بناء على ما سبق ان نتساءل عن دور النفوذ الصهيوني والدعاية الصهيونية في المانيا الغربية في خلق ودعم هذه الصورة المقولبة ضد العرب، وهو متغير خطير اغفله د. سامي مسلّم تماما. فلا يعقل ان يصل التحيز ضد العرب الى النحو الذي يتضح في نصوص الصحف الواردة في الاطروحة دون ان يكون ثمة يد صهيونية بشكل او بآخر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٧].

رابعاً: والاطروحة غير مبنية على ـ ولا تسعى الى ـ اختبار فروض علمية ، ولا نعرف مبررا لذلك. فالاطروحة ليست دراسة استكشافية ولا تستهدف صياغة مشكلة علمية بحيث يمكن القول بأن الباحث لم يلمّ بجزئيات موضوعه على النحو الذي يمكنه من صياغة فروض علمية. كذلك فالدراسة ليست الأولى من نوعها، فثمة دراسات علمية عديدة تناولت صورة العرب في الصحافة الغربية من مناظير متعددة وبمناهج بحث مختلفة وخرجت بنتائج جيدة ومحددة. والباحث ذاته اورد اربع دراسات عن صورة العرب في المانيا الاتحادية واستعرض نتائجها. اذن فالتراث العلمي في موضوعه متوفر وخصب وكان في مقدور الباحث ان يختبر فروضا علمية محددة.

خامساً: اما ما اورده د. سامي مسلم عن

---

(٥) توصلت احدى الدراسات الاكاديمية التي اجريت لدراسة مدى الدقة في برقيات وكالتي الانباء الامريكيتين ان ٣٣,٣ بالمائة من عينة برقيات الاسوشيتدبرس كان صحيحا في مقابل ٤٠ بالمائة من برقيات وكالة يونيتدبرس، اما الباقي فكانت به اخطاء تحريرية او تفسيرية، انظر: J. Richard Cote, «A Study of Accuracy of Two Wire Services,» *Journalism Quarterly*, vol.47, no.4 (Winter 1970), p.662.

(٦) Rosenblum, Ibid., p.247.

(٧) قد يكون من المفيد في هذا السياق الاشارة الى ان الدعاية الصهيونية حاولت في الستينات التسلل الى اوساط الطلبة والعمال العرب في اوروبا مما دفع مجلس وزراء الاعلام العرب في دور انعقاده العادي الرابع الذي عقد بالقاهرة في شباط/ فبراير ١٩٦٧ الى اصدار توصية بتدعيم مكتب الجامعة في بون على نحو يكفل مناهضة الدعاية الصهيونية والاهتمام بتنظيم الطلبة والعمال العرب. انظر: راسم محمد الجمال، **الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١١٩.

تحليل المضمون[٨] الذي استخدمه فيدل على تحيزه الكامل ضد تحليل المضمون الكمي. ونحن نعتقد ان تحليل المضمون الكمي على درجة كبيرة من الأهمية والفائدة لهذا النوع من الدراسات. ولسنا هنا في معرض مفاضلة أي من تحليل المضمون الكمي او الكيفي على الآخر، فذلك موضعه في المراجع الاكاديمية المتخصصة[٩]، ولكننا نود التأكيد على ان دراسة المتغيرات الاساسية المؤثرة في صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية كانت تستدعي استخدام تحليل المضمون الكمي، وانه لم يكن ثمة ما يمنع من استخدام التحليل الكمي والكيفي معا. وثمة دراسات اكاديمية في الموضوع نفسه الذي نحن بصدده استخدمت الطريقتين معا، او استخدمت إحداهما لدعم الأخرى[١٠]. فالصورة التي قدمتها الصحافة الالمانية عن العرب خلال وفي اعقاب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ كانت تتضمن على الاقل ثلاثة مكونات اساسية كجزء من الوظيفة والسياق الاجتماعي للصحافة الالمانية في المجتمع الالماني، وهي من ؟ أي القائمون بالاتصال من مراسلين ومحررين وكتّاب افتتاحيات وأعمدة... الخ، وماذا قال؟ أي الرسالة الاعلامية التي حللها د. سامي مسلم بطريقة وصفية انطباعية، وبأي وسيلة؟ أي وضعية هذه الوسائل (الصحف) كمؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمع الالماني.

وإذا تناولنا العنصر الاول فقط كمثال، فقد ذكر د. سامي مسلم انه وجد صعوبة في الحصول من المراسلين والمحررين على معلومات مفيدة. ولكننا نعتقد انه كان في مقدوره ان يحصل على معلومات تفيد في دراسة موضوعه بدرجة اكثر دقة واكثر منهجية. فلا شك ان ثمة علاقة بين مجموعة المتغيرات المرتبطة والمؤثرة في القائمين بالاتصال وبين ما يكتبون. وتشمل هذه المتغيرات على سبيل المثال الخلفيات الثقافية والتعليمية والتدريبية، ومدى معرفتهم باللغة العربية، وتخصصهم في شؤون الشرق الاوسط، وانتماءاتهم السياسية والفكرية والدينية، وموقعهم في هيئة تحرير الصحيفة التي يعملون فيها او يكتبون لها... الخ. وكان في مقدوره ان يدرس بطريقة منهجية منظمة اثر كل متغير من هذه المتغيرات في خلق الصورة التي قدمتها الصحافة الالمانية عن العرب والمتغيرات السابقة وغيرها تلعب الدور الأساس في دراسة مدى دقة ما يكتب عن

---

(٨) ذكر د.سامي مسلم في صفحة (١٧) من اطروحته ما يلي: «لكن ادورنو وهوركهايمر يقولان «ان تحليل المضمون الكمي يصف الحالة القائمة بدلا من ان يضعها موضع تساؤل. وعندما يضع الباحث العالِم المشكلة بكامل اوجهها موضع التساؤل بما في ذلك هدفها - طريقة البحث - يمكننا عندئذ فقط ان نتكلم عن وجود تحليل نقدي»، ونحن نرى ان طريقة ادورنو الديالكتيكية في تحليل المضمون النوعي (الكيفي) التي ترتب النص او المشكلة في اطاره المجتمعي هي طريقة اكثر وجاهة وثباتا من تلك التي ينتهجها اتباع تحليل المضمون الكمي الذين يتراكضون لاصطياد المعلومات الاحصائية للمسائل الاجتماعية وضمها لابحاثهم».

(٩) انظر على سبيل المثال: محمد عبدالحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام** (جدة: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ١٥ - ٣٠، و Ole Holsti, *Content Analysis for the Social Science and Humanities* (Canada, Addison: Wesley Publishing Company, 1969),pp.5-12.

(١٠) انظر على سبيل المثال: نادية سالم، **صورة العرب والاسرائيليين في الولايات المتحدة الامريكية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، وMichael Suleiman, «National Sterotypes as Weapons in the Arab-Israeli Conflict,» *Journal of Palestine Studies*, vol.3, no.3 (Spring 1974), pp.109- 121.

الدول والشعوب والثقافات الأخرى[١١]. ويكفي ان نقدم مثالا واحدا مما جاء في الاطروحة للتدليل على اهمية تحليل المضمون الكمي وفائدته. يقول د. سامي مسلم في ص ١٩٤: «ان معرفة اللغة في البلد الذي يقيم فيه المرء، كما اشرنا سابقا، ليست شرطا حتميا للتحليل الموضوعي، رغم اهميتها وضرورة الطموح لمعرفتها. اما الاختلاف في تحليل المواضيع الجزئية فإنه نتيجة للمؤهلات المختلفة للصحافيين. ولكننا نستطيع ان نقول نتيجة للدراسة ـ موضوع البحث ـ وبالرغم من هذه الاختلافات، بالامكان ملاحظة ما طرأ من تغيير على الصورة العربية في جميع قطاعات الصحف الالمانية الاتحادية. وبالمقارنة مع الفترة التي سبقت حرب ١٩٧٣ نستطيع ان نقول ايضا ان هناك ميلا الى تحقيق اكبر قدر من الموضوعية والى نهج صحفي اعمق في معظم تلك الصحف، خاصة في المواضيع التي لا تتعلق بالقضية الفلسطينية». فعلى اي اساس منهجي توصل الى ان الاختلاف في معالجة المواضيع الجزئية جاء نتيجة لاختلاف المؤهلات العلمية للصحفيين؟ وكيف يمكن التوصل الى هذه النتيجة على وجه الدقة بدون التحليل الكمي وربطه بالمؤهلات العلمية للصحفيين كمتغير؟

ورغم هذه الملاحظات وغيرها، فنحن نعتقد ان اطروحة د. سامي مسلم على قدر كبير من الفائدة للقارىء العربي، وانها سدت فراغا في المكتبة العربية □

صدر حديثاً عن
مركز دراسات الوحدة العربية
التصحر
في الوطن العربي
انتهاك الصحراء للأرض
عائق في وجه الأنماء العربي
الدكتور محمد رضوان خولي

(١١) انظر على سبيل المثال: Sophia Peterson, «Foreign News Gatekeepers and Criteria of News-Worthiness,» *Journalism Quarterly*, vol.56, no.1 (Spring 1979), pp.116-125.

الندوة السنوية العاشرة لمعهد اليورانيوم

لنـدن ، ٣ ـ ٥ ايلـول/سبتمبـر ١٩٨٥

د.عدنان مصطفى

استاذ في الفيزياء ـ رئيس مجموعة المغناطيسة النووية والطاقة ـ وزير سابق للنفط والثروة المعدنية ـ سوريا.

تقديـــم

ثمة منظمتان عـالميتان تقـودان دولياً عـلى نحو منفصل ومتمـايز شؤون الطـاقة الـدولية الـراهنة ، همـا منظمتا (الأوبيـك) و(معهد اليورانيوم) . وفي الوقت الذي يتـركز مقصـد المنظمـة الأولى في تحديـد أفضـل الـوسـائـل للحفاظ على مصـالح اعضـائها ـ وهي جميعـاً أقطار نامية ـ وفي تنسيق وتوحيد سياسـاتهم النفطية ، تنطوي المنظمة الثانية على الأقطـار الصناعية المتقـدمة والممسكـة بزمـام الوقـود النووي وصناعة الطاقة الكهرونـووية . وحيث تتماثل أقطار الأوبيك في نمط عضويتها داخـل منظمتهـا باعتبـارهـا أقطـاراً منتجـة للنفط ، تتمايز عضـوية « معهـد اليورانيـوم » لتشمل الأقطار والمؤسسات والشركات المنتجة للوقود النووي والمستهلكة له على حد سواء ، اضـافة إلى العضـويـة المشـاركـة التي لا تختلف عن العضوية العادية (مستهلـك ، ومنتج) إلا في (عـدم) حيازتهـا حق التصويت عنـد قيـام (المجلس التنفيذي) للمعهد باتخاذ القـرار . وإذ تضم منظمـة الأوبيك اليـوم (١٣) قطـراً منتجـاً للنفط، تضـم منظمـة (مـعـهـد اليـورانيـوم) (٢٦) عضـواً منتجـاً للـوقـود النووي و(١٥) عضواً مستهلكـاً له ، إضـافة الى (١٨) عضوية مشاركة .

ومنـذ أن تأسس « معهـد اليورانيـوم » في حزيران/يونيو عام ١٩٧٥ ، تطورت اهتماماته وفعالياته لتشمل : تعدين اليورانيوم ،تحويله، إغنـاؤه ، وتصنيع الـوقـود النـووي واعـادة معالجته . كـل ذلك اضـافة الى متـابعة شتى شؤون صنـاعـة التـوليـد الكهـرونـوويـة والكهربائية الثقيلة ، حتى بـات المعهد حـالياً يمثل جماعياً صدر جبهة قرار صناعة التـوليد الكهرونووية وتجارة الـوقود النـووي في العالم أجمـع . وإذ تتبلـور مختلف مهـام المعهـد الرئيسة في تقدير احتيـاطيات اليـورانيوم وفي تقويم امكانيات انتاج الـوقود النـووي وتنظير الطلب المستقبلي عليه ، إضـافة لإظهـار شتى العـوامل المـرافقة لصنـاعتي الوقـود النووي والتـوليد الكهـرونـووي ، فـإن المعهـد ، ومن خلال « ندوتـه السنويـة » العالميـة التي تقام عادة في مدينة لندن عند اول الخريف ، يـوفر

فرصة رحبة وجادة للحوار الداخلي الفعال بين منتجي ومستهلكي الوقود النووي والصناعة النووية الثقيلة ومع الجهات الخارجية المهتمة بأمر صناعة الطاقة الكهرونووية . ففي إطار هذه الندوة العالمية الهادفة يجري استيعاب المعرفة المتطورة والخبرة العملية الحديثة في شتّى مجالات صناعة الطاقة النووية . أضف إلى ذلك أن هذه الندوة تشكل منبراً رفيعاً يمكن من خلاله لصانعي القرار الكهرونووي تداول معاناتهم الذاتية في مجال ارساء برامجهم النووية ، الأمر الذي يقود إلى تطوير (نظم) آفاق التجارة الكهرونووية وصنع اطراد انفتاحها .

التوجهات العامة لندوة معهد اليورانيوم السنوية العاشرة

كعادتها ، انعقدت ندوة المعهد العاشرة في لندن بين ٣ و٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وتركز الاهتمام فيها على القضايا الرئيسة التالية :

- سياسات الطاقة الدولية والكهرونووية بشكل خاص ،
- السلامة والقبول الجماهيري للطاقة الكهرونووية ،
- مسائل اغناء اليورانيوم ،
- أثر التطورات التقنية الحديثة على اطراد تقدم انتشار الطاقة النووية شاقولياً(*) ،
- انتاج اليورانيوم وأسواقه العالمية الراهنة .

وتميز ختام هذه الندوة باستيعاب عميق لفكر وعطاء فصولها أبداه السيد (ت . برايس) الأمين العام لمعهد اليورانيوم ، اضافة الى عرض شامل لتوجهات نمو صناعة الطاقة الكهرونووية الدولية ودور « معايير الوقاية النووية » الخاصة بمنع الانتشار الافقيّ للطاقة النووية ، قام بابدائهما (الدكتور هانس بليكس) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (فيينا) (IAEA) وذلك اثناء حفل اختتام رسمي مشهود .

ساحة الطاقة الدولية الراهنة

ينتاب عالمنا الراهن ، اليوم (تحول) اجتماعي ـ اقتصادي مزدوج حاسم يتجلى في الانتقال الشامل من استهلاك الطاقة الأولية الى شكلها الثانوي ، ومن الوقود التقليدي (النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري) إلى الطاقة الكهربائية . وفي هذا الصدد يعتقد (د. تور غيرهولم، استاذ في الفيزياء بجامعة ستوكهولم)(**) .. أنه ما لم نتدبر انجاز هذا التغير البنيوي الاجتماعي الرئيس بشكل منهج ، فإننا سنقاد حتماً لمواجهة مأساة . وفي حال تكمن اسباب التحول للكهرباء عميقاً في العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية والتقنية والبيئية ، فإن الهزات الطاقية التي توالت عبر السبعينات ، قد نبهت جميعاً الى الخطر المحدق بمسيرة النمو العالمية نتيجة الاعتماد السائد على النفط ، وقادت العالم كله اليوم ـ بشقيه المتقدم والنامي ـ نحو الكهرباء باعتبارها منطلق التحرك نحو أصول طاقية جديدة . ويتخذ (د.غيرهولم) من بلده السويد مثالاً على ذلك يتجلى في خفض اعتماد النظام الطاقي السويدي على النفط من (٧١,٤ بالمائة) عام ١٩٧٣ الى (٥٢,٢ بالمائة) عام ١٩٨٣ ، اضافة الى تحقيق توفير طاقي وطني عام مواكب من (٤٤٢) الى (٣٨١) تيراواط ساعي خلال فترة ١٩٧٣ ـ

(*) انظر: عدنان مصطفى، «الطاقة النووية والعالم الثاني،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٤ (شباط/فبراير ١٩٨٤).

(**) يستطيع القارىء الاطلاع على عنوان هذه الورقة والاوراق الاخرى المقدمة للندوة في نهاية هذا التقرير.

١٩٨٣ . وإذ تعتبر السويد من بين الرواد المفلحين في هذا الاتجاه، فإنّ هذا المسلك يبدو مستنداً إلى أرضية اقتصادية ليس في السويد فحسب ، بل في أقطار (منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية OECD) ، حيث يحافظ نمط التكلفة الاقتصادية للطاقة الكهربائية على سَويّاته المغرية الدنيا وذلك بالمقارنة مع التوليد بالنفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري . وإذ لا يتفق (د.غيرهولم) البتة مع (د. تويوكي ايكوتا) ـ خبير اقتصادي بوزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية ورئيس لجنة تحفيز السياسة الطاقية في اليابان ـ في عزو ذلك الى القلق الذي يسود اليوم اسواق النفط العالمية ، فانه يلتقي تماماً مع (د . عدنان مصطفى) . في أن امداد الطاقة العالمي قد تعزز كلياً من خلال اعتماده الراسخ على الانتشار الشاقولي للطاقة النووية .

وفيما يخص نمو استهلاك الطاقة الأولية التجارية ، توصل (د.مصطفى) إلى ملاءمة معطياتها الفعلية العالمية « بنموذج أسيّ » للنمو ، اضافة الى تلاؤم هذا النموذج مع استهلاك الطاقة الأولية في الأقطار النامية ، ولكن مع معدل نمو أعلى ، وبناء على ذلك سوف يرقى المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة الأولية في العالم النامي الى حوالى (١٣,٣) مليار مكافىء برميل نفطي في العام . وفي اطار هذا النمط من النمو ، بلغ المعدل الوسطي لنمو امكانية التوليد الكهرونووية حدود الـ (١٧ بالمائة) وتقوم اليوم على وجود (٣٤٥) مفاعلاً للطاقة الكهرونووية والعاملة دولياً بطاقة كلية قدرها (٢٢٠) غايغاواط حتى بداية عام ١٩٨٥ . ويبين (د.مصطفى) أنه إذ تبدو الطاقة النووية في الأقطار النامية غير منافسة اقتصادياً لطاقة الوقود الحفري (الفحم الحجري النفط والغاز الطبيعي) فإن استخدام الطاقة النووية يبدو (واجباً) ليس لإشباع الطلب الراهن للطاقة ، بل لمواجهة حاجة الطاقة المستقبلية . ويصح الأمر ذاته على الأقطار الغنية بالنفط ، فهي لا بد ستحتاج الطاقة النووية بعد بضعة عقود قليلة قادمة لا محالة. ويخلص من ذلك إلى توجيه نصح للأقطار النامية يقضي بالمبادرة الى ارساء قرارها على برامج نووية وإلا فاتت تلك الأقطار فرصتها المناسبة في القرن القريب القادم[٤] . وتحقيقاً لهذا الأمر ، ومن خلال عرضه لتجربة العالم النامي النووية المحققة حتى اليوم ، كشف (د.مصطفى) عِبَراً بارزة يمكن أن تفيد منها الأقطار النامية الوافدة حديثاً إلى الساحة النووية .

وإظهاراً لواقع نشر الطاقة الكهرونووية في العالم الصناعي الغربي المتقدم تعرّض (د. ماسون ويلريك) ـ مستشار خاص لشؤون الطاقة وعضو مجلس العلاقات الخارجية لولاية نيويورك ـ لعوامل ثلاثة تحكم واقع ومستقبل الطاقة الكهرونووية في الولايات المتحدة الامريكية وهي :

الطلب على الكهرباء

سينطلق هذا الطلب من أرضية لأكبر امكانية توليد كهرونووية في العالم هي صناعة الطاقة النووية الامريكية . فلقد بلغت تلك الامكانية حدود الـ (٦٨) غايغاواط في اطار الطاقة التجارية وحوالى (١١) غايغاواط في مجال امداد الطاقة المساعد و(٣٨) غايغاواط قيد الانشاء اليوم ، الأمر الذي يجعل تلك الامكانية في حدود الـ (١١٧) غايغاواط في حال أن مجمل امكانية توليد الطاقة الكهربائية الامريكية بلغ حدود الـ (٦٠٠) غايغاواط حتى بداية عام ١٩٨٥ . وبالنسبة للمستقبل القريب فإن الطلب الامريكي المحلي على الكهرباء سينمو بمعدل (٤ ـ ٥ بالمائة)

خلال بقية الثمانينات ، أمّا في المستقبل البعيد لدى عام ٢٠٠٠ فان رؤية نمو هذا الطلب تبقى غائمة وفي حدود (١ ـ ٥ بالمائة) .

التبدل في اسواق الكهرباء الامريكية

تعيش صناعة التوليد الكهرونووية إرهاصاً مرده : الارتياب الكبير الذي يحيط بأمر (نمو) الاقتصاد الامريكي ، الذي تراوحت حدود معدله المتوقعة في المستقبل القريب بين (١,١ و٤,٤) بالمائة من جهة ، والقلق العميق الذي ينتاب أسواق الطاقة الكهربائية الامريكية نتيجة التنافس الحاد بين شركات التوليد الكهربائية من جهة أخرى . ويؤكد (د.ويلريك) أنه ليس ثمة حلّ محتمل شامل لهذا الوضع ، علماً بأن هيئات الشركات العامة الكهربائية في كل ولاية تسعى جاهدة لابداء دورها في نظم الأسواق المستقبلية وفي صنع استقرار نمو صناعة الطاقة الكهربائية ، وينعكس هذا الإرهاص جلياً على (نمو) صناعة التوليد الكهرونووية وذلك باعتبارها جزءاً من صناعة الطاقة الكهربائية الامريكية . ويرى (د.ويلريك) أن ثمة آمالاً تعقد على تجاوز هذا الوضع ، وذلك من خلال زيادة التبادل الداخلي البيني للطاقة الكهربائية ، وعبر إعطاء السوق التجارية مرونة أكبر ، أضف إلى ذلك تحفيز اقتران الخدمات الطاقية بالفعاليات الاعلامية عبر الولايات جميعها . وفي الوقت الذي يضيق فيه مجال اختيار شركات التوليد الكهربائية ازاء وضع كهذا ، فإنها إذ تجد فرصة لاختراق قيود المؤسسات الاتحادية ، تسعى إلى (تبديل) فعالياتها ضمن مختلف أوجه الصناعة الكهربائية وإلى إبداء تسهيلات مالية أمام المستهلكين وذلك تجاوزاً لركود الطلب في كثير من الاحيان .

التغير في الخيار النووي

رغم الغموض الآنف الذكر الذي يكتنف بنيان الطلب على الطاقة الكهربائية الأمريكية ، فإن الخيار الكهرونووي يبقى أمراً واقعاً لا ريب فيه . وسيبقى نشر هذا الواقع مرتبطاً بظروف القبول العام للمنشآت الكهرونووية ، وبفلاح شركات التوليد الكهربائي في تعزيز الجهود الجماهيرية للحؤول (سياسياً) دون بذل المزيد على السلاح النووي . كل ذلك إضافة الى بذل الجهد لتحقيق (التغيرات) الرئيسة التالية :

- السعي إلى تحقيق (نظم Standardization) المنشآت النووية ،
- ابداء تغيرات تنظيمية تبدأ بالترخيص المباشر للمنشآت المنظورة ،
- استمرار سيادة الأصول القانونية التي تحدّ من المسؤولية الجماهيرية عند حدوث أيّ حادث .

وإذ يتعلّق وضع تجارة اليورانيوم الدولية وثيقاً بتغير الخيار النووي ، يبين (السيد هيو مورغان) ـ المدير التنفيذي لمؤسسة التعدين الغربية الاسترالية ، رئيس لجنة معهد اليورانيوم الخاصة بتجارة اليورانيوم الدولية) ـ أنه «سيكون بالغ السعادة لو كان بمقدوره اليوم تأكيد زوال المعالم السلبية للنفوذ السياسي الحكومي عن أفق تجارة اليورانيوم الدولية » . ويمضي الى القول آسفاً « بأن النتائج الضارة لآثار النفوذ السياسي الحكومي قد تفاقمت أيضاً». وتأكيداً لهذه الحقيقة ، أبدى (السيد مورغان) تفاصيل مثيرة للنفوذ الحكومي الذي تغذيه قرابة (٥٤) وزارة ووكالة حكومية في العالم الصناعي الغربي المتقدم . ويمكن بلورة أبرز تلك التفاصيل في القضايا الرئيسة التالية :

- اعاقة تطوير مناجم اليورانيوم واقامة

المنشآت الكهرونـووية ، وذلـك عبر اثـارة قدر كبير من (التدخلات) البيروقراطية والقانونية والمذهبية المواكبة جميعاً للتحركات السياسيـة الجارية التي تأتي خفية للحيـاة العامـة لتبرز من خـلال شعـار الحمـلات الجمـاهيـريـة المعاكسة لانتشار الطاقة النووية عموماً .

ـ تعقد عمليات إغناء اليورانيوم وابتعادهـا عن الـواقـع في كثـير من الأحيـان . وتجـدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الأثـر كان وراء التصميم الأوروبي المنفرد والمشترك عـلى السـعـي لحيـازة درجـة متقـدمـة مـن الاستقـلاليـة ، الأمـر الـذي أدّى إلى قيـام صنـاعة الإغنـاء الأوروبية النشطـة اليوم من جهـة وإلى انحسار نفـوذ سياسـة وصنـاعـة الإغناء الامريكية من جهة اخرى .

ـ تفـاوت ظروف استيـراد الوقـود الخـام وتصدير الوقود الجـاهز وذلـك نتيجة تقلبـات السياسة الدولية ، وتـوجه الـولايات المتحـدة الامريكية لابداء سيطرتها التامة على صنـاعة الوقود النووي . ويخلص (السيد مـورغان) إلى القول (بأهميـة) تقصّي تحرك اليـورانيوم كسلعة تجارية استراتيجية ، مع الحفـاظ على ديناميكية اسواقها العالمية » .

الجمـاهـير والثقـة في الصنـاعـة الكهرونووية

منـذ أن صادف « ذوبـان » قلب مفـاعـل منشأة (ثري مايلز آيلاند) الكهـرونوويـة في الولايات المتحدة الامريكيـة عام ١٩٧٩ وحتى اليوم ، تجـري قيادات الصناعـة الكهرونـووية في العالم الصناعي المتقدم أبحاثاً مكثفة حـول سلامة المنشآت النووية . لتضفي بذلك مزيداً من التميـز في هذه السـلامة عن التي تملكهـا منشـآت الطاقـة التقليديـة جميعـاً . ويشكـل محور اهتمام تلك البحوث منصباً على (فهم) سلـوك المفاعـل النووي لـدى اصـابتـه بـأيّ حادث ، وتحديد الإجراءات الكفـوءة لاستيعاب ذلك السلوك . وفي هذا الشأن تـأتي التجربـة الغنية التي تبديها صناعة الطاقة الكهرونووية في المـانيا الغـربية في مقـدمـة العمـل البحثي هذا ، ولعل ذلك هو السبب في اهتمـام « معهد اليورانيوم » بهـا في هذه النـدوة . ونيابـة عن صناعة المانيا الغربية النووية قـام (د.هانس هينينـغ هينيس) ـ عضو مجلس ادارة مـركز ابحـاث كارلسـروه النووي والمسؤول الـرئيس عن اعمال السلامة في مفاعـلات الماء الخفيف وبحـوث تطـويـر المفـاعـل التـولـدي ـ بـاستعـراض معظم أوجـه البحث النظـريـة والتجريبية المجراة حول قدر الاشعاع المتحرر من مفـاعـل للمـاء المضغـوط (PWR) لـدى إصابة (قلبه) بالذوبان ، وتبيان مدى فعالية اجـراءات احتوائـه ، وهو تـوجه بـات يعرف اليـوم بـالتحـديـد الاجمـالي (للمصـدر Source) . وأفاض (د.هينيس) في أنه مـع العناية الفائقة المبذولة حتى اليـوم في تصنيع وتشغيـل وتفحص المفـاعـل (PWR) لـدى الشغـل ، فإن احتمـال الحـوادث في دارتيـه الأولية والثـانـويـة وارد ويجب أخـذه بكـل الاعتبار المناسب . ولقد اكد (د.هينيس) أن مواجهة النتائج الـلاحقة لحـادث (المصدر) بـاتت موثـوقـة الكفـاءة إلى أبعـد الحـدود . وبمضاهاة التجربة الالمانية الغربية مع أعمال البحث المماثلة الاخـرى ، يرى (د.هينيس) أن معـايـير السـلامـة الخـاصـة بـاحتـواء (المصـدر) في ألمانيـا الغربيـة لعام ١٩٧٩ ، (تبـالغ) في تحـديـدهـا لتعبـير (المصـدر) اضعافاً كثيرة .

وعـلى صعيد القبـول الجماهيـري لانتشار الطـاقة الكهـرونوويـة ، عرض (د.جـاك دي جونغ) ـ نائب المديـر العام لشؤون الكهـرباء والطاقة النووية بـوزارة الشؤون الاقتصاديـة الهـولنـديـة ـ وضـع صنـاعـة التـوليـد

الكهرونووية في هولندا ازاء هذا القبول . فلقد قررت الحكومة الهولندية في ١١ كانون الثاني/يناير هذا العام ، السير بتوسيع استخدام الطاقة الكهرونووية ، معتبرة ذلك جزءاً اساسياً من مسؤوليتها السياسية . وفي حزيران/يونيو عام ١٩٨٥ ، منح البرلمان الهولندي (ثقته) بهذه السياسة منهياً بذلك حقبة من (المواجهة الجماهيرية) ومزيلاً للريب الذي أحاط طويلاً بمستقبل الصناعة الكهرونووية في هولندا . ويبين (د.دي جونغ) أن هذه الخاتمة السعيدة جاءت عبر سلسلة من أعمال التوعية الجماهيرية المستندة إلى خلفية سلامة متقدمة لصناعة الطاقة النووية الهولندية ، وإلى التزامات شاملة بتطوير تلك الخلفية من قبل ادارة تلك الصناعة وخصوصاً في مجالات السلامة المستقبلية ، كل ذلك إضافة الى منع الانتشار الافقي للتقنية النووية والمبادرة المناسبة لخزن الفضلات النووية على نحو سليم ونهائي . وأشار (د.دي جونغ) أن نجاح ذلك القرار السياسي انما جاء نتيجة (لإقناع الرأي العام الهولندي) بمنافسة الصناعة الكهرونووية معظم صناعات التوليد الكهربائي التقليدية في شتى اوجه تلك الصناعة . فعلى الصعيد الاقتصادي ، بيّن أن الكيلوواط الساعي المنتج بالطاقة النووية يكلف قرابة (٨,٧) سنتاً في حال أنه يكلف (١٠,٤) و(١١,٢) سنتاً لدى انتاجه بالفحم الحجري في عامي ١٩٨٤ و٢٠٠٠ على التوالي . ومواجهة لنمو الطلب على الطاقة الكهربائية ، تبدو صناعة التوليد الكهرونووية (قادرة) تماماً على توفير مدخل مؤثر في تنويع مصادر صناعة الكهرباء الهولندية وتخفيف الاعباء الملوثة للبيئة الهولندية . وعلى ذلك ، فانه سوف تستقبل في اوائل ١٩٨٦ عروض بناء محطات نووية جديدة في هولندا ، والتي يتوقع أن تنطلق عمليات انشائها عام ١٩٨٨ ، وأن تقدم اول منشأة كهرونووية جديدة بعطائها عام ١٩٩٥ . فبدون تحقق ذلك ، أكد (د.دي جونغ) حتمية انكشاف حال صناعة الكهرباء التقليدية وقصورها عن الوفاء بالتزامات الطلب المستقبلية على الكهرباء دون ريب . وفي السياق نفسه، بين (د. اوبرتو بيليلي) - المدير الخاص لقسم المحلي والإقليمي في شركة الطاقة الكهربائية الإيطالية (ENEL) وعضو لجنة (OECD) الخاصة بتنظير دور الطاقة النووية في المدى البعيد - أثر القبول الجماهيري في رسوخ العمل النووي الايطالي وتقدمه ، وخلص بنتيجة ذلك الى أن هيئة التوليد الكهربائي الايطالية (ENEL) وقد (حازت ثقة) البرلمان الايطالي عام ١٩٨١ للمضي بتوسيع امكانية التوليد الايطالية ، فانها ستمضي قدماً في تحقيق برنامجها الجديد الذي يتضمن انشاء امكانية توليد كهرونووية قدرها (١٢) غايغاواط ، مع امكانية مماثلة تعمل بالفحم الحجري ، اضافة الى احلال الفحم الحجري مكان النفط لتوليد طاقة (٨,٦) غايغاواط وذلك بهدف تنويع قاعدة التوليد الكهربائية الايطالية وتقليص اعتماد ايطاليا على النفط في المستقبل القريب . وتعزيزاً لموقف (القبول العام) لهذا التوسع تعمد (ENEL) اليوم الى ارساء (معايير) متقدمة للسلامة ، وتوفير برامج توعية اعلامية نشطة ، مع ابداء تحويلات مناسبة لتطوير البنية الكهربائية المساعدة وخدماتها حتى المستهلك ، وتوفير برامج تدريب هادفة ومحددة ، كل ذلك اضافة الى تحديد افضل السبل لاستهلاك الطاقة الكهربائية عبر تقنيات الاستغلال المتطورة . ويؤكد (د. بيليلي) أن نجاح (ENEL) سيبقى دوماً رهن (المشاركة الجماهيرية) على الصعيدين العام والخاص على حد سواء . أما على صعيد بريطانيا ، فقد قدم (السيد هارولد بولتر) - مدير العلاقات العامة

في (شركة الوقود البريطانية (BNFL) ومدير شركة النقل النووية المحدودة ـ صورة اخرى لكيفية حيازة الثقة الجماهيرية في منطقة سيللافيلد (ويندسكايل سابقاً) حيث تملك مؤسسة (الوقود النووي البريطانية BNFL) منشأة رئيسة لاعادة تصنيع الوقود النووي . فمن خلال شعار « الحفاظ على القبول الجماهيري » الذي حصلت عليه المؤسسة لأعمالها الراهنة ، عمدت إلى (تبيان) عملي لمدى كفاية سلامة عملياتها لمعايير السلامة والصحة العامة على صعيد عمالها البالغين قرابة (٢٥) الفاً ، وعلى البيئة التي تضم منشآتها . والجدير بالذكر أن الرأي العام البريطاني قد هب قوياً منذ منتصف السبعينات في وجه (BNFL) عندما قررت بناء منشأة سيللافيلد لإعادة تصنيع الأوكسيد الحراري ، وأخذ ارضية رسمية بقيام (تحقيق ويند سكايل) المشهود عند عام ١٩٧٧ والذي توصل مؤخراً إلى نتائج في صالح قيام منشأة سيللافيلد ، وذلك نتيجة قناعة شاملة بامكان احتواء (BNFL) للفضلات النووية. ومع تلك النتيجة المثيرة لتحقيق ويندسكايل ، فإنه من الناحية السلبية وطّد تحجراً عاماً في مرونة القبول الجماهيري البريطاني إزاء التوسع المحلي في الطاقة النووية ، الأمر الذي (لم ييسر) في البداية قيام شركة الوقود البريطانية بتنفيذ برنامجها المشار اليه أعلاه . ومع ذلك ، يبين (السيد بولتر) أن شركة الوقود النووي البريطانية التي تتعامل برأس مال لا يقل عن (٣,٥) مليار جنيه استرليني باتت قانعة تماماً أن حيازة القبول الجماهيري لأعمالها ليس أمراً مستقراً ، بل يتطلب الحفاظ عليه وتطويره ايجابياً جهوداً متجددة ومتطورة على الدوام وذلك لتجنيب الشركة حال الخطر القاتل تجارياً في أي وقت من الأوقات . وتجدر الاشارة الى أن شركة الوقود البريطانية تعرضت لموقف خطر تماماً عندما حدث عام ١٩٨٣ القاء غير منهج للفضلات المشعة في البحر الايرلندي وقاد إلى تلويث جزئي للشواطىء المحلية . وتلافيا لهذا الخطأ الفادح بين (السيد بولتر) أن شركة الوقود البريطانية قامت بانفاق ما لا يقل عن (٥٠٠) مليون جنيه استرليني على منشأتها الجديدة في سيللافيلد تحديثاً مكملاً يهدف إلى تخفيف اثر الموقع على البيئة . ونذكر في هذا المقام ، باستغلال هذا الحادث من قبل المعارضة البريطانية العامة للطاقة النووية التي تقودها حركة (السلام الأخضر) ، ولولا مبادرة شركة الوقود البريطانية لتلافي الحدث على الصعيدين السياسي والتقني لأودى هذا الحادث بنمو اعمالها الى وقت بعيد . ولقد ختم (السيد بولتر) عرضه المثير بالقول « إنه عبر تلك الفعاليات التي ابدتها شركة الوقود البريطانية ، يمكن تصور مدى انشغالنا في صراع مرير لحيازة القبول الجماهيري ، انه صراع لا نستطيع البتة المجازفة فيه بأية هزيمة ، فهو حملة مستمرة يمكن للنصر فيها تحقيق استمرارنا ويبقى النصر الحقيقي كامناً في (تجنب) أية هزيمة ... » .

أثر التطورات التقنية في أداء المفاعل والوقود النوويين

لقد تميزت ندوة معهد اليورانيوم الدولية العاشرة هذه بتقديم عروض مثيرة لأبرز الأعمال الاستراتيجية الراهنة لتطوير صناعة الوقود النووي والصناعة النووية الثقيلة . ومن بين أبرز تلك العروض ، ما أبداه (السيد جون لونغ نيكر) ـ نائب معاون وزير الطاقة الامريكي لشؤون صناعة اغناء اليورانيوم ومدير برنامج (AVLIS) ـ حول استراتيجية وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية لدفع عملية ادخال تقنية اغناء اليورانيوم قدماً للامام . وفي هذا الصدد ،

(كشف) (السيد لونغ نيكر) عن معالم برنامج ادارة الطاقة الامريكية بتصنيع الوقود النووي باستخدام تقنية « الفصل النظيري عبر التبخير الذري اللازري Atomic Vapor Laser Isotope Seperation-AVLIS». والمثير في هذا البرنامج ، قيام وزارة الطاقة الامريكية بمهام تنفيذه مباشرة ، اضف إلى ذلك ما يمكن أن يبديه من هز لكل بنى سوق الوقود النووي العالمية . فبغض النظر عن الاطر السياسية التي تحكم تجارة الوقود النووي المصنع ، سيؤدي تحقيق برنامج (AVLIS) إلى خفض كلفة اغناء اليورانيوم ومن ثم اسعار الوقود النووي الراهنة ، اضافة الى تبني المعدن والمخلفات . وسوف يساعد المستهلك في تحسين مقدرته في تعظيم اقتصاديات دورة وقوده النووية من خلال توفر مرونة اكبر في اختياره للمخلفات واللقيم النووي . فاستخدام اليورانيوم المدور والنفايات النافذة يمكن أن يصبح امراً اقتصادياً ، وفي كل من هذين الاستخدامين وغيرهما ستدخل الولايات المتحدة الامريكية ميدان التنافس . وفي هذا المجال ، يرى (د. يوهانز آسيي) ـ رئيس الشركة الفرعية ليورينكو في الولايات المتحدة الامريكية ـ أنه خلال السنين الـ (١٥) الماضية طرأ تطور مشهود على سوق خدمات اغناء اليورانيوم . فمن كونها سوقاً تحكمه الولايات المتحدة الامريكية فقط ، انطلقت الى النور لتدخل ميدان التنافس التجاري الدولي . ولا ريب في أن المستفيد من ذلك التطور هو شركات التوليد الكهرونووية عبر العالم ، ومن ثم الإنسان الذي تخدمه صناعة التوليد الكهرونووية . ويسجل (د.آسيي) لمؤسسة (يورودیف EURODEF) الأوروبية المشتركة دورها في كسر طوق الاحتكار الامريكي وصنع هذا التنافس ليس على الصعيد الأوروبي ، بل على الصعيد الدولي كله . فلقد وقعت (يورينكو) ما لا يقل عن عشر اتفاقيات اغناء بعيدة المدى منذ بداية عام ١٩٨٤ ، حيث بدا اكثر من نصفها موقعاً مع جهات خارج اطار اوروبا الغربية . ويعتقد (د.آسيي) أن (يورينكو) اليوم تعتبر المنتج الأرخص سعراً ، أضف إلى ذلك حيازتها امكانية التطور والتشغيل المتقدمين ، حيث تسمح لنا التقنية المتقدمة بتقصير زمن التسليم وإلى احتمال اجراء مزيد من التخفيض في كلف الانتاج . وتجدر الاشارة الى أن (يورينكو) ـ وهي عمل اوروبي نووي مشترك ـ ستنتج هذا العام ما لا يقل عن (١,٥) مليون وحدة عمل (SWU) ، وستبدأ انتاجاً جديداً من منشأتها الثالثة للاغناء بعد (٣٩) شهراً من بدء عمليات بنائها . وعلى صعيد البحث التطويري ، فان (يورينكو) تبذل جهداً جاداً لمضاهاة امكانيات واقتصاديات تقنيتي النبذ الغازي والـ (AVLIS) .

ووفقاً لوجهة النظر الفرنسية التي ابداها (السيد جان كلود غوّيز) ـ مدير التسويق وشؤون التطوير بشركة (كوجيما Cogema) ـ حول واقع ومستقبل صناعة الوقود النووي ، فإنه يرى « أن سوق إغناء اليورانيوم تشكل نظاماً متميزاً يضم المنتجين والمستهلكين معاً في تطور ديناميكي . ويشهد على ذلك ، ظاهرة دخول المنتجين الأوروبيين الى السوق في السبعينات والتي تم من خلالها تحطيم الوضع الاحتكاري ، وإيقاف وزارة الطاقة الامريكية عن اتخاذ اجراءاتها الخاصة في المجالات الصناعية والقانونية والمالية ، الأمر الذي قاد المنشآت الكهرونووية الى تعظيم مصادر إمدادها . كما قاد ذلك بدوره إلى تحفيز جهود بحوث التطوير في مجال الاغناء ولتستمر بذلك مسيرة النماء ... » . ويمضي (د.غوّيز) قائلاً « اننا نعتقد من اعماقنا بأن التنافس حافز حقيقي ، وسوف يستمر بين الموردين الرئيسيين لسنين بعيدة ، وهذا يشكل حتماً أفضل ضمان لشركات التوليد

الكهرونووية في الحصول على خدمات الاغناء بشروط تجارية طيبة ... » .

وإذ تشير بقية عروض الندوة للتطور التقني في صناعتي المفاعل والوقود النوويين إلى الآثار الطيبة التي تبدو على سوق الوقود النووي نتيجة تحسين أداء المفاعلات وتنويع مزج أكاسيد الوقود والاهتمام بالطرف الخلفيّ لدورة الوقود النووية وتدوير الوقود النووي . ونتيجة للأثر الثالث تتوقع (د. كوليت لووينر) ـ رئيسة فرع اليورانيوم في شركة كهرباء فرنسا (EDF)) ـ أن يطرأ انخفاض في الطلب على اليورانيوم الطبيعي يتراوح بين (٣,٥ و٨,٠) بالمائة من الطلب الكليّ على الوقود النووي خلال النصف الأول من العقد القادم .

حول اقتصاديات التوليد الكهرونووية

في الحقيقة ليس ثمة ما يضارع نمو صناعة التوليد الكهرونووية الفرنسية على الصعيد الأوروبي . وبياناً لهذا النمو المثير أفاضت (الآنسة ماريان هانسبرغ) ـ عضوة في قسم الدراسات الاقتصادية العامة لشركة (EDF) ـ و(السيد ايريك مينو) ـ مسؤول عن اقتصاديات التجهيز التقني بشركة (EDF) ـ بأن فرنسا حققت عبر السبعينات انشاء قرابة خمس محطات كهرونووية كل عام ، وبطاقة اجمالية قدرها (٥) غايغاواط . وان كان الهدف الرئيس لذلك هو :

ـ « تطوير مصادر متنوعة للطاقة كضرورة (لازمة) لصنع استقرار اقتصاد فرنسا الوطني و

ـ تحريك كوامن امكانيات (كلّ) مصادر توليد الطاقة ، مع التركيز على توليد الطاقة الكهرونووية وذلك للحدّ من مستوردات النفط الى ابعد الحدود الممكنة»،

فإن تحرك فرنسا في هذا الاتجاه إنما يمثل استجابة فضلى ازاء التحديات التقنية والاقتصادية والصناعية التي تضافرت حول فرنسا خلال سنين قليلة خلت ، كما يقول (هانسبرغ ومينو) . ونتيجة لذلك بلغت فرنسا وضعاً يتم فيه الآن انتاج (٦٥ بالمائة) من كهربائها عبر التوليد الكهرونووي والذي خطط ليرتفع الى (٧٠ بالمائة) عند بداية عقد التسعينات ، أي ما يعادل (٢٨ بالمائة) من استهلاك الطاقة الكلي لفرنسا . وليس ثمة أدنى ريب في (عظم جدوى) ذلك النمو بالنسبة لفرنسا على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي . وفي هذا الصدد كشف (هانسبرغ ومينو) عن مدى صلابة الموقع التنافسي للصناعة النووية الفرنسية ازاء تقنيات التوليد التقليدية من جهة ، وتحديات صناعة الطاقة الدولية من جهة اخرى. وتأتي ورقة (د. بيتر جونز) ـ رئيس فرع دراسات اقتصاديات الطاقة في سلطة الطاقة في المملكة المتحدة (UKAEA) ـ والسيد (مارتن كراينس) ـ اداري كبير في قسم التطوير النووي في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية ـ لتلقي مزيداً من الضوء على تفاصيل الكلف الرأسمالية لتوليد الطاقة الكهرونووية، ليس في فرنسا فحسب، بل في معظم الاقطار الصناعية الغربية المتقدمة عند بداية الثمانينات.

اليورانيوم الخام ـ عبر الماضي وصورة المستقبل

إضافة لمعاناة صناعة استكشاف اليورانيوم وانتاجه ظروف الصراع الدولي المنبثقة بشكل رئيس عن الطبيعة التوأمية التي بدت على صناعة الطاقة الكهرونووية مع صناعة السلاح النووي ، قاست صناعة الطاقة النووية من عوامل الانحسار القاسية

التي انتابت وجودها فيما بين ١٩٦٥ و١٩٧٦ . ومع حدوث قفزة مؤملة في حجم انتاج اليورانيوم عند عام ١٩٧٨ ، والذي كادت أن تصل فيه الى ضعف انتاج عام ١٩٦٨ ، فان هبوطاً جديداً بدأ بالظهور منذ مطلع عقد الثمانينات الجارية وذلك نتيجة لاستمرار حال (التردد) في تنفيذ البرامج الكهرونووية في العالم الصناعي الغربي المتقدم . وإذ نشهد اليوم جلاء للآفاق التي كبحت انطلاقة الصناعة الكهرونووية في اواخر السبعينات ، يتبادر الى الاذهان مباشرة أمر (تنشيط) صناعة اليورانيوم الخام بشقيها الاستكشافي والانتاجي لتواكب تطلعات النمو الكهرونووي المثيرة في العقد القادم . وفي هذا الصدد تساءل (السيد ميشيل بيرفيل) ـ مدير قسم الاستكشاف لشركة كوجيما (Cogema) الفرنسية ـ حول ضرورة عودة استكشاف اليورانيوم الى نشاطه ، ومتى سيتم ذلك . ولقد حاول (د.بيرفيل) امام الندوة الاجابة عن تساؤله وذلك من خلال بيان أن احتياطيات اليورانيوم العالمية المؤكدة والقابلة للاستخراج لا تبدو ـ وفقاً للأرقام الرسمية المنشورة حتى اليوم ـ بالكبر المناسب . اضف الى ذلك توقع (هبوط) قريب في وفرة اليورانيوم الذي سيبدي اثره في سوق اليورانيوم الدولية وخصوصاً لو استمرت فترة انخفاض اسعار اليورانيوم فترة اخرى من الزمان . ويؤكد (د.بيرفيل) أن « العجز الذي سيتكشف في أي وقت قريب قادم ، لا يمكن تعويضه حتماً من المصادر المعروفة المتفاوتة النوعية . ويتفق (د.روبرت موريسون) ـ المدير العام لليورانيوم والطاقة النووية بوزارة الطاقة الكندية ـ و(السيد فرانك هانه) ـ نائب رئيس مؤسسة المصادر المعدنية والضمان النووي الامريكية ـ وزملاؤه مع (د.بيرفيل) في ضرورة تنويع فعاليات صناعة تعدين اليورانيوم في التسعينات وذلك على اساس الابقاء على سعر مناسب لليورانيوم في الأسواق الدولية ، الأمر الذي يمكن شركات التعدين ليس على (البقاء) فقط ، بل على بذل المناسب في البحث عن مصادر جديدة وعلى توفير التمويل اللازم لتطوير هذه المصادر ، ومن ثمّ وضع مناجم جديدة في الانتاج . ويحذر (السيد بيرفيل) من أن حوافز سوق اليورانيوم باتت امراً حيوياً اليوم ، « فالاستكشاف في التسعينات يشكل عملاً في صباح الغد القريب ، ان لم يكن قد فات الأوان على تحقيقه بعد » .

خاتمة

وإذ ختمت الندوة السنوية العاشرة بحفلها الرسميّ المشهود في القاعة الرئيسة الكبرى لبلديه لندن ، والذي توج بحديث شامل للدكتور هانس بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . فلقد حاول د.بليكس ابراز دور التعاون الدولي من خلال الادارات والمؤسسات الاقليمية والدولية وذلك لتعزيز مسيرة نشر الطاقة النووية في الاتجاه الشاقوليّ . كما أبدى تفاؤلاً جديراً بالاهتمام فيما يخص اغناء « معايير الوقاية النووية » للوكالة والخاصة بحظر انتشار التقنية النووية في الاتجاه الافقي ، وهو بذلك حقق التقاءً فكرياً مع تقويم الاستاذ تيري برايس ، الامين العام لمنظمة معهد اليورانيوم لمعالم التطور البناء الذي يسم وجه صناعة الطاقة الكهرونووية المشرق بالأمل اليوم . والجدير بالذكر في ختام هذا العرض الوجيز ، أن صناعة الطاقة الكهرونووية وقد شدت رحالها شاقولياً في العالمين الصناعي المتقدم والنامي اليوم ، فإن تحركها هذا بات يملك تميزاً معتبراً تعمل معظم اقطار اوروبا الغربية على تعزيزه على الصعيد الوطني ، كالذي تبديه فرنسا مثلاً ، والصعيد الاقليمي المتمثل بنمو

امكانيات الصناعة النووية الأوروبية المشتركة كما هو الحال في (يورينكو) مثلاً . ولا ريب في أن الأمانة العامة لمعهد اليورانيوم برؤيتها البعيدة لهذه السمة من قبل سعت الى نقل صورة مشرقة أخرى لما يجري في اطار التنمية الكهرونووية المتسارعة النمو في العالم النامي ، وقد تجسد هذا السعي في منح الحديث عن « الطاقة النووية في العالم النامي » مكانة مرموقة في اعمال الندوة . وفي استجابة عملية لهذا الحديث ، قام (المجلس التنفيذي) لمنظمة معهد اليورانيوم وفي اليوم التالي للندوة بمنح السيد الأمين العام للمعهد الضوء الأخضر لكي يسير قدماً في تحقيق مقترحنا الرامي الى « تأسيس لجنة دائمة تعمل في اطار معهد اليورانيوم ، وتهدف الى تفحص المسائل الرئيسة الخاصة بالتعاون في العمل النووي بين العالمين الصناعي المتقدم والنامي » ، والبدء في تحقيق ذلك بلقاء جاد بين ابرز صانعي القرار الطاقي في هذين العالمين سواء على الصعيد الثنائي او المؤسسي الاقليمي والدولي □

(1) Tor Regnar Gerholm, *«Electrification and Social Change, ».*

(2) Toyoaki Ikuta, *«Nuclear Power and World Energy Perspective to 2000, ».*

(3) Adnan Mustafa, *«Nuclear Power and the Developing World, ».*

(4) Mason Willirch, *«Nuclear Power in a Changing US Electric Utility Industry, ».*

(5) Hugh Morgan, *«Government Influence Revisited, ».*

(6) Hans-Henning Hennies, *«New Results on Ultimate Reactor Safety, ».*

(7) Jacques de Jong, *«The Netherlands Position Regarding Electricity Supply in the 1990s, ».*

(8) Umberto Belelli, *«The Position in Italy, ».*

(9) Harold Bolter, *«Winning Public Confidence in Sellafield, ».*

(10) John R. Longenecker, *«The Impact of Advanced Enrichment Technology on the Uranium Market, ».*

(11) Johannes Asyee, *«The Growth Competition in the Enrichment Services Market, ».*

(12) Jean- Claude Guais, *«A French View of the Competitive Future for Enrichment Services, ».*

(13) Stig Sandklef, *«Effect of Improvements in Reactor and Fuel Performance on Uranium Demand, ».*

(14) Wolfgang Stoll, *«Potential Impact of Mixed Oxide Fuels on Future Uranium Markets, ».*

(15) Jacques Couture and Gerard Le Bastard, *«The Back End of the Fuel Cycle: The Future has Arrived, ».*

(16) Colette Lewiner, *«Use of Processed Uranium: A Utility Viewpoint, ».*

(17) Eric Mignot, *«Financial and Economic Aspects of Nuclear Power in France, ».*

(18) Peter Jones, *«International Comparisons of Generating and Fuel Cycle Costs,»*.

(19) Michel Berville, *« Why and When Should Exploration Restart? »*.

(20) Robert Morrison, *«Canadian Uranium Policy and Prospectus, »*.

(21) Frank Hahne, *«USA Uranium Supply: Facing Up the Future, »*.

يعلـن

مركز دراسات الوحدة العربية

عن توفر مجموعة من الاعداد السابقة لمجلة

المستقبل العربي

للسنوات: الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة في مجلدات أنيقة

ثمن المجلد الواحد: ٤٠٠ ل.ل./ ٤٠ $

بما فيها أجور البريد الجوي المسجل

يرجى من الراغبين في اقتنـائهـا الكتـابة او الاتصال مع قسم التوزيع في مركز دراسات الوحدة العربية.

بناية «سادات تاور» الطابق التاسع ـ شارع ليون ـ الحمراء ـ بيروت
ص.ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ برقيا: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ بيروت ـ لبنان.

اعلان موجه الى الطلبة العرب

تعلن مجلة « المستقبل العربي » التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، عن اجراء مسابقة حول أفضل مقالة يكتبها طلاب عرب يتابعون الآن دراستهم في احدى الجامعات العربية أو الأجنبية . ستخصص المجلة جائزة مقدارها مائتان وخمسون دولارا واشتراكا في المجلة لمدة سنة لافضل مقالة يكتبها الطلبة حول الموضوع التالي :

الوحدة وقضية الأمن العربي

ـ تعريف الأمن العربي: الاهتمام بسلامة الارض العربية بحدود الوطن العربي المعروفة وسلامة الشعب العربي من الابادة والتهجير والاستعباد.

ـ الأخطار التي تهدد الوطن العربي على هذا الأساس : الاخطار الخارجية (الصهيونية كمثل) ـ الاخطار الداخلية (قضايا الانفصال في الوطن العربي ـ شمال العراق وجنوب السودان) .

ـ قضية الوحدة العربية كحل نهائي طويل الأمد لمشكلة الأمن العربي .

ـ فشل وضع التجزئة في مواجهة قضية الأمن العربي مع الشواهد .

ـ تكوين قوة عسكرية وقوة اقتصادية وقوة سياسية لحماية الأمن العربي ومقارنة وضع التجزئة بوضع الوحدة في هذه الناحية .

ويجب أن تتوفر في الطالب الراغب بالمشاركة في المسابقة ، الشروط التالية :

أ ـ أن يكون فعلا طالبا عربيا يدرس في جامعة عربية أو أجنبية ، وأن يبعث مع المقال بصورة لبطاقة هويته الجامعية .

ب ـ أن لا يزيد عمره عن ٢٨ عاما .

ج ـ أن لا يزيد حجم المقال عن ٨ آلاف كلمة كحد أقصى ولا يقل عن ٦ آلاف كلمة .

تعطى مدة أربعة أشهر بعد صدور هذا الاعلان لكتابة المقالة وارسالها الى عنوان مجلة « المستقبل العربي » المذكور على غلاف المجلة ، مع اقتطاع هذا الاعلان وارساله مع المقالة .

المستقبل العربي

موجز يوميات الوحدة العربية
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ القمة العربية

ـ دعا عبد العزيز الدالي، وزير الخارجية في جمهورية اليمن الديمقراطية الى عقد قمة عربية رغم وجود الخلافات العربية، لتتمكن هذه القمة من بلورة صيغة جديدة لكيفية التعامل بين العرب وكيفية مواجهة الاخطار المحيطة. واوضح الدالي انه يصعب حل الخلافات العربية كلها من الناحية العملية، لكنه يمكن الخروج بالحد الادنى من الاجماع العربي، عندما نجتمع ونطرح كل وجهات النظر المختلفة. واشار الى ان بلاده تؤيد عقد القمة سواء في الرياض أو في اي مكان آخر (**العرب**، لندن، ١٠/١٢/١٩٨٥).

ـ اعلن الامير سلطان بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي عن وجود مؤشرات ايجابية حول امكانية عقد القمة العربية المقبلة، في جو ودي واخوي بعيدا عن الخلافات الجانبية (**الثورة**، بغداد، ١٨/١٢/١٩٨٥). واكد الامير سلطان ان جهود لجنة تنقية الأجواء العربية قد وفقت في مهامها للتقريب بين سوريا والعراق (**الخليج**، الشارقة، ١٨/١٢/١٩٨٥).

ب ـ مجالس الوزراء

ـ انهى محمد الشدادي، الامين العام لمجلس وزراء العدل العرب الذي يقوم بجولة في عدد من اقطار الخليج العربي، مباحثاته مع عبدالله المزروعي، وزير العدل في دولة الامارات العربية المتحدة. وصرح الشدادي ان المباحثات التي اجراها في الامارات تناولت جدول اعمال الدورة الرابعة لمجلس وزراء العدل العرب التي ستكتسب اهمية خاصة بعد ان استطاع المجلس تحقيق المزيد من الانجازات التي تصل بالعمل العربي المشترك لمرحلة متقدمة (**الخليج**، الشارقة، ٩/١٢/١٩٨٥). من ناحية اخرى، صرح الشدادي **لوكالة الانباء القطرية** لدى وصوله الى قطر ضمن اطار جولته، انه سيجتمع مع عدد من المسؤولين القطريين بهدف اجراء مشاورات في نطاق الاعداد للدورة الرابعة لمجلس وزراء العدل العرب التي تعقد في نيسان/ ابريل من العام القادم (**العرب**، الدوحة، ٩/١٢/١٩٨٥).

ـ انهى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب اجتماعات دورته العادية السادسة في تونس. وقد اصدر المجلس قرارا يتضمن دعوة الاقطار العربية الاعضاء للمبادرة في تسديد ما عليها من التزامات تجاه الصندوق العربي للعمل الاجتماعي. كما اصدر قرارا بشأن مشروع الميثاق العربي للتنمية الشاملة، واستراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة يتضمن الاحاطة بمراحل المشروع، وتكليف الامانة العامة بمواصلة جهودها لاستكمال وثيقتي الميثاق والاستراتيجية. ودعا المجلس الاقطار العربية الى

المساهمة في تمويل بعض المشاريع الانمائية في الاقطار العربية الاعضاء المتضررة من الجفاف (**تشرين**، دمشق، ١٩/١٢/١٩٨٥).

ج ـ الأمانة العامة

ـ اكد الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية ان الامانة العامة للجامعة تتابع بكثير من القلق والاهتمام ما تتناقله وكالات الانباء من اخبار حول المواقف الامريكية السلبية من ليبيا. وقال ان الأمانة العامة تستنكر كل ما يهدد امن قطر عضو في الجامعة العربية وتحذر من عواقب تسخين الاجواء لأن هذا التصعيد الاخير في المواقف الامريكية ضد ليبيا لا بد ان ينعكس سلبا على استقرار المنطقة، وقد يتطور الى ما لا تحمد عواقبه وهو امر يتناقض مع اشراقات الأمل بالانفراج الدولي التي حملها الى الشعوب لقاء جنيف الاخير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (**تشرين**، دمشق، ٤/١٢/١٩٨٥).

ـ القى محمد الفرا ، الامين العام المساعد لشؤون فلسطين في جامعة الدول العربية كلمة امام الجمعية العامة للامم المتحدة ادان فيها اصرار اسرائيل على استخدام القوة ورفضها محاولات تحقيق السلام في المنطقة ، على رغم الجهود العربية الهادفة الى تسوية عادلة ودائمة للأزمة في المنطقة . وشكك الامين العام المساعد بمصداقية بيان شمعون بيريز ،رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي اعلن فيه ان « اسرائيل تسعى للسلام » وطالبه بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**الشرق الأوسط** ، لندن ، ٦/١٢/١٩٨٥) .

ـ شجب الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية التهديدات التي وجهتها اسرائيل لسوريا، وحذر من مغبة اي تصعيد عسكري لا يمكن التكهن بمدى عواقبه. واكد القليبي ان لسوريا الحق في نشر اسلحتها حيثما تشاء على اراضيها دفاعا عن سيادتها، وقال ان جامعة الدول العربية تلفت نظر الرأي العام العالمي الى خطورة هذه التهديدات (**تشرين**، دمشق، ٢٠/١٢/١٩٨٥).

ـ اصدرت جامعة الدول العربية بيانا اعربت فيه عن اسفها لعودة العلاقات الدبلوماسية بين ساحل العاج واسرائيل، ولفتت الى مخاطر هذا القرار على مسيرة النضال الافريقي العربي. واكد البيان وقوف الاقطار العربية الى جانب حركات التحرير الافريقية (**الصباح**، تونس، ٢١/١٢/١٩٨٥).

ـ قال عبدالحسن زلزلة، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية في حديث لصحيفة **الوطن** الكويتية، ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي اظهر اصرارا على ربط المصالح الاقتصادية للاقطار العربية بمواقف الدول الاجنبية من القضايا القومية. واشار الى وقوع الاقتصاديات العربية في حبائل النصائح الاجنبية، بإقامة مشروعات عملاقة تعتمد على السوق الخارجية، والتكنولوجيا الاجنبية (**الوطن**، الكويت، ٢٥/١٢/١٩٨٥).

د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ اكد علي عتيقة، الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ان المنظمة استطاعت خلال السنوات التسع الماضية بالرغم من الصعوبات التي واجهت المناخ العربي المشترك، من تأسيس ثلاثة مشاريع حيوية في مجال الصناعة النفطية والخدمات النفطية التقنية وما يخص الاستشارات الهندسية والتصميمات. وقال ان هذه الشركات تعمل بشكل جيد وتدعو الى التفاؤل. واكد على ضرورة التعاون العربي في قطاع الصناعة النفطية، لأن تجمع قدرات الوطن العربي لا يستهان به موضحا ان اي دعوة تجعل اي قطر يتصرف لوحده هي في غير صالح الاقطار العربية، سواء كانوا داخل الاوابك او في منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) (**الخليج**، الشارقة، ٢/١٢/١٩٨٥).

ـ اختتمت بالرباط اعمال مؤتمر الادارات العربية للاتصالات الذي نظم على مدى ثلاثة ايام، تحت اشراف الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية بالتعاون مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في المغرب والاتحاد الدولي للاتصالات. وقد وافق المشاركون في المؤتمر على جميع اعمال مشروع ترجمة وتعريب المعجم الخاص بالمصطلحات التقنية في ميدان الاتصالات، التي تمت من ٢ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٨٢ الى ٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٥. كما صادق المؤتمر على تمديد هذا المشروع سنة اخرى ليقوم بترجمة وتعريب وتنميط مصطلحات الفضاء والتعريفات المتصلة بهذا الميدان. ودعا المؤتمر إلى ضرورة التزام الادارات العربية بالمصطلحات الخاصة بالاتصالات، وطلب من الاتحاد الدولي للاتصالات اعتماد هذه المصطلحات دون سواها في جميع منشوراته وقراراته وندواته، خاصة وانه كان قد تقرر في نيروبي سنة ١٩٨٢ ان تصبح اللغة العربية لغة رسمية في الاتحاد الدولي

للاتصالات. هذا وقد صادق المؤتمر ايضا على القرارات المتعلقة بالمساهمات المالية في المشروع الذي ساهمت فيه بعض الجهات، ولا سيما منها برنامج الامم المتحدة للانماء وبعض الاقطار العربية التي ساهمت بالمشروع بصورة متواصلة ماديا وتقنيا (**العلم**، الرباط، ١٢/٧/١٩٨٥).

- اختتمت في تونس الندوة الفكرية المتخصصة الثانية للشباب، حول موضوع تأثير وسائل الاعلام على الشباب التي نظمتها جامعة الدول العربية بحضور وفود من مختلف الاقطار العربية، بالتأكيد على وضع خطة اعلامية عربية للشباب موحدة الغايات وتكوين مصادر اعلامية عربية قادرة على مواجهة المصادر الاجنبية في محاولاتها لطمس الشخصية العربية والاسلامية واستثمار وسائل الاعلام المختلفة ، في تنمية النزعة العلمية وتوجيه وسائل الاعلام إلى توعية الشباب بمشكلات التنمية وابراز دوره الأساسي في مجابهتها (**الشرق الأوسط** ، لندن ، ١٢/٧/١٩٨٥).

- اختتمت في عمّان اعمال الدورة الـ ٤٤ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي عقدت امس الأول واستمرت يومين بالموافقة على اقرار خطة عمل الأمانة العامة للمجلس للسنوات الخمس القادمة بحيث يتم تنفيذها وفق برامج عمل سنوية وحسب الاولويات. وقرر المجلس مناشدة الاقطار العربية لدعم صمود الاهل في الاراضي العربية المحتلة ودراسة فتح الاسواق العربية امام السلع الزراعية والصناعية المنتجة في الاراضي المحتلة. كما اكد المجلس على اهمية ازالة العوائق الجمركية التي تقف في طريق التبادل التجاري العربي - العربي، وقرر المجلس كذلك استمرار الجهود للتوصل لوضع برنامج مراحل وصيغ التنسيق والتكامل الزراعي العربي، اضافة الى اعتماد موازنة الامانة العامة للمجلس لعام ١٩٨٦ (**الدستور**، عمان، ٩/١٢/١٩٨٥).

- اصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريرا حول الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي الكامل من الحبوب في اقطار منطقة الخليج والجزيرة العربية قدرت فيه انتاج الحبوب في اقطار المنطقة والجزيرة هذا العام بـ ٤ ملايين و١١٩ الف طن تغطي ٤٦ بالمائة من الاحتياجات. وكشف التقرير عن ان الانتاج سيصل الى ٨ ملايين و١٦٤ الف طن عام ٢٠٠٠ تغطي ٦١ بالمائة من الاحتياجات. كما قدرت المنظمة حجم الانفاق الاستثماري على البرامج المقترحة للامن الغذائي في المنطقة بنحو ٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بالاضافة الى تكاليف تشغيل سنوية تبلغ حوالي ١,٨ مليار دولار في الوقت الذي ينتظر ان تبلغ العائدات النقدية للمشروعات المقترحة ٢,٨ مليار دولار سنويا بعد وصول المشروعات لمرحلة الاستقرار. واوضح تقرير المنظمة ان اقطار منطقة الخليج والجزيرة العربية ينتظر ان تحقق امنها الغذائي والاكتفاء الذاتي الكامل من الحبوب مع تحقيق فائض عام ٢٠٠٠ (**الوطن**، مسقط، ١٠/١٢/١٩٨٥).

- اختتمت بالرياض اللجنة الوزارية السداسية المشكلة من وزراء البرق والبريد والهاتف ووزراء المواصلات في كل من المملكة العربية السعودية والاردن وسوريا والمغرب وتونس وليبيا اجتماعاتها المتعلقة بالمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عربسات». وناقشت اللجنة خلال اجتماعاتها التي استغرقت يومين السبل الكفيلة بتقويم الاوضاع الادارية والتنظيمية في المؤسسة بما يتناسب مع متطلبات مرحلة التشغيل التجاري للنظام الفضائي العربي، بعد اطلاق اثنين من اقماره وتثبيتهما في مدارهما. كما بحثت اللجنة عددا من الموضوعات المتعلقة بالمؤسسة واتخذت القرارات الهادفة الى تشجيع الاقطار العربية الاعضاء على الاستفادة من التسهيلات التي توفرها الشبكة العربية في مجالات الاتصالات والاعلام والثقافة والتعليم، على نحو يمكن المؤسسة من مواصلة رسالتها في اطلاق الجيل الثاني من الاقمار العربية (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٢/١٢/١٩٨٥).

- انهى المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) اعماله في تونس. وقد رحب المؤتمر بقرارات وتوصيات المؤتمر الخامس لوزراء الثقافة العرب ودعا الى تنفيذ التوصيات الموجهة الى المنظمة. كما وافق على الخطة الشاملة للثقافة العربية باعتبارها دراسة اساسية ومبدئية. واقر المؤتمر مساهمة المنظمة في موارد جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية في الخارج، كما اقر زيادة الاعتمادات المخصصة للمشروعات والبرامج في ميزانيات الادارات والاجهزة للعامين القادمين (**تشرين**، دمشق، ٢٥/١٢/١٩٨٥).

٢ - قضايا عربية

- اكد خافيير بيريز دي كويلار، الأمين العام للأمم المتحدة، خلال احتفال اقيم في مقر الامم المتحدة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، ان كل تأخير في سبيل السعي لايجاد حل عن طريق

التفاوض «يؤدي ليس فقط الى استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، وانما الى تشجيع اعمال العنف مثلما اثبتت ذلك مؤخرا الاحداث الدولية». واكد الامين العام انه لا يزال على استعداد لمساعدة الاطراف المعنية في السعي الى ايجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض (**الرياض**، الرياض، ١/١٢/١٩٨٥).

- اختتم اول امس بالرباط الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي الاوروبي، بإصدار بيان ختامي دعا فيه البرلمانيون المجتمعون، اسرائيل الى الانسحاب فورا من جميع الاراضي العربية المحتلة. واكدوا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في اقامة دولته، ودعوا الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الاوسط والى عقد مؤتمر دولي للسلام تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية. واعرب المجتمعون في البيان الختامي عن قلقهم ازاء الممارسات الاسرائيلية القمعية للسكان العرب في الاراضي المحتلة واكدوا تضامنهم مع المقاومة العربية الهادفة الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية. كذلك دعا المجتمعون الى زيادة الجهود لانهاء الحرب العراقية - الايرانية وقيام علاقات أكثر توازناً بين المجموعة الأوروبية والأقطار العربية، وإلى تجميد الاتفاقات التجارية الأوروبية - الاسرائيلية والعمل على تطوير اعلان البندقية لعام ١٩٨٠، وبخاصة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واقامة علاقات دبلوماسية معها على ارفع مستوى (**العلم**، الرباط، ٢/١٢/١٩٨٥).

- اعلن ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث لصحيفة **الاتحاد** الصادرة في أبو ظبي أن منظمة التحرير قامت بتنفيذ ٦٦٢ عملية فدائية ضد أهداف اسرائيلية في الشهور التسعة الأولى من هذا العام اسفرت عن مقتل ١١٠ اسرائيليين. وقال انه لا توجد حالياً على الساحة العربية أية حلول للقضية الفلسطينية، لأن الوصول إلى تسوية سلمية يتطلب تحسين الوضع العربي من خلال وقف الحرب العراقية - الايرانية وعودة مصر إلى الصف العربي وتصعيد الكفاح المسلح ضد اسرائيل (**الوطن**، الكويت، ٢/١٢/١٩٨٥).

- قتل ثمانية جنود اسرائيليين واصيب سبعة آخرون في حريق شب في قاعدة عسكرية اسرائيلية في الضفة الغربية. واعلنت قوات ١٧ التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مسؤوليتهما عن تفجير القاعدة العسكرية الاسرائيلية. وذكر راديو اسرائيل أن الحريق شب في بيوت جاهزة يستخدمها الجنود وأن التحقيقات الأولية التي قامت بها الشرطة العسكرية لم تعثر على آثار أقدام حول المعسكر لاشخاص قد يكونون مسؤولين عن الحريق، إلا أن التحقيقات النهائية قد تكشف عن أسباب الحريق (**السفير**، بيروت، ١٠/١٢/١٩٨٥). كما انفجرت ثلاث عبوات ناسفة في مصانع اسرائيلية بتل ابيب، مما اسفر وفقا لمصدر اسرائيلي عن اصابة اربعة اسرائيليين. واعترف كذلك بالحاق اضرار جسيمة في هذه المصانع. وقال الناطق العسكري الفلسطيني (الذي اعترف بمسؤولية المجموعات الفدائية العاملة بالداخل عن العمليات، ان خسائر العدو كانت كبيرة في الأفراد والممتلكات (**الدستور**، عمان، ٢٣/١٢/١٩٨٥). كذلك نفذ رجال المقاومة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة عملية استهدفت موقفا للحافلات الاسرائيلية عند مفرق عسقلان. وقد اسفرت العملية عن احراق حوالى مائة حافلة، واصيب نحو ثلاثين حافلة اخرى باضرار جسيمة، وقدرت الخسائر بحوالى ثلاثة ملايين دولار (**الدستور**، عمان، ٢٥/١٢/١٩٨٥).

- اكد الملك حسين، العاهل الأردني في حديث لصحيفة **وول ستريت جورنال** الصادرة في نيويورك ان عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن تنطلق حقيقة، حتى توافق الولايات المتحدة على عقد مؤتمر دولي تحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر اطراف النزاع، بمشاركة سوريا والاتحاد السوفياتي في هذا المؤتمر. وأوضح العاهل الأردني أن اسرائيل قد تحركت تجاه فكرة وجود مظلة دولية لمحادثات السلام خلال الأسابيع الماضية، إلا أنه شعر بالاحباط ازاء الولايات المتحدة لتراجعها في هذا الصدد (**الدستور**، عمان، ١٠/١٢/١٩٨٥).

- اختتمت المباحثات التي اجراها علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الايراني في السعودية. وأدلى سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي بتصريح **لوكالة الانباء السعودية** تعليقا على المباحثات السعودية - الايرانية، قال فيه ان البحث في امكانية ايجاد حل سلمي للحرب العراقية - الايرانية كان من أولويات المواضيع التي استعرضتها المباحثات. واضاف انه في الواقع لم يلمس أي تطور في الموقف الايراني يوحي بامكانية وجود تحرك ايجابي لانهاء هذه الحرب، التي لا تخدم مصالح العراق وايران

وتهدد امن وسلامة المنطقة كلها (**الشرق الأوسط** ، لندن ، ١٠/١٢/١٩٨٥).

- شن رجال المقاومة الوطنية اللبنانية ٥ هجمات في منطقة « الحزام الامني » في شويا والدلافة وأنان وكفرا اسفرت عن مقتل واصابة ١٥ عنصرا من قوات الاحتلال الاسرائيلي وميليشيات لحد العميلة ، اضافة إلى تدمير عدد من الآليات العسكرية . وحضرت سيارات الاسعاف والطوافات العسكرية الاسرائيلية إلى مكان العمليات وقامت قوات الاحتلال بالاشتراك مع ميليشيات لحد بحملة تمشيط وتفتيش عن المقاومين ، في مناطق قليا والعيشية والريحان ودبين وطيبة واعتقلت ٣٥ شابا من بلدة كفركلا . وذكر تلفزيون **الشرق الأوسط** الناطق باسم ميليشيات لحد أن عمليات الدهم والتمشيط هي للبحث عن عناصر تعمل لصالح المقاومة الوطنية بحوزتها كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر (**السفير** ، بيروت ، ١٢/١٢/١٩٨٥). كذلك هاجم رجال المقاومة الوطنية اللبنانية ثلاثة مواقع للقوات الاسرائيلية وميليشيات انطوان لحد ، في مثلث برغز وصفارية وبنت جبيل . فيما قصفت القوات الاسرائيلية بلدات كفرا وياطر وحاصبيا ، ونتج عن ذلك مقتل ثلاثة اشخاص وجرح ٩ آخرين (**السفير** ، بيروت ، ٢٣/١٢/١٩٨٥). وهاجم رجال المقاومة الوطنية اللبنانية ايضاً آلية عسكرية كانت تنقل عدداً من عناصر ميليشيا انطوان لحد وجنديا اسرائيليا ، فقتل جنديان من الميليشيا واصيب آخر ، كما اصيب الجندي الاسرائيلي . ولدى توجه آلية اخرى تابعة لميليشيا لحد لنجدة رفاقهم انفجر فيها لغم أدى إلى اصابة اربعة آخرين من أفراد الميليشيا وقد ردت القوات الاسرائيلية على هذا الهجوم بتهجير جميع سكان بلدة كونين ، التي وقع الهجوم قربها ، كما اعتقلت ٣٠ مواطنا وفجرت واحرقت عددا من المنازل (**النهار** ، بيروت ، ٣١/١٢/١٩٨٥).

- انتهت الجولة الثالثة من المفاوضات المصرية الاسرائيلية لتسوية النزاع حول طابا ، والتي عقدت على مدى الأيام الثلاثة الماضية في مدينة هرتزليا . وصرح دافيد كيمحي ، مدير عام وزارة الخارجية ورئيس الوفد الاسرائيلي بأن التفاهم أصبح أفضل بين الطرفين ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد (**الاهرام** ، القاهرة ، ١٣/١٢/١٩٨٥).

- قام صدام حسين ، الرئيس العراقي بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفياتي ، وقد اجتمع مع ميخائيل غورباتشيف ، السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي . بعد ذلك أقام اندريه غروميكو ، رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى مأدبة عشاء تكريما للرئيس العراقي الذي اكد في كلمة القاها في المناسبة « ان العدوان الصهيوني المستمر على الأمة العربية واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة ، من الأسباب الرئيسية لما تعانيه منطقتنا من حالات التوتر والصراع » . كما أوضح أن العراق اكد « رغبته المخلصة في بناء علاقاته مع ايران على مبادىء حسن الجوار والتعاون والاحترام المتبادل للسيادة وحل المشاكل بالوسائل السلمية » . ثم تحدث غروميكو فاشار إلى أن الحرب العراقية - الايرانية « ليس لها أية ضرورة أو معنى ، ولا يستفيد منها إلا من يهمه اضعاف العراق وايران » (**الثورة** ، بغداد ، ١٧/١٢/١٩٨٥).

- قال ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث مع شبكة التلفزيون البريطاني « انني مستعد لقبول كل قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية ، ولكنني لست مستعدا لتقديم هذا العرض من خلال هذا الحديث التلفزيوني » . وعن بيان القاهرة الذي اعلن فيه وقف العمليات العسكرية خارج الأراضي المحتلة ، وفيما إذا كان يشمل داخل فلسطين المحتلة وخارجها ، قال عرفات ان البيان ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة (**الوطن** ، الكويت ، ١٨/١٢/١٩٨٥).

- تم في دمشق التوقيع على « مشروع اتفاق الحل الوطني » لانهاء الحرب الأهلية في لبنان . وقد وقع على مشروع الاتفاق كل من وليد جنبلاط ، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ونبيه بري ، رئيس حركة « أمل » وايلي حبيقة ، رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية ، كما وقع على المشروع أيضاً عبد الحليم خدام ، نائب رئيس الجمهورية العربية السورية (**السفير** ، بيروت ، ٢٩/١٢/١٩٨٥).

٣ - العلاقات العربية

أ - التكتلات العربية

- اكد الشاذلي بن جديد ، الرئيس الجزائري في كلمة القاها امام مجلس الشعب الجزائري ، بأن الجزائر آمنت بفكرة وحدة المغرب العربي ونادت بها في مختلف المراحل ، وهي تعمل دائماً في إطار سياسة الأخوة والوفاق وحسن الجوار لتحقيق هذه الفكرة ،

كهدف تصبو إليه شعوب المنطقة . كما دعا الرئيس الجزائري إلى نبذ الخلافات العربية وإلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية واعتبار القضية الفلسطينية صلب أزمة الشرق الأوسط (**السفير** ، بيروت ، ٣/١٢/ ١٩٨٥).

ـ اكد عبد الرحمن سوار الذهب ، رئيس المجلس العسكري الانتقالي بالسودان في حديث لـ **اخبار الخليج** تناول فيه موضوع العلاقات والتكامل مع مصر ، أن حركة الزيارات الأخيرة بين مصر والسودان تؤكد مدى عمق العلاقات بين القطرين واستمرار التشاور بينهما . وفيما يتعلق بالتكامل ، قال « نحن متفقون تماما بأن التكامل ضرورة للشعبين . وكل ما فعلناه اننا اندفعنا بهذا التكامل إلى آفاق ارحب ، بمعنى اننا اعطيناه البعد الشعبي وحرصنا على أن تكون نتائجه واضحة تماما خاصة في المجال الزراعي والاقتصادي » . وأضاف بأن شعب وادي النيل هو احوج ما يكون إلى تنمية وتحقيق تكامل في هذه المجالات ، لأنه يعاني نقصا في الغذاء وهذا ما يجب أن يعمل التكامل على تداركه (**اخبار الخليج** ، المنامة ، ٤/١٢/ ١٩٨٥).

ـ صرح عبد الهادي قنديل ، وزير النفط المصري بأن المركز الجيولوجي والتعديني لمنطقة التكامل المصري السوداني انتهى من اعادة دراسة ١٣ موقعا قديما للبحث عن الذهب فيها . وقال انه تم بالتعاون مع الجهات الاجنبية والمحلية اجراء بعض الدراسات عن مختلف المعادن في منطقة التكامل وسيتم اعداد تقارير بنتائج الدراسات والبحوث للجهات المختلفة . وأضاف الوزير المصري انه تم ايفاد ١٨ بعثة حقلية لتنفيذ مشروع المسح الجيولوجي في الصحراء الشرقية والغربية بهدف تحديد الخرائط الجيولوجية واستكشاف معادن الذهب والجبس والبوتاسيوم (**الشرق الأوسط** ، لندن ، ١٣/١٢/ ١٩٨٥).

ـ وافق علي لطفي ، رئيس الوزراء المصري على ان يسافر إلى الخرطوم وفد يمثل وزارات الزراعة والاقتصاد والنقل والخارجية ، لدراسة تجربة التكامل ووضع تخطيط زراعي جديد ، وبحث تنفيذ ثلاثة مشاريع لتوفير الأمن الغذائي للبلدين ومناقشة الأسس الجديدة للتكامل بمشاركة القطاع الخاص والتنمية الشعبية (**الاهرام** ، القاهرة ، ٢١/١٢/ ١٩٨٥).

ـ قال سالم بن عبد الله الغزالي ، وزير التجارة والصناعة العماني أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي مرهون بالصبر واستمرارية الدراسة . اضاف أن تمسكنا بنهج الدراسة المتأنّية سيصل بنا إلى تحقيق الأهداف المنشودة وسيضمن لمسيرتنا الاقتصادية تحقيق نجاح لم تحققه أية مجموعة اقتصادية عالمية من قبل (**الوطن** ، مسقط ، ٢١/١٢/ ١٩٨٥).

ـ أكد الشيخ محمد بن راشد المكتوم ، وزير الدفاع بدولة الامارات العربية المتحدة أن أقطار مجلس التعاون الخليجي تسعى من خلال التنسيق العسكري فيما بينها إلى تحديث وتطوير قواتها المسلحة ، ووضع نظام موحد للدفاع الجوي وانشاء مصانع لانتاج الاسلحة (**الوطن** ، مسقط ، ٣٠/١٢/ ١٩٨٥).

ب ـ العلاقات بين قطرين عربيين او أكثر

ـ اختتمت في صنعاء اجتماعات مجلس ادارة المشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية ، في دورته الثانية للعام الحالي التي انعقدت في الفترة من ٢ ـ ٤ كانون الأول / ديسمبر الحالي ، برئاسة عبد القادر باجمال ، وزير الطاقة والمعادن في جمهورية اليمن الديمقراطية واحمد المحنى ، وزير النفط والثروات المعدنية في الجمهورية العربية اليمنية . وتم خلال الجلسة الختامية التوقيع على محضر اجتماعات الدورة من قبل الجانبين اللذين اكدا أن اجتماعات الدورة حققت نتائج ايجابية . وتضمن المحضر نتائج أعمال الدورة الثانية لمجلس ادارة المشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية وتوصيات اللّجان المتخصصة المنبثقة عن الدورة ، حول الموضوعات المتعلقة بالتعاون والتنسيق في مجالات النفط والثروات المعدنية ومياه الري والزراعة . كما تضمن المحضر الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٦ ، بالاضافة إلى المواضيع الأخرى الفنية والمالية والادارية المتعلقة بنشاط سجلس ادارة المشروع خلال الفترة الماضية (**١٤ أكتوبر** ، عدن ، ٥/١٢/ ١٩٨٥).

ـ صادق لبنان وسوريا على محضر الاجتماع المشترك بين ممثليهما في شأن ترميم وتحسين ودعم الاتصالات السلكية واللاسلكية بينهما ، وتعزيز التعاون الفني في هذا المجال . ووقع المحضر مراد القوتلي ، وزير المواصلات السوري مع جوزيف الهاشم ، وزير الاتصالات اللبناني . وتم الاتفاق بين الجانبين على عقد اجتماع مشترك يحضره ممثلون عن الجانبين وشركة طومسون الفرنسية لاعداد برنامج

تنفيذ المشروع « الميكروي » بين دمشق وبيروت ، تمهيدا لوضعه في الخدمة الفعلية . كذلك تم الاتفاق على أن ينجز الجانب اللبناني ترميم الكابل الذي يربط دمشق ببيروت حتى نهاية كانون الثاني / يناير المقبل ، بعد أن اتم الجانب السوري انجاز القسم الواقع في اراضيه وذلك لدعم الاتصالات المباشرة وتوسيع مجال الاستفادة من الاتصالات بين القطرين (**السفير** ، بيروت ، ٥/١٢/١٩٨٥).

- اختتمت أول امس بنواقشوط اعمال الدورة السابعة للجنة المشتركة الجزائرية - الموريتانية حول التعاون الاقتصادي والتقني والمالي والثقافي والعلمي . وتم خلال هذه الدورة تقييم التعاون الجزائري الموريتاني وتحديد آفاق تطويره خاصة في مجالات الطاقة والصيد البحري والمواصلات والمبادلات التجارية والثقافية والاعلام والتعليم الثانوي والعالي . وأكد كل من أحمد ولد منيه ، وزير الشؤون الخارجية الموريتاني وأحمد طالب الابراهيمي ، وزير الشؤون الخارجية الجزائري على اهمية الطابع الايجابي لعملية تقييم التعاون لتنمية العلاقات في مختلف الميادين بين الجزائر وموريتانيا (**الشعب** ، الجزائر ، ٧/١٢/١٩٨٥).

- اختتم عبد الرؤوف الكسم ، رئيس الوزراء السوري زيارته الرسمية إلى عمّان والتي استغرقت يومين . وقال في تصريح لدى مغادرته مطار عمّان انه سلم خلال الزيارة الملك حسين ، العاهل الأردني رسالة من حافظ الأسد ، الرئيس السوري تتعلق بدعوة العاهل الأردني لزيارة دمشق . وصدر بيان ختامي عن المحادثات السورية - الاردنية دعا فيه الجانبان إلى تعزيز العمل العربي المشترك وعقد مؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الأوسط ورفض المفاوضات المباشرة مع اسرائيل والحلول الجزئية والمنفردة ، واكدا على ضرورة استمرار الحوار بين جميع الأطراف اللبنانية لدعم وحدة لبنان ارضا وشعبا ومساندة المقاومة الوطنية (**تشرين** ، دمشق ، ١٢/١٢/١٩٨٥).

- اختتم راشد عبد الله النعيمي ، وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة زيارته إلى جمهورية اليمن الديمقراطية التي استغرقت ثلاثة أيام وقع خلالها على محضر للتعاون بين اليمن والامارات في مجالات التربية والثقافة والسياحة والاسكان . وحول المباحثات التي اجراها النعيمي خلال الزيارة أوضح في تصريح صحافي بانها تناولت القضايا الثنائية والعربية وقال ان مثل هذه الزيارات لها فائدة كبيرة في تنشيط التعاون المشترك بين القطرين وتنسيق المواقف العربية (**١٤ اكتوبر** ، عدن ، ١٣/١٢/١٩٨٥).

- تم أمس الأول في الرباط التوقيع على اتفاقية للتعاون الثقافي والعلمي بين المغرب والجمهورية العربية اليمنية ، لتنظيم اوجه التعاون بين البلدين في المجالات الثقافية والعلمية والتربوية والرياضية والاعلامية والاجتماعية . وقد وقع هذه الاتفاقية عن الجانب المغربي عز الدين العراقي ، وزير التربية الوطنية وعن الجانب اليمني محمد عبد الله الجانفي ، وزير التربية والتعليم . وقد اكد الوزير المغربي أن هذه الاتفاقية ستعطي دفعة جديدة للتعاون القائم بين البلدين . كما أشار الوزير اليمني إلى أن هذه الاتفاقية ستفتح مجالات كبيرة للتعاون اليمني المغربي ، وستحدد الاطار الاداري الذي سيتم فيه هذا التعاون (**العلم** ، الرباط ، ٢١/١٢/١٩٨٥).

- اختتم المجلس اليمني الأعلى في صنعاء اجتماعاته التي استمرت ثلاثة أيام ، برئاسة علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية العربية اليمنية وعلي ناصر محمد ، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية . وذكر بيان صدر عن المجتمعين أنه تم بحث عدد من المواضيع المتعلقة بالخطوات الوحدوية بين شطري اليمن وتوسيع مجالات التنسيق بينهما . واعرب البيان عن دعمه لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه ، كما أعرب عن اسفه لاستمرار الحرب العراقية - الايرانية ودعا إلى حل هذا النزاع بالطرق السلمية (**الخليج** ، الشارقة ، ٢٧/١٢/١٩٨٥).

٤ - اتحادات عربية ومنظمات شعبية

- اختتمت أول أمس بالرباط اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمكتب الدائم لمنظمة المدن العربية ، باصدار عدة توصيات من بينها تقديم مساعدة مالية بحوالى ٦٠٠ ألف دولار لبلديتي طرابلس والميناء بلبنان لمواجهة الصعوبات التي نجمت عن الاقتتال في المدينة . وقرر المكتب كذلك اعفاء البلديات اللبنانية الأخرى والفلسطينية والعراقية من دفع المستحقات المتأخرة في ميزانية المنظمة لسنة ١٩٨٤ ، وأقر

المشاركون في الدورة ميزانيتي المنظمة وصندوق التنمية للمدن العربية للسنتين القادمتين وصادقوا على ميزانية مشاريع الحسابات للسنة الماضية . وفيما يتعلق بالقضايا الادارية ، اطلع المشاركون على اعمال المؤتمرات التي تمت سنة ١٩٨٥ ووافقوا على جدول اعمال المؤتمر العام الثامن للمنظمة . وفي ميدان الاعلام والنشر ، قرر المشاركون انتاج افلام وثائقية وكتب عن المدن العربية التاريخية . (**العلم** ، الرباط ، ١٩٨٥/١٢/٦).

- اختتم المجلس الأعلى لاتحاد الصيادلة العرب أعماله في دمشق بعد أن عقد عدة جلسات على مدى ثلاثة أيام برئاسة محمد فحيمة ، رئيس اتحاد الصيادلة العرب وحضور الاعضاء المشاركين من معظم اقطار الوطن العربي . وقد ناقش المجلس الأعلى التوصيات المقترحة من اللجان الفرعية ؛ وأقرها تمهيدا لاعلانها في وقت لاحق . ومن أهم هذه التوصيات التي اقرها المجلس : دعم النشاط العلمي للاتحاد ، تشجيع البحوث العلمية التي تجسد مسيرته ، ودعم صمود الصيادلة العرب في الأراضي المحتلة (**تشرين** ، دمشق ، ١٩٨٥/١٢/١٣).

- انهى المؤتمر العربي للشباب اعماله بمراكش بالتأكيد على ضرورة الاهتمام بمشاكل المواطنين في الوطن العربي ، وتوعية الشباب بالمشاكل المرتبطة بالهجرة القروية والعمل ومشاركة المرأة في العمل والبطالة والزواج والسكن . كما أكد المؤتمر ضرورة مساهمة الشباب في مسلسل التنمية وخاصة منهم القرويين ، وشدد على ضرورة التنظيم العائلي في كل مراحل التنمية ودعا إلى تجنيد وسائل الاعلام لتوعية المواطنين في هذا الصدد (**الانباء** ، الرباط ، ١٩٨٥/١٢/١٤).

- اختتمت في بغداد اجتماعات الدورة السادسة للهيئة العليا للمجلس العربي للاختصاصات الطبية والتي استمرت يومين . واتخذت الهيئة عددا من القرارات والتوصيات تناولت اصدار التشريعات اللازمة للاعتراف بشهادة المجلس العربي للاختصاصات الطبية ، باعتبارها اعلى شهادة في الاختصاصات الطبية ، واستحداث بنك للاسئلة الاجتماعية في جميع الاختصاصات واستعمال الحاسب الآلي (**الثورة** ، بغداد ، ١٩٨٥/١٢/٢١).

- اختتم مجلس الطيران المدني للدول العربية دورته السابعة والعشرين التي عقدت في ١٧ الشهر الجاري في اغادير في تونس . وقد ندد المجلس بجميع أنواع الارهاب والقرصنة الجوية ، واهاب بجميع الأقطار الاعضاء ان تتخذ الاجراءات الامنية المشددة في مطاراتها لمنع هذه الأعمال ، وتأمين سلامة المسافرين في كافة ارجاء الوطن العربي. وطالبت الدورة الأقطار الاعضاء بتطوير أساليب عملها وذلك بالاستعانة بكافة الاطارات العربية في مجال الطيران المدني . وطالب المجلس بربط العواصم العربية برحلات جوية منتظمة ومباشرة وباسعار مخفضة تتناسب مع خصوصية الوطن العربي ، وطالب أيضاً باطلاق حرية النقل الجوي داخل الوطن العربي (**العمل** ، تونس ، ١٩٨٥/١٢/٢٢).

- اختتم في مسقط مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أعمال دورته الثالثة والستين والتي استمرت يومين . وأوصى المجلس بالعمل على تشديد تطبيق احكام المقاطعة العربية لاسرائيل والشركات التي تتعامل معها . كما طالب بضرورة قيام الحكومات العربية بتطوير أجهزة المقاطعة ، وبوضع سياسة عربية واحدة وبالتعاون مع الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز لمواجهة الصادرات الاسرائيلية في دول العالم الثالث (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٥/١٢/٢٦).

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

كتب

١ ـ جامعة الدول العربية. الامانة العامة. **خطب وبيانات: مؤتمرات القمة ومجالس الجامعة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥**. [د.م.:د.ت.]. ١٨٤ ص.

٢ ـ وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية (معدة). **الجنوب اللبناني في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤: يوميات، صور**. بيروت: وكالة مختارات الاخبار العربية والعالمية، ١٩٨٥. ١٩٦ ص.

انظر ايضا: ٧ .

تاريخ وجغرافيا

مراجعة كتب

٣ ـ برجاوي، سعيد احمد. «الحروب الصليبية في الشرق.» **حاليات**: السنة ٩، العدد ٣٨، ربيع ١٩٨٥. ص ٥٦ ـ ٥٩. (فؤاد مشعلاني)

٤ ـ الدوري، عبدالعزيز. «التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.» **فكر** (باريس): السنة ٢، العدد ٧، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ١٦٠ ـ ١٦٧. (رؤوف عباس)

٥ ـ الشريف، ماهر. «تاريخ فلسطين الاقتصادي ـ الاجتماعي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٧، العدد ٥٨، تشرين الثاني ـ كانون الأول/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٥ ص ١١٩ ـ ١٢٥. (وليد مصطفى)

٦ ـ النتشة، رفيق. «السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥. ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩. (اسماعيل احمد ياغي)

سياسة وفكر قومي

كتب

٧ ـ ايوب، سمير. **وثائق اساسية في الصراع العربي الصهيوني: مرحلة الفجائع المتقنة، آذار ١٩٤٦ ـ ١٧/ ١٠/ ١٩٤٩**. ج ٤. بيروت: دار صامد، ١٩٨٥. ٢٨٠ ص.

٨ ـ الجودة، فوزي. **اوروبا الغربية والصراع العربي الصهيوني**. تقديم: عبدالحليم خدام. دمشق: مطبعة الاداب والعلوم، ١٩٨٥. ٢٦٢ ص.

٩ ـ حداد، سليم. **ابعاد الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥. ١٤٤ ص.

١٠ ـ خوري، الياس. **زمن الاحتلال**. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥، ٢٦٠ ص.

١١ ـ **السياسة الاميركية في الشرق الاوسط**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. ٢٧٤ ص.

١٢ ـ شرف الدين، فهمية. **استراتيجية التنمية في الايديولوجيا القومية العربية ومفهوم الوحدة**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٥. ١٢٥ ص.

١٣ ـ شيف، زئيف واهود يعاري ويعقوب تيمرمان. **لبنان: آخر واطول حروب اسرائيل**. ترجمة: علي حداد. بيروت: دار المروج، ١٩٨٥. ٣٤٦ ص.

١٤ ـ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل. الامانة العامة. **تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل**. عمان: اللجنة، ١٩٨٥. ١٥٧ ص. (سلسلة الدراسات والابحاث، ١)

١٥ ـ هاليفي، ايلان. **اسرائيل من الارهاب الى مجازر الدولة**. ترجمة: منى عبدالله. تقديم: محجوب عمر. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥. ١٥٤ ص.

انظر ايضاً : ٢ .

دوريات

١٦ ـ ابراش، ابراهيم. «بين اليهودية والصهيونية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٥٧ ـ ٦٤.

١٧ ـ ابو نضال، نزيه. «التباسات الاقليمي والقومي في تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ١٧ ـ ٣١.

١٨ ـ افيدان، دان. «الدول العربية: تأهب جديد.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨٠٧ ـ ٨١٠.

١٩ ـ بكتاش، فايز. «مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥. ص ٤١ ـ ٧٠.

٢٠ ـ الجابري، محمد هليل. «موقف لبنان من حركة مايس ١٩٤١ في العراق.» **آفاق عربية**: السنة ١٠، العدد ١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٧٩ ـ ٨٣.

٢١ ـ حسن، يوسف. «المقاومة الفلسطينية عربياً: ردود فعل عربية متباينة.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٤٨ ـ ١٤٩، تموز ـ آب/ يوليو ـ اغسطس ١٩٨٥. ص ١٢٢ ـ ١٣٦.

٢٢ ـ خالدي، طلال. «المقاومة الفلسطينية بين الاقليمية والقومية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٥٣ ـ ٥٦.

٢٣ ـ روبينشتاين، داني. «حرب ام سلام.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨٠٢ ـ ٨٠٣.

٢٤ ـ روزين، عمانوئيل. «الحرب المقبلة ستقع.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨٠٤ ـ ٨٠٥.

٢٥ ـ رياض، محمود. «اسرائيل والمياه العربية: القضية وتطورها.» **الباحث العربي**: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ١١ ـ ١٧.

٢٦ ـ زئيفي، رحبعام. «لماذا سافر الرفاعي الى دمشق.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨١٥ ـ ٨١٦.

٢٧ ـ سيف، احمد. «المقاومة الفلسطينية سياسياً: تحرك على خطين، المخيمات والوفد الاردني الفلسطيني المشترك.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٤٨ ـ ١٤٩، تموز ـ آب/ يوليو ـ اغسطس ١٩٨٥. ص ١١٠ ـ ١٢٢.

٢٨ ـ شعيبي، عماد فوزي. «العمق الاستراتيجي والتكتيكي القومي للمسألة الفلسطينية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٣٣ ـ ٣٨.

٢٩ ـ ـــ «ميكيافيل: مقارنة مع التجربة النهضوية والسياسية العربية.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. ص ١٠٤ ـ ١١٠.

٣٠ ـ شكري، غالي. «التونسة والتعريب في دولة الاستقلال.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. ص ٣ ـ ٢٥.

٣١ ـ شميدا، ليزلي. «مشروعات اسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.» **الباحث العربي**: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ١٨ ـ ٢٤.

٣٢ ـ شوفال، زلمان. «التسوية مع الاردن: نظرة اقتصادية.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨٢١.

٣٣ ـ شيف، رئيف. «الطاقة العسكرية المحتملة للمستوطنين.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨٣٠ ـ ٨٣٢.

٣٤ ـ عروري، ناصر. «منظمة التحرير الفلسطينية على مفترق طرق: العلاقة مع الاردن.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٣٩ ـ ٥٢.

٣٥ ـ علوش، ناجي. «حول ازمة حركة المقاومة.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٧ ـ ١٦.

٣٦ ـ عوض، محمود. «التاريخ السري للارهاب او جذور الارهاب في الشرق الاوسط.» **الباحث العربي**: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ٢٥ ـ ٣٤.

٣٧ ـ غريفوري، فرانك. «القوات متعددة الجنسية أعون أم عقبة في حل المنازعات (٢).» **الباحث العربي**: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ٦٠ ـ ٦٥.

٣٨ ـ فدهتسور، رؤوبين. «مصر تعمل من اجل تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع اسرائيل.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨١٠ ـ ٨١٢.

٣٩ ـ ـ «نجاح القطاع الامني في جنوب لبنان.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٨٢٢ ـ ٨٢٤.

٤٠ ـ القاسمي، خالد محمد. «ندوة الوجود الصهيوني والمأزق العربي: جامعة الامارات العربية المتحدة، ٥ نوفمبر ١٩٨٤.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥. ص ٣٢٩ ـ ٣٣١.

٤١ ـ «لعبة المنطقة، لبنان: الخيار الوطني، الشرق الاوسط: رهان التسوية.» **حاليات**: السنة ٩، العدد ٣٨، ربيع ١٩٨٥. ص ٣٧ ـ ٥٢.

٤٢ ـ الموسوي، محسن جاسم. «من ذكرى المربد الى يوم الشهيد قضية واحدة: اين يقف المثقفون ازاء قضية الوجود القومي.» **آفاق عربية**: السنة ١٠، العدد ١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٦ ـ ٩.

٤٣ ـ النجار، مصطفى عبدالقادر. «محاولة لفهم النظرية القومية في التاريخ العربي على ضوء الدعوة لاعادة كتابة تاريخ الأمة العربية.» **الباحث العربي**: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ٤٣ ـ ٤٩.

٤٤ ـ ندوة الوحدة حول: «البعد القومي للقضية الفلسطينية.» شارك فيها: انطون مقدسي وخيرية قاسمية وعبدالله الركيبي وعلي عقلة عرسان وناجي علوش. ادار الندوة: محيي الدين صبحي. **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٦٥ ـ ٨٠.

٤٥ ـ نعمان، عصام. «نحو السلام القومي.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٩٨ ـ ١٠٦.

٤٦ ـ النقيب، خلدون حسن. «مدخل الى رواق الهزيمة: دراسة اولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥. ص ١٩٩ ـ ٢٢١.

٤٧ ـ يوسف، حلمي شحادة. «حقيقة مبادرة ريغان للسلام في الشرق الاوسط.» **آفاق عربية**: السنة ١٠، العدد ١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ١٠ ـ ١٧.

انظر ايضا: ٦٣.

مراجعة كتب

٤٨ ـ جارودي، رجاء. «اسرائيل: الصهيونية السياسية.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥. ص ٢٦١ ـ ٢٦٥. (كاميل حسن)

٤٩ ـ الداودي، محمد سليمان ومنذر سليمان الدجاني. «الدبلوماسية الاقتصادية: سلاح حظر النفط والسياسة الدولية.» **الباحث العربي**: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ١٢٨ ـ ١٣١. (نايف الطراونة)

٥٠ ـ الشاذلي، سعدالدين. «الخيار العسكري العربي:

١٩٨٤ ـ ١٩٩٣.» **عالم الكتب**: السنة ٦، العدد ٤، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٥٨٦.

٥١ ـ صالح، عبدالجواد. «الاحتلال الاسرائيلي واثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٧، العدد ٥٨، تشرين الثاني ـ كانون الاول/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٥. ص ١١٤ ـ ١١٨. (عبدالقادر احمد)

٥٢ ـ Miller, Aaron David. «The PLO and the Politics of Survival.»

شؤون فلسطينية: العددان ١٤٨ ـ ١٤٩، تموز ـ آب/ يوليو ـ اغسطس ١٩٨٥. ص ٧٩ ـ ٨٣. (يزيد خلف)

٥٣ ـ Shkara, Ahmad Abdul Razzak. «The United States Strategic Role in the Arabian Gulf until the Mid 1980's.»

الباحث العربي: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ٣٧ ـ ٤١. (امين الغفاري)

أنظر أيضاً : ٤ ، ٩٠ .

اقتصاد

كتب

٥٤ ـ جمعة، حسن فهمي. **المسألة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي**. الخرطوم: ١٩٨٥. ١٩٤ ص.

٥٥ ـ زريقات، سامي (معد). **حوافز التنمية الصناعية في البحرين**. المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ١٩٨٥. ٣٤ ص. (سلسلة الدراسات والبحوث العلمية، ١)

٥٦ ـ القاسمي، خالد بن محمد. **البترول والغاز: اثرهما في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات**. بيروت: منشورات مركز الانماء القومي، ١٩٨٦. ٩٢ ص.

٥٧ ـ **ندوة المكافحة المتكاملة للافات الزراعية وترشيد استخدام المبيدات الكيماوية في الوطن العربي، الجزائر، ١٦ ـ ٢٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤**. الخرطوم، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٨٥. ٧٣٤ ص.

٥٨ ـ هواري، زهير. **الاجتياح الاقتصادي الاسرائيلي للبنان: من الاغراق الى التفكيك والالحاق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥. ١٥٧ ص.

دوريات

٥٩ ـ باشا، زكريا عبدالحميد. «الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥. ص ١٣٩ ـ ١٥٨.

٦٠ ـ الجنحاني، الحبيب. «مظاهر التحول الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة التأسيس للمجتمع العربي الاسلامي.» **فكر** (باريس): السنة ٢، العدد ٧، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ١٥٠ ـ ١٥٩.

٦١ ـ خ.س. «الدورة الثالثة والاربعون لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٧، العدد ٥٨، تشرين الثاني ـ كانون الاول/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٥. ص ١٦٤ ـ ١٦٧.

٦٢ ـ الديب، محمد ابو مندور. «الاداء الاقتصادي العربي وتعميق التبعية.» **فكر** (باريس): السنة ٢، العدد ٧، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ٧٦ ـ ٩٤.

٦٣ ـ شاهد، عزيز (معد). «تقويم الدور القومي للمال العربي ومجالات توظيفه في التنمية القومية.» **النفط والتنمية**: السنة ١٠، العدد ٥، ايلول ـ تشرين الأول/ سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨٥. ص ٣٢ ـ ٦٦.

٦٤ ـ قرم، جورج. «الازمة النفطية والاستراتيجيات التنموية البديلة: مثال بلدان حوض البحر المتوسط.» **فكر** (باريس): السنة ٢، العدد ٧، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ٩٥ ـ ١١٠.

٦٥ ـ كركوتي، مصطفى. «العرب والمجموعة الاوروبية: آفاق العمل لعام ١٩٨٦.» **الباحث العربي**: العدد ٦، كانون الثاني ـ آذار/ يناير ـ مارس ١٩٨٦. ص ١٢٣ ـ ١٢٦.

٦٦ ـ مسعود، مجيد. «قطاع النقل في اطار الخطط والبرامج في اقطار الوطن العربي.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. ص ٢٧ ـ ٤٤.

٦٧ ـ مهدي، عباس. «تصحيح الصورة الخاطئة عن اوبيك.» **النفط والتنمية**: السنة ١٠، العدد ٥، ايلول ـ تشرين الأول/ سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨٥. ص ١١٨ ـ ١٢٢.

٦٨ ـ «ندوة التنمية في مصر والوطن العربي: مدخل نظري.» شارك فيها: محمد دويدار وعبدالباسط عبدالمعطي ومحمد ابو مندور الديب وعلي فهمي وصلاح عبدالمتعال وقاسم عبده ولويس بقطر. ادار الندوة: طاهر عبدالحكيم. **فكر** (باريس): السنة ٢، العدد ٧، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ٢٧ ـ ٥٠.

مراجعة كتب

٦٩ ـ سعدالدين، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل. «انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٥، العدد ٢٠، خريف ١٩٨٥. ص ٢١٨ ـ ٢٢٧. (عبدالمعطي عساف)

انظر ايضا: ٥، ٤٩.

اجتماع

كتب

٧٠ ـ منصور، عبدالملك. **ظاهرة الهجرة اليمنية: تاريخها، توصيفها، تعليلها، مستقبلها، آثارها الايجابية والسلبية، ترشيدها**. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥. ٢٥٥ ص.

انظر ايضا: ١٢، ١٤.

دوريات

٧١ ـ الامم المتحدة. منظمة العمل الدولي. «المرأة في العالم الثالث ومتاعبها في المسؤولية والعمل.» ترجمة: عباس مهدي. **النفط والتنمية**: السنة ١٠، العدد ٥، ايلول ـ تشرين الأول/ سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨٥. ص ١٢٩ ـ ١٣١.

انظر ايضا: ٦٠.

مراجعة كتب

٧٢ ـ بركات، حليم. «المجتمع العربي المعاصر.» **المعرفة**: السنة ٢٤، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥. ص ١٤٦ ـ ١٥٨. (عزالدين دياب)

انظر ايضا: ٥.

ثقافة

كتب

٧٣ ـ رايلي، كافين. **العرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات**. ٢ ج. ترجمة: عبدالوهاب محمد المسيري وهدى عبدالسميع حجازي. مراجعة: فؤاد زكريا. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٨٦. ٣٩١ص. (سلسلة عالم المعرفة)

انظر ايضا: ٨٧.

دوريات

٧٤ ـ ابو عليوي، حسن محمود. «اثر التيارات الادبية الغربية في الادب العربي.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٦، خريف ١٩٨٥. ص ١٣٨ ـ ١٤٣.

٧٥ ـ باشا، خير الدين شمسي. «نخبة سنية من الامثال العربية (٤).» **التراث العربي**: السنة ٦، العدد ٢١، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ٢١٩ ـ ٢٣٧.

٧٦ ـ الحاتمي، انوال. «ندوة العمل الثقافي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت، ١١ ـ ١٣ مايو ١٩٨٥.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٥، العدد ٢٠، خريف ١٩٨٥، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩.

٧٧ ـ ساري، سالم. «ندوة اقسام الاعلام في الجامعات العربية.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥. ص ٣١٩ ـ ٣٢٧.

٧٨ ـ الصافي، فاطمة علوي. «الاستهانة بالعربية والاعراض عنها: اسباب ذلك وطرق معالجته.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٥، العدد ٢٠، خريف ١٩٨٥. ص ١٩٢ ـ ٢١٥.

٧٩ ـ عصمت، رياض. «الثورة في المسرح العربي.» **الموقف الادبي**: السنة ١٥، العدد ١٧٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥. ص ٢٣ ـ ٣٢.

٨٠ ـ يوسف، محسن. «رحلة القصة العربية من الماضي الى الحاضر.» **التراث العربي**: السنة ٦، العدد ٢١، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ٢١٤ ـ ٢١٨.

انظر ايضا: ٢٩، ٣٠، ٤٢.

مراجعة كتب

٨١ ـ الطيار، رضا. «الرواية العربية في السينما.» **عالم الكتب**: السنة ٦، العدد ٤، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٥٧٦.

٨٢ ـ المودودي، ابو الاعلى. «نحن والحضارة العربية.» **عالم الكتب**: السنة ٦، العدد ٤، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٥٧٣.

تربية وتعليم

دوريات

٨٣ ـ الاردن. وزارة التربية والتعليم (معدة). «التشويه الاسرائيلي لمنهاج مادة الاجتماعيات في الكتب الدراسية لطلاب الضفة الغربية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٧، العدد ٥٨، تشرين الثاني ـ كانون الاول/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٤٩ ـ ٦٧.

٨٤ ـ بركة، محمد. «قضايا التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين المحتلة.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٧، العدد ٥٨، تشرين الثاني ـ كانون الاول/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٥. ص ١٠٦ ـ ١١٣.

٨٥ ـ جبريل، جيلاني (معد). «حرية تعليم الكبار في الوطن العربي.» **المواجهة الشاملة**: السنة ٦، العدد ١٢، حزيران ـ كانون الاول/ يونيو ـ ديسمبر ١٩٨٥. ص ١٣ ـ ٢٩.

٨٦ ـ فراعنة، حمادة. «اهداف التعليم الجامعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٧، العدد ٥٨، تشرين الثاني ـ كانون الاول/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٦٨ ـ ٧٧.

علوم وتكنولوجيا

كتب

٨٧ ـ الخولي، اسامة امين [وآخرون]. **تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبدالحميد شومان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. ٥٤٧ ص.

٨٨ ـ خيرالدين، محمد رضا. «نقل التكنولوجيا الى الدول النامية ودور الاحتكارات الدولية في تعميق التبعية التكنولوجية (٢).» **النفط والتنمية**: السنة ١٠، العدد ٥، ايلول ـ تشرين الأول/ سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨٥. ملحق العلم والتكنولوجيا. ص ٢٠ ـ ٣٢.

٨٩ ـ عنبار، افرايم. «الوهم النووي.» **الملف**: السنة ٢، العدد ٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥. ص ٧٨١ ـ ٧٨٧.

مراجعة كتب

٩٠ ـ بيريرا، جوديت. «السباق النووي بين العرب واسرائيل.» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ١٣ ، العدد ٣ ، خريف ١٩٨٥ . ص٢٤٥ ـ ٢٥٠ .

(معالي حمودة)

ثانياً: المصادر الاجنبية

Reference, General and Bibliography

Books

1 - *Meri Reports on the Middle East.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 208p.

2 - Sharif, Walid I. *Oil and Development in the Arab Gulf: A Selected Annotated Bibliography*. Beckenham,Kent:Croom Helm, 1985. 464p.

Book Reviews

3 - Bustros, Gabriel M. (ed.). «Who's Who in Lebanon: 1982- 1983.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.97- 98. (Michael W. Suleiman)

4 - Lukas, Yehuda (ed.). «Documents on the Israeli- Palestinian Conflict: 1967- 1983.» *Middle East Studies Association*

Bulletin: vol.19, no.1, July 1985. p.119.

5 - Seccombe, Ian J. «International Migration for Employment in the Middle East: An Introductory Bibliography.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.3, Summer 1985. p.446.

6 - Wilson, Rodney. «The Arab World: An International Statistical Directory.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. p.120. (Glenn A. Knight)

History and Geography

Book Reviews

7 - Bonnenfant, Paul. «La Péninsule arabique d'aujourd'hui (2vol.).» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.831- 832. (Louay Bahry)

8 - Smith, Pamela Ann. «Palestine and the Palestinians: 1876- 1983.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring-Summer 1985. pp.213- 216. (Joel Beinin)

See also: 61.

Politics and National Thought

Books

9 - Aly, Abdel Monem Said. *The United States and the October 1973: Middle East Crisis.* Ann Arbor, Mich.: University Microfilms International, 1985. 2vols. (801 Leaves)

10 - Blumberg, Arnold. *Zion before Zionism: 1838- 1880.* New York: Syracuse University Press, 1985. 256p.

11 - Farid, Abdel Majid and Hussein Sirriyeh (eds.). *Israel and Arab Water: [Proceedings of] an International Symposium, Amman, 25- 26 February 1984.* London: The Arab Research Centre, 1985. 92p.

12 - Hopwood, Derek (ed.). *Euro- Arab Dialogue.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 333p.

13 - Hunter, Robert. *The Middle East: Options for the West.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 256p.

14 - Khouri, Fred J. *The Arab-Israeli Dilemma.* New York: Syracuse University Press, 1985. 620p.

15 - Lage, Olivier de et Gérard Grzybek. *le Golfe: le jeu des six familles.* Paris: Autrement, 1985. 257p.

16 - Mabrouk, Ghazi. *La Palestine assassinée.* Tunis: Ceres Production, 1985. 312p.

17 - Marantz, Paul (ed.). *Peace Making in the Middle East: Problems and Prospects.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 256p.

18 - Peterson, J.E. *Defending Arabia: Air Power and Gulf Security.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 240p.

19 - Pridham, Brian (ed.). *The Arab Gulf and the West.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 256p.

20 - Yousuf, Hilmi Shadi. *African- Arab Relations: Political and Economic Aspects.* Ann Arbor, Mich.: University Microfilms International, 1985. 390p.

See also: 1, 94.

Periodicals

21 - Abu-Lughod, Ibrahim. «Palestinian Culture and Israel's Policy.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring-Summer 1985. pp.95- 103.

22 - Andoni, Lamis. «The PLO's Dilemma: Peace Process or Reunification.» *Middle East International:* no. 263, November 1985. pp.3- 4.

23 - — «The PLO: 242 or not 242.» *Middle East International:* no.264, December 1985. pp.4- 5.

24 - Atherton, Alfred L. Jr. «The Soviet Role in the Middle East: An American View.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.688-715.

25 - Caradon, Hugh. «Middle East Peace: A Proposal for the United Nations.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2-3, Spring- Summer 1985. pp.175- 177.

26 - Cattan, Henry. «The Question of Jerusalem.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no..2- 3, Spring- Summer 1985. pp.131- 160.

27 - Chaoul, Melhem. «La stratégie dans la région du Golfe (2).» *Panorama de l'actualité:* vol.9, no.38, printemps 1985. pp.21- 41.

28 - Egan, John P. «Arab- Israeli Partners for Peace.» *Middle East International:* no.262, November 1985. pp.16- 17.

29 - Fosse, Erik. «The Question of Palestine and the European Conscience.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2-3, Spring- Summer 1985. pp.161- 166.

30 - al-Gazy, Joseph. «Israeli Settlement Policy in the West Bank and the Gaza Strip.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring- Summer 1985. pp.62-73.

31 - Haeri, Safa. «Iran and Saudi Arabia: Talking again.» *Middle East International:* no.265, December 1985. p.6.

32 - Hawatmeh, George. «Jordan and Syria: Reconciliation but Why.» *Middle East International:* no.263, November 1985. p.4.

33 - Ingram, Simon. «Egypt and Israel: Continuing Dialogue.» *Middle East International:* no.265, December 1985. pp.9- 10.

34 - — «Egypt and the PLO: Friends in Need.» *Middle East International:* no.262, November 1985. pp.9- 10.

35- «The Intent of Resolution 242: A Discussion with Lord Hugh Caradon.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2-3, Spring-Summer 1985. pp.167-174.

36- Jaber, Nadim. «The Gulf Summit: A Subtle Change.» *Middle East International:* no. 263, November 1985. p.10.

37- Khalidi, Rashid. «Arab Views of the Soviet Role in the Middle East.» *the Middle East Journal:* vol.39, no. 4, Autumn 1985. pp.716-732.

38 - Kuttab, Daoud. «The Occupied Territories: New Go- betweens.» *Middle East International:* no.265, December 1985. pp. 4 - 5.

39 - Lapidus, Ira M. «Presidential Address 1984: Meeting of the Middle East Studies Association.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.1- 8.

40 - Muir, Jim. «Lebanon: Better Prospects for the New Accord.» *Middle East International:* no.262, November 1985. pp.10- 12.

41 - Napper, Larry C. «The Arab Autumn of 1984: A Case Study of Soviet Middle East Diplomacy.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.733- 774.

42 - Perlmutter, Amos. «Unilateral Withdrawal: Israel's Security Option.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. pp.141- 153.

43 - Shehadeh, Raja. «Some Legal Aspects of Israeli Land Policy in the Occupied Territories.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring-Summer 1985. pp.42- 61.

44 - Ta'mari, Salah. «Memories of an Ansar Prisoner.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring- Summer 1985. pp.120- 122.

See also: 90, 100.

Book Reviews

45 - Bailey, Sydney D. «The Making of Resolution 242.» *Middle East International:* no.263, November 1985. p.23. (Harold Beeley)

46 - Becker, Jillian. «The PLO: The Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.3, Summer 1985. pp.413-414. (Aaron David Miller)

47 - Cobban, Helena. «The Making of Modern Lebanon.» *The Middle East:* no. 133, November 1985. p.50.

48 - — «The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics.» *Panorama of Events:* vol.9, no.38, Spring 1985. pp.95- 98. (Michel Nehme)

49 - Cordesman, Anthony H. «The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, The Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.73- 74. (Calvin H. Allen, Jr.)

50 - — «Jordanian Arms and the Middle East Balance.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.74- 75. (Darrell Dykstra)

51- Dowty, Alan. «Middle East Crisis: U.S. Decision- Making in 1958, 1970 and 1973.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.852-853. (Robert G. Neumann)

52 - Felice, Renzo De. «Jews in an Arab Land: Libya, 1935- 1970.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. p.192. (John C. Campbell)

53 - Freedman, Robert O. (ed.). «The Middle East Since Camp David.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.3, Summer 1985. pp.419- 420. (Elaine Hagopian)

54 - Gershoni, Israel. «The Emergence of Pan- Arabism in Egypt.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.76- 77. (Selma Botman)

55 - Haddad, Heskel M. «Jews of Arab and Islamic Countries.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. pp.191-192. (John C. Campbell)

56 - Heydemann, Steven (ed.). «The Begin Era, Issues in Contemporary Israel.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring- Summer 1985. pp.197-203. (Elmer Berger)

57 - Hourani, Cecil. «An Unfinished Odyssey: Lebanon and Beyond.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.79- 80. (Charles Issawi)

58 - Klinghoffer, Arthur Jay. «Israel and the Soviet Union: Alienation or Reconciliation.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. p.190. (John C. Campbell)

59 - Korany, Bahgat and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). «The Foreign Policies of Arab States.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.851- 852. (Michael Hudson)

60 - Martin, Lenore G. «The Unstable Gulf: Threats from within.» *Panorama of Events:* vol.9, no.38, Spring 1985. pp.98- 105. (Mubarak Anwar Amar)

61 - Mayer, Thomas. «Egypt and the Palestine Question: 1936- 1945.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.84- 85. (Wilfrid J. Rollman)

62 - McNaugher, Thomas L. «Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. p.174. (Andrew J. Pierre)

63 - Naff, Thomas and Ruth C. Matson. «Water in the Middle East: Conflict or Cooperation.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.3, Summer 1985. pp.420-421. (Leslie C. Schmida)

64 - Ovendale, Ritchie. «The Origins of the Arab- Israeli Wars.» *Orbis:* vol.29, no.2, Summer 1985. p.445.

65 - Peck, Juliana. «The Reagan Administration and the Palestinian Question: The First Thousand Days.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no.2- 3, Spring-Summer 1985. pp.204- 207. (Cheryl A. Rubenberg)

66 - Peters, Joan. «From Time Immemorial: The Origins of the Arab- Jewish Conflict over Palestine.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no.2- 3, Spring- Summer 1985. pp.181- 195. (Ian Gilmour and David Gilmour)

67 - Rabinovich, Itamar. «The War for Lebanon: 1970- 1983.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring- Summer 1985. pp.208- 210. (Shiraz Dossa)

68 - Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari (eds.). «Israel's Lebanon War.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.3, Summer 1985. pp.421- 423. (Augustus Richard Norton)

69 - Shalev, Aryeh. «The West Bank: Line of Defense.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. p.191. (John C. Campbell)

70 - Shehadeh, Raja. «Samed: Journal of a West Bank Palestinian.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring- Summer 1985. pp.210- 213. (Tom Long)

71 - Stillman, Yedida K. «From Southern Morocco to Northern Israel: A Study in the Material Culture of Shelomi.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. p.62. (Eva Baer)

72 - Udovitch, Abraham L. and Lucette Valensi. «The Last Arab Jews: The Communities of Jerba, Tunisia.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.63- 64. (Daniel Schroeter)

See also: 4, 8, 83, 86, 97, 98, 101.

Economics

Books

73 - Daoudi, M.S. and M.S. Dajani. *Economic Diplomacy: Embargo Leverage and World Politics.* London: Westview Press, 1985. 258p. (Westview Special Studies in International Relations)

74 - Kubursi, Atif. *Oil Industrialization and Development in the Arab Gulf States.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 192p.

75 - United Nations. Economic Commission for Western Asia. *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region.* Baghdad: ECWA, 1985. 179p.

76 - Whelan, John. *The Rise of Arab Banks.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 256p.

See also: 2, 20.

Periodicals

77 - Nihan, Leonard. «Saudi Arabia and the Oil Price War.» *Middle East International:* no.264, December 1985. pp.15- 16.

78 - «Oil: A Crucial Year Ahead.» *The Middle East:* no.134, December 1985. pp.19- 22.

79 - Prest, Michael. «OPEC: A Melancholy Turn.» *Middle East International:* no.262, November 1985. pp.13- 14.

80 - — «OPEC: Out of Control.» *Middle East International:* no.265, December 1985. p.12.

Book Reviews

81 - Giacomo, Luciani. «The Oil Companies and the Arab World.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.3, Summer 1985. pp.427- 428. (Odeh Aburdence)

82 - Girgis, Maurice (ed.). «Industrial Progress in Small Oil - Exporting Countries: The Prospect for Kuwait.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.55- 56. (Jill Crystal)

83 - Gueciouer, Adda (ed.). «The Problems of Arab Economic Development and Integration.» *Journal of Energy and Development:* vol.10, no.2, Spring 1985. pp.309- 311. (Robert Looney)

84 - Horwich, George and David Leo Weimer. «Oil Price Shocks, Market Response, and Contingency Planning.» *Journal of Energy and Development:* vol.10, no.2, Spring 1985. pp.301- 305. (T. Randall Curlee)

85 - Hunter, Shireen. «OPEC and the Third World: The Politics of Aid.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.862- 863. (John T. Cummings)

86 - Maroun, Ibrahim. «L'économie libanaise, le marché arabe et la concurrence israélienne.» *Panorama de l'actualité:* vol.9, no.38, printemps 1985. pp.78- 81. (Elie Yachou'i)

87 - Mikesell, Raymond F. «Petroleum Company Operations and Agreements in the Developing Countries.» *The Journal of Energy and Development:* vol.10, no.2, Spring 1985. pp.288- 291. (Deborah J. Brown)

88 - al-Nasrawi, Abbas. «OPEC in a Changing World Economy.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. pp.176- 177. (William Diebold, Jr.)

89 - Reynolds, Lloyd G. «Economic Growth in the Third World: 1850- 1980.» *Foreign Affairs:* vol.64, no.1, Fall 1985. pp.175- 176. (William Diebold, Jr.)

See also: 62, 63, 93.

Sociology

Periodicals

90 - Shahak, Israel. «Israel Society and the Kibbutzim.» *Arab Studies Quarterly:* vol.7, no. 2- 3, Spring- Summer 1985. pp.15- 23.

Book Reviews

91 - Fernea, Elizabeth Warnock. «Women and the Family in the Middle East: New Voices of Change.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.877- 879. (Julie Peteet)

92 - Ibrahim, Ibrahim (ed.). «Arab Resources: The Transformation of a Society.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.57- 58. (Suad Joseph)

93 - Turner, Bryan S. «Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.4, Autumn 1985. pp.850- 851. (Joe Stork)

See also: 5, 70, 72.

Culture

Books

94 - Chafets, Ze'ev. *Double Vision: How the Press Distorts America's View of the Middle East.* New York: William Morrow, 1985. 349p.

Periodicals

95 - Frantz- Murphy, Gladys. «Arabic Papyrology and Middle Eastern Stu-

dies.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.34-48.

See also: 21.

Book Reviews

96 - Dekmejian, Hrair. «Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World.» *Orbis:* vol.29, no.2, Summer 1985. pp.443- 444.

97 - Heper, Metin and Raphael Israeli (eds.). «Islam and Politics in the Modern Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. p.118.

98 - Yudkin, Leon I. «1948 and After: Aspects of Israeli Fiction.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol.19, no.1, July 1985. pp.116- 117. (Miriam Cooke)

See also: 70, 71.

Education

Books

99 - Nashif, Hudal. *Pre-School Education in the Arab World.* Beckenham, Kent: Croom Helm, 1985. 224p.

Periodicals

100- Kapeliouk, Olga. *The Palestinian Universities under Occupation.» Arab Studies Quarterly:* vol.7, no.2-3, Spring-Summer 1985. pp.88-91.

Science and Technology

Book Reviews

101 - Nashif, Taysir. «Nuclear Warfare in the Middle East: Dimensions and Responsibilities.» *The Middle East Journal:* vol.39, no.3, Summer 1985. p.442. (Jed Snyder)

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة

"الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"

د. علي خليفة الكواري